

السياسة الخارجية لمصر

١٩٧٠ - ١٩٨١

- طرد الخبراء السوفيت
- زيارة السادات للقدس

جمال على زهران

تقديم

د. على الدين هلال

مكتبة مديولا



السياسة الخارجية لمصر
١٩٧٠-١٩٨١

جمال على زهران

السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠-١٩٨١

- طرد الخبراء السوفيت
- زيارة السادات للقدس

تقديم
د. على الدين هلال

مكتبة مدبولي

إهداء :

إلى أبي وأمي . .

أعزّازا وتقديرا .

جمال

تقديم

يعتبر هذا الكتاب - الذى كتب أصلا كرسالة للمهاجرين- نموذجا لتتاج جيل جديد من الباحثين المصريين فى السياسة ، والذى يتميز بتوظيفه للمناهج الحديثة فى التحليل السياسى من ناحية ، وبتناوله لقضايا وهموم المجتمع المصرى من ناحية اخرى . لم يعد واردا بالنسبة لهذا الجيل من الباحثين الاكتفاء بالمنهج القانونى التنظيمى الذى يقتصر على وصف وتحليل الوثائق القانونية التى تنظم عمل الهيئات والمؤسسات السياسية المختلفة ، او الاقتصار على منهج التاريخ الدبلوماسى وتطور العلاقات الدولية . كما انه يواجه بشجاعة وموضوعية المشاكل والموضوعات التى تمس المستقبل المصرى . فى هذا السياق تأتى هذه الدراسة

كجزء من كل ، وكحلقة من سلسلة من البحوث والدراسات التي بدأ الرأي العام المصرى يدرك أهميتها .

فمن ناحية الموضوع فإن الدراسة تتناول نظام صنع السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٧ وهى مرحلة زخرت بالقرارات الهامة التى مازالت تطرح تأثيراتها علينا حتى اليوم ، وتخصيصا تناولت قرار انهاء مهمة الخبراء السوفيت عام ١٩٧٢ والذي كان بداية لتحولات اعمق فى السياسة الخارجية المصرية وتحالفاتها الدولية ، وقرار الرئيس السادات بزيارة القدس فى ١٩٧٧ والذي كان هو الآخر نقطة تحول فى علاقات مصر الإقليمية والتوازنات فى المنطقة . واذا كان القرار الاول يتعلق بالمستوى الدولى وبالعلاقة مع قوة عظمى ، والثانى يتعلق بالمستوى الاقليمى وبكيفية التعامل مع الصراع العربى الاسرائيلى فإنهما مرتبطان فى واقع الامر . فكلاهما انطلق من الاطار النفسى والادراكى لنفس القيادة السياسية ، ومن رؤيتها لمسار التطور الدولى والاقليمى . بل يمكن القول بأن زيارة القدس وما تلتها من خطوات وإجراءات جاءت مرتبطة باعادة تحالفات مصر الدولية ، وان العلاقة مع اسرائيل هى جزء من اعادة صياغة العلاقات مع الدول الغربية واساسا الولايات المتحدة . نعم لقد كان « المجال الجغرافى » للزيارة هو مدينة « القدس » ، ولكن « المجال السياسى » الذى هدفت مخاطبته هو واشنطن .

اما من حيث المنهج فقد اتبع الباحث منهج التحليل النظمى مركزا على البيئة النفسية لصانع القرار الرئيسى فى مصر وقتذاك وهو الرئيس السادات ، وعلى مؤسسات صنع القرار .

وبخصوص البيئة النفسية غطت الدراسة الاطار الخارجى المتمثل فى النظام الدولى والنظام الاقليمى ودور مصر العالمى ثم

الاطار الداخلى وقدرات مصر كما ادركها صانع القرار ، وقام الباحث بذلك من خلال تحليل مضمون خطب الرئيس السادات خلال الفترة موضع البحث محاولا استخلاص الخطوط العامة والمفاهيم التى عبر عنها والتي يفترض الباحث - ومنهج البحث - أن صانع القرار يتأثر بها عندما يتخذ قرارا ما أو يتبنى اختياراً معيناً . وهذا المنهج يقوم على افتراض أن الطريقة التى يدرك بها الإنسان العالم وكيفية رؤيته للقضايا وأسبابها ومكوناتها تؤثر على الطريقة التى يتعامل بها مع تلك للقضايا . بعبارة أخرى فإن كل إنسان يرى العالم والظواهر المحيطة به من خلال « منظار » خاص به . هذا « المنظار » هو نتاج تعليمه وخبراته الاجتماعية والسياسية وتكوينه النفسى إلى غير ذلك من عناصر تمثل عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للإنسان . وبالفعل قام الباحثون بدراسة نظام القيم والمدرجات للزعماء السياسيين وهناك أكثر من دراسة فى هذا الشأن عن الرئيس جمال عبد الناصر وذلك من خلال تحليل الخطب والتصريحات التى أدلى بها والمقارنة بينها وتحديد أولوياته السياسية ونظراته للأمور والعلاقة بين المفاهيم والأفكار كما تظهر فى تصريحاته العلنية .

على أنه ينبغى عدم التسليم بصحة تحليل البيئة النفسية دون تحفظ ودون وضع هذا المنهج فى سياق أكبر . فهناك من يعترض على هذا المنهج على أساس أن الخطب والتصريحات العلنية قد تكون « مقصودة » و « مدبرة » وأن رئيساً ما قد يعطى الانطباع بشيء بينما يكون ما يفعل فى مسار آخر ، أو أنه يقول أموراً للاستهلاك المحلى بينما يتبع فى مراسلاته السرية مع الدول الأخرى مواقف أخرى .

ويرد انصار المنهج على ذلك بأن تتابع التصريحات وتواليها عبر فترة ممتدة من الزمن كفيلة بتوضيح معتقدات رئيس دولة أو وزير

خارجية ما وبإبرار التباينات او التناقضات او التحولات فيها .
وحتى اذا كان الشخص لا يقصد حقيقة ما يقوله فإن الاعلان عنها
لمدة طويلة تخلق شعورا من الالتزام العلنى بها وتجعله اسيرا لها امام
الرأى العام الذى استمع إليها وتشبع بها عبر مدة من الشهور
والسنوات . على ان ذلك بدوره يمكن الجدل بشأنه فالرأى العام
فى كثير من الدول التى تسودها نظم تسلطية ليس يمكنه مراجعة
« الرئيس » فيما يقوله ، او تذكيره بأنه قال شيئا مناقضا فى الاسبوع
الماضى او الشهر الفائت . ورؤساء تلك الدول عادة ما يتصرفون
على اساس ان الرأى العام فى بلادهم « سريع النسيان »
ويتصرفون وفقا لذلك . ويكفى ان نعطى مثالا من مصر ففى
بداية السبعينات قال الرئيس أن نقد الاتحاد السوفيتى هو تشكيك
فى الحليف الاساسى لمصر ، وبعدها بسنوات كانت كل جريمة او
شر يحدث فى العالم ينسب الى الاتحاد السوفيتى حتى انه فى احدى
السنوات شاعت فى مصر موجة حادة من الانفولنزا الشديدة فقامت
بعض الصحف بنسبتها الى الاتحاد السوفيتى !!

من ناحية اخرى لا يمكن اعتبار البيئة النفسية او ادراك صانع
القرار لما يحيط به العامل الوحيد او حتى الرئيس فى سلوكه .
فصانع القرار عامة ما يواجه « موقفا » معقدا تتشابك فيه العوامل
الداخلية والاقليمية والدولية ، وتدخل فيه اعتبارات موضوعية
وذاوية ، وتتفاعل فيها العناصر الاقتصادية والسياسية
والاجتماعية . والقرار الذى يصل إليه او الاختيار الذى يتبناه
يكون نتيجة لهذا « الموقف » بما فيه من إلحاح وعناصر ، وليس
فقط نتيجة مدركاته ومعتقداته عن الموضوع . ومن الامور التى
تأتى الى الذهن فى هذا المقام سلوك الرئيس عبد الناصر بخصوص
الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ حيث قبل الوحدة رغم أنه

كان يعتقد بأن الاعداد للوحدة ينبغي ان يأخذ وقتا اطول ، ولكن الحاح الظروف وتدافع الاحداث ادت به الى القبول بالوحدة وقتذاك .

إن هذين التحفظين لا يعنيان عدم سلامة تحليل البيئة النفسية ، ولكنها تشيران الى ضرورة وضع هذا التحليل في سياق اكبر من التحليل الموقفي وضرورة الاخذ بعين الاعتبار احتمال ان يعطى صانع القرار انطبعا بغير ما يقتصد فيه حقيقة . وهذا يثير اهمية البعد التاريخي وضرورته ان يغير النظرة في التصريحات العلنية مثلا للرئيس عبد الناصر او السادات على ضوء ما نعرفه من وثائق ومراسلات رسمية تمت في ذلك الوقت . وان نقارن بين التصريحات العلنية وبين الرأي الحقيقي لصانع القرار . فعلى سبيل المثال هناك حاجة اليوم لمراجعة كيف فهم الرئيس السادات النظام الدولي . ففي خطبه العلنية وبالذات في النصف الاول من السبعينات كان يتحدث عن القوتين الاعظم . ولكن مع نهاية تلك الحقبة اصبح الشعار ان « ٩٩ ٪ من اوراق اللعبة هي في يد الولايات المتحدة » وفهم الكثيرون هذا القول على انه يتعلق بالمنطقة العربية وبتسوية الصراع العربي الاسرائيلي . على ان هناك ما يشير الان الى ان تلك العبارة عكست معنى اعمق في ذهن الرئيس السادات وتفكيره . فهو لم ينظر الى العالم على انه ثنائي القطبية وان هناك قوتان عظيمتان هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ولكن رأيه الحقيقي كان هو ان العالم واحد القطبية وان الولايات المتحدة تمتلك من القرارات ما يمكنها من فرض نفوذها ، وان الاتحاد السوفيتي لا يمكن اعتباره قرين لأمريكا وان هناك farka كبيرا بينهما في القدرات والامكانيات .

وإلى جانب تحليل البيئة النفسية قام الباحث بدراسة مؤسسات

عملية صنع السياسة الخارجية فتناول المؤسسات الرسمية والاطار القانونى لذلك كما تناول الاطار الفعلى ووصل من ذلك الى تحديد خصائص نظام صنع القرار الخارجى . وقد قام بذلك بدقة واقتدار . وان كان هناك من ملاحظة عابرة فهى على ما ورد فى سياق دفاع الكاتب عن الباحثين والمفكرين فى الحصول على المعلومات وتحليلها وفى دورهم فى تحديد البدائل والاختيارات وقوله « عصرنا هذا هو ليس عصر الزعامات ولكن عصر خبراء السلطة » وإذا كان من الصعب ان نجادل فى نبل وصدق ما يبتغيه الباحث او نقل من اهمية مشاركة المحللين والباحثين فى عملية الاعداد لصنع القرار ، فإننا نختلف فى توصيفه لدور خبراء السلطة والامر عندى ان الصحيح ان دورهم يبقى محددًا بالاطار الذى تصنعه القيادة السياسية فى كل مجتمع وهى القيادة التى تتحمل المسئولية الدستورية او الفعلية عما يحدث . فخبير السلطة فى نهاية الامر يندرج فى الفئة التكنوقراطية التى ربما تملك العلم والمعرفة وادوات التحليل بما يمكنها من تحديد الاختيارات والبدائل ، ولكنها لا تملك بالضرورة « الحس السياسى » اللازم لتحديد افضل البدائل سياسيا فذلك سوف يبقى دور الرؤساء . والزعماء السياسيين . اصف الى ذلك ان التوسع من دور التكنوقراط قد يكون من شأنه المساس بالعملية الديمقراطية فأولئك الذين يلعبون ادوارهم من وراء ستار دون محاسبة سياسية او دستورية يمكن ان يقودوا بلادهم الى الجحيم . .

ان هذه الدراسة هى دليل على إمكانية دراسة النظام السياسى المصرى بمنهج علمى ، وان القول بندرة المعلومات او بصعوبة الحصول عليها هو قول مردود . وان هذه الدراسة من شأن مثيلاتها التى اتبعت مناهج قريبة او مشابهة تفتح الباب امام

تحليلات وتفسيرات جديدة . كما انها تقيم رابطة وثيقة بين الباحثين من ناحية وقضايا المجتمع ومشاكله من ناحية اخرى ، وتربط بين العوامل الداخلية والخارجية بشكل واضح .

لقد مضى العهد الذى كان فيه على الباحث المصرى ان يهرب الى اعماق التاريخ او الى مشاكل دول اخرى لانه يتحاشى البحث فى قضايا مجتمعه ونظامه السياسى . ومضى ايضا العهد الذى كان على من يريد قراءة دراسات جادة عن النظام السياسى المصرى ان يطلع عليها باللغات الاجنبية . ومضى كذلك العهد الذى كنا نحن المصريون نلهث وراء نظريات الاجانب عن تفسير مجتمعا ونظامنا السياسى وهذه الدراسة هى نموذج من اعمال جيل من الباحثين المصريين لا يمكن لمن يريد فهم مصر ونظامها السياسى ان يتغافل عنها لهذا كله فقد سعدت ان ترى هذه الرسالة النور ، وان يتم طبعها ليطلع عليها عدد اكبر من القراء والمهتمين بالموضوع .

وارجوا ان يكون نشرها حافزا لدور النشر الأخرى لتقوم بنشر الرسائل الجادة التى تعالج قضايا مجتمعا ، وان تكون دافعا للباحث لكى يثرى المكتبة العربية بدراسات وابحاث اخرى . وبالله التوفيق .

أ . د . على الدين هلال .

مقدمة

- من أهم الأزمات الكبرى التى تواجه دول المنطقة العربية بصفة خاصة ، ودول العالم الثالث بصفة عامة أزمة صنع القرار . وتكمن هذه الأزمة فى الحدود بين صناع القرار ، ومؤسسات هذه العملية فى اطار أين يبدأ دور شخص ما أو مؤسسة ما وأين ينتهى لبدأ دور شخص آخر أو مؤسسة أخرى ، بل تكمن هذه الازمة أيضا فى طبيعة هذه العملية من حيث كونها مركزية أو غير مركزية ، ديموقراطية أو غير ديموقراطية ، وكذلك تكمن فى ترابط القرارات المتخذة مع الأهداف الاستراتيجية للدولة . من هنا فقد لاحظنا ان السبب الرئيسى وراء التخبط الذى تعيشه المنطقة العربية هو أزمة صنع القرار العربى ، وهذا ينعكس بالتالى على طبيعة السياسات

التي تنتهجها كل دولة عربية في نطاق مصلحتها الفردية دون الارادة العربية الجماعية . في هذا الاطار فإن الحديث عن عملية صنع القرار في البلدان المتخلفة ومن بينها منطقتنا العربية على اساس انها تتمحور وتتركز في شخص الرئيس . . اى في نطاق الشخص دون أدوار حقيقية للمؤسسات القائمة والأجهزة المفروض أنها مختصة بهذه العملية - لم يعد هذا بغريب أو مستغرب . فنادرا ما نسمع عن موقف لوزير أو مسئول اعتدى على تخصصاته من جهاز آخر حتى ولو كان « الرئيس نفسه » لأن الرئيس هو الفيصل وله الدور الحاسم في عملية صنع القرار . وهذا هو مجرد اقرار لواقع تعيشه منطقتنا العربية في نطاق دول العالم الثالث ، وهو أمر لا يعد النمط المثالى المنشود من أجل المصلحة العليا للمجتمع .

والواقع أن السياسة الخارجية المصرية تعتبر أحد المجالات التي تندر فيها الدراسات العلمية ، وهذا قد يرجع الى أن كثيرا من الباحثين يتجنبون الخوض في هذا المجال بحجة ندرة المعلومات والتي يقع كثير منها في نطاق السرية مما يصعب معه التوصل الى تحليل متكامل لها ، ومن ثم فإن البعض يرى أن هذا الاقتراب من هذا المجال يعد مغامرة محكوما عليها بالفشل . ومع التسليم بصحة جزء من هذه الحجة . . إلا أن الاستسلام لهذه المقولة قد يجعل علم السياسة الخارجية استاتيكية ومن ثم لا يمكن تطوير هذا العلم من جانب ، ومن جانب آخر فإن الاستسلام لهذا قد يصيب المتخصصين في هذا المجال بالاحباط الشديد حيث يصعب عليهم استثمار هذا العلم من أجل خدمة وطنهم .

لذلك فإن هذه الدراسة هي محاولة من جانب الباحث لمجابهة هذا التحدى ورفض هذه المقولة الشائعة ، ولعل ما يزيد من تشجيع الباحث على هذا اشارة الرئيس الأمريكى (كيندى) بأن المواطن العادى يستطيع فهم السياسة الخارجية بسهولة بل ويستطيع تخمين وتوقع قرارات الغد وذلك استناداً الى أن اكثر من ٩٣٪ من المعلومات التى استند عليها فى صنع قراراته الخارجية كان منشوراً ومعلناً ومتاحاً للمواطن العادى ، ومن ثم يثار التساؤل : اذا كان المواطن العادى يستطيع الالمام وفهم جوانب السياسة الخارجية بل والتنبؤ بقرارات الغد . . ألا يستطيع الباحث العلمى المتخصص أن يقوم بأكثر من هذا ؟ ان الأمر فى النهاية يتوقف على القدرة على استخدام أدوات التحليل من حيث أن المتابعة الجادة والدقيقة لكل ما ينشر ويعلن ، وبالاحتكام الى المنطق . . تقود الباحث الى تخطى القيود التى تحاول السلطات فى العالم الثالث أن تفرضها بإضفاء السرية على بعض المعلومات بل وتسئ القوانين بشأن ما يقال عنه أنه أسرار الدولة ، أو وثائق سرية أو غير ذلك . . بما يحول دون الخوض فى هذا المجال .

وأكثر من هذا فإن الباحث يمكن أن يصل بالأدوات العلمية الملائمة الى التعرف على مضمون الوثائق السرية جداً ، ودون الاطلاع عليها . . ويمكن التوصل الى نتائج جادة وصحيحة بدرجة كبيرة ، ويؤكد هذا أن أكثر ما تم نشره من وثائق بعد انقضاء المدة القانونية . . لم يضيف جديداً . . حيث تأكدت نتائج علمية توصلت اليها دراسات عديدة فى ضوء المعلومات المتاحة .

وفى ضوء ما سبق فإن ما يقال أنه وثائق سرية ، وأن عدم نشرها يحول دون الخوض فى مجال تحليل السياسة الخارجية . . ادعاء لا محل له من الصحة . . وما هذا إلا وهم كبير ليس المقصود به

سوى احباط همة البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية عامة ،
ومجال العلوم السياسية بصفة خاصة .

وهذه الدراسة تستهدف محاولة الكشف عن مدى تأثير
متغيرات نظام السياسة الخارجية المصرية على قرارات السياسة
الخارجية فى عهد الرئيس السادات ، وذلك بدراسة البيئة النفسية
لصانع القرار الرئيسى فى السياسة الخارجية وهو الرئيس
السادات ، وأيضا بدراسة عملية صنع القرار فى السياسة
الخارجية المصرية ثم التطبيق على قرارين هما انتهاء مهمة الخبراء
السوفييت من مصر - يوليو ١٩٧٢ ، وقرار زيارة السادات
للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ م ، ومن ثم فإن تقييم قرارات السياسة
الخارجية المصرية يمكن استخلاصه من معرفة العلاقة بين
متغيرات نظام السياسة الخارجية وذلك بالوقوف على مدى تطابق
البيئة النفسية للرئيس السادات مع قراراته الخارجية خاصة
- قرارى الدراسة - بل ان فهم طبيعة هذه العلاقة قد يساعد الى
حد كبير على اعطاء المحلل القدرة على التنبؤ بقرارات السياسة
الخارجية المصرية .

★ فيما يتعلق بالاطار المنهاجى فإن هذه الدراسة وقد استهدفت
محاولة الوصول الى الحقيقة فإن الباحث تجنب التقيد أو الالتزام
التام بمنهج معين كاطار نظرى للتحليل ، وهذا ما قد يحاوله
البعض لاثبات صحة هذا المنهج أو ذاك . ولذلك فقد تخطى
الباحث هذا الاتجاه بأن حاول توظيف عدد من المناهج المتاحة
والتي تتلاءم مع الموضوع . فقد وضع الباحث نصب عينيه . .
اطارا منهاجيا عاما للمعالجة ، وفى اطاره تم تقسيم الدراسة إلى
عدة أقسام . واستخدم لمعالجة كل قسم عدداً من المناهج الملائمة

للتحليل . فعلى حين أخذنا منهج التحليل النظمى « لبريتشر » لتحليل نظام السياسة الخارجية ، مع تعديله بما يتلائم وموضوع الدراسة وخصوصية الظاهرة ، إلا أنه فى نفس الوقت فإننا قد استعنا بالمنهج الادراكى ، ومنهج النظام العقيدى عند تحليل البيئة النفسية للرئيس السادات ، علاوة على استخدام أداة تحليل المضمون أسلوبا للتحليل ، أما تحليل قرارى الدراسة استلزم الاستعانة بمنهج صنع القرار ورواده (سنايدر ، وروبينسون ، ولوفيل) . وهكذا حاولنا استخدام هذه المناهج فى اطار « تكاملى » بحيث تعاون الباحث من أجل محاولة السيطرة على الظاهرة - محل الدراسة - سعيا للوصول الى الحقيقة . . أى انطلاقا من ضرورة أن يخدم المنهج الموضوع ، وليس العكس .

- أم فيما يتعلق بأقسام الدراسة : فإنها تنقسم الى بابين رئيسيين ، يسبقهما باب تمهيدى والذى شمل عددا من النقاط وهى (مقدمة عامة ، ومشكلة البحث ، وعرض للأدب النظرى فى الموضوع ، والاطار النظرى للدراسة تفصيلا ، ومجال البحث من حيث فترة الدراسة ، وقرارات الدراسة ، ثم تبيان أدوات البحث المستخدمة) .

- أما الباب الأول : فقد تناولناه فى أربعة فصول وخاتمة عامة .
ففى الفصل الأول : تناولنا « الاطار العام للبيئة النفسية لصانع القرار » من حيث تعريفها وأهمية دراستها ، وأبعادها ، وتحديد المفاهيم وأساليب التحليل وطريقته . وعموما فإننا قد قمنا بتحليل جميع خطب الرئيس السادات خلال الفترة من بداية توليه الحكم بعد وفاة عبد الناصر فى ٢٨/٩/١٩٧٠ م وحتى تاريخ اعلانه لقرار زيارة القدس فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، وبلغ عددها (٦٢٣) خطابا وكلمة ومؤتمرا صحفيا . وقد قمنا بالجمع بين التحليل

الكمى والكيفى ، وبلغت وحدات التحليل الكمى (٧٣) وحدة .

- وفى الفصل الثانى : تناولنا « رؤية الرئيس السادات للنظام الدولى العالمى فى ثلاثة مباحث : الاول : رؤية السادات لطبيعة النظام العالمى ، والثانى : رؤيته للأعداء السياسيين ومدى امكانية تفاهم مع اسرائيل . والثالث : رؤية السادات لدور اسرائيل فى النظام العالمى والاقليمى .

- أما الفصل الثالث : فقد تناولنا « رؤية السادات للنظام الدولى الاقليمى » ، وذلك فى ثلاثة مباحث : الاول : رؤية السادات لطبيعة النظام الاقليمى والثانى : رؤية السادات لنمط العلاقات المصرية العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى . والثالث : رؤيته لدور مصر فى النظام العالمى والاقليمى تناولنا فيه « رؤية الرئيس السادات للبيئة الداخلية ، فى خمسة مباحث هى : الأول : رؤيته للاستراتيجية السياسية . والثانى : رؤيته للعلاقة بين الأوضاع الداخلية والسياسة الخارجية . والثالث : رؤيته للقدرة الاقتصادية المصرية . والرابع : رؤيته للنظام السياسى المصرى . والخامس : رؤيته للقدرة العسكرية المصرية ودور القوات المسلحة . وفى نهاية الباب الأول أفردنا جزءاً كخاتمة له استعرضنا فيها النتائج التى وصلت اليها هذه الدراسة بعد تحليل البيئة النفسية للرئيس السادات .

أما الباب الثانى : فقد تناولناه فى مقدمة عامة حول عملية صنع القرار وفى أربعة فصول هى : الفصل الأول : يتعلق بـ « هيكल صنع القرار السياسى الخارجى » . فى مبحثين : الأول : يتعلق بالدور الوظيفى لسلطات الدولة فى صنع القرار الخارجى . والثانى : يتعلق بالدور الوظيفى لأجهزة الدولة التنفيذية فى صنع

القرار الخارجى . وفى الفصل الثانى : تناولنا فيه رؤية الرئيس السادات لعملية صنع القرار الخارجى . وفى الفصل الثالث : تناولنا « تحليل قرار انهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفيت فى مصر ، يوليو ١٩٧٢ م وذلك فى أربعة مباحث وخلاصة تضمنت بذائل القرار . الاول : الاطار العام لوجود الخبراء السوفيت فى مصر ، والثانى : عملية صنع قرار انهاء مهمة الخبراء السوفيت ، والثالث : دوافع القرار ومحاولتنا لتحديد الدوافع الحقيقية . والرابع : تقييم القرار من حيث : ردود الأفعال عقب القرار ، وتوقيت القرار ، وتأثيره على العلاقات المصرية السوفيتية ، وتأثيره على القدرة العسكرية المصرية ، وتأثيره على إمكانية الاختيار المصرى للحرب ، وتقييمه من حيث العلاقة بين الدول الصغرى والدول الكبرى وأوضحنا فى ختام هذا الجزء تصور لما كان فى الامكان اتخاذه بديلا لهذا القرار وفى الفصل الرابع : تناولنا تحليل قرار زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ . فى أربعة مباحث . . الاول : سياسة السادات والاتجاه نحو السلام . والثانى : عملية صنع قرار زيارة القدس ، والثالث : دوافع القرار ردود الفعل ازاء القرار ، وتوقيته ، وتأثيره على طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى ، وتأثيره على النظام الاقليمى العربى ، وعلاق القرار بالحل المنفرد والحل الشامل ، وتأثيره على القدرة العسكرية المصرية ، واحتمالات حرب جديدة بالمنطقة نتيجة للقرار ، ثم تقييم القرار من حيث علاقة الدول الصغرى بالكبرى .

- ثم خاتمة الدراسة بعنوان : نظام السياسة الخارجية المصرية ١٩٨١/٧٠ م : وفيها استعرضنا أبرز نتائج الدراسة وفيها :
١ - أن البيئة النفسية للرئيس السادات كصانع قرار رئيسى فى مجال السياسة الخارجية . . لعبت دورا كبيرا فى عملية صنع القرار

الخارجى بشكل عام ، وقرارى الدراسة خاصة ، ومن ثم فإن نظام السياسة الخارجية المصرية يتحدد من خلال مدركات شخص رئيس الدولة وتوجهاته الايديولوجية بل ومن كافة الأبعاد ، وليس مجرد خطبه فحسب .

٢ - أن الدور الفعلى للأجهزة المختصة بصنع القرار الخارجى محدود للغاية - ان لم يكن منعدما . وتحولت هذه الأجهزة الى أدوات اما لتبرير وإضفاء الشرعية والتأييد السياسى على قرارات رئيس الدولة ، أو لتنفيذ هذه القرارات . واتضح من خلال الدراسة أن القرارات الخارجية كانت تصدر بعيدا عن هذه الأجهزة خاصة جهاز « وزارة الخارجية » الذى يعتبر الجهاز الرئيسى والمختص مباشرة بإدارة السياسة الخارجية للدولة .

٣ - أن العلاقة بين البيئة النفسية والقرارات السياسية المتخذة لم تصل الى حد التطابق بينهما . ولهذا حاولنا التعرف على بعض من قيم السادات وأفكاره خارج نطاق الخطاب السياسى الذى حللناه لتحديد البيئة النفسية له . وعموما فقد اتضح أن قرارات الدراسة كانت متناقضة مع تصوراتها مما قادنا الى نتيجة هامة وهى التناقض بين القول المعلن ، وبين القرارات المتخذة بالفعل . فى نفس الوقت كان هناك تطابقا غير معلن بين البيئة النفسية للسادات وقراراته السياسية . ولكن هذا التناقض قد يؤكد عدم رشادة القرارات المتخذة ومن ثم فإن الحكم عليها بالانخفاق أو الفشل اكثر من النجاح كان واضحا . وقد تبين هذا عند تحليل قرارى الدراسة من حيث الدوافع الحقيقية لهما ، ومن حيث تقييم كل منهما .

٤ - أن إمكانية التنبؤ بالسلوك المصرى فى المجال الخارجى فى ضوء سمات صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية الذى حددتها

الدراسة . . أمر قابل للاحتمال بدرجة كبيرة ، رغم ما يكتنف هذه
الامكانية من صعوبات جمة .

أما عما أوصت به الدراسة . . فهو ضرورة توسيع دائرة صنع
القرار الخارجى بالاقلال من تركيزه فى يد رئيس الدولة . . سعيا
نحو تقليل احتمالات تعرض القرار للفشل . . خاصة وأن عصرنا
هذا ليس عصر الزعامات ولكن عصر خبراء السلطة : وإلى أن يتم
ذلك فإن الأمر الطبيعى هو ما أكدته هذه الدراسة بأن المدخل
الرئيسى ان لم يكن الوحيد فى مصر كاحدى دول العالم الثالث -
لدراسة السياسة الخارجية المصرية هو دراسة البيئة النفسية لرئيس
الدولة من كافة الجوانب للتعرف على قيمه ومدركاته ومعتقداته الى
الحـد الذى لو أمكن التعرف على نمط السلوك الشخصى له
والتنشئة الخاصة به . . حيث أن رئيس الدولة هو محور عملية صنع
القرار الخارجى .

- ومن ناحية أخرى حيث بدأنا هذه المقدمة . . فإن الدراسة
تعد تبياناً لحقيقة الأزمة التى تعيشها المنطقة العربية ، وتكشف
أيضاً بوضوح عن سر هذه الأزمة . فالذى حدث هو محاولة لصنع
قرار عربى بطريقة غير ديموقراطية مما شكل أزمة فى عملية صنع
القرار العربى .

- وتجدر الإشارة الى أن هذا الكتاب قد كتب أساساً كرسالة
« ماجستير » قدمت الى قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،
فى يونيه ١٩٨٣ * ، بيد أننى أعددتها فى شكل كتاب بادخال بعض
التعديلات البسيطة دعماً للتحليل واثراء له .

* أجيزت هذه الرسالة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، بدرجة
الامتياز باجماع لجنة المناقشة التى اشترك فيها : الأستاذ الدكتور محمود اسماعيل محمد
« رئيساً ومشرفاً » ، والأستاذ الدكتور / فاروق يوسف أحمد (مناقشا) والدكتورة / نادية
حسن سالم (مناقشا) وذلك فى ١٢ يونيه ١٩٨٣ . كما شارك فى الاشراف على الرسالة
الدكتور / محمد السيد سليم (أستاذ مساعد العلوم السياسية - جامعة القاهرة) .

كما لا يسعنى إلا أن أنوه بالجهد الذى بذله الأستاذ الدكتور / محمود إسماعيل محمود أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة الذى أشرف على هذه الدراسة وحماسه لها الذى تبلور فى حثه الدائم لى على المضى قدما وبخطى واسعة ، وبتوجيهه الدائم ومتابعته الدقيقة لكل مراحلها . وأيضاً أتوجه بالشكر للدكتور محمد السيد سليم أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة القاهرة لمشاركته فى الاشراف على هذا العمل ومتابعته له باهتمام شديد ودقة متناهية مما كان له فضل فى خروج هذا البحث على هذا النحو . كما أشكر كلا من الأستاذ الدكتور / فاروق يوسف احمد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة لقبوله وموافقته على المناقشة ، وأيضاً الأستاذة الدكتورة / نادية سالم أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لموافقتها أيضاً على مناقشة هذا العمل أيضاً .

- أما الشكر الخاص فإنه يوجه لأصحابه الحقيقيين ، والذى كان لتوجيهه الدائم لى منذ كنت طالباً فى السنة الثانية بكلية الاقتصاد الفضل الأكبر فى حسن انجاز هذا العمل . . انه الأستاذ الدكتور / على الدين هلال - أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة . فاليه فى واقع الأمر يرجع الفضل فى تكوين البيئة العلمية للباحث من جانب ، ومن جانب آخر لحماسه الشديد وتشجيعه الدائم لايخراج رسالة الماجستير فى هذا الكتاب . . ولولا اصراره . . ما كنت أتصور أن يكون لهذا الميلاد الأول وجود جكا أشكره على تفضله بكتابة تقديم هذا الكتاب .

- كذلك فإننى أتوجه بالشكر والتقدير الى من تفضل بمراجعة بروفات هذا الكتاب ، وهما : الأستاذة نجلاء عبد الحميد راتب - المعيدة بكلية الآداب - جامعة بنها - والتى تشاركنى رحلة الحياة

عن قريب زوجة سيكون لها الفضل في المزيد من
نجاحي . وأيضا الصديق الأستاذ / نبيل كامل الشال - مدير مركز
اعلام شبرا الخيمة . . والذي يعيش كل لحظات انجازاتي العلمية
باهتمام شديد ومشجعا لي في هذا الدرب . وأشكر عموما كل من
تفضل بمشاركتي بأي جهد في سبيل اتمام هذه الدراسة وهم
كثيرون ويضيق المقام بذكرهم جميعا ، ولكن الفضل الأكبر للمركز
القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي أتاح لي الفرصة للعمل
في المجال الأكاديمي باحثا علميا .

والله ولي التوفيق

القاهرة ، اكتوبر ١٩٨٦ .

(جمال على زهران)

باب تمهيدى

مقدمة :

تعتبر السياسة الخارجية المصرية أحد المجالات التى تندرج فيها الدراسات العلمية . بل يصل الامر الى أن عدد الدراسات التى تناولتها قليل للغاية^(١) . وقد يرجع هذا الى أن كثيرا من الباحثين يتجنبون الخوض فى دراسة السياسة الخارجية المصرية بسبب ندرة المعلومات المتاحة والتى يقع كثير منها فى نطاق السرية ومن ثم يصعب التوصل الى تحليل متكامل للسياسة الخارجية المصرية . ولكن من جانبنا - ومع التسليم بصحة جزء من هذه الحجة ، الا أن فى هذه الدراسة قد ثبت أن المتابعة الدقيقة للمعلومات المتاحة واستخدام وسائل الاتصال الشخصية والرسمية وما الى ذلك من وسائل للوصول الى المعلومات تعتبر أحد الادوات التى تمكن الباحث من التغلب على تلك المشكلة . فالمشكلة فى تصورنا لا تكمن فى ندرة

المعلومات ، بل فى كىففة ءوظفف المعلومات المءاحة بأسالىب علمفة ءمكن الباءء فى النفاة من ءءامل مع الظاهرة موضع الدراسة . ولعل ما يؤكء هءا ءءصور المقولة ءالفة للرئفس الامرفكى الاسبق جون كفنءى وءلك بعء أن قضى فى البفء الابفص قرابة ءلاء سنواء على قمة السلطة فى أقوى بلء فى العالم وفى ءارفخ هفء قال : « لقف اكءشفء بعء ءجرة طوفلة هنا فى البفء الابفص أن كل ما كنا نءصوره عن كهنوء اصءار القراءاء خرافة لا أساس لها . ان كل ما أصدراء من قراءاء كان ءسءنءا على معلومات . مءاحة لكل من فقرأ وفءابع ما فجرى من ءوله ، وأسءطفع أن أءءء النسبة ءالفة عن المعلومات ءفء أثراء ففما أصدراء من قراءاء : كان ٩٣٪ من هءه المعلومات . . معلومات مءاحة ومفءوأة وعلفنة ءء ءصرف كل الناس ، وكان ٧٪ فقط من هءه المعلومات ففءفنى من مصادر سرفة . ومن ءم فان القرار السفساف فى عصرنا الءفء لم فءء طلسما مغلقا الا أمام القلة الءاكمة ءفء فءاح لها مالا فءاح لغيرها . ربما كان ءلك صءففا فى عصر ماضى قبل عصرنا الءفء بكل ما ففه من أجهزة ءمع وبء المعلومات ، ولكنف فى عصرنا الءفء لفس صءففا ، الا ان فى اسءطاعة أى مواطن مسءنفر أن فءمن من الفوم ما سوف فكون علفه قراءى من هنا - البفء الابفص - فى الغء وبعء الغء ، فى أمر أى مشكلة من المشاكل . وفى اكءر من ٩٠٪ ءسفن فى المائة من الءالااء سفكون ءءمفنة صءففا . . (٢) »

والواقع أن اءمفة هءه المقولة ءكمف فى أنها لفس اسءءلاصا لاءء الباءءفن فى ءراسءه ولكنفا مقولة صاءرة عن أءء صانعى القرار وفى ءولة عظمى معلنا أن « المواطن المسءنفر » فمكنف ءءمن قراءااء الغء . وهنا فءور السؤل : اذا كان المواطن العاءى سءطفع الالمام وفهم ءوانب السفساة الءارءفة بل والءنبؤ بقراءااء الغء . . ألا سءطفع الباءء المءءصص أن فقوم بأكءر من هءا ؟ ان الامر فى النفاة فءوقف على القءرة على اسءءءام أءوااء ءءللل بما فءطم ءءران مقولة أن نءرة المعلومات هى المبرر لءءنب الءوض فى ءللل السفساة الءارءفة فى البلاد النامفة عموما ، والسفساة الءارءفة المصرفة على وءه الءصوص .

مشكلة البحث :

هذه الدراسة تحاول الكشف عن مدى تأثير متغيرات نظام السياسة الخارجية المصرية على قرارات السياسة الخارجية في عهد الرئيس السادات . وذلك بدراسة البيئة النفسية لصانع القرار الرئيسى فى المجال الخارجى وهو الرئيس السادات ، وأيضا دراسة عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية ثم التطبيق على قرارين الاول هو / انهاء مهمة الخبراء السوفيت فى مصر ، والثانى هو / زيارة الرئيس السادات للقدس . وبالكشف عن العلاقة بين متغيرات نظام السياسة الخارجية المصرية وقراراتها قد يمكن تقييم قرارات السياسة الخارجية بمعرفة مدى تطابق البيئة النفسية للرئيس السادات مع قراراته فى السياسة الخارجية خاصة قرارى الدراسة .

كذلك فان التعرف على طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات المختلفة قد يعطى المحلل الى حد كبير- القدرة على التنبؤ بقرارات السياسة الخارجية المصرية .

عرض للادب النظرى :

هذه المشكلة فى السياسة الخارجية المصرية لم تدرس دراسة علمية كبيرة وكافية بسبب ندرة المعلومات ، وطابع السرية للسياسة الخارجية المصرية - رغم تحفظنا على هذا السبب كعائق لتحليلها - ومع ذلك يوجد عدد من الدراسات نعرض لدراستين هامتين عن فترة الرئيس السادات وهما :

★ الدراسة الاولى : قام بها / « دال . و . بورمات » :

بعنوان : الرئيس أنور السادات وصنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية . وهى دراسة لنيل رسالة الماجستير فى العلوم السياسية - جامعة كارلتون - أوتاوا - أونتاريو - نوفمبر ١٩٨٠ م . وهذه الدراسة استهدفت محاولة فهم الرئيس السادات والسياسة الخارجية المصرية من خلال عقائد الرئيس السادات . بل حاولت الدراسة توضيح دور العمليات الادراكية وتأثيرها على صنع السياسة وتحديد حدود البحث فى هذا النطاق وذلك عن طريق تبيان العلاقة بين عقائد السادات ، وبين اختياراته ، وبين أفعاله أو

تصرفاته . بل يصل الباحث الى أن النتيجة النهائية لهذا التحليل لا تستهدف فهم السياسة الخارجية المصرية فحسب ولكن التوصل الى القدرة على التنبؤ بثقة ودقة اكبر باتجاهات وأفعال الرئيس السادات وقد انطلق الباحث من افتراض رئيسى بأن معرفة العقائد السياسية للحاكم الفرد يقود الى فهم عملية السياسة الخارجية بالاضافة الى أنها تسمح للمحلل بأن يتنبأ بثقة ودقة أكثر بنوع السياسة الخارجية التى من المحتمل لدولة ما أن تعدها ، بل وللتصرفات لهذه الدولة التى ستنشأ داخل المحيط الدولى .

واعتمد الباحث على منهج « الكود المطبق » لـ (الكسندر جورج) (وتضمنت الدراسة تحليل مضمون عينة مختارة من خطب السادات خلال تسع سنوات .

وخلص الباحث الى اثبات صحة هذا المنهج بأن متغير مدركات الرئيس السادات كان حاسماً - فى كثير من الاحيان - فى صنع السياسة الخارجية المصرية . وكما هو اوضح مما سبق فان هذه الدراسة يعيب عليها التركيز على متغير واحد فقط وهو المتغير النفسى بدراسة السياسة الخارجية من منظور مدركات الرئيس السادات فحسب .

★ الدراسة الثانية : قامت بها / شاهين أيوبى - بعنوان / السياسة الخارجية فى مصر :

دور القيادة فى صنع القرار . وهى دراسة لنيل درجة الدكتوراه فى الفلسفة - جامعة بنسلفانيا . . ١٩٨٢ م . وقد استهدفت هذه الدراسة توضيح دور وتأثير القيادة المصرية على قرارات السياسة الخارجية باستخدام منهج صنع القرار ، وذلك بتقييم قراراتين فى السياسة الخارجية تمت صياغتهما بواسطة عبد الناصر فى يناير ١٩٧٠ ، والسادات فى يوليو ١٩٧٢ والقرار الاول : يمثل دعوة السوفييت لدخول مصر لتولى مهمة الدفاع الجوى أثناء حرب الاستنزاف ، والثانى : يتضمن طلب لسحبهم من مصر . والنتيجة الهامة لهذه الدراسة أنه فى حالة كل قرار على حده فإن صنع القرار فى مصر تحت زعامتين مختلفتين ظل مصوناً - بدون قيد - بالقيادة التى أصدرته ، بل

وأن صانع القرار الرئيس يعمل في ظل قيود أقل . أما المدخلات من البيئة الواقعية (داخلية ، وخارجية . .) فهي متغيرات مساعدة في تحديد مخرج القرار بعد أن تكون قد تفاعلت مع شخصية ومدركات وتصور القيادة .

أما النتيجة هي : أن أى دراسة للقرار في السياسة الخارجية على المناطق النامية يمكن ان تكون مقيدة بتقييم شخصية ومدركات وقيم القيادة وبارتباطهم جميعا بالبيئة الواقعية . وأخيرا فان المتغيرات الشخصية والنظام العقيدى لعبا دورا هاما في تفسير أو شرح القرارات المصرية .

وقد حققت هذه الدراسة عدة أهداف : الاول : زيادة فهم صنع السياسة الخارجية المصرية في ضوء القرارين محل الدراسة ، والثانى : تقديم اطار نظرى حول عملية القرار صالح للبحث والتطبيق في الدول النامية الاخرى ، أما الثالث : أنها اختبرت الدور السببى لمنهج النظام العقيدى ، بالاضافة الى المنهج النفسى التاريخى من أجل تحليل القيادة وشرح قراراتها . ومع ذلك فان هذه الدراسة - كما في الدراسة الاولى - يعيب عليها ايضا تركيزها على متغير واحد يتمثل في دور القيادة في صنع القرار ، ومن ثم ركزت على البعد النفسى والادراكى أى النظام العقيدى لكل من عبد الناصر والسادات في ضوء قرارى الدراسة فحسب .

★ ومن هنا فإنه تتضح أهمية دراستنا في هذا الاطار حيث أخذنا اطاراً أشمل ، ومجموعة متغيرات في السياسة الخارجية بل وقرارات أخرى لم يسبق دراستها .

الاطار النظرى :

بداية فإن الاطار النظرى الذى التزمنا به في هذه الدراسة هو « منهج التحليل النظمى » لبريتشر^(٣) . وهو ينبع في جانب منه من منهج المدخلات والمخرجات ، وفي جانب آخر الاسهامات الحديثة لتحليل النظم في علم السياسة . وقد جاء هذا المنهج من جانب بريتشر كمحاولة لسد النقص في الاتجاهين السائدين في هذا المجال : الاول ما يتعلق بدراسات الدولة

كوحدة واحدة وذلك يوصف سياستها الخارجية بشكل متعمق ، وهو يوضح من المعلومات الواقعية . والثانى : نظرية النظم العامة حيث يتم التركيز على وصف كلى لسلوك الدولة الخارجى فى اطار النظام الدولى العام ، وهو الآخر يشوه التفصيل الحقيقى . ويفترض مستوى عال من الاستجابة الالية فى السلوك القائم . وكلا الاتجاهين يطور المؤشرات من أجل تضخيم المعلومات غير المتباينة ، بل ولا يميزا المتغيرات الحاسمة فى عملية السياسة الخارجية ويتجاهلا اقامة علاقات بين تلك المتغيرات . بل ان مؤشراتهم تكون وصفية والتركيز الاكبر يدور حول تأصيل للاحداث التى تشكل التدفق المتراكم للعلاقات الخارجية خاصة بين القوى الكبرى . ومن ثم فان تحليل السياسة الخارجية يظل فى حالة متواضعة بالنسبة لحجم ونوع العلاقات الدولية ككل .

ومن هنا فان منهج بريتشير يمثل منهجا وسطا حيث يجمع دراسة الحالة ، والاطار النظامى ومن ثم فهو يحاول التغلب على النقائص التى ارتبطت بالاتجاهين السائدين فى تحليل السياسة الخارجية . وبالتالي فان مهمة هذا المنهج أن يكون مرشدا للبحث فى علاقات التأثير السببية بالاضافة الى البحث عن النماذج المتكررة الحدوث فى السلوك القائم ، ولمحاولة التنبؤ بالاختبارات المحتملة بين عمليات السياسة الخارجية . مما يتطلب اطارا عاما يمكن عن طريقه ملاحظة وقياس تفاعل الضغوط المختلفة⁽⁴⁾ .

وفى تحليلنا لنظام السياسة الخارجية المصرية فى هذه الدراسة فان الاعتماد الاساسى سيكون على منهج التحليل النظمى كما طرحه بريتشير (وهو ما يوضحه الشكل التوضيحي التالى :

★ ونموذج بريتشير يحلل السياسة الخارجية تحليلا نظاميا من منطلق أن السياسة الخارجية يتم صياغتها بواسطة نوعين من العوامل : أولهما : عوامل خارجية ، والاخرى : عوامل داخلية مع التركيز على فكرة التأثير والتأثر بينهما من خلال « التغذية الاسترجاعية » ، ومن ثم يركز على ترابط العوامل الداخلية والعوامل الخارجية معا من هذا المنطلق ، واكثر من هذا يوضح لنا هذا

النموذج الشروط التى يمكن لاي نوع منها (خارجية أم داخلية) أن يطغى على الآخر- فى اطارها .

ويعتمد هذا المنهج النظمى على افتراض أساس أن نظام السياسة الخارجية يتضمن مجموعة من المتغيرات (بيئة ، مجموعة من الفاعلين ، مكونات النظام من خلال البداية بالقرارات والاستجابة للتحديات ، والعمليات التى تساند أو تؤجل تدفق المطالب- ثم مخرجات النظام ، ككل) .

وبعبارة أخرى ، ووفقا للشكل المرفق لمنهج برتشر ، فإن كل نظام للسياسة الخارجية يشمل مجموعة من العناصر يتم تصنيفها في مراحل ثلاث بشكل عام وهي :

(١) مدخلات (٢) العملية (٣) المخرجات

ومن ثم يعرف نظام السياسة الخارجية بأنه يتمثل في تدفق في شبكة المؤسسات التي تؤدي وظائف أساسية والتي عن طريقها تصدر القرارات ، وتلك بدورها تقوم بتغذية النظام مرة ثانية (كمدخلات) ، وكذلك التدفق المستمر للمطالب على العملية السياسية ومخرجاتها .

كذلك فإن منهج التحليل النظمي الذي اتبعه برتشر يتضمن عددا من العناصر وهي : (البيئة الواقعية ، شبكة الاتصالات ، نخبة صنع القرار ، البيئة النفسية لصناع القرار ، عمليات صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية) .

وبالتالي يمكن معالجة نظام السياسة الخارجية للدولة على النحو التالي :

أولا : المدخلات :

وتتضمن قسمين رئيسيين وهما :

أ - البيئة الواقعية : وتشمل البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة (عالمي ، وإقليمي) ، وتشمل أيضا البيئة الداخلية وتتضمن القدرة العسكرية ، والقدرة الاقتصادية ، والبناء السياسي ، ومجموعات المصالح ، والنخب المتنافسة .

ب - البيئة النفسية لصناع القرار . . وتعنى تحليل الاتجاه الايديولوجي للنظام وتصورات صناع القرار لبيئتهم الواقعية المحيطة بهم .

ثانيا : العملية :

أي عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وتتضمن مرحلتين :
أولهما : مرحلة صياغة القرارات (سواء أكانت استراتيجية أم تكتيكية في نطاق أربعة قضايا رئيسية وهي : الأمن العسكري ، والدبلوماسية السياسية ، والنمو الاقتصادي والمكانة الثقافية أو الحضارية) .

والمرحلة الاخرى : هي مرحلة التنفيذ . . وتعنى تنفيذ القرارات من خلال الاجهزة المتعددة والمؤسسات المختصة بذلك (كرئيس الدولة ، ورئيس الحكومة ، المسئولين بوزارات الخارجية . . الخ) .

ثالثا : المخرجات :

وهي مجموعة القرارات السياسية التى تصدر- والتى نحن بصدد تحليل نموذجين منها .

والواقع أن البيئة الواقعية (خارجية ، وداخلية) تحدد الوضع الذى تتخذ فيه قرارات السياسة الخارجية . . بينما تحليل البيئة النفسية بالتعرف على تصورات أو مدركات صناع القرار تجاه بيئتهم الواقعية يستهدف الوقوف على كيفية ارتباط البيئة النفسية بالواقع العملى من عدمه بما لهذا من علاقة بالقدرة على المبادرة فى السياسة الخارجية من عدمه ، وبما لهذا من علاقة بالتأثير على نجاح وفشل القرارات السياسية الخارجية .

بينما تحليل عملية صنع القرار سواء مرحلة الصياغة أم مرحلة التنفيذ فإنها تقودنا الى التعرف على اسلوب وكيفية وخطوات صنع القرار السياسى بما لهذا من علاقة بمدى ديموقراطية القرار من عدمه وبما يكشف لنا عن طبيعة ومدى دور المؤسسات المختلفة . وبما يقودنا الى تحليل مدى - رشادة القرار السياسى من عدمه .

ثم تأتى المرحلة الثالثة وهى : مرحلة المخرجات . . وهى المرحلة التى يعلن فيها القرار السياسى ليحدث تأثيره فى البيئة الواقعية (خارجية وداخلية) وبانسيابه من صانعى القرار الى البيئة الواقعية يعود مرة ثانية فى شكل تغذية استرجاعية ليصبح ضمن مدخلات النظام ثانية . . أى أن القرار السياسى لا ينتهى باعلانه . . ولكنه يأتى نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة فى شكل دائرى مستمر^(٥) .

- وقد استفدنا الى جانب منهج التحليل النظمى لبريتشر من منهج صنع القرار (لسنايدر) خاصة خطوات ومراحل عملية صنع القرار^(٦) . فى الوقت الذى لم نتجاهل فيه الاستفادة أيضا من تصور (داويشا) والذى يتضمن

عددا من العناصر هي : (القدرات والقيود ، فالمؤسسات والعمليات ، فالقيم والتصورات الخاصة بصانعي القرارات ، فالاهداف السياسية ، والاهداف الاقتصادية ، ثم الادوات أو الوسائل لتحقيق هذه الاهداف ^(٧) . كذلك استخدمنا المنهج الادراكي ومنهج التحليل الاجرائي « الكود المطبق » لتحليل البيئة النفسية لصانع القرار الرئيس في مجال السياسة الخارجية المصرية (الرئيس السادات) وسنوضح هذا تفصيلا عند تناول هذا الجزء في الباب الاول .

وفي اطار ما سبق ، يمكن القول بأنه نظرا لأن البيئة الواقعية هي بيئة غامضة ومتعددة الجوانب ، وشاملة للنظام الدولي والاقليمي والداخلي . . . والامر الذي يجعل من تناولها مهمة عسيرة ، ومن ثم يصبح من الصعب - ان لم يكن من المستحيل تغطيتها وتناولها في هذا المجال .

ولكن نظرا لاهميتها في التحليل ، فإننا سنشير اليها في اطار تحليل قراري الدراسة بل والاشارة اليها عند تحليل البيئة النفسية أيضا ، وذلك على أساس أن المعلومات التي تهمننا في مجال التحليل تعتبر معلومات أساسية متاحة في الكتب الاساسية في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية . ومن ثم فانه ليس من الضرورة اذن افراد جزء مستقل لتناول البيئة الواقعية في هذه الدراسة حيث أن أفراد مثل هذا الجزء قد يعطى انطبعا بانحياز كبير من جانب الباحث خاصة وأن البيئة الواقعية تصبح المعيار الذي يقاس عليه نجاح أو فشل القرار فيصبح التقييم هنا يحمل قدرا كبيرا من الذاتية أو عدم الموضوعية ، وهو ما نسعى الى تجنبه - قدر الامكان في هذه الدراسة .

ولذلك فان المهمة الاساسية التي سنتصدي لمحاولة تغطيتها في هذه الدراسة تتبلور حول تحليل نظام السياسة الخارجية المصرية وذلك بتحليل البيئة النفسية للرئيس السادات في الجزء الاول باعتبارها تشكل المدخل الرئيسي في عملية صنع القرار الخارجي ، ثم تحليل نظام عملية صنع القرار الخارجي في مصر باعتبارها تشكل المرحلة الثانية وهي « العملية » ثم تحليل قراري الدراسة - باعتبارهما يشكلان المرحلة الثالثة وهي « المخرجات » محاولين الربط بين هذه المراحل الثلاث في اطار نظمي .

مجال البحث :

ويتضمن ما يلي :

١ - فترة الدراسة : حددنا فترة الدراسة بأنها الفترة التي تبدأ بتولى الرئيس السادات مقاليد الحكم - بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ : والتي تنتهى باعلان الرئيس السادات في التاسع من نوفمبر ١٩٧٧ لقراره بزيارة القدس والقاء خطاب أمام الكنيست الاسرائيلي ، وهذا استنادا الى أن اعلان هذا القرار يعتبر نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة أخرى ومن ثم فان تطورات الاحداث تفصيلا بعد اعلان هذا القرار يقع خارج نطاق هذه الدراسة . وعلى هذا فان المجال الزمني للدراسة يبدأ بتولى الرئيس السادات الحكم في نهاية سبتمبر ١٩٧٠ ، وينتهي باعلان الرئيس السادات قراره بزيارة القدس في ٩ نوفمبر ١٩٧٧ . ولذلك فقد انحصر تحليل خطب الرئيس السادات في هذه الفترة فحسب .

٢ - قرارات الدراسة : حددنا في هذه الدراسة قرارين أساسيين وهما :

الاول : قرار السادات بانهاء مهمة الخبراء السوفييت في يوليو ١٩٧٢ م .

الثاني : قرار السادات بزيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ م .

وقد تم اختيار هذين القرارين على وجه التحديد لتحليل نظام السياسة الخارجية المصرية وذلك استنادا الى عدد من الاسباب :

أ - ارتباط هذين القرارين بقضية الصراع العربى الاسرائيلي من ناحية ، ومن ناحية أخرى ارتباطهما أيضا بعلاقة مصر بالقوتين الاعظم هذا وذاك فانهما يقفا بين متغير رئيس كان له أكبر الاثر في احداث تحولات جذرية في السياسة المصرية ربما بدأت حثيثة في الفترة السابقة عليه ولكنها اتضحت في الفترة التالية عليه وهو متغير حرب اكتوبر .

ب - أن هذين القرارين يشكلان أهمية كبيرة من حيث تحديدهما لتوجهات النظام الايديولوجية فعلى حين كان قرار أنهاء مهمة الخبراء السوفييت بداية لانهاية العلاقات المصرية - السوفيتية بما يعنى بداية انهاء الارتباط المصرى بالكتلة الشرقية ، بينما قرار زيارة السادات للقدس كان ترجمة

لحجم الدور الأمريكى فى المنطقة وخاصة فى مجال قضية الصراع العربى / الاسرائيلى والذى يعكس الارتباط المصرى الأمريكى .
ومن ثم فان هذين القرارين من أهم القرارات البارزة التى أحدثت دويا هائلا وردود فعل واسعة النطاق . وترجمت تحولا جذريا فى التوجه الايديولوجى للسياسة الخارجية المصرية . فى السبعينات بالمقارنة بالحقبة الناصرية :

جـ - أن هذين القرارين يستمدان أهميتهما فى الدراسة من حيث توافر معلومات كثيرة عنها وكثيرا ما تحدث السادات فى خطبة الرسمية ، وأحاديثه الصحفية ، بل وفى مذكراته . . حيث تحدث عن تفاصيلهما . بل توجد مذكرات كثيرة للمسئولين المصريين وغير المصريين أوضحت الكثير عن هذين القرارين .

د - أنه من الصعوبة تناول أكثر من قرارين فى التحليل فى هذه الدراسة نظرا لما يتسبب به من حجم كبير بالمقارنة بقرارات أقل أهمية .

أدوات البحث :

★ استعنا فى هذه الدراسة بأداة تحليل المضمون أسلوبا لتحليل البيئة النفسية لصانع القرار الرئيس فى السياسة الخارجية المصرية وهو الرئيس السادات . وذلك بتحليل جميع خطبه الرسمية وكلماته وأحاديثه الصحفية خلال فترة الدراسة أى بأسلوب الجسر الشامل . وليس بأسلوب العينة خشية التوصل الى نتائج مضللة . وقد أوضحنا فى الباب الاول تفصيلا كيفية استخدامنا لهذه الاداة التحليلية .

★ أما من حيث جمع المعلومات : فقد اعتمدنا على خطب السادات ، ومذكرات عدد من المسئولين المصريين ، وعدد من المسئولين الاجانب كهنرى كيسنجر ، ومذكرات موش دايان .

وقد أعقب اغتيال الرئيس السادات أحاديث كثيرة للمسئولين المصريين فى عهده حول هذين القرارين وكانت بديلا لمخططنا بعمل لقاءات شخصية مع هؤلاء المسئولين حيث أوضحوا فى أحاديثهم كثيرا من المعلومات التى كنت

أود الحصول عليها لتدعيم التحليل . علاوة على أننا قد تابعنا أغلب ما كتب حول هذه الفترة وأتيح لنا الاطلاع عليه .

أقسام الدراسة :

في ضوء الاطار النظري المنهاجي الذى أوضحناه ، وأدوات التحليل المستخدمة وموضوع الدراسة وفي ضوء تجنب البيئة الواقعية بأفراد جزء مستقل لها وفقا للأسباب السابق الإشارة إليها ، فقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى جزئين رئيسيين بالإضافة الى خاتمة عامة لها . وقد تضمن كل جزء - الذى وضعناه تحت اسم باب - على عدد من الفصول ، واشتمل كل فصل على عدة مباحث فرعية . وقد راعينا الترتيب المنطقي والمنهاجي المتكامل بحيث يخدم كل جزء النقطة التالية له ، ومن هنا يصبح الارتباط وثيقا بين جميع أجزاء الرسالة ، فكل جزء منها يعتبر مدخلا للجزء التالى ، حتى أنه أضحى من الصعوبة الفصل بين أى من أجزائها .

ووفقا للتقسيم السابق فإننا قد تناولنا فى هذه الدراسة النقاط التالية :

الباب الاول : البيئة النفسية للرئيس السادات

وقد قسمنا الباب الاول الى الفصول التالية :

الفصل الاول : وتناول تعريف البيئة النفسية ، وأهمية دراستها ، وأبعادها ، والمنهج المستخدم فى تحليلها ، ثم أسلوب التحليل المستخدم أيضا . . ثم تحديد المفاهيم الأساسية .

الفصل الثانى : وتناول رؤية الرئيس السادات للنظام الدولى العالمى ،

من حيث :

رؤيته لطبيعة النظام العالمى ، وهيكله ، وحالته بين الاستقرار وعدم الاستقرار والعملية السياسية والتفاعل بين وحداته السياسية فى اطار هيكله . ومن حيث رؤيته للاعداء السياسيين وطبيعة العدو السياسى بين الصفات العدوانية والتدميرية ، والتوسعية ، والدفاعية ، والسلامية . ثم مصادر أهداف العدو الرئيس (اسرائيل) ، من حيث اذا ما كانت مصادر

خارجية أم مصادر داخلية ، وكذلك مدى امكانية التفاهم مع العدو الرئيسى اسرائيل ، ثم تناولنا أيضا دور اسرائيل فى النظام العالمى والاقليمى .

الفصل الثالث : رؤية السادات للنظام الدولى الاقليمى : وذلك من حيث :

★ رؤيته لطبيعة النظام الاقليمى وهيكله ومدى استقراره (حالته) وعملياته السياسية وطبيعة التفاعل .

★ رؤيته لنمط العلاقات العربية المصرية فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى .

★ ثم رؤيته لدور مصر العالمى والاقليمى .

الفصل الرابع : رؤية السادات للاستراتيجية السياسية والبيئة الداخلية وذلك من حيث :

★ رؤيته للاستراتيجية السياسية كاطار عام ، ورؤيته لطبيعة العلاقة بين الوضع الداخلى والسياسة الخارجية ، ورؤيته أيضا للقدرة الاقتصادية المصرية ، ثم رؤيته للنظام السياسى المصرى ، ورؤيته أيضا للقدرة العسكرية المصرية .

★ ثم خاتمة للباب الاول (خلاصة) وتتضمن نتائج تحليل للبيئة النفسية للرئيس السادات وتأثيرها على قرارى الدراسة .

الباب الثانى : صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية

وقد أوضحنا فى المقدمة طبيعة عملية صنع القرار وخصائص القرار السياسى الخارجى كمدخل لمعالجة هذا الباب . . ثم تناولناه فى الفصول التالية كما يلى :

الفصل الاول : هيكل صنع القرار السياسى الخارجى : وذلك من حيث :

- الدور الوظيفى لسلطات الدولة فى صنع القرار الخارجى .
- الدور الوظيفى لاجهزة الدولة التنفيذية فى صنع القرار الخارجى وهى :

(مجلس الوزراء - وزارة الخارجية - مجلس الامن القومى - وزارة الدفاع -
المخابرات العامة - رئاسة الجمهورية - النظام الحزبى والتنظيم السياسى) .
ثم خلاصة بتوضيح نظام صنع القرار الخارجى فى مصر .

الفصل الثانى : رؤية الرئيس السادات لعملية صنع القرار السياسى .
الفصل الثالث : تحليل القرار الاول : انهاء مهمة الخبراء السوفيت
(يوليو ١٩٧٢) . وذلك من حيث :

- ★ الاطار العام لوجود الخبراء السوفيت فى مصر .
- ★ وأيضا عملية صنع قرار انهاء مهمة الخبراء السوفيت .
- ★ دوافع القرار بين الاراء المختلفة ومحاولتنا لتحديد دوافع القرار الحقيقية
المتثلة فى أربعة دوافع حقيقة .
- ★ تقييم القرار .

ثم اختتمنا هذا الفصل بعرض خلاصة التحليل وبدائل القرار .
الفصل الرابع : تحليل القرار الثانى : زيارة الرئيس السادات للقدس
نوفمبر ١٩٧٧ . وذلك من حيث :

- ★ سياسة الرئيس السادات والاتجاه نحو السلام .
 - ★ عملية صنع قرار زيارة القدس .
 - ★ دوافع القرار بين الاراء المختلفة ومحاولتنا لتحديد دوافع القرار الحقيقية
المتثلة فى أربعة أبعاد حقيقة .
 - ★ تقييم القرار .
- ثم اختتمنا هذا الفصل بعرض خلاصة التحليل وبدائل القرار .

الخاتمة :

وفى هذا الجزء نستعرض نتائج الدراسة وتقييم نظام صنع القرار فى
السياسة الخارجية فى ضوء قرارى الدراسة . وذلك تحت عنوان : (نظام
السياسة الخارجية المصرية ١٩٧٠/١٩٨١)

- (١) انظر حصرا بالدراسات التي تناولت السياسة الخارجية المصرية في :
- بهجت قرني ، « المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية » ، السياسة الدولية ،
(القاهرة) ، مجلد ١٨ عدد ٦٩ - يوليو ١٩٨٢ ، ص ١٣٣ : ١٤٧ .
- (٢) نقلا عن مقدمة كتاب : محمد حسنين هيكل ، الحل والحرب ، (بيروت ، شركة
المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٨١) ص ١٤ .
- وأنظر ايضا : John P. Lovell, Foreign Policy in perspective, strategy, Adaptation, Decision Making, U.S.A, Holt, Rinehart and Winston Inc., 1970.
PP. « v: vii).
- حيث أشار في المقدمة أن الرجل العادي غير المتخصص في دراسة السياسة الخارجية يمكنه
أن يجد كل ما يتعلق بموضوع معين بشكل أقل صعوبة بكثير عن أن يجد هذا في الكتابات
المتخصصة ، حيث أنه كلما تقدم مجال الدراسة في مجال معين ، كلما كان من الصعب على الرجل
العادي أن يفهم تحليلات المتخصصين في هذا المجال . حيث أنه بدون معرفة الرجل العادي
للاطار النظري للتحليل لن يستطيع قبول النتائج بشكل هادئ وغير نقدي . والعكس
صحيح .
- M. Brecher, The Foreign Policy System of Israel : Setting, Images, (٣)
Process., (London, Oxford University Press, 1972. PP: 1:20
- And, Brecher, B. Steinberg and J. Stein; " A Framwork for Research on
Foreign Policy Behaviour", Journal of Congllct Resolution, vol. 13, No. 1,
March 1969. PP: 75:101.
- M. Brecher: Op. cit, PP: 1-2. (٤)
- M. Brecher: Op. cit, PP. (1:20). (٥)
- Richard Snyder, H. Bruck and Sapin, "Foreign Policy Decision (٦)
Making (New-York: The Free Press of Glencoe, 1962).
- A. Dawlsha, Egypt in the Arab World, (London, The Macmillan Press (٧)
L.td., 1976, PP: 63-69.

الباب الاول

البيئة النفسية للرئيس السادات

بداية فان هذا الباب يتناول تحليل البيئة النفسية لصانع القرار الرئيس في مجال السياسة الخارجية المصرية وهو « الرئيس السادات » ، وقد اقتصر تحليلنا عليه فحسب وذلك لان دراسة نخبة صنع القرار تفترض وجود نخبة سياسية معترف بها ، وهذه النخبة لها وجود قوى وتمارس دورها بالفعل ولها من النفوذ بما يؤثر على صنع القرار خاصة المرحلة السابقة على اعلانه رسميا . ونظرا لان هذا ليس له وجود في البلدان النامية الى حد كبير- وحيث أن النخبة في مصر ليس لها دور كما سيتضح ذلك عند دراسة نظام صنع القرار في الباب الثاني ، لذلك فان هذا التحليل قد اقتصر على « الرئيس السادات » فقط باعتباره صانع القرار الرئيس في السياسة الخارجية ومن ثم فان الامر يتطلب هنا توضيح أهمية البيئة النفسية في تحليل السياسة الخارجية ، وكيفية تناول هذه

البيئة النفسية بالتحليل ، وايضاح المنهج الملائم وأسلوب التحليل المناسب والتعريفات الخاصة بالمفاهيم المستخدمة وهي ما تعرف بوحدات التحليل .

وهذا يجعل افراد « فصل » لهذا الجزء أمرا ضروريا وسنتناول تحت عنوان : الاطار العام لمعالجة البيئة النفسية (فصل تمهيدى) . ثم نتناول في ثلاثة فصول أخرى رؤية الرئيس السادات للنظام الدولى العالمى ، ورؤيته للنظام الدولى الاقليمى ، ثم رؤيته للاستراتيجية السياسية والبيئة الداخلية . ثم نختم هذا الباب بايضاح نتائج تحليل البيئة النفسية للرئيس السادات .

ولنتناول هذا بالتفصيل فى الفصول التالية .

الفصل الاول : (فصل تمهيدى) الاطار العام للبيئة النفسية لصانع القرار

فى هذا الفصل نتناول عددا من النقاط ، منها : ما يتعلق بتعريف البيئة النفسية لصانع القرار ، ثم توضيح أهمية دراستها ، والمنهج المستخدم فى تحليلها ، وأيضا اداة التحليل المستخدمة ، ثم تحديد المفاهيم المستخدمة فى التحليل . وذلك على النحو التالى :

أولا : تعريف البيئة النفسية : يقصد بها ادراك صانع القرار للواقع العمل أو ما يعرف بالبيئة الواقعية . بمعنى أنها تعنى مجموعة العقائد والمدرجات أو التصورات أو المواقف والاتجاهات أو القيم التى تقود صانع القرار لكيفية الاستجابة للبيئة الواقعية بمستوياتها (المستوى العالمى ، . والاقليمى والداخلى) . فصانع القرار يتصرف فى مجال السياسة الخارجية بناء على رؤيته الذاتية للمتغيرات الواقعية ، وليس بناء على الاوزان الحقيقية لتلك المتغيرات . وهذا لا يعنى أن البيئة الواقعية لا وزن لها فى تحديد السياسة الخارجية ، ذلك أنه اذا كانت البيئة النفسية لصانع القرار هى العامل المباشر المحدد للسياسة الخارجية فان متغيرات البيئة الواقعية هى التى تحدد نجاح أو فشل السياسة الخارجية بمجرد تنفيذها^(١) .

ثانيا : أهمية دراسة البيئة النفسية : من حيث أننا نتناول البيئة النفسية كمجموعة حقائق محددة فى ظواهر معينة ، فان أهميتها تتضح على النحو التالى :

أ - تعتبر القنوات التى من خلالها تنتج البيئة الواقعية آثارها باصدار عدد من القرارات . والسبب فى ذلك أن البيئة الواقعية هى بيئة شديدة التعقيد والاتساع ويصعب التنبؤ بمساراتها فى بعض الاحيان ، وهى بيئة ليست

واضحة فهي لا تعطينا حقائق ولكن تعطينا وقائع غامضة ، وعلى العكس فإن الفرد هو كيان محدود ونسبيا يمتلك أدوات حسية وشعورية محدودة وقدرات اكثر محدودية على استيعاب وتخزين المعلومات ، وتفسيرها بل والتنبؤ بالنتائج المحتملة لسلوكه . والسؤال في هذا الصدد هو / كيف يقدم لنا هذا الفرد - صانع القرار - البيئة الواقعية من خلال مدركاته الذاتية ؟ والاجابة هي أنه لكي يستطيع الفرد أن يتعامل مع هذه البيئة والواقعية المعقدة بقدراته المحدودة فإنه يجب أن يكون لنفسه تصورا محددا لتلك البيئة ^(٢) .

ب - تعتبر الوسيلة التي يمكن عن طريقها تقييم نظام السياسة الخارجية بشكل عام ، ونظام صنع القرار الخارجى والقرارات المتخذة بشكل خاص . ، وهذا يتأتى من خلال محاولة فهم البيئة الواقعية الغامضة ثم البيئة النفسية لصانع القرار ثم تحليل القرارات المتخذة بالفعل حيث أن العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاث يمثل اطار عام صالح لتحليل نظام السياسة الخارجية لدولة والسؤال الذى يوضح هذا هو : الى أى مدى يدرك صناع القرارات البيئة الواقعية المحيطة بهم بدقة ؟ ومن ثم فإنه من المحتمل أن تكون تصرفاتهم المعلنة فى السياسة الخارجية ناجحة اذا كانت مستمدة من الواقع العملى ، بينما اذا كانت تصوراتهم للبيئة الواقعية غير دقيقة فان هناك احتمال كبير أن تكون اختياراتهم السياسية غير ناجحة . وبالتالي ستتضح الفجوة بين الاهداف الموضوعية المحددة للنخبة الحاكمة وبين المخرجات أو تصرفاتهم السياسية . ومن ثم يتضح أن القرار غير الناجح يرجع الى أحد سببين فى البيئة النفسية : الاول : ادراك صانع القرار غير الدقيق للبيئة الواقعية ، والثانى : دخول أو تدفق معلومات جديدة ومتغيرة فى البيئة الواقعية ^(٣) بعبارة أخرى فإن دراسة البيئة النفسية تساعدنا الى حد كبير على تقييم مدى نجاح القرار السياسى فى مجال السياسة الخارجية ، أو فشله . فالقرار صحيح عند تطابق البيئة النفسية مع البيئة الواقعية والقرار خاطىء - الى حد كبير - اذا كانت البيئة النفسية خاطئة أى لم تدرك بدقة البيئة الواقعية .

ثالثا : أبعاد البيئة النفسية محل الدراسة : يؤثر القائد السياسى (صانع

القرار) في السياسة الخارجية على مستويين : (مستوى الخصائص الذاتية المتعلقة بشخصيته ، ومستوى تصوره الذاتى للبيئة الواقعية)^(٤)

ويرى بريتش : ^(٥) أن للبيئة النفسية بعددين رئيسيين مترابطين الى حد كبير هما : البعد الاول : ما يعرف بالشاشة الفكرية The Attitudinal Prism لصناع القرار وهو التى تتشكل من خلال عوامل مجتمعية كالإيديولوجية والتقليد أو النقل عن التراث التاريخى المتراكم بل ومن عوامل شخصية تتعلق بخصوصيات صناع القرار وذلك فى اطار أن كل صانع قرار يجوب فى مجال السياسة الخارجية - فى اطار مجموعة من التخييلات أو التهيؤات النفسية . أما البعد الثانى : ما يعرف بتصورات النخبة Elites Images وهى التصورات التى تعكس أن تصرفات صناع القرار تأتى فى توافق مع أدراكهم للواقع وليس بالاستجابة للواقع نفسه وهنا فقد تتشكل لدى النخبة مجموعة من المواقف كرد فعل أو استجابة للبيئة الواقعية .

وفى ضوء أن البيئة النفسية هى العامل المباشر المحدد للسياسة الخارجية وفقا للتعريف السابق ووفقا لأهميتها السابق الإشارة إليها ، ، وفى اطار أن دراسة (نخبة صنع القرار) تفترض وجود نخبة سياسية معترف بها ، وهذه النخبة لها وجود قوى وتمارس دورها التأثيرى ، وهذا ما ليس له وجود فى البلدان النامية - الى حد كبير - وحيث أن النخبة فى مصر ليس لها دور كما سيتضح ذلك عند دراسة نظام صنع القرار فى الباب الثانى . . لذلك فإننا قد ركزنا على تحليل البيئة النفسية للرئيس السادات فقط باعتباره صانع القرار الرئيسى فى السياسة الخارجية المصرية .

رابعا : المنهج المستخدم لتحليل البيئة النفسية : فى ضوء ما سبق فإننا قد استخدمنا فى هذه الدراسة « منهج النسق العقيدى Approach Belief System وذلك لتحليل مجموعة حقائق محددة فى ظواهر معينة من أجل فهم النظام العقيدى لدى الرئيس السادات - صانع القرار الرئيسى فى السياسة الخارجية المصرية والذي يشكل فى مجمله البيئة النفسية للرئيس السادات .

وقد استخدمنا هذا المنهج باعتبار أن العقيدة أكثر قدرة على التعبير عن

البيئة النفسية لصانع القرار أكثر من تحليل القيم أو الاتجاهات . فالعقيدة هى حكم احتمالى ذاتى نص عليه صراحة أو ضمناً فى شكل تأكيد أو مقولة ، وهذا الحكم يصف أو يقيم ظاهرة أو أسلوب للعمل بحيث يربط بين هذه الظاهرة أو الأسلوب وبين صفة محددة . فالعقائد تجيء فى شكل مقولة صريحة أو ضمنية . وهى بذلك تختلف عن الاتجاهات التى تتمثل فى استعدادات باطنة ، كما أن العقائد تنشئ علاقة بين الشئ موضع العقيدة وبين صفة محددة وهذه العلاقة قد تشمل وصف الشئ أو تقييمه أو توحى باتباع سلوك معين تجاهه والعقائد كذلك ذات طابع احتمالى كما أنها توجه الفرد نحو سلوك معين ، وهى بذلك تختلف عن « الافكار التى قد تطرأ على ذهن الفرد دون أن تكون لها وظيفة سلوكية وحين تنتظم تلك العقيدة بشكل معين فى ذهن الفرد فإنها تشكل نسقاً عقيدياً ^(١) .

وكذلك فإن الإدراك هو تعبير عن وعى الفرد بالحقائق الواقعية المرتبطة بموقف معين . فالفرد يتلقى مجموعة ضخمة من المعلومات والخوافز اليومية عن شتى الموضوعات ، وهذا الوعى يثار لدى الفرد كلما طرأ حافز خارجى يتعلق بهذا الوعى بحيث يتمكن الفرد من اعطاء معنى معين لهذا الحافز . وهكذا فإن العملية العقيدية هى تصوير تقريبي نفسى للواقع . أى تبويب المعلومات الآتية من البيئة الواقعية الى فئات معرفية (عقائد) يمكن من خلالها تفسير تلك المعلومات ، ومن خلال تلك العملية يستطيع الفرد أن يفهم الواقع ويحدد موقعه منه .

وبعبارة أخرى فإن العملية العقيدية هى التى من خلالها يكون الفرد تقييمات أو معتقدات البيئة الواقعية . والوظيفة الأساسية للنسق العقيدى هى مساعدة الفرد على استيعاب المعلومات المشتقة بعضها ببعض لمحاولة خلق منطق ذاتى للظاهرة محل البحث . كذلك فالنسق العقيدى يقدم للفرد منهجاً للاختبار واتخاذ القرار . فعملية الاختبار بالاساس هى نتائج لتفسير المعلومات المتاحة فى ضوء النسق العقيدى لصانع القرار وبالذات ذلك الجزء من النسق المتعلق بالمناهج والاستراتيجيات الصحيحة . فالفرد - فى خلال عملية اتخاذ القرار يربط بين المعلومات المتعلقة بظاهرة معينة ، وبين عقائده

حول تلك الظاهرة حتى يتمكن من تحديد مجموعة من البدائل الممكن الاختيار من بينها . وهو في النهاية يختار بديلا من خلال مقارنة البدائل المتاحة بسلم الافضليات الكامن في نسقه العقيدى . كذلك يلعب النسق العقيدى دورا حاسما في ضبط حجم المعلومات الممكن قبولها واستيعابها من البيئة الخارجية . فالعقائد توجه الفرد نحو قبول معلومات معينة أو نحو تجاهل ورفض معلومات أخرى طبقا لمدى اتساق تلك المعلومات مع تلك العقائد والمدرجات . وفي المعنى الاخير فان الوظيفة والاساسية للنسق العقيدى هي تمكين القائد السياسى من ادراك العالم الخارجى واعطاء معنى معين للمعلومات الاتية من البيئة الواقعية ، وتحديد محالات محددة للاختيار في حالة اتخاذ القرار.

(٧) وفي ضوء التوضيح السابق يتأكد أهمية استخدامنا لمنهج النسق العقيدى في تحليل البيئة النفسية للرئيس السادات ، أو بعبارة أخرى تحليل مدرجات صانع القرار الرئيس في السياسة الخارجية المصرية .

خامسا : أسلوب التحليل : في هذا الفصل نحاول تحديد أسلوب التحليل الذى اتبعناه للتعرف على البيئة النفسية لصانع القرار الرئيسى الخارجى في مصر (الرئيس السادات) . ويمكن تقسيم أسلوب التحليل الى خمسة نقاط رئيسية كما يلي :

(١) مادة التحليل : في تحليلنا لتصورات الرئيس السادات للتعرف على بيئته النفسية فاننا اقتصرنا في مادة التحليل على خطبه وأحاديثه وكلماته الرسمية في المناسبات المختلفة بل ومؤتمراته وتصريحاته الصحفية . واعتمدنا على مجموعات الخطب والكلمات التى أعدتها الهيئة العامة للاستعلامات في عدد من الاجزاء ، وذلك باستثناء النصف الثانى من عام ١٩٧٥ (يوليو- ديسمبر ١٩٧٥) ، والنصف الاول والثانى لعام ١٩٧٦ كله (يناير- ديسمبر ١٩٧٦) . حيث اعتمدنا في تحليلنا - نظرا لعدم توافر هذه الاجزاء ، بالهيئة وقت التحليل - على جريدة الاهرام والتى تنشر الكلمات والخطب والتصريحات كاملة .

في الوقت الذي لم نتعرض بالتحليل الى كتبه التي أصدرها سواء قبل توليه السلطة أو بعد توليه ، وكذلك مقالاته التي كان يكتبها عن ذكرياته مع عبد الناصر أو عن حرب أكتوبر أو عن الثورة أو عن العلاقات المصرية السوفيتية : . الخ .

ومن ثم يتضح أن مادة التحليل الوحيدة في دراستنا هذه هي مجموعة الخطب والاحاديث والكلمات والمؤتمرات الصحفية المختلفة فقط ، وقد بلغ مجموع الخطب التي تم تحليلها ٦٢٣ خطابا بواقع ٩٠ تسعين خطابا كل عام تقريبا على مدار فترة الدراسة (سبعة أعوام ١٩٧٧/٧٠) .

(٢) مدة الدراسة : سبق أن حددنا فترة الدراسة بشكل عام بين عام ١٩٧٠ (حيث تولى الرئيس السادات الحكم في أعقاب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر - وبين عام ١٩٧٧ حيث أعلن الرئيس السادات قراره بزيارة القدس في التاسع من نوفمبر ١٩٧٧ م) .

ولذلك فإن تحليلنا للخطب بدأ بالتحديد منذ القاء بيانه الاول أمام مجلس الأمة بعد استفتاء الشعب عليه في ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ . وانتهى تحليلنا بخطاب ٩ نوفمبر ١٩٧٧ حيث أعلن قراره بزيارة القدس والقاء خطاب في الكنيست الاسرائيلي .

(٣) نوع التحليل وأدواته : للوصول الى تحليل يتسم بالدقة فإننا قد حددنا طريقة التحليل الشامل لجميع الخطب خلال فترة الدراسة واستبعدنا تماما فكرة التحليل بالعينة - بغض النظر عن نوعها سواء أكانت منتظمة أم عشوائية . . الخ . ، ومن ثم حددنا « تحليل المضمون » اداة للتحليل ولذلك أخذنا وحدة التسجيل (الفقرة) أساسا للتحليل باعتبارها وحدة متكاملة لتمثل تكرارا واحدا بالنسبة لاي مؤشر تم تحديده . واستبعدنا وحدة « الكلمة » نظرا لضعفها في تحديد المضمون الحقيقي لتصورات صانع القرار حتى أنه بالنسبة للخطب التي تم تحليلها في جريدة الاهرام فقد استندنا الى الفقرة كوحدة تحليل أيضا طبقا لما وردت في الجريدة مع التحفظ بالاختلاف النسبي في حجم الفقرة بين الكتاب المطبوع عن الهيئة العامة للاستعلامات -

وبين الجريدة بشكل عام . خاصة وأن الجريدة تصدر في اليوم التالي للخطاب ، بينما مجموعة الخطب الصادرة عن هيئة الاستعلامات تصدر بعد فترة طويلة . ومن هنا يأتي الاختلاف النسبي .

كذلك فقد قمنا بإجراء الاختبارات الأولية في تحليل مضمون الخطب في ضوء المؤشرات الرئيسية لتحليل البيئة النفسية لصانع القرار ، ثم أجرينا بعد ذلك «تجربة الثبات» باستخدام نفس المفاهيم وفقا للمؤشرات المحددة - وثبت استخدامهما بنسبة عالية جدا وبمراجعة الاستاذ المشرف المساعد على دراستنا . ثم انتقلنا بعد ذلك الى التحليل النهائي لاستخلاص النتائج^(٨)

(٤) مستويات التحليل :

★ حتى يتيسر لنا التعرف على البيئة النفسية للرئيس السادات فقد قمنا بالجمع بين الاسلوب الكمي والاسلوب الكيفي بصورة مترابطة - عند تحليل خطب السادات على مدار فترة الدراسة وفقا لما يلي :

أ - المستوى الاول والاسلوب الكمي : وقد استخدمنا هذا الاسلوب لتحليل البيئة النفسية للرئيس السادات تجاه النطاق الدولي الاقليمي ، ثم بيئته النفسية تجاه الاعداء السياسيين ، وتجاه دور اسرائيل في النظام العالمي والاقليمي ، ثم دور مصر العالمي والاقليمي ، ثم بيئته النفسية بالنسبة للاستراتيجية السياسية في اطار البيئة الداخلية .

وقد استخدمنا هذا الاسلوب الكمي وقصره على العبارة المباشرة والابتعاد عن العبارات الاستنباطية لتجنب احتمال التوصل الى نتائج مضللة . ثم أعقبنا التحليل الكمي بتحليل كيفي حيث قمنا بعرض النتائج الكمية مترجمة باستشهادات من واقع الخطب موضحا من خلال عرض الاستشهادات تطور رؤية السادات تجاه كل مؤشر .

ب - المستوى الثاني : الاسلوب الكيفي الوصفي : وقد استخدمنا هذا الاسلوب لتحليل البيئة النفسية للسادات تجاه البيئة الداخلية على وجه الخصوص علاوة على أحد أبعاد النظام الدولي الاقليمي .

وقد لجأنا الى هذا الاسلوب فقط نظرا لصعوبة وضع فئات للتحليل .

ومن ثم فقد قمنا بالتحليل الكيفى فقط - دون التحليل الكمى - لرؤية السادات تجاه العلاقات العربية/ المصرية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى - وقد أدرجنا هذا الجزء ضمن الفصل الثالث الخاص برؤية الرئيس السادات للنظام الدولى الاقليمى .

- كذلك فقد قمنا بالتحليل الكيفى أيضا لرؤية السادات للقدرة الاقتصادية المصرية ، والقدرة العسكرية المصرية ، وللنظام السياسى المصرى ، ثم رؤيته لعلاقة الوضع الداخلى بالسياسة الخارجية .
★ وقد قمنا بتحديد عدد من الفئات بالنسبة للتحليل الكمى وأيضا للتحليل الكيفى . . . وهى تلك الفئات المحتملة داخل كل بعد من الابعاد الرئيسية فى تحليلنا سواء البعد العالمى ، أو البعد الاقليمى ، أو البعد الداخلى . ولم نتجاهل مجرد فئة يمكن احتمال تواجدها تحت أى بعد رئيسى من الابعاد السابق الاشارة اليها .

سادسا : تحديد المفاهيم (فئات التحليل) : نظرا لاننا قمنا بدراسة عقائد الرئيس السادات للنظام الدولى العالمى ، والنظام الدولى الاقليمى ، والنظام الداخلى فقد قمنا بتحديد الفئات الفرعية المحتملة داخل هذه المستويات الثلاث الكبرى وقد قمنا بتحليل الخطب من منطلق فهمنا لهذه الفئات الفرعية فى اطار المستويات الثلاثة ومن ثم نرى ضرورة الاشارة الى تحديد معنى هذه الفئات المستخدمة وذلك على النحو التالى :

(١) رؤية السادات للنظام الدولى العالمى . . وذلك من حيث :

★ طبيعة هذا النظام . . أى مدى ما يتسم به النظام العالمى بالطبيعة الصراعية بين وحداته السياسية المتمثلة فى الدول على وجه الخصوص وعلى كافة مستوياتها سواء أكانت دول عظمى أو دول صغرى .
أو ما يتسم به النظام العالمى بالطبيعة التعاونية بين الدول المختلفة أو اذا ما كان يجمع بين الطبيعة الصراعية والتعاونية أى خليط بينهما .

★ هيكل النظام العالمى : أى بنیان النظام العالمى من حيث كونه نظاما يسيطر عليه قطبين ثنائيين فقط بحيث لا يمكن لاية دولة أخرى من منافستها

ويقتصر التنافس بين العملاقين داخل النظام العالمى ، أو يسيطر عليه قطبين ثنائيين فى الوقت الذى يسمح لبعض القوى الأخرى من المنافسة ولكن فى ظل سيطرة العملاقين أو القطبين الأعظم أو نظاما يسيطر عليه عدة قوى (أى متعدد الاقطاب) تتنافس فيما بينهم على قيادة النظام العالمى وان كان بشكل متوازن ، أو نظاما يسيطر عليه قطب واحد بما يعرف بالقطبية الواحدة .

★ حالة النظام العالمى : أى مدى ما يتسم به النظام العالمى من حالة الاستقرار أو عدم الاستقرار أى مدى ما يوجد بالنظام العالمى من مظاهر التوتر أو الاضطراب فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها - من عدمه .

★ عملية الصراع العالمى : هل الصراع مباراة صفيرية أم مباراة لا صفيرية ؟ . بمعنى أن المباراة الصفيرية هى المباراة التى يكون فيها مكسب طرف على حساب طرف آخر . بينما المباراة اللاصفيرية هى المباراة التى قد يكسب فيها الطرفان معا وقد يخسر فيها الطرفان معا .

(٢) رؤيته للنظام الدولى الاقليمى : أى رؤيته للنظام الاقليمى الذى تتحرك فيه مصر . . وقد أشرنا الى نظام اقليمى رئيسى وهو النظام الاقليمى العربى والذى يدور فيه الصراع العربى الاسرائيلى ، ثم النظام الاقليمى الفرعى المتمثل فى الدائرة الافريقية بما يتعلق فقط بالنظام الاقليمى العربى . وقد تناولنا هذا النظام الاقليمى من حيث نفس الفئات التى تناولنا بها النظام العالمى وبنفس المعنى .

(٣) رؤية السادات للعدو السياسى : أى ما يراه السادات من وحدات النظام العالمى والاقليمى عدوا له وقد حددنا لفهم طبيعة العدو السياسى خمس مؤشرات وهى :

الصفة العدوانية التى لا تتضمن أساليب العنف المباشرة (كالحرب النفسية مثلا) . . ، والصفة التدميرية التى تتضمن استخدام القوة والرغبة فى التحطيم والقهر ، والصفة التوسعية بما يعنى الرغبة فى الاستيلاء على

الاراضى واحتلالها والصفة الدفاعية بما يعنى الزام العدو بالدفاع بدلا من الهجوم ، والصفة السلمية بما يعنى رغبة العدو أو استعداده فى انتهاج طريق سلمى من عدمه .

وقد تناولنا العدو السياسى فى نقطة أخرى من حيث مصادر أهداف العدو الرئيسى (اسرائيل سواء أكانت داخلية : أى من داخل النظام الاسرائيلى نفسه ، أم خارجية : من دول خارجية أو منظمات عالمية مثلا . ومن حيث امكانية التفاهم مع اسرائيل من عدمه أى هل هناك من فرصة أو استعداد للتفاهم مع العدو من جانب أى من الطرفين أم لا .

(٤) رؤية السادات لدور اسرائيل فى النظام العالمى والاقليمى : وذلك من حيث اذا ما كانت اسرائيل تلعب دور بكونها (اداة للولايات المتحدة فى الحفاظ على مصالحها) أو اداة للتفتيت والفرقة الاقليمية العربية وضرب التضامن والوحدة العربية ، أو باعتبارها تمثل دور الهيمنة والسيطرة والتحكم فى النظام الاقليمى ، أو باعتبارها اداة لتنفيذ مخططات استعمارية خاصة للغرب ، أو بكونها ركيزة صهيونية تنفذ تعاليمها بدقة وأنها امتداد للفكرة الصهيونية والصهيونية العالمية ، أو أنها تقوم بدور كاداة شيوعية أو للاتحاد السوفيتى باعتباره قوة عالمية منازرة للولايات المتحدة الامريكية .

(٥) رؤية السادات لدور مصر العالمى والاقليمى : وذلك من حيث كونها تسعى من أجل السلام الاقليمى أو العالمى أو من حيث تبنيها لمبدأ عدم الانحياز والحفاظ على مبدأ الاستقلالية بعيدا عن سياسة المحاور والعملاقين أو من حيث سعيها لاحداث وتحقيق التكامل الاقليمى العربى أو بكونها مدافعة عن مجموعة عقائد كالاشرائية والدين ، الحرية ، العدالة . . الخ ، أو أنها تدعو للتحرر ومساندة حركات التحرير فى العالم خاصة فى أفريقيا ، أو بكونها مسئولة عن الدفاع عن أمن المنطقة العربية وتطويرها ، أو أنها تتولى مسئولية معاداة الاستعمار العالمى ومحاربه ، أو بكونها تمثل قائدا اقليميا للمنطقة وتلعب دور الرياسة والسيطرة ، أو من حيث دورها فى معاداة العنصرية ، أو الصهيونية أو الشيوعية ، أو من حيث كونها تلعب دور

الحليف المخلص لاحدى القوى الكبرى أى دولة تابعة ، وما يرتبط بذلك من كونها تصبح دولة تلعب دور البوليس العالمى ، أو محمية لدولة كبرى ، أو بسعيها نحو الاضطلاع بدور وساطى أى بالتوسط بين أطراف النزاعات الاقليمية أو الدولية ، أو أنها تسعى أن تكون النموذج التنموى الاقليمى الذى يمكن أن يحتذى به أو من حيث الاقتصار فى دورها على الانكباب على التنمية الداخلية دون السعى لدور ايجابى فى المجال الدولى والاقليمى . .)

(٦) رؤية السادات للاستراتيجية السياسية : أى رؤيته للاطار العام الذى يحكم حركة تعامله على مختلف المستويات الداخلية والاقليمية والعالمية . وذلك من حيث عدة مؤشرات هامة وهى :

★ الاستراتيجية السياسية الهجومية : أى التى تأخذ طابع التشدد والتأكيد على استخدام القوة لحل الصراع العربى الاسرائيلى أو فى التعامل مع العدو السياسى .

★ أو الاستراتيجية السياسية التوازنية : التى تجمع بين البناء أو التنمية ، وبين التحرير أو المعركة ، أو التى تجمع بين استخدام اساليب الدبلوماسية والعمل السياسى وبين الحرب من أجل حل الصراع الاقليمى .

★ ★ أو الاستراتيجية السياسية الردعية : التى تبرز الى أى مدى يمتلك طرف القدرة على الرد على الطرف الآخر بنفس المستوى الذى يهدده به ، ومن ثم تتضمن عدم امكانية تغيير الهدف أو التنازل عنه .

★ أو الاستراتيجية السياسية بالتعبئة الشاملة : أى تعبئة كافة الجهود والامكانات من أجل المعركة خاصة أو سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى العربى . أو التعبئة على المستوى العالمى من أجل استصدار قرار داخل الامم المتحدة أو تعبئة رأى العام العالمى تجاه القضية العربية .

★ أو الاستراتيجية السياسية التوقيعية : وهى التى تعنى التوفيق بين الافكار المطروحة وتقتصر على سياسات رد الفعل دون سياسات المبادرة بمعنى أن تحديد سلوك الدولة يتأتى بناء على سلوك الدول الاخرى دون

الالتزام باطار فكري أو ايدولوجي محدد ممكن على أساسه يتصرف صانع القرار . - ومن ثم تتضمن امكانية تغيير الهدف وفقا للظروف .

★ أو الاستراتيجية السياسية بالاعتماد على الدعم أو المساعدات الخارجية : ويقصد بذلك النوع من الاستراتيجية تغليب عنصر الاعتماد على الخارج في البناء على العنصر الذاتي أى الاعتماد على الذات في البناء . . . وهنا فان الاعتماد على الخارج يتمثل في الاعتماد على المساعدات أو القروض أو على الصديق الاوحد دون بقية الدول أو على المستوى الاقليمي دون المستوى الدولي أو العكس . . الخ .

وفي ضوء هذه الابعاد الست يمكن فهم الاطار الذى يحكم سلوك الرئيس السادات عند اتخاذه لقراراته . . . والى أى مدى يوجد اتساق من عدمه ، والى أى مدى يمكن فهم القرارات السياسية المتخذة في المجال الخارجي في ضوء عناصر الاستراتيجية السياسية السابقة .

- (١) Brecher, Op. cit, P. 11
- وأيضا : د . محمود اسماعيل محمد ، نحو استراتيجية لسياسة مصر الخارجية . - مرجع سابق - ص ٩٨ ، ٩٩ ، وكذلك : د . محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ : ٢٣٨ .
- Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, « Princeton, Princeton University Press, 1976) PP. 5-23.
- (٢) د . محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .
- (٣) Brecher, Op. cit, P.4.
- (٤) د . محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .
- (٥) Brecher, Op. cit, PP. 11-13.
- (٦) د . محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ : ٢٥٤ . وأيضا :
- Dale W. Burkart, President Sadat's Operational Code and Egyptian Foreign Policy Decision. Making, (Carleton University, Ottawa, Ontario, 1980) PP. 4-12.
- (٧) Robert Jervis, Op.cit, PP. 319-353.
- وأيضا : د . محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ : ٢٥٤ .
- (٨) استفدنا بعدد من المراجع حول تحليل المضمون من أهمها :
- د . نادية حسن سالم ، مناهج البحث في علوم الاتصال الجماهيري بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٢ .
- Bernard Berelson, (Reader in Public opinion & Communication, U.S.A,) The Free Press, 1935
- Richard W.Budd, Content Analysis of Communication, (New-York, Macmillan Company, 1967).

الفصل الثانى

رؤية الرئيس السادات للنظام الدولى العالمى

فى هذا الفصل نتناول ثلاثة نقاط رئيسية ، أفردنا لكل نقطة مبحث مستقل على النحو التالى : -

المبحث الاول : رؤية الرئيس السادات لطبيعة النظام الدولى العالمى .

المبحث الثانى : رؤية الرئيس السادات للاعداء السياسيين ، ومدى امكانية التفاهم مع « اسرائيل » .

المبحث الثالث : رؤية الرئيس السادات لدور اسرائيل فى النظام العالمى والاقليمى .

المبحث الاول :

رؤية الرئيس السادات لطبيعة النظام الدولي العالمى

بداية فقد حددنا أربعة أبعاد رئيسية للوقوف على رؤية السادات للنظام الدولي العالمى وهى : -

الاول : يشير الى طبيعة النظام العالمى من حيث (درجة الصراع أو التعاون أو كونه خليطا بينهما) .

الثانى : يشير الى هيكل النظام العالمى من حيث (تعدد الاقطاب ، أو قطبية ثنائية جامدة ، أو قطبية ثنائية مرنة ، أو قطبية واحدة) .

الثالث : يشير الى حالة النظام العالمى من حيث مدى استقراره من عدمه .

الرابع : يشير الى عملية الصراع العالمى من حيث هل حاصل نتيجة هذه العملية (مباراة صفرية) أم مباراة غير صفرية .

وبتحليل رؤية الرئيس السادات من خلال خطبه وكلماته وأحاديثه تحليليا كميا فقد تم تنظيمها فى الجدول رقم (١ - ١) - فى ضوء الابتعاد الأربعة ومؤشراتها الفرعية ، ويتضمن هذا الجدول نسبة توزيع رؤية السادات للنظام العالمى على مدار كل عام وبالمقارنة بين المؤشرات الفرعية داخل كل بعد رئيسى على حدة ، كذلك فإن الجدول رقم (١ - ٢) يشير الى توزيع نسبة رؤية السادات على مدار فترة الدراسة لكل مؤشر فرعى بالنسبة لاجمالى تكراراته . ومن خلال التحليلات المتضمنة داخل الجداول الثلاثة الملحقة اتضحت النتائج التالية ملحقا بها عددا من الاستشهادات من واقع عبارات الرئيس السادات الواردة فى خطبه وأحاديثه المختلفة :

(١) طبيعة النظام العالمى : اتضح أن متوسط نسبة مؤشر الطبيعة الصراعية للنظام العالمى على مدار فترة الدراسة بلغ ٤٣٪ - بينما متوسط نسبة مؤشر الطبيعة التعاونية للنظام العالمى بلغ ٤٠٪ ، أما متوسط نسبة مؤشر

(خليط بين الصراع والتعاون) فقد بلغ ١٧٪ . ومن ثم يتضح أن الرئيس السادات كان يرى النظام العالمى ذو طبيعة صراعية أكثر منه نظاما عالميا تعاونيا أو خليط بين التعاون والصراع .

★ وتأكيدا للطبيعة الصراعية للنظام العالمى وفقا لتصور الرئيس السادات نستشهد ببعض الفقرات التالية : فيقول معلقا على حرب الهند والباكستان فى نهاية ١٩٧١ :

قائلا : « لقد جد على العالم قرب نهاية عام ١٩٧١ قيام الحرب بين الهند وباكستان ، وكانت هذه أزمة دولية من طراز ضخمة الأبعاد ، وسواء من حيث قوى الصراع المباشر أو قوى الصراع غير المباشرة ، سواء فى حدة المعارك أو عنف المشاكل الباقية بعد المعارك ، سواء فى الأوضاع الراهنة فى آسيا والعالم اليوم أو فى آسيا وعالم الغد^(١) .

وفى موضع آخر يقول : « ان الصراع الدولى والتنافس بين الأمم ينتقل بسرعة من الساحات السياسية والعسكرية وحتى الايديولوجية الى الساحات الاقتصادية . . . »^(٢)
ثم يقول أيضا « رغم نداءات السلام التى تعالت بها صيحات البشرية كلها الا أن السلام مازال بعيدا عن المنال وذلك لوجود قوى تقف بصلف وعناد ضد تيار التاريخ واردة الانسانية لان مصالحها فى العدوان على الشعوب واستغلال مقدراتها^(٣) . . . »

على حين يقول فى العام التالى : « ان التحديات التى نواجهها فى عالم اليوم الملئ بالصراع والمعاناة تملئ على البشر أن يعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا^(٤) . . . »

ثم يقول أيضا مخاطبا الرئيس اليوغسلافى : « اننا نعتز بكم وببلدكم يوغسلافيا لان الصداقة الحقيقية متى تقوم على المبادئ والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة تكون أقوى رباط يجمع بين شعبينا فى عالم طعنته الصراعات والاستغلال والانانية^(٥) . . . »

وحتى نهاية فترة الدراسة (١٩٧٧) لم ينقطع الرئيس السادات عن الإشارة

جسداول رقم ١ - ١
(توزيع نسبية رؤية السادات للنظام العالمى على مدار كل عام
وبالمقارنة بين المؤشرات الفرعية)

م	نوع المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠							احمال التكرارات	احمال النسبة
			٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢	٧١/٧٠		
١	طبيعة النظام العالمى	أ (صناعى	٧	٧	٢٥	٢٧	—	٦٧	٥٠	١٥	٤٠
		ب (تعاونى	٨٠	٥٠	٧٥	٤٥	—	—	—	١٤	٤٠
		ج (خليط	٢٠	١٧	—	٢٨	—	٣٣	٥٠	٦	١٧
		اجمالى التكرارات	٥	٦	٨	١١	—	٣	٢	٣٥	٣٥
٢	هيكلى النظام العالمى	أ (متعدد الانقطاب	٢٩	٣١	١٦	٩	٣٨	٥٠	٢٧	٢٥	٢٢
		ب (قطبية ثنائية جامدة	٥٧	٥٤	٥٦	٤٥.٥	٣١	٣٣	٥٥	٥٣	٤٧
		ج (قطبية ثنائية مرنة	١٤	١٥	٢٨	٤٥.٥	٣١	١٧	١٨	٣٣	٣٠
		د (قطبية واحدة	—	—	—	—	—	—	—	—	—
		اجمالى التكرارات	٧	١٣	٢٥	٣٣	١٦	٦	١١	١١١	١١١
٣	حالة النظام العالمى	أ (نظام مستقر	—	—	١٠٠	—	—	—	—	١	٨
		ب (نظام غير مستقر	—	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠	١٢	٩٢
		اجمالى التكرارات	—	٣	١	٥	٣	—	١	١٣	١٣
٤	العملية السياسية للصراع العالمى	أ (مباراة لاصفرية	—	—	—	—	—	—	—	—	—
		ب (مباراة صفيرية	—	—	—	—	—	١٠٠	—	١	١٠٠
		اجمالى التكرارات	—	—	—	—	—	١	—	١	١

جدول رقم ١ - ٢
توزيع نسبة رؤية السادات على مدار فترة الدراسة لكل مؤشر فرعي
بالنسبة لاجمالي تكراراته

م	نوع المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠							اجمالي التكرارات
			٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢	٧١/٧٠	
			%	%	%	%	%	%	%	
١	طبيعة النظام العنفي	أ) صراعي ب) تعاوني ج) خليط	١٥	٢٦	٢٠	١٣,٥	٢٠	—	١٣,٥	٧
			١٤	—	١٤	٤٣	٣٦	—	٧	—
			٦	١٦,٧	١٦,٧	—	٥٠	—	—	١٦,٧
		اجمالي النسبة اجمالي التكرارات	٣٥٠	%١٤	%١٧	%٢٣	%٣١,٥	—	%٨,٥	%٦
			٣٥	٥	٦	٨	١١	—	٣	٢
٢	هيكل النظام العالمي	أ) متعدد الأقطاب ب) قطبية ثنائية جامدة ج) قطبية ثنائية مرنة د) قطبية ثنائية واحدة	٢٥	%٨	%١٦	%١٦	%١٢	%٢٤	%١٢	%١٢
			٥٣	%٨	%١٣	%٢٦,٥	%٢٨	%٩,٥	%٤	%١١
			٣٣	%٣	%٦	%٢١	%٤٥,٥	%١٥,٥	%٣	%٦
			—	—	—	—	—	—	—	—
		اجمالي النسبة إجمالي التكرارات	١١١	٦	١٢	%٢٣	%٣٠	%١٤	%٥	%١٠
			١١١	٧	١٣	٢٥	٣٣	١٦	٦	١١
٣	حالة النظام العالمي (مدى استقراره)	أ) نظام مستقر ب) نظام غير مستقر	١	—	—	%١٠٠	—	—	—	—
			١٢	—	%٢٥	—	%٤٢	%٢٥	—	%٨
		إجمالي النسبة اجمالي التكرارات	١٣	—	%٢٣	%٨	٣٨	٢٣	—	%٨
			١٣	—	٣	١	٥	٣	—	١
٤	العملية السياسية الصراع العالمي	أ) مباراة لاصفرية ب) مباراة صفيرية	—	—	—	—	—	—	—	—
			١	—	—	—	—	%١٠٠	—	—
		إجمالي النسبة اجمالي التكرارات	١	—	—	—	—	%١٠٠	—	—
			١	—	—	—	—	—	١	—

الى الطبيعة الصراعية للنظام العالمى : فيقول : « نحن نؤمن بالاسلوب العلمى - الاسلوب القائم على فهم العصر ولغته ، العصر والصراع الى من حولنا فى هذا العالم كله وبعد ذلك نتخذ قرارنا ونمضى ^(٦) . . . »

وفى مناسبة أخرى يقول أيضا : « مصر تؤمن بأنه ليس أمام الدول الافريقية أو الصغرى والنامية ودول العالم الثالث عموما ، فى مواجهة الصراعات الدولية سوى أن تدعم تضامنها وعدم انحيازها وأن تبتعد كل البعد عن الصراع سواء دولى أو داخلى وأن تسعى الى حل المنازعات التى قد تثور بينها بأنفسها ودون تدخل خارجى ^(٧) . . . »

★ والواقع أنه على الرغم من أحاديثه وقد بلغت نسبة الاشارات الى الطبيعة الصراعية للنظام العالمى كبيرة . الا أنها لم تخلو من الاشارة الى الطبيعة التعاونية للعالم مستندا فى هذه الاشارات الى ظاهرة الوفاق بين العملاقين وانعكاساتها وذلك على النحو التالى : -

حيث يقول : « أمر غريب أن الناس بتنسى أن العالم ماشى أو يتجه الى طريق المصالح والتعايش السلمى بدليل أن أمريكا والاتحاد السوفيتى وهما ايدىولوجيا - أبعد ما يكونان بل هناك عداوة بينهما غلبوا المصالح ، وغلبوا نظرة الوفاق على الحرب الباردة وعلى العداوة واتجهوا الى ما أسميه ، أو ما نسميه أو نطلق عليه بالانفتاح ^(٨) . . »

ويقول أيضا : « العالم فيه متغيرات ضخمة كتبت لكم عنها - والذي لا يعيش هذه المتغيرات يصبح غير عايش العصر الى احنا فيه . . العالم نبذ الحرب الباردة ، واتجه الى سياسة الوفاق حتى بين النظامين الى كانوا مش متعادين بس ، بل دول كانوا فى صراع ^(٩) . . . »

فى الوقت الذى يؤكد فيه الطبيعة التعاونية قائلا : « كانت الخطوط فى عصر الحرب الباردة محددة : كتلة غربية أو كتلة شرقية ، والان فان الخطوط فى عصر الوفاق متداخلة لان عصر الوفاق الذى فرضته استحالة الحرب النووية بين القوتين الاعظم جعل التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى بين الكتلتين على أشد وأقرب ما يكون التعاون ^(١٠) . . . »

على حين يقول أيضا : « والان بعد أن حل ما يسمى بالوفاق محل التنافر والتهديد والالتجاء لوسائل العنف والاستغلال والضغط وبالرغم من الفرق الكبير بين الحقيقتين الا أن حركة عدم الانحياز أدت رسالتها^(١٢) . . . »

★ أما كون النظام العالمى يجمع بين التعاون والصراع أى خليطا بينهما فإن العبارة التالية خير استشهاد حيث يقول السادات : « اننا حين ننظر الى العالم من حولنا نجد أنه رغم تحقيق تقدم ملموس على طريق السلام فهازالت هناك كثير من أسباب التوتر والعنف والاستغلال^(١٣) . . . »

ومن ثم يتضح أنه على الرغم من أن السبعينات اتسمت بسمة الانفراج بين العملاقين وأن جوهر سمة الانفراج هو التعاون الدولى . . الذى لم يخلو من مظاهر التوتر ولكنها أقل حدة من فترة الحرب الباردة فى الستينيات والخمسينات . . . الا أن الرئيس السادات فى مجمل أحاديثه كان يغلب عنصر الصراع العالمى كسمة للسبعينات على عنصر التعاون العالمى . ولكن تغليب الرئيس السادات لعنصر الصراع العالمى يتفق نسبيا مع البيئة الواقعية فى هذا النطاق حيث اتسمت بأن عناصر الصراع تفوق نسبيا عناصر التعاون فى السبعينات ولكن فى مجملها أى عناصر الصراع - أقل حدة من الحقبة السابقة عليها .

(٢) هيكل النظام العالمى : اتضح أن متوسط نسبة مؤشر « متعدد الاقطاب » على مدار فترة الدراسة ٢٣٪ بينما مؤشر (قطبية ثنائية جامدة) بلغ متوسط نسبته ٤٧٪ ، الا أن مؤشر (قطبية ثنائية مرنة) بلغ متوسط نسبته ٣٠٪ ، بينما مؤشر (قطبية واحدة) بلغ « صفرا » .

- ومن ثم يتضح أن الرئيس السادات كان يغلب سمة القطبية الثنائية الجامدة لهيكل النظام العالمى محصورا بين القطب الاول وهو الاتحاد السوفيتى وكتلته الشرقية والقطب الثانى وهو الولايات المتحدة وكتلتها الغربية) . ونماذج ذلك بما ورد فى خطبة ما يلى من فقرات :

حيث يقول السادات : « نحن نواجه اليوم الصهيونية العالمية المدعمة بقوة الولايات المتحدة ، وهى احدى قوتين كبيرتين فى عالم اليوم^(١٤) . . . »

ويقول ايضا : « وأصبح ميزان القوى محصورا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن - بين أمريكا وروسيا^(١٤) . . . »

ويقول ايضا : « الاتحاد السوفيتي كقوة كبرى يهتم باستراتيجية عالمية . . . ده بوصفه احدي القوتين الكبار في العالم اليوم^(١٥) . . . »

ثم يقول ايضا : « في عالم اليوم الاثنان الكبار (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) - يحكموا العالم - بالعلوم السياسية والاستراتيجية العالمية والجغرافيا السياسية ، ولا يحكموا حكم مباشر ولكن يصعب على أى حد في منطقة من مناطق العالم أن يهمل في حسابه الاثنان الكبار دول^(١٦) . . . »

- ويؤكد هذا قائلا : « في العالم قطبان كبيران هما الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي^(١٧) » وعلى الرغم من تأكيد السادات على سمة النظام العالمى بالقطبية الثنائية الجامدة المحصورة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الا أنه لم يهمل أن هناك بعض الاطراف الدوليين لهم دور في النظام العالمى ينافس العملاقين مما يوحي بأن النظام العالمى لدى الرئيس السادات ليس ثنائيا جامدا فحسب بل ثنائيا مرنا أى نظام يسمح بوجود قوى دولية فاعلة الى جانب القوتين الاعظم . . ويؤكد هذا الرئيس السادات قائلا : « ولقد صمد عبد الناصر وتكون ما يسمى بالعالم الثالث بين القوتين الكبيرتين^(١٨) . . . »

ويقول ايضا : « أننا نعتقد اذا كان عدم الانحياز أيام الحرب الباردة بين الكتلتين كان حيويا فإن اليوم حيويا اكثر بعد الوفاق بين الكتلتين^(١٩) . . »

ومن ناحية أخرى يقول : « ان حرب ٦ اكتوبر ليست الا انتصارا لدول عدم الانحياز لانها انتصار للارادة الحرة للشعوب برغم ما يقرره الاثنان الكبار فلقد كان ٦ اكتوبر قرارا حرا وضد ارادة الدولتين الكبيرتين ، ونحن نستطيع اذن أن تكون لنا ارادة فعالة في عالم ما بعد ٦ اكتوبر^(٢٠) . . . »

أى أن الرئيس السادات كان يركز في مجمل أحاديثه عن دور دول عدم الانحياز الى جانب الدولتين الاعظم وأيضا دور بعض القوى المحلية كقرار

حرب أكتوبر وكان ضد ارادة العملاقين - بما يؤكد هيكل النظام العالمى بأنه ليس ثنائيا قطبيا جامدا فحسب ولكنه نظاما ثنائيا مرنا ولكن ليس الى حد كبير .

أما الاشارات التى وردت تشير الى كون النظام العالمى له سمة التعددية فنذكر بعضها منها كما يلى :

حيث يقول : « كلنا عارفين موقف فرنسا فى الواقع ولكن استزادة وتوضيحا وبوصفها احدى القوى الكبرى » لابد أن نتصل بها وأن نطلعها على آخر الموقف^(٢١) . . . »

ويقول : « ان نظرة واقعية على خريطة العالم اليوم لكفيلة بأن تبين لنا أن الدويلات لا تستطيع أن تقف على قدميها فى عصر بلغت فيه قوة أمريكا الحدا الذى تهدد السلام فيه وتفرض سيطرتها سواء بالحق أو بالباطل ، وكذا الاتحاد السوفيتى قوة أخرى ، والصين قوة جبارة منافسة ، وأوربا الغربية أيضا^(٢٢) . . . »

ويقول أيضا : « وسوف نوثق اتصالاتنا بالصين التى أصبحت أول قوة آسيوية تصل الى مرحلة « القوى الاعظم » وهذا مبعث اعتزازنا جميعا^(٢٣) . . . »

وكذلك يقول : « فى الفترة الاخيرة فان حافظ اسماعيل ذهب الى واشنطن بوصفها دولة من القوى الكبرى الخمس فى العالم - والتى لها حق الفيتو^(٢٤) . . . »

ويقول أيضا : « ان الاتحاد السوفيتى مسئول أيضا بوصفه احدى القوى الكبرى فى العالم مع أمريكا عن السلام^(٢٥) . . . »

ورغم هذه الاشارات الا أن الرئيس السادات كان يغلب سمة الثنائية القطبية للهيكل العالمى وهذا لم يتفق الى حد كبير مع البيئة الواقعية التى اتسمت بالنسبة لهيكل النظام العالمى بالتعددية أو الثنائية المرنة جدا والمتجهة ناحية التعددية القطبية . ومن ناحية أخرى أن تغليب الرئيس السادات لسمة القطبية الثنائية الجامدة لا تتوافق مع ما سبق أن غلب فى رؤيته لطبيعة

النظام العالمى بأنه ذو سمة صراعية حيث أن شيوع ظاهرة الانفراج بين العملاقين فى ضوء سيطرة القطبية الثنائية الجامدة فانه النتيجة الطبيعية هو سمة التعاون الى حد كبير وانتفاء عنصر الصراع الى حد كبير أيضا نظرا لسيطرة العملاقين . بينما تؤكد الطبيعة الصراعية للنظام العالمى سمة هيكل النظام العالمى بأنها ثنائية مرنة ، ويتجه نحو التعددية الى حد كبير وفى هذا يلاحظ تناقض فى رؤية الرئيس السادات للنظام العالمى فى طبيعته وهيكله .

ومن ناحية اخرى فقد لاحظنا أنه فى الفترة ما بين بداية حكمه وبين حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتي وقع فى منتصفها تقريبا قرار انهاء مهمة الخبراء السوفيت كان الرئيس السادات يغلب هيكل النظام العالمى باعتباره ذو قطبية متعددة بما يخلق حرية اكبر فى حركة الدول الصغرى ومن ثم كان قراره بانهاء مهمة الخبراء موفقا فى أحد أبعاده حيث قد تم تنفيذه بسهولة ونجاح مما قد يصعب تصويره لو أن هناك تناقضا بين البيئة النفسية والواقعية أولو كانت هناك ظروفًا موضوعية مغايرة بقرار زيارة القدس لم يكن موفقا فى هذا الاطار كما سيتضح بعد .

(٣) حالة النظام العالمى : اتضح أن متوسط نسبة مؤشر كون النظام العالمى وفى حالة عدم استقرار ٩٢٪ ، بينما كونه فى حالة استقرار بلغ متوسط نسبته ٨٪ . ومن ثم يتضح أن الرئيس السادات كان يغلب بنسبة كبيرة جدا حالة عدم الاستقرار كسمة محورية للنظام العالمى . وهذا يتفق الى حد كبير مع رؤية الرئيس السادات لطبيعة النظام العالمى الصراعية . خاصة وأن هناك ارتباط كبير بين حالة الصراع وعدم الاستقرار فى النظام العالمى واستشهادا بحالة عدم الاستقرار - من فقرات الرئيس السادات نذكر ما يلى :

حيث يقول : « ان الوفاق الدولى لن يكون سلاما حقيقيا ولن يكتب له الدوام حتى تتحقق للشعوب كلها العدالة السياسية والعدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (٢٦) . . . »

ويقول أيضا : « ان هذه المنطقة حساسة وخطيرة فى هذا العالم المضطرب

الذى أصبح مطمعا لكل القوى لذلك اعتقد أنه آن الاوان لكى ندرك نحن العرب وايران مسئولياتنا المشتركة فى هذه المنطقة وأن نعمل على ازالة ما يشوب هذه العلاقات فيما بيننا (٢٧) . . . »

ومن ناحية أخرى يقول : « ان العالم يمر الآن بمرحلة يعاد فيها ترتيب القوى ، وتحديد الاولويات والاختيارات بما أنه يشهد نتائج التغييرات الجذرية العميقة التى تعرض لها منذ نهاية الحرب العالمية وأثار انحسار الاستعمار والامبريالية عن مناطق عديدة (٢٨) . . . »

(٤) عملية الصراع العالمى : حيث أنه يقصد بداية أن الصراع العالمى تحكمه عملية حسابية عبارة عن مباراة أما أن تكون حصيلتها « صفرا » أو حصيلتها « لا صفرية » . بمعنى أنه فى معترك الصراع العالمى سيصل الامر الى انتصار طرف بشكل نهائى يقابله هزيمة الطرف الاخر نهائيا بحيث لا تقوم له قائمة بعد وقد يكسب الطرفان معا وقد يخسرا معا ايضا . وهنا تكون نتيجة المباراة (لا صفرية) . أما أن تصبح النتيجة فى مجال الصراع العالمى أن انتصار طرف لا يؤدي الى هزيمة الطرف الاخر بشكل نهائى فإى مكسب طرف على حساب طرف آخر فان المباراة هنا تكون نتيجتها (مباراة صفرية) . ومن خلال تحليلنا اتضح أن متوسط مؤشر (مباراة صفرية) ١٠٠٪ ومن ثم فان المؤشر (لا صفرية) لا شىء . والواقع أن نسبة ١٠٠٪ هى ترجمة لتكرار واحد فقط حيث ورد فى احدى خطب الرئيس السادات فى عام ١٩٧٢ - تعقيا على معركة الهند وباكستان فى ديسمبر ١٩٧١ ، ما يلى : « اننا نشعر أن أمريكا خسرت « جولة » امام الاتحاد السوفيتى فى التوازن العالمى فى معركة الهند وباكستان (٢٩) . . . »

وهذا يؤكد الى حد كبير طبيعة النظام العالمى التوازنى . . وهذا يتفق مع البيئة الواقعية من حيث أن النظام العالمى يشهد ظاهرة توازن الرعب النووى .

المبحث الثاني :

رؤية الرئيس السادات للاعداء السياسيين

الواقع أنه يمكن تحليل رؤية الرئيس السادات للاعداء السياسيين بالاستناد الى ثلاثة أبعاد رئيسية هي :

أولا : يتعلق بتحديد من هم الاعداء السياسيين للرئيس السادات في المجال الخارجى ؟

ثانيا : يتعلق بتوضيح مصادر أهداف العدو الرئيسى (اسرائيل) .

ثالثا : يتعلق بمدى امكانية التفاهم مع العدو الرئيسى (اسرائيل) .

- وقد قمنا بتنظيم تحليلاتنا لخطب وأحاديث الرئيس السادات فى عدد من الجداول كما يلى :

الجدول الاول : (٢ - ١ - أ) يشير الى توزيع نسبة رؤية الرئيس السادات لتحديد الاعداء السياسيين على مدار كل عام وبالمقارنة بالآخرين .

الجدول الثانى : (٢ - ٢ - أ) يشير الى توزيع نسبة رؤية السادات لتحديد الاعداء السياسيين على مدار فترة الدراسة لكل عدو بالنسبة لاجمالى تكراراته .

أما الجدول الثالث : (٢ - ١ - ب) فيشير الى توزيع رؤية الرئيس السادات لتحديد الاعداء السياسيين وطبيعة أهدافهم على مدار فترة الدراسة بشكل اجمالى .

والجدول الرابع : (٢ - ١ - ج) فإنه يشير الى توزيع نسبة رؤية السادات لمصادر أهداف العدو (اسرائيل) ومدى امكانية التفاهم معها على مدار كل عام بالنسبة لكل مؤشر فرعى الى المؤشرات الفرعية الاخرى .

بينما الجدول الخامس : (٢ - ٢ - ج) فإنه يشير الى توزيع نسبة رؤية

جدول رقم ٢ - ١ - أ
(توزيع نسبة رؤية السادات لتحديد «الاعداء السياسيين»
على مدار كل عام وبالمقارنة بالأخري

م	تحديد العدد السياسي	فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠							اجمالى التكرارات
		٧١/٧٠	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	
		%	%	%	%	%	%	%	
١	اسرائيل	٥١	٣٢	٣٠	٤٤	٤٩	٤١	٥٦,٥	٢٥٢
٢	الولايات المتحدة الامريكية	٢٨	٣٠	٣٤	٣٦	٢٣	٥,٥	٨	٢٢,٧٣
٣	الصهيونية	١٢	١٤	١٨	١٤	١٣	٥,٥	٤	١١,٢٥
٤	الاتحاد السوفيتى	—	—	—	٥	٨	٣٤	٢٣,٥	٩
٥	الاستعمار العالى	٩	١٥	١٢	١	٤	—	١	٦
٦	ليبيا	—	—	—	—	—	٤	٧	١,٧٥
٧	المملكة الاردنية الهاشمية	—	٧	٤	—	—	—	—	١,٥
٨	اليهود	—	١	—	—	٣	٢	—	—,٧٥
٩	سوريا	—	—	—	—	—	٤	—	—,٣٤
١٠	المانيا الغربية	—	١	—	—	—	—	—	—,١٧
١١	انجلترا	—	—	—	—	—	٢	—	—,١٧
١٢	فرنسا	—	—	—	—	—	٢	—	—,١٧
١٣	أوروبا	—	—	٢	—	—	—	—	—,١٧
الاجمالى		١٢٧	٨١	٥٠	٨٠	٧٠	٥٣	٩٩	٥٦٠

جدول رقم ٢ - ٢ - أ
(توزيع نسبة رؤية السادات لتحديد الاعداء السياسية)
على مدار فترة الدراسة كل عدو بالنسبة لاجمالي تكراراته)

م	تحديد العدد السياسي	فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠							اجمالي التكرارات
		٧١/٧٠	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	
		%	%	%	%	%	%	%	
١	اسرائيل	٢٥	١٠	٦	١٤	١٣,٥	٩	٢٢,٥	٢٥٢
٢	الولايات المتحدة الامريكية	٢٧	١٨	١٣	٢٢	١٢,٥	٢	٦	١٣٣
٣	الصهيونية	٢٥	١٧,٥	١٤,٥	١٧,٥	١٤,٥	٥	٦	٦٣
٤	الاتحاد السوفيتي	—	—	—	٨	١٢	٣٥	٤٥	٥١
٥	الامتعمار العالمي	٣٢	٣٥	١٨	٣	٩	—	٣	٣٤
٦	ليبيا	—	—	—	—	—	٢٢	٧٨	٩
٧	المملكة الاردنية الهاشمية	—	٧٥	٢٥	—	—	—	—	٨
٨	اليهود	—	٢٥	—	—	٥٠	٢٥	—	٤
٩	سوريا	—	—	—	—	—	١٠٠	—	٢
١٠	المانيا الغربية	—	١٠٠	—	—	—	—	—	١
١١	انجلترا	—	—	—	—	—	١٠٠	—	١
١٢	فرنسا	—	—	—	—	—	١٠٠	—	١
١٣	أوروبا	—	—	١٠٠	—	—	—	—	١
اجمالي النسبة %		٢٢,٧	١٤,٤	٩	١٤,٢	١٢,٥	٩,٥	١٧,٧	٥٦٠
الاجمالي		١٢٧	٨١	٥٠	٨٠	٧٠	٥٣	٩٩	٥٦٠

السادات لمصادر أهداف (اسرائيل) ومدى امكانية النفاهم معها على مدار فترة الدراسة بين كل مؤشر فرعى بالنسبة لاجمالى تكراراته .

★ ومن خلال التحليلات المتضمنة داخل الجداول الخمسة الملحقة اتضحنت النتائج التالية :

١ - أن الاعداء السياسيين فى المجال الخارجى بلغ عددهم ثلاثة عشر عدوا وهم (اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية ، الصهيونية ، الاتحاد السوفيتى ، الاستعمار العالمى ، ليبيا ، الاردن ، اليهود ، سوريا ، المانيا الغربية ، انجلترا ، فرنسا ، اوربا) .

٢ - برزت اسرائيل عدوا رئيسيا فى تصور صانع القرار المصرى بنسبة كبيرة جدا بالمقارنة باجمالى نسب الاعداء السياسيين الاخرين حيث احتلت اسرائيل وحدها ٤٥٪ (٣٠) تليها الولايات المتحدة الامريكية كعدو سياسى أيضا بنسبة ٢٤٪ تقريبا . وبالمقارنة بين اسرائيل والولايات المتحدة يلاحظ أن اسرائيل احتلت الولايات المتحدة المركز الاول كعدو رئيسى وبنسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر واحتلت اسرائيل المركز الثانى بدلا من الولايات المتحدة .

٣ - يلاحظ أن حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ كانت متغيرا أصيلا فى تغير طبيعة بعض الاعداء السياسيين . . فعلى حين كانت أعوام ٧٠/٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ تبرز الولايات المتحدة كعدو سياسى ذو صفة (عدوانية وتدميرية) بينما نفس هذه الأعوام الثلاثة لم يظهر فيها الاتحاد السوفيتى الا صديقا وحليفا لمصر . . وما ان حلت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وبعد انتهائها وابتداء من عام ١٩٧٤ لوحظ أنه فى الوقت الذى يظهر منحنى هبوط فى النزعة العدوانية للولايات المتحدة وبرز النزعة السلامية فى تصور الرئيس السادات ، فى نفس الوقت يظهر منحنى صاعد فى النزعة العدوانية للاتحاد السوفيتى وارتفع معدل التكرارات بشكل ملحوظ من (٤ ك بنسبة ٥٪) عام ١٩٧٤ - الى (٦ ك بنسبة ٨٪) عام ١٩٧٥ ، الى (١٨ ك بنسبة ٣٤٪) عام ١٩٧٦ - الى (٢٣ ك بنسبة ٢٣,٥٪) عام ١٩٧٧ . بما يؤكد تدهور العلاقات المصرية السوفيتية .

وبما يقودنا في النهاية الى نتيجة هامة وهو تغير التوجه السياسى لمصر تجاه الغرب بدلا من الشرق حيث في الوقت الذى أعيدت العلاقات الدبلوماسية وغيرها مع الولايات المتحدة ابتداء من مارس ١٩٧٤ ونمت كل يوم بشكل مطرد وملحوظ ، في الوقت الذى تقلصت فيه العلاقات المصرية السوفيتية في نفس الوقت أصبح الاتحاد السوفيتى العدو السياسى رقم (٢) بعد اسرائيل عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ وتخطت بالتالى الولايات المتحدة ، والصهيونية ، اللتان كانتا تسبقانه في الترتيب حيث كان يشغل الترتيب الرابع . وهو ما يعكس مدى ميل القيادة السياسية في مصر للولايات المتحدة لكسبها لمحاولة الضغط على اسرائيل من جانب ، ومن ناحية أخرى لكى تتأكد الولايات المتحدة من هوية صانع القرار الليبرالية . بما يعنى في النهاية تمهيد المناخ تجاه الصلح مع اسرائيل .

(٤) كذلك فان حرب اكتوبر ١٩٧٣ قادت صانع القرار المصرى الى تخفيف اللهجة العدائية تجاه اسرائيل باعتبارها عدوا سياسيا رئيسيا لمصر وللعرب . . . واتضح ذلك من خلال انخفاض التكرارات في السنوات التالية لحرب اكتوبر عن السنوات السابقة لها ويكفى الاشارة بأن عدد تكرارات عام ٧١/٧٠ بلغ (٦٤ ك بنسبة ٢٥٪) بينما عدد تكرارات عام ١٩٧٦ بلغ (٢٢ ك بنسبة ٩٪) . . ثم ارتفع العدد في عام ١٩٧٧ ليبلغ (٦ ك - بنسبة ٢٢,٥٪) وهو ما يفسر على انه يأتى نتيجة للاوضاع والضغط الداخلية من جانب ، وفي ضوء سياسة التنمية للصلح المباشر الذى بدأ بقرار الرئيس السادات بزيارته للقدس .

(٥) يلاحظ انخفاض تكرارات عام ١٩٧٢ بالنسبة للولايات المتحدة حيث بلغت (٢٤ ك بنسبة ١٨٪) وذلك بالمقارنة بالعام السابق ١٩٧١/٧٠ (٣٦ ك بنسبة ٢٧٪) وذلك حيث شهد عام ١٩٧٢ قرار الرئيس السادات بانهاء مهمة الخبراء السوفيت وهو ما يعكس رغبة الرئيس السادات في تشجيع الولايات المتحدة على التدخل من أجل الحل السلمى بالمنطقة .

(٦) يلاحظ انخفاض معدل التكرارات بالنسبة لمؤشر (الاستعمار

العالمى) كلما انتقلنا من عام ١٩٧١/٧٠ الى الاعوام التالية لها وخاصة بعد ١٩٧٣ حيث وصلت التكرارات بعد ذلك الى (١ ك) فقط بالمقارنة بعام ٧١/٧٠ (١١ ك) عام ١٩٧٢ (١٢ ك) . وهو ما يؤكد النتيجة التى سبق التوصل اليها عند تحليل رؤية السادات لدور مصر من حيث معاداتها للاستعمار العالمى باعتبار ذلك ظاهرة غير أصيلة بل محاولة مواكبة مساندة دول العالم الثالث للقضية العربية وبمجرد انتهاء حرب اكتوبر وتغير التوجه المصرى تجاه الغرب بدلا من الشرق اختفت لهجة معاداة الاستعمار العالمى والامبريالية وغيرها من الالفاظ والعبارات المشابهة .

(٧) ظهرت ثلاثة دول عربية كأعداء سياسيين وهم (ليبيا ، الاردن ، سوريا ، بتكرارات ضعيفة للغاية (ليبيا : ٩ ك بنسبة ١,٧٥ ٪) على مدار فترة الدراسة والاردن (٨ ك بنسبة ١,٥ ٪) على مدار فترة الدراسة أيضا - بينما سوريا لم يكن نصيبها سوى (٢ ك بنسبة ٣٥,٠ ٪) بما يؤكد فى النهاية ان الاشارة الى بعض الدول العربية كأعداء سياسيين ما هو الا انعكاس ورد فعل لوضع طارئة سرعان ما تزول وهى من ثم ظاهرة طارئة وليست ظاهرة أصيلة وذلك على مستوى التصور .

(٨) بالنظر الى طبيعة أهداف الاعداء السياسيين فانه يتضح أن أجمالى تكرارات العدو الرئيسى (اسرائيل) موزعة بين أربعة أهداف رئيسية (عدوانية (١١٠ ك بنسبة ٤٣ ٪) ثم تدميرية : (٧٠ ك بنسبة ٢٨ ٪) ثم توسعية (٥٢ ك بنسبة ٢٠,٥ ٪) ثم دفاعية : (٢٠ ك بنسبة ٨ ٪) ولم تظهر الاهداف السلمية (اسرائيل وهذا أمر منطقي) .

- بينما الولايات المتحدة الامريكية : فان اجمالى تكراراتها موزعة بين خمسة أهداف (عدوانية : ٧٩ ك بنسبة ٥٩ ٪) ثم تدميرية (٤٠ ك بنسبة ٣٠ ٪) ثم توسعية (١ ك فقط ٧٥,٠ ٪) ثم سلمية (١٢ ك بنسبة ٩,٥ ٪) خاصة بعد - حرب اكتوبر ١٩٧٣ - ثم دفاعية (١ ك بنسبة ٠,٧٥ ٪) .

وللتفرقة بين هذه المؤشرات الفرعية نستشهد بعدد من عبارات الرئيس

السادات التى توضح الصفة العدوانية ، والتدميرية ، وبقية الصفات الاخرى - وذلك على النحو التالى :

حيث يقول : « مؤكدا الطبيعة العدوانية لاسرائيل : اننا مطالبون بتحديد أعداء أمتنا تحديداً لا شبهة فيه ، وأعداؤنا هم : اسرائيل ، - والصهيونية الدولية ، والاستعمار العالمى (٣١) . . . »

ثم يقول أيضا : « أمريكا واسرائيل يبيثوا فى المنطقة حملة تشكيك فى صداقتنا بالاتحاد السوفيتى فى الفترة الاخيرة (٣٢) . . . »

وفى موضع آخر يقول : « ان الاسرائيليين أنفسهم يحاولون وضع العراقيل فى الطريق (طريق السلام) لان هذا جزء من سياسة الغطرسة الاسرائيلية القديمة التى تحاول فرض شروطها على العرب (٣٣) . . . »

- أما الطبيعة التدميرية لاسرائيل فيؤكدها الرئيس السادات بقوله : « ان غرور اسرائيل وصل الى درجة الوقاحة ، وكنت أقول للسوفييت أنه لا يمكن أن نترك اسرائيل فى هذه العريضة ، لانها تعربد فى المنطقة . . تفعل ما تشاء ، أو تضرب أينما تريد . . ولا رادع (٣٤) . . . »

ويقول أيضا : « فى الوقت الذى تخلق فيه طائرات اسرائيل على لبنان وتخطى حاجز الصوت ، ويصرح زعماء اسرائيل ومسئولوها أنهم سيضربون وقتما يشاءون ، وأينما يشاءون بالطريقة التى يشاءون (٣٥) . . . »

كذلك يقول : « اسرائيل بتقول - بكل تبجح - أن أيدها طويلة وتصل بها الى أي عمق فى الامة العربية ولها حق . . بتوصل بالفانتوم الى أي عمق عندى (٣٦) . . . »

★ أما الطبيعة التوسعية لاسرائيل فيقول : « اسرائيل رفضت فى كل مرحلة من المراحل أن نخطط لها حدودا ، بن جوريون اعترف بهذا فى مذكراته لان الحلم الكبير لهم من النيل الى الفرات (٣٧) . . . »

ويقول أيضا : « ان سياسة اسرائيل قائمة على اكتساب الارض والتوسع وفرض شروطها على الامة العربية (٣٨) . . . »

جسءول رقم ٢ - ١ - ب
توزيع نسبة رؤية السادات لتحديد للاعداء السياسيين
وطبيعة اهدافهم على مدار فترة الدراسة بشكل اجمالي

م	المؤشرات الفرعية	عدواني	تدميري	توسعي	سلمي	دفاعي	مجموع
	اسم العدو السياسي	النسبة % مع .ك	النسبة % مع .ك	النسبة % مع .ك	النسبة % مع .ك	النسبة % مع .ك	التكرارات مع .ك
١	اسرائيل	٤٣,٥ ١١٠	٢٨ ٧٠	٢٠,٥ ٥٢	—	٨ ٢٠	٢٥٢
٢	الولايات المتحدة الامريكية	٥٩ ٧٩	٣٠ ٤٠	٧٥ ١	٩,٥ ١٢	٧٥ ١	١٣٣
٣	الصهيونية	٤٩ ٣١	٣٨ ٢٤	١٣ ٨	—	—	٦٣
٤	الاتحاد السوفيتي	١٠٠ ٥١	—	—	—	—	٥١
٥	الاستعمار العالمي	٧٣,٥ ٢٥	٢٠,٥ ٧	٦ ٢	—	—	٢٤
٦	ليبيا	٧٨ ٧	٢٢ ٢	—	—	—	٩
٧	المملكة الاردنية الهاشمية	١٠٠ ٨	—	—	—	—	٨
٨	اليهود	٧٥ ٣	٢٥ ١	—	—	—	٤
٩	سوريا	١٠٠ ٢	—	—	—	—	٢
١٠	المانيا الغربية	١٠٠ ١	—	—	—	—	١
١١	بريطانيا	١٠٠ ١	—	—	—	—	١
١٢	فرنسا	١٠٠ ١	—	—	—	—	١
١٣	أوروبا	١٠٠ ١	—	—	—	—	١
	الاجمالي	٥٧ ٣٢٠	٢٥,٧٥ ١٤٤	١١,٢٥ ٦٣	٢,٢٥ ١٢	٣,٧٥ ٢١	٥٦٠

وكذلك يقول : « لقد واجهنا موجات من الشك والقلق وكان ذلك كما قلت من طبيعة الظروف وعدو شرس (اسرائيل) لا يخفى مطامعه في التوسع (٣٩) . . »

ثم نجده يقول أيضا : « ان الخصم الاسرائيلي يريد أن يفلت من شراك المواجهة السياسية المترتبة على نصرنا العسكري . . أنه يريد أن يراوغ حتى لا يكون المنطلق أمام العالم كله هو ما أثبتناه من بطلان دعواهم عن الامن وتعزية أهدافه التوسعية (٤٠) . . »

★ أما الطبيعة الدفاعية لاسرائيل فيقول السادات : « لن أتحدث طويلا عن حرب أكتوبر ، ولكن يكفي أن نذكر أنها أول مرة تذوق فيها اسرائيل مرارة الهزيمة منذ قامت ، وأنها أول مرة تتراجع فيها اسرائيل الى الوراء وبقوة السلام وليس بمجرد الضغوط أو وساطات خارجية أو قرارات دولية (٤١) . . »

★ ويقول أيضا في مناسبة أخرى : « أعلنت المبادرة الخاصة بفتح قناة السويس ١٩٧١ لاجبار الاطراف الاخرى على مواجهة المبادرة بردود فعل ، ولتذكير العالم بما يخسره من استمرار اغلاق القناة ، ولالزام العدو الاسرائيلي سياسيا بموقف « الدفاع » (٣٢) . . . »

- ويلاحظ أن الطبيعة الدفاعية للعدو الاسرائيلي وفقا لما يراه السادات قد زادت درجتها بعد ١٩٧٣ خاصة . . فلم يكن هناك حديث عن موقف دفاعي لاسرائيل خلال عام ١٩٧٢ ، أو ١٩٧٣ . ولم يكن خلال عام ١٩٧١ سوى تكرارين فقط .

★ أما الولايات المتحدة كعدو سياسى وغيرها من الاعداء السياسيين فلم تخرج العبارات الخاصة بالطبيعة العدوانية أو غيرها عن العبارات التي وردت بالنسبة لاسرائيل (٤٣) . .

- أما العدو الثالث الرئيسى (الصهيونية) فقد انحصرت أهدافه بين ثلاثة أهداف (عدوانية ٣١ ك نسبة ٤٩ %) ، تدميرية ٢٤ ك نسبة ٣٨ % ، توسعية ٨ ك نسبة ١٣ %) .

- والعدو الرابع (الاتحاد السوفيتي) لم تظهر سوى طبيعته العدوانية (٥١ ك بنسبة ١٠٠٪) وان كانت الاشارة اليه دائما على أنه خير نصير لحركات التحرر العالمى . . الخ منذ بداية فترة الدراسة وحتى بداية تأزم العلاقات بصفة خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

- أما العدو الخامس (الاستعمار العالمى) فتوزعت تكراراته بين ثلاثة أهداف (عدوانية ٢٥ ك بنسبة ٧٣,٥ ٪) ، وتدميرية ٧ ك بنسبة ٢٠,٥ ٪) ، توسعية ٢ ك بنسبة ٦ ٪) .

- أما العدو السادس (ليبيا) وزعت تكراراتها بين هدفين (عدوانى ٧ ك بنسبة ٧٨ ٪) تدميرى ٢ ك بنسبة ٢٢ ٪ .

- أما العدو السابع (الاردن) فكانت أهدافه عدوانية فقط بنسبة ١٠٠٪ ٨ ك .

- والعدو الثامن (اليهود) فكانت أهدافهم (عدوانية : ٣ ك ٧٥٪ ، تدميرية ١ ك ٢٥٪ :

- والعدو التاسع وحتى الثالث عشر كانوا ذو طبيعة عدوانية فقط وبنسبة ١٠٠٪ .

(٩) فيما يتعلق بمصادر أهداف العدو الرئيسى (اسرائيل) : فقد توزعت بين مصادر داخلية أى نامية من داخل ائيل نفسها أو من عقيدتها الصهيونية مثلاً ، ومصادر خارجية أى من خارج المجتمع الاسرائيلى أو عقيدته الصهيونية .

وبالتحليل اتضح أن مصادر أهداف اسرائيل فى تصور الرئيس السادات وعلى مدار فترة الدراسة وبشكل متقارب فيما يتعلق بتوزيعها خلال تلك الفترة . . فكانت مصادر خارجية من الولايات المتحدة ، خاصة ، ومن الغرب بصفة عامة وبلغت النسبة (٩٣,٧٥ ٪) بينما مصادر أهداف اسرائيل الداخلية لم تبلغ سوى نسبة ٦,٢٥٪ وباجمالى تكرارات (١ ك فقط) .

ومن ثم يتضح أن الرئيس السادات كان يتصور أن أهداف إسرائيل نابعة من البيئة الخارجية وليست نابعة من البيئة الداخلية وكثيرا ما كان يذكر في هذا الصدد أن إسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة من رغبة العيش الى الطائفة الفانتوم أى تعيش كولاية أمريكية وليست كمجتمع إسرائيلي قائم بذاته . إضافة الى مصادرها الخارجية الأخرى كانت من الاستعمار أو الامبريالية العالمية واليهودية العالمية .

ولتأكيد ذلك نستشهد بالعبارات التالية : والتي تؤكد المصدر الخارجى لأهداف إسرائيل : حيث يقول السادات : « النهاردة احنا بنواجه غزوة إسرائيلية صهيونية شرسة ، لان وراءها الصهيونية العالمية التى تملك مفاتيح المال والدعاية والتلفزيون والصحافة والاذاعة فى العالم كله ، بل وراءها أيضا الولايات المتحدة (٤٤) . . . »

- وأيضا يقول : « ان إسرائيل لا يمكن أن تمضى أو تفكر أو تبدأ بدون أن تأخذ إشارة الموافقة من أمريكا بل أكثر من هذا بعد العدوان مباشرة كتبت الصحف الأمريكية ، والمجلات أن خطة العدوان عرضت على الرئيس الأمريكى جونسون ، وكان حاضر الاجتماع مدير المخابرات الأمريكية ووافق الرئيس الأمريكى وأعطى مباركته (٤٥) . . . »

- ويقول كذلك : « من أجل السلام الذى يتطلع اليه عالمنا خاضت حركة التحرير العربية وفى القلب منها مصر وسوريا ، حربا عظيمة ضد إسرائيل المدعومة بالصهيونية العالمية ودعاواها العنصرية والتي كانت حروبها العدوانية المتعددة تحاول أن تفرض توسعها وأطماعها لتسيطر على مقدرات أمتنا العربية (٤٦) . . . »

- وفى مناسبة أخرى يقول كذلك : « ان الولايات المتحدة هى التى تستطيع الضغط على إسرائيل لاقتناع أولئك المتعجرفين بقبول حل سلمى لاقامة السلام الدائم فى هذه المنطقة . . خاصة وان إسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة بنسبة مائة فى المائة فى الطعام والمدافع والفانتوم بل وحتى فى سد العجز فى ميزانيتها انها بالنسبة للإسرائيليين الحبل السرى الذى يمدهم بالحياة (٤٧) . . . »

جدول رقم ٢ - ١ - ج

توزيع نسبة رؤية السادات لمصادر أهداف العدو (اسرائيل) ومدى إمكانية التفاهم معها على مدار كل عام بالنسبة لكل مؤشر فرعى إلى المؤشرات الفرعية الأخرى

م	نوع المؤشر الرئيسى	المؤشر الفرعى	فترة الدراسة							
			١٩٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	١٩٧٢	٧١/٧٠	إجمالى تكرار
			%	%	%	%	%	%	%	
١	مصادر أهداف اسرائيل	داخلية	—	—	—	—	—	٣٣	—	١
		خارجية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٦٧	١٠٠	١٥
	إجمالى التكرارات		٣	٢	٢	١	١	٣	٤	١٦
٢	مقدرة التفاهم مع اسرائيل	ممکن	—	—	٢٥	—	—	—	—	١
		غير ممکن	١٠٠	—	٧٥	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	١٥
	إجمالى التكرارات		١	—	٤	١	—	١	٩	١٦

جدول رقم ٢ - ٢ - ج

توزيع نسبة رؤية السادات لمصادر أهداف اسرائيل ومدى إمكانية التفاهم معها على مدار فترة الدراسة بين كل مؤشر فرعى بالنسبة لإجمالى تكرارته

م	نوع المؤشر الرئيسى	المؤشر الفرعى	فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠							
			١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	٧١/٧٠	إجمالى تكرارات
			%	%	%	%	%	%	%	
١	مصادر أهداف اسرائيل	داخلية	—	—	—	—	—	١٠٠	—	١
		خارجية	٢٠	١٣,٣	١٣,٣	٦,٧	٦,٧	١٣,٣	٢٦,٧	١٥
	إجمالى النسبة		١٩	١٢,٥	١٢,٥	٦	٦,٥	١٩	٢٥	١٦
٢	إمكانية التفاهم مع اسرائيل	ممکن	—	—	١٠٠	—	—	—	—	١
		غير ممکن	٦ ٢/٣	—	٢٠	٦ ٢/٣	—	٦ ٢/٣	٦٠	١٥
	إجمالى النسبة		٦	—	٢٥	٦	—	٦	٥٧	١٦
	إجمالى التكرارات		١	—	٤	١	—	١	٩	١٦

أما المصدر الداخلى لاهداف اسرائيل فتؤكدده الفقرة التالية للرئيس السادات :

« العدو يريد تمزيق العالم العربى ، ويريد حصار مصر وعزلها عن الشرق العربى حتى ينفردوا بها . لم تخف اسرائيل هذا فى كتاباتها بأنه لا يجب أن تقوم بين العرب وحدة أو تضامن (٤٨) . . »

(١٠) مدى امكانية التفاهم مع العدو الرئيسى (اسرائيل) : وذلك من خلال مؤشرين (ممكن أو غير ممكن) وبالتحليل اتضح أن مؤشر (ممكن) لم يحظى سوى بتكرار واحد فقط وبنسبة ٢٥ ، ٦٪ ، بينما مؤشر (غير ممكن) قد حظى بنسبة كبيرة (١٥ ك بنسبة ٩٣ ، ٧٥٪) وهو ما يؤكد أن الرئيس السادات كان يرى أن امكانية التفاهم مع اسرائيل أمرا غير ممكنا وكثيرا . كان يؤكد هذا بأن الامر متروك لاجيال قادمة لايجاد امكانية للتفاهم مع اسرائيل . وهذه نتيجة مناقضة تماما مع السياسة السلمية التى اتبعها الرئيس السادات والتى ترجمت فى أقصاها بزيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ م . وعموما فانه قبل حرب اكتوبر كان الرئيس السادات يرى أن اسرائيل لا ترغب فى السلام ولن تنسحب الا بالمعركة وتأكيذا لذلك يقول : « اننا نجهز أنفسنا للمعركة لاننا ندرك أن اسرائيل لن تنسحب الا بالمعركة (٤٩) . . »

وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ أيضا . . لم تتغير هذه النظرة كثيرا واستشهادا بذلك يقول : « ان اسرائيل هى التى لا تريد السلام بل وأكثر هى التى تخاف السلام ، ومن ثم فإن السلام غير ممكن . . ، ولقد قلت لكيسنجر أن الاسرائيليين لا يمكن التعامل معهم (٥٠) . . »

ويقول أيضا : « اننا تجاوزينا مع الجهود التى بذلتها الولايات المتحدة فى مارس الماضى بهدف التوصل الى فك الارتباط الثانى يعزز وقف اطلاق النار ويقلل من احتمالات التفجر فى المنطقة غير أن هذه الجهود قد أحبطت بسبب تعنت اسرائيل وعدم قدرتها على قبول تحدى السلام (٥١) . . . »

★ وحتى نوضح مدى العلاقة بين تصور الرئيس السادات لامكانية

التفاهم مع العدو الاسرائيلي وقراره بزيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ فاننا نرى من جانبنا ايضا ابعاد تصور الرئيس السادات في هذا الشأن السابق على اعلان قرار الزيارة وذلك من خلال الابعاد التالية :

أ - تصور الرئيس السادات لامكانية التفاوض المباشر مع الاسرائيليين : من خلال مقولات الرئيس السادات يتضح أنه كان يرى أن التفاوض المباشر في دائرة غير الممكن ان لم يكن في دائرة « المستحيل » وأن مجرد العلاقات المباشرة والطبيعية بين مصر أو بين العرب وبين الاسرائيليين . . تحتاج الى وقت طويل وتعتبر مسألة متروكة لجيل بل ولا جيل قادرة على حسم الامر وذلك بعد أن يتمكن العرب والاسرائيليون من انتهاء الحرب بينهما .

تأكيدا لذلك يقول الرئيس السادات ردا على سؤال لحدى الصحف الالمانية كيف تتنبأون بوجود تعايش مع اسرائيل بعد جنيف أو أية تسوية أخرى للمشكلة الرئيسية ؟ يقول السادات : « أن تقول تعايشا فان ذلك يعد قفزا الى النتائج . . وما أقوله هو هذا . ان حالة الحرب بين العرب واسرائيل مازالت قائمة ، وقد ظلت سائدة لمدة ٢٧ عاما حتى هذه اللحظة ، وعندما تنسحب اسرائيل من الارض العربية وتظهر الدولة الفلسطينية فان فكرتي التي أطرحها هي هذه دعونا ننهي حالة الحرب رسميا أم العالم ثم لنضع الجيل القادم يقرره لان حالة الحرب قد انتهت ويمكن لفصل جديد أن يبدأ بعد ذلك . . ولكن مع ميراث المرارة والكراهية والحروب وسفك الدماء لا يمكننا أن نصل الى تعايش بيننا مثلما تقول (٥٢) . . »

وهذا يؤكد أن أولويات صانع القرار هو الانسحاب الاسرائيلي الكامل ، ثم انشاء الدولة الفلسطينية ثم الامر متروك للجيل القادمة بعد تقرير انتهاء حالة الحرب . بل أن الرئيس السادات كان يتصور أن مجرد الحديث عن التعايش بين العرب والاسرائيليين بما يعنى حدودا مفتوحة وانتهاء لحالة الحرب واقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية . . الخ هو مجرد دعاية يقوم بها الاسرائيليون كنوع من (فرض السلام) على العرب .

وفي حديث للرئيس السادات في ١٥ ابريل ١٩٧٢ يقول :

« انهم يتحدثون عن المفاوضات المباشرة اليوم ولقد جاؤوا محمداً ﷺ في المدينة جاؤوه وفأوضهم وتعاهد معهم ، ولكنهم في النهاية أثبتوا أنهم أهل خسة وخيانة وغدر يوم أن تحالفوا مع أعدائه لضربه في المدينة ولضربه في الداخل فكان أروع ما فعل نبينا محمد ﷺ أن أجلاهم عن الجزيرة العربية بأكملها . . هذا ما فعله رسولنا . . لن نفأوضهم مفاوضة مباشرة . . نحن نتأسى ، نحن نعرف تاريخنا ، ونحن نعرف تاريخهم متآمرون قوم جبلوا على الخيانة . . أقول لهم : أننا لن نتنازل عن شبر من أرضنا ، ولن نفأوض إسرائيل تحت أى ظرف من الظروف ولن نساوم على حق من حقوق شعب فلسطين بل اننى أعاهدكم (٥٣) . . »

بل أن هذا التصور لم يكن مجرد تصور سابق على حرب اكتوبر ١٩٧٣ بل استمر هذا التصور الى ما بعد حرب اكتوبر بل الى ما بعد أن تم الفصل الاول للقوات . . حيث يقول السادات في ٢ يوليو ١٩٧٤ في حديثه لمجلة « الاسبوع العربى » :

« ان طبيعة السلام أنه لا بد من حدود مفتوحة وتبادل دبلوماسى وتبادل اقتصادى عملية تعجيز طبعاً . . ، أن ما تصفه إسرائيل بطبيعة السلام تلك هى الالغام الجديدة الى عايضة تضعها في طريق التسوية وتقول للعالم ان أنا أهو السلام سيكون بالشكل الفلانى فاذا مالم يوافق العرب عليه يبقى هما

(الاسرائيليين) عايزين السلام واحنا (العرب) الى مش عايزين السلام . . ، العملية من أساسها معروفة أنها الغاز ، دا بالنسبة مثلاً للتبادل الدبلوماسى . . لفتح الحدود . . قلت لكارتير : والله لو أيقظنا سيدنا محمد وعيسى الاثنين علبشان يقنعوا أى عربى مسلم أو مسيحى بفتح الحدود مع إسرائيل ما يستطيع بعد ٢٩ سنة ، وأربعة حروب ومرارة . . دم . . مذابح . . كراهية . . تعبئة في كل ناحية وبعدين فجأة نقول نفتح الحدود . . قلت كلام مش طبيعى (٥٤)

كذلك يقول : « فيما يتعلق بالمحادثات المباشرة مع اسرائيل فإن هذا الامر غير مطروح أساسا وغير عملي بصورة قاطعة والسبب في ذلك بسيط جدا إذ لا يمكن أبدا اجراء محادثات مباشرة بين جانبيين يمثل أحدهما أراضي الجانب الآخر ، إذ يملك الممثل في يده - الفيتو أى (حق النقض) ولذا فإنه يسعى الى فرض شروطه ، وكان وضع اسرائيل بهذا الشكل الى ما قبل حرب أكتوبر ، اذ كانوا يعتقدون أن بإمكانهم فرض السلام وفرض السلام يعنى فرضه بالقوة ، ولا يمكن أبدا قبول سلام مفروض بالقوة اذ أن السلام الحقيقى يمكن التوصل اليه فقط عن طريق الاتفاق (٥٥) . . »

مما سبق يتضح أن مسألة التعايش والتفاوض المباشر . . مسألة غير عملية ولا تتفق مع ما يشتهر به اليهود تاريخيا من أنهم أهل خسة وغدر وخيانة . . ولا ضمان لاتفاقاتهم وما يطالب به الاسرائيليون هو مجرد تعجيز وليس رغبة أصيلة في السلام .

وفى رد الرئيس السادات على سؤال فى مؤتمر صحفى قبل مغادرته النمسا فى ١٣ / ٤ / ٧٦ ونصه (هل أنت على استعداد أن تقابل اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل ؟

قال السادات : « كيف أقابله وهو يحتل جزءا من أراضى بلدى ؟ وان هذا يصبح استسلاما هل كان من الممكن مثلا أن تجلس أمريكا مع اليابان بعد غارة بير هاربر (٥٦)

ويتضح بالتالى أن مجرد التفكير فى اللقاء المباشر قبل انتهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية يعد أمرا مرفوضا وأن قبوله يعد استسلاما من جانب الرئيس السادات .

ب - تصور الرئيس السادات لامكانية الصلح وعقد اتفاقية بين مصر واسرائيل أو بين مصر والعرب ومدى ارتباط مصر بالعرب فى هذا الاطار :
★ تركّز تصور السادات حول هذه النقطة حول أن قرار الحرب أو السلام قرار عربى من خلال الاستشهادات الاتية خلال ما بين ٧٦ ، ١٩٧٧ على وجه التحديد :

- ردا على سؤال في مؤتمر صحفى في ١٣/٤/١٩٧٦ نصه : (هل تعتقدون أنه من الاسهل الوصول الى اتفاق بين مصر واسرائيل عن الوصول الى اتفاق بين اسرائيل والعالم العربى قال السادات : « لا . . لا . . القضية العربية لا تتجزأ والمشكلة ليست سيناء والجولان . . أبدا . المشكلة هي فلسطين . . وإذا حلينا هذه المشكلة يكون حل باقى المشاكل سهلا بما فيها سيناء والجولان . أنا مصرى لكن على مسئوليات مستقبل بلدى ومستقبل العالم العربى أيضا . ان مصر لها مسئوليات تاريخية فى العالم العربى لا يمكن أن تتخلى عنها (٥٧) . . . »

- وردا على سؤال آخر فى ١٢ فبراير ١٩٧٧ نصه : أعلن فالهايم أن اسرائيل رفضت الاشتراك فى جنيف اذا اشتركت فيه منظمة التحرير . . فهل تعتقد أن مهمة فالدهايم فشلت واحتمالات اجتماع المؤتمر تواجه طريقا مسدودا ؟؟

قال السادات : « لا يمكن اجتماع مؤتمر جنيف بدون الفلسطينيين لان المشكلة هي قلب وصميم أزمة الشرق الاوسط ، وأن المشكلة ليست هي الجولان أو سيناء ، وإذا كنا فعلا نريد السلام فلا بد من اشتراك الفلسطينيين فى مؤتمر جنيف وأن اسرائيل تخلق الصعوبات أمام اشتراكهم ، ولنتنظر حتى تنتهى مشاوراتنا مع زملائنا ، وجنشر وسيروس فانس ، وبعد ذلك وزير خارجية فرنسا ، وسوف نلتقى نحن فى العالم العربى لنرى ماذا بعد ذلك (٥٨)

- ثم يلاحظ اشارته حول التعليق على نجاح بيجين فى اسرائيل فقال : « ان تقديرى وما اتفقنا عليه فى الرياض هو أن مناجم بيجين لا يختلف عن رابين . . جميعهم فى خطهم واحد . . لا صقور ولا حمام . . اننا يجب أن نأخذ الامور بهدوء (٥٩) . . . »

وفى رد للرئيس السادات حول امكانية استخدام سلاح البترول قال فى ١٦/٦/٧٧ :

« اننى لا أحب أن أهدد أحدا ولا أن يهددنى أحد . . دعنا نعطى لعلمية السلام قوة الدفع الممكنة ، وإذا ثبت أنها فشلت فعندئذ علينا أن نعيد النظر

في الامر برمته . . والقرار في هذا الشأن ليس قرارى وحدى انه قرار يصدره جميع زملائي العرب عندما يجلسون معا (٦٠).

ومن ثم يتضح أن رؤيته لهذه المسألة تتلخص في أن القضية هي في شموليتها فليست الاراضى المحتلة فحسب ولكن جوهر القضية هي المشكلة الفلسطينية . ومن ثم فان حل القضية ليس قرار مصرياً ، ولكنه قرار عربى باعتبار أن العرب شركاء مصير ومن ثم فان الحل يتطلب ضرورة حضور جميع الاطراف (٦١) .

جـ - تصور الرئيس السادات لانعكاسات نجاح بيجين في الانتخابات الاسرائيلية في مايو ١٩٧٧ على أسلوب حل القضية :

يرى السادات تعقيباً على ذلك : « ان نجاح كتلة ليكود قد يكون تطوراً مفاجئاً ، لم ينتظره أحد ولكنى أحب أن أقول أنه على أية حال حينها كنت عائداً من أمريكا وأنا في ألمانيا في طريقى الى مصر تنحى راين ، وأرسل لي التليفزيون الأمريكى يسألنى عن رأى في هذا التنحى وقال : أن بيريز قد حل محله . قلت في ذلك الوقت : ليس هناك خلاف بين راين وبيريز ، وأنا أقول نفس الشيء بالنسبة لمناحم بيجين يعنى أنه لا يجب أن نعطي أى تطور أكثر مما يستحق وفي نفس الوقت يجب أن نتغافل عن مدى التغيير الذى حدث . . أقصد أن نكون متحفظين وأن نعطي لكل موقف ما يستحقه من اهتمام وقد يحاول البعض أن يستغل نتيجة الانتخابات الاسرائيلية على أنه أمر خطير . . اننى اقول لهم « لا » . . ان تقديرى وما اتفقنا عليه في الرياض هو أن مناحم بيجين لا يختلف عن راين . . جميعهم في خطهم واحد . . لا صقور ولا حمام . أننا يجب ، أن نأخذ الامور بهدوء (٦٢) .

ورداً على سؤال حول : هل نجاح كتلة ليكود في الانتخابات الاسرائيلية قد قلب الافتراضات التى أمام سيادتكم على اساس الاستراتيجية والتكتيك الخاصين بعقد مؤتمر جنيف ؟ « اننى لا أشعر أن هذه النتيجة قد قبلت خطئى لان نجاح ليكود قد يكون صدمة لكثيرين لكنه لم يكن في حقيقة

الامر مفاجأة لنا واذا استطعت أن تتبع ما حدث هناك بعد حرب اكتوبر فانك ستجد ان ذلك يعتبر نتيجة عادية تماما . الا أنه فيما يتعلق بالتوصل للسلام فمن المؤكد انه يتعين علينا التعامل هذه المرة مع بعض المتعصبين بالرغم من حقيقة اننى لا أرى ان هناك اى اختلاف على الاهداف النهائية بين مناخم بيجين أورابين أو السيدة العجوز أوديان . . انهم كلهم سواء . . ولا ينبغي ان نبدأ فى اصفاء طابع المبالغة على الموقف بأكمله اذن لديهم مشكلتهم ولدينا مشكلاتنا أيضا (٦٤) . . .

ومن ثم يتضح ان نجاح بيجين ليس له تأثير على صانع القرار من خلال تعقيباتهم المختلفة وانه لا اختلاف بين القيادات الاسرائيلية فكلهم سواء وتحكمهم عقيدة واحدة وان كانت فرص السلام أصعب بعد نجاح كتلة الليكود . . وأوضح بالتالى ان استراتيجيته لازالت ثابتة من هذا المنطلق . . وذلك بالاصرار على مؤتمر جنيف .

د - تصور الرئيس السادات لكيفية حل القضية خلال عامى ٧٦ ، ١٩٧٧ والبدايل المطروحة :

الواقع أن جميع خطب الرئيس السادات بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ تؤكد حقيقة هامة وهى أنه لا بد من انتهاج طريق السلام وأن حرب اكتوبر هى آخر الحروب . . وبعد اتمام الفصل الاول ، الثانى للقوات بين مصر واسرائيل ، وبين سوريا واسرائيل . . واختفاء كيسنجر ونجاح كارتر ، فى انتخابات نوفمبر ١٩٧٦ طوال هذه الفترة كان الرئيس السادات وحتى اعلانه لقرار زيارته للقدس . كان يصر على عقد (مؤتمر جنيف) على أن تحضره جميع الاطراف العربية . . . وكان دائم التشاور مع العرب خاصة الاطراف المعنية بشأن عقد المؤتمر خلال عام ١٩٧٧ م . وفى نفس الوقت لم يطرح الرئيس السادات أى بديل فى حالة فشل مؤتمر جنيف سوى اصراره على عقده ، واصراره على انتهاج طريق السلام . . باستثناء تصريح له لمجلة (الاخاء) الايرانية فى ٦ مارس ١٩٧٦ فانه عند فشل مؤتمر جنيف فان الكارثة ستقع . اذ لا يكون هناك سبيل آخر سوى (الحرب) (٦٥) .

باستثناء ذلك كبديل لفشل مؤتمر جنيف . . . ورغم أن الشواهد كلها تؤكد أن بديل الحرب قد ألغاه الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر نهائيا مثل قراره بتعمير مدن القناة وقراره باعادة فتح القناة . . . وقراره بقبول دبلوماسية الخطوة خطوة . . الخ - باستثناء ذلك التصريح الوحيد فان الرئيس السادات كان يصر بأن الموقف النهائي لمصر هو ضرورة عقد مؤتمر جنيف بهدف اقامة السلام الدائم على أن تحضره كل الاطراف المعنية للتوقيع على اتفاق السلام . بل كان يقول ايضا

« يجب أن نعد أنفسنا للمعركة النهائية في النزاع العربى الاسرائيلى وهى بالتحديد (مؤتمر جنيف والحل السلمى النهائى باشتراك جميع الاطراف الفلسطينيين ولبنان (٦٦) . . . »

ولم يتضح حتى اعلان قراره بزيارة القدس أى اشارة توحى بأنه يرغب فى سبيل غير جنيف على الاطلاق وتأكيدا لهذه الملاحظة ما قاله فى خطابه فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧ قبل أن يعلن قراره بزيارة القدس مشيرا الى اصرار مصر على عقد مؤتمر جنيف وأوضح التطورات الاخيرة بعد الورقة الامريكية ، السوفيتية ، والورقة الامريكية ، الاسرائيلية والمباحثات المصرية ، الامريكية فى ذلك الشأن . . وموقف مصر من كل ذلك (٦٧) .

وفى ضوء مجموعة التصورات السابقة للرئيس السادات يتضح أنه باستخدام فكرة النظر الى الخلف فانه لم يكن من المتصور حدوث مثل هذه الزيارة للقدس . . . أو مجرد التفكير فيها لكى تتغير تصورات القائد السياسى صانع القرار المصرى . . تغيرا جذريا والى النقيض . ولكن فى السياق كان يمكن تصور حدوث نوع من التفاوض شبه المباشر أو المباشر بين العرب والاسرائيليين فى « جنيف » أو شكل شبيه لذلك فقط .

١١ - على الرغم من أن تكرارات تحديد الاعداء السياسيين من حيث الترتيب أظهرت اسرائيل كعدو فى المركز الاول وينسبة كبيرة عمن احتل المركز الثانى تقارب الضعف تقريبا الا أن هناك من المقولات التى كررها الرئيس السادات بكثرة اوضحت ترتيبا يتناقض فى اغلب الاحيان مع تحليلنا

بالتكرارات حيث اتضح أن العدو الاساسى هو الولايات المتحدة
الامريكية ، والعدو الفرعى هو اسرائيل . . الى الحد الذى قال السادات فى
احدى خطبه : « والامريكان هما لما أقول الاعداء يبقى هم الاعداء
الاصليين وليس الاسرائيليين لان اسرائيل خط الدفاع الاول لمصالح امريكا
فى المنطقة (٦٨) . . . »

وفى عبارة أخرى يقول : « الى بيصرجوا فى اسرائيل والى أنا ماردتش
عليهم وانما رديت على ولى أمرهم ، يقولوا الحرب الى جاية حرب شاملة ولو
عملت مصر حنعمل وحتروح أعماق مصر وكذا وحنضرب ، . . و . . (٦٩) »

وفى عبارة ثالثة يقول : « ان التعامل مع امريكا شأنه شأن التعامل مع
أية دولة أخرى - فى اطار العلاقات الدولية ، فقد قلت اننى حينها وافقت على
اتفاق فك الارتباط فى يناير ١٩٧٤ مع اسرائيل لم أكن أبرم الاتفاق مع
اسرائيل وانما أبرمته مع أمريكا ، فأمريكا هى الاصل ، واسرائيل هى
الظل (٧٠) . . . »

وحتى قبل اعلان قراره بزيارة القدس . . أكد هذا المعنى قائلاً :
« شريان الحياة فى اسرائيل جاي من أمريكا ، وأنا دائماً أعنى أننى أتعامل
مع الاصل مادام فيه اصل ، ولا أعطى تركيز على الفرع . . أدى تركيزى
على الاصل ، والاصل هى امريكا ، وفى الواقع لانه بدون امريكا مافيش
موقف اسرائيلى كامل . وأبسط حاجة مين الى طلعتى من الحرب بعد ١٧
يوم . . وأجبرنى على وقف اطلاق النار . . أمريكا . . أمريكا الى عملت
كده (٧١) . . . »

ومن ثم يتضح أن العدو الرئيسى والاساسى للرئيس السادات فى مجال
العلاقات الدولية كان هو الولايات المتحدة الامريكية وذلك بشكل محدد
ومباشر وهذا يتناقض مع حجم التكرارات التى أظهرت اسرائيل كعدو
أساسى .

المبحث الثالث :

رؤية الرئيس السادات لدور اسرائيل في النظام العالمى والاقليمى

الواقع أن اختيار «اسرائيل لتحليل دورها في النظام العالمى والاقليمى ليس اختيارا عشوائيا بل يستند في المقام الاول الى كون « اسرائيل » تمثل العدو السياسى الاول في تصور الرئيس السادات - وفقا لتحليلنا في المبحث السابق - هذا من جانب ومن جانب آخر باعتبارها تمثل الطرف المقابل للعرب في الصراع الاقليمى بالمنطقة وهو الصراع العربى الاسرائيلى .

وقد حددنا ستة مؤشرات رئيسية لتحليل دور اسرائيل وفقا لما يراه الرئيس السادات وهى : دورها كركيزة أمريكية ، وكركية استعمارية ، وكركية صهيونية ، وكركية شيوعية ، ودورها في السيطرة الاقليمية ، ودورها في التفيت الاقليمى .

وقد قمنا بتنظيم تحليلاتنا في جدولين وهما الاول : (٣ - ١) ويشير الى توزيع نسبة رؤية السادات لدور اسرائيل على مدار كل عام لكل مؤشر بالنسبة للمؤشرات الاخرى . والثانى : (٣ - ٢) ويشير الى توزيع نسبة رؤية السادات لدور اسرائيل على مدار فترة الدراسة لكل مؤشر بالنسبة الاجمالى تكراراته .

★ وتحليل الجداول الثلاثة تتضح النتائج التالية :

١ - أن دور اسرائيل كركيزة أمريكية بلغ متوسط نسبته على مدار فترة الدراسة ٣٦,٦ ٪ ، ومتوسط نسبة دورها في التفيت الاقليمى ٢٩ ٪ ، ومتوسط نسبة دورها في الهيمنة الاقليمية ١٧,٢ ٪ ، ومتوسط نسبة دورها كركيزة استعمارية ١١,٨ ٪ ، ومتوسط نسبة دورها كركيزة صهيونية ٥,٤ ٪ . أما كون دورها كركيزة شيوعية فان لم يرد اشارة واحدة اليه على مدار فترة

جدول رقم ٣ / ١
توزيع نسبة رؤية السادات لدور اسرائيل في النظام الدولى الاقليمى
على مدار كل عام هل مؤشر بالنسبة للمؤشرات الأخرى

م	طبيعة دور اسرائيل	فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠							اجمالى التكرارات
		٧١/٧٠	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	١٩٧٧	
		%	%	%	%	%	%	%	
١	ركيزة أمريكية	٥٥	٤٣	٣٧,٥	١٤	٣٣	—	٤٠	٣٤
٢	تفتيت اقليمى	١١	٣٨	١٢,٥	٢٢	٤٦	٥٠	٦٠	٢٧
٣	هيمنة اقليمية	—	—	٤٤	٤٣	٧	٥٠	—	١٦
٤	ركيزة استثمارية	١٧	١٩	٦	٧	١٤	—	—	١١
٥	ركيزة صهيونية	١٧	—	—	١٤	—	—	—	٥
٦	ركيزة شيوعية	—	—	—	—	—	—	—	—
	اجمالى التكرارات	١٨	٢١	١٦	١٤	١٥	٤	٥	٩٣

جدول رقم ٣ / ٢
توزيع نسبة رؤية السادات لدور اسرائيل العالمى والاقليمى
على مدار فترة الدراسة لكل مؤشر بالنسبة لاجمالى تكراراته

م	طبيعة دور اسرائيل	فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠							اجمالى التكرارات
		٧١/٧٠	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	١٩٧٧	
		%	%	%	%	%	%	%	
١	ركيزة أمريكية	٢٩	٢٦	١٨	٦	١٥	—	٦	٣٤
٢	تفتيت اقليمى	٧	٣٠	٧	١١,٥	٢٦	٧	١١,٥	٢٧
٣	هيمنة اقليمية	—	—	٤٣	٣٧,٥	٦,٥	١٣	—	١٦
٤	ركيزة استثمارية	٢٧	٣٧	٩	٩	١٨	—	—	١١
٥	ركيزة صهيونية	٦٠	—	—	٤٠	—	—	—	٥
٦	ركيزة شيوعية	—	—	—	—	—	—	—	—
	اجمالى النسبة	١٩	٢٢,٥	١٧	١٥,٥	١٦,٥	٤,٥	٥	٩٣
	اجمالى التكرارات	١٨	٢١	١٦	١٤	١٥	٤	٥	—

الدراسة ومن ثم يتضح أن اسرائيل تلعب دورا هاما في كونها ركيزة للولايات المتحدة الامريكية محافظة بذلك على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة بل ومصالح الغرب بصفة عامة .

٢ - بالمقارنة بين دورها كركيزة أمريكية محتلة بذلك المركز الاول بشكل اجمالى ، وبين دورها في التفتيت الاقليمي بما يعنى محاولاتها هدم الافكار الوحدوية والقومية في المنطقة العربية واشاعة مناخ عدم الاستقرار فيها ، والذي يأتى في المركز الثانى بشكل اجمالى يلاحظ أن مؤشر « التفتيت الاقليمي تقدم الى المركز الاول على مؤشر الركيزة الامريكية ، في أعوام (٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٩٧٧) وهو يعنى أن اسرائيل بعد حرب اكتوبر بدأت تلعب على تفتيت الصف العربى ولعل في أزمة لبنان عام ٧٥ ، ١٩٧٦ ما يفسر هذا التحليل ويؤكدده .

٣ - بالنسبة لمؤشر دورها في الهيمنة الاقليمية فانه لم يشار اليه في عام ٧١/٧٠ ، وعام ١٩٧٢ وبدأت الاشارة اليه خاصة في أواخر عام ١٩٧٣ وبعد حرب اكتوبر على وجه الخصوص حيث كان الرئيس السادات يستثمر نتيجة الحرب في مواجهة دعاوى اسرائيل التوسعية وطموحاتها في السيطرة على المنطقة العربية .

٤ - بالنسبة لمؤشر دورها كركيزة استعمارية ، فالنسبة قليلة ووصلت الى الصفر في عامى ٧٦ ، ١٩٧٧ . . ولهذا علاقته بما سبق أن أوضحناه من دور مصر في محاربة الاستعمار والامبريالية العالمية حيث تقلص في الفترة بعد حرب اكتوبر وبما يوازي ارتفاع معدل تطور علاقات مصر بالولايات المتحدة .

٥ - بالنسبة للمؤشر الخامس دور اسرائيل كركيزة صهيونية . . واختلال هذا المؤشر بالتحديد ذيل القائمة أى في آخر الترتيب . . فان الرئيس السادات كان يتصور اذن أن دور اسرائيل كركيزة صهيونية قليل جدا ولا يتخطى نسبة ٤, ٥٪ فقط . ومن هنا يتأكد اذن الوجه الاستعماري في التفتيت الاقليمي ، ومحاولاتها في السيطرة الاقليمية ، وذلك اكثر من كونها اداة لتنفيذ السياسة أو الاستراتيجية الصهيونية وذلك على مستوى التصور

للسادات . . وهذا يتناقض مع تصور الرئيس السادات السابق توضيحه بأن إسرائيل وهى العدو السياسى الاول لها أهداف توسعية بدرجة كبيرة وهذا يتفق مع الاستراتيجية الصهيونية (أرض إسرائيل من النيل الى الفرات) .

★ ومن ثم يتضح أيضا فى تصور الرئيس السادات أن إسرائيل هى العدو السياسى الاول ومصادر أهدافه خارجية من الولايات المتحدة والاستعمار العالمى ، وكذلك فان دور إسرائيل يتمثل فى كونها قاعدة لحماية المصالح الأمريكية .

★ وايضا وتأكيدا للنتائج السابقة نستشهد بالفقرات الآتية من واقع خطب السادات كما يلى :

أ - بالنسبة لدور إسرائيل كركيزة أمريكية : يقول السادات : « المسئولين فى إسرائيل يعلنوا انهم هم المدافعين عن مصالح أمريكا فى المنطقة وهم خط الدفاع الاول عن مصالح أمريكا فى المنطقة . يعنى ببساطة إسرائيل عميل للاستعمار الأمريكى (٧٢) » . .

- ويصف الرئيس السادات إسرائيل مؤكدا دورها كركيزة أمريكية فيقول :

« ان إسرائيل عبارة عن حاملة طائرات فى وسط المنطقة بتاعتنا . . . أمريكا بتستخدمها حاملة طائرات (٧٣) » . . .

ويقول ايضا : « ان الولايات المتحدة تستخدم إسرائيل كرأس جسر للدفاع عن مصالحها والابقاء عليها (٧٤) » . . .

وكذلك يقول : « ان إسرائيل مستخدمة فى المنطقة كرأس جسر وكرباج فى أيد أمريكا وفى أيد الغرب الاستعماري علشان فى أى وقت من الاوقات بيدوا الإشارة ونرى ما بيقولوا فى التعبير الانجليزى (الضوء الاخضر) تعتدى إسرائيل وتؤدب من يريدون تأديبه فى المنطقة باعتبارها كرباج فى أيديهم (٧٥) » . . .

ب - أما بالنسبة لدور اسرائيل في التفتيت الاقليمي خاصة (المنطقة العربية) يقول السادات : « اننا لا نواجه اسرائيل وحدها وانما نواجه وراءها مددا أمريكيا لا ينقطع ، لان الولايات المتحدة - كما علمتنا التجارب تستخدم اسرائيل كرأس جسر للارهاب ضد أمتنا العربية وكعازل يقطع وحدتها وكوسيلة لاستنزاف طاقتها (٧٦) »

ويقول أيضا : « ان هدفا أساسيا من أهداف اسرائيل . . هو أن لا يقوم في هذه المنطقة أبدا عمل عربي موحد ، بل انها تضع خلافات الدول العربية وتناقضاتها كمبدأ من مبادئ وجودها وقيامها في هذه المنطقة من العالم (٧٧) »

وكذلك يقول : « انهم يشككون في قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية وأقول لهم يكفي أن قيام هذه الدولة حطم مبدأ أساسيا من مبادئ استراتيجية اسرائيل وهي أن يكون العرب متفرقين (٧٨) »

وقد كرر الرئيس السادات هذا المفهوم مرارا وبنفس المعنى وذلك حتى قراره بزيارة القدس . . فاسرائيل تراهن على استمرارها بالخلافات والتشتت العربي ، وتحاول الاضطلاع بمهمة ضرب أى التقاء أو تضامن أو تجربة وحدوية عربية ذلك أن وحدة العرب وتضامنهم ليس من مصلحة اسرائيل ومن يساندها خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، بل ولا يتفق والمهمة الموكلة لاسرائيل بضرورة تحطيم أى جبهة عربية ومن ثم فان عنصر الوقت بالنسبة لاسرائيل مهم جدا (٧٩) »

ج - أما من حيث دور اسرائيل في الهيمنة أو السيطرة الاقليمية : فيؤكد الرئيس السادات هذا بقوله : « ان أول واجباتنا هو تحرير أراضينا المحتلة وسوف نرد العدوان ، ونواجه العدو الاسرائيلي الذى ليس له من هدف سوى السيطرة على المنطقة (٨٠) »

ويقول أيضا : « ان اسرائيل لا تريد الاستيلاء على الارض فقط ، ولكنها تريد أن تتحكم في المنطقة فتكون هى مركز الصناعة ، ويكون العالم العربى مصدرا يزودها بالايدي العاملة الرخيصة (٨١) »

ويؤكد السادات ذلك أيضا بقوله : « لقد عاشت اسرائيل وطغت وبلغت بالوهم اكثر من الحقيقة سجلت انتصارات بالاهمال والتمزق العربى اكثر مما سجلتها بصفاتها الذاتية ، وبنى العالم نظرتة الى المنطقة أنها القوة التى لا تقهر وعلى أن العرب هم القوة النائمة التى لا تصحو (٨٢) » .

كذلك يقول : « حرب اكتوبر زلزلت الارض التى تقوم عليها اسرائيل ، وشرفت البنيان الففس الاسرائيلى الذى قام على التمييز والسيطرة وعنجهية القوة (٨٣) »

وهكذا فان الرئيس السادات كان يرى أن دور اسرائيل هى الاضطلاع بمهمة السيطرة على المنطقة والتفوق الدائم على العرب واستخدام الدعاية من أجل ترسيخ هذا الدور لدى الغرب خاصة بأنها هى الدولة الوحيدة المتحكمة فى المنطقة .

د - اما فيما يتعلق بدور اسرائيل كركيزة أو كأداة استعمارية : هنا يقول السادات : « لقد تعرضنا لاستفزازات لم تتعرض لها أمة مثلنا من الارهاب فى الحملات النفسية الى الارهاب بالغارات الوحشية التى اسفرت فيها اسرائيل عن طبيعتها كأداة للاستعمار . أقامها وسط أرضنا لتكون مصدر تهديد وعازلا يقطع وحدة أرضنا العربية مشرقها عن مغربها (٧٤) » .

ويقول أيضا : « ان اسرائيل اداة للاستعمار ولقد كان الرعيل من قادة التحرير الوطنى فى أفريقيا هم الذين دفعوا اسرائيل بكونها نموذجا للاستعمار الاستيطانى (٨٥) »

★ وقد تكرر ذلك بعد حرب اكتوبر أيضا ولكن بدرجة أقل مما كانت قبل الحرب .

هـ - أما من حيث دور اسرائيل كركيزة للصهيونية : فاننا نكتفى بالفقرة التالية : حيث يقول السادات « لقد عانى العالم العربى ما عانته أفريقيا مما جعل جموع العالم العربى يرتبطون بكل شعوب افريقيا ويخططون الى التعاون الاقتصادى ايمانا بوحدة الاهداف ووفاء لشعوب القارة الافريقية ازاء تأييدها ومناصرتها لقضايا الحق العربى فى مواجهة العدوان الاسرائيلى الذى خطط مع الصهيونية والاحتكارات العالمية للتغلغل فى أفريقيا (٨٦) »

هوامش الفصل الثانى

(١) حديث الرئيس السادات فى ١٦/٢/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٧٦ ج ٢ . وقد سبق له أن أوضح أن الصراع فى العالم بين قوى الاستعمار وحركات التحرير والوطنى وأن الاستعمار يستخدم العنف فى مواجهتها . . خطابه فى ٢٦/٥/٧١ ص ٣٣٩ ج ١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق .

(٢) السادات - فى خطابه ١/٥/١٩٧٤ ، ص ٢٩٠ ج ٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق .

(٣) السادات - فى حديثه ١٠/١٢/١٩٧٤ ، ص ٧٤١ ج ٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق .

(٤) السادات - فى حديثه ٨/٤/١٩٧٦ ، ص ١٨٩ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق .

(٥) السادات فى حديثه - ٨/٤/١٩٧٦ ص ١٩٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع .

(٦) السادات فى حديثه - ٢٠/٤/١٩٧٧ ، ص ٤١٧ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق .

(٧) السادات فى حديثه - ٢٥/٥/١٩٧٧ ، ص ٥٥٩ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق .

(٨) السادات فى حديثه - ١١/٢/١٩٧٢ - مجموعة خطبه - مرجع سابق - ص ٦٣ ج ٢ .

(٩) السادات فى حديثه - ٢٩/٣/١٩٧٤ - مجموعة خطبه ، مرجع سابق ص ١٣٥ ج ٤ .

(١٠) السادات فى حديثه - ١٨/٤/١٩٧٤ - مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ ج ٤ .

(١١) السادات فى حديثه - ١٤/٤/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ٢٠٦ ج ٧

(١٢) السادات فى حديثه امام الامم المتحدة فى ٢٩/١٠/١٩٧٥ - الاهرام - القاهرة فى ٣/١٠/١٩٧٥ م .

(١٣) السادات فى حديثه - ٢٩/٦/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٥٦ ج ٤

(١٤) خطاب السادات فى ٨ يناير ١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، ص ٩٢ ، ص ٩٤ ج ١ مرجع سابق .

(١٥) حديث السادات فى ٢٧/٥/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، ص ١٩٧٢ ج ٣ ، مرجع سابق .

(١٦) حديث السادات فى ٢/١/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، ص ١١ ج ٥ ، مرجع سابق .

(١٧) حديث السادات فى ٩/١/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، ص ٣٧ ج ٥ ، مرجع سابق .

(١٨) حديث السادات فى ٢٨/٩/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، ص ٣٧٧ ج ٢ ، مرجع سابق .

- (١٩) حديث السادات في ٢٧/٥/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، ص ١٨٧ ج ٣ ، مرجع سابق .
- (٢٠) حديث السادات في ٣٠/٣/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٨٦ ج ٣ .
- (٢١) حديث السادات في ٢٦/٣/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٨٦ ج ٣ .
- (٢٢) حديث السادات في ١/٩/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥ ج ٢ .
- (٢٣) حديث السادات في ١٥/١٠/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ ج ٢ .
- (٢٤) حديث السادات في ٢٦/٣/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٨٣ ج ٢ .
- (٢٥) حديث السادات في ٢٧/٥/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٧١ ج ٣ .
- (٢٦) حديث السادات في ٦/٩/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ ج ٣ .
- (٢٧) حديث السادات في ٩/١/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٨ ج ٥ .
- (٢٨) حديث السادات في ٨/٤/١٩٧٦ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ ج ٦ .
- (٢٩) حديث السادات في ١٣/١/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١١ ج ٢ .
- (٣٠) انظر : سلوى العامري ، تصورات المثقفين المصريين لخصائص بعض الجماعات القومية واتجاهاتهم نحو هذه الجماعات ، رسالة دكتوراة ، كلية الاداب ، جامعة عين شمس ابريل ١٩٨٣ . حيث أكدت أن المثقفين المصريين يعتقدون أيضا أن اسرائيل هي الدولة التي يعتقدون أنها اكثر عداء لمصر ، ص ٢٧٧ .
- (٣١) حديث السادات في ٧/١٠/١٩٧٠ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٠ ج ١
- (٣٢) حديث السادات في ١٤/٥/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ ج ٢
- (٣٣) حديث السادات في ١٧/٥/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٥٣٦ ج ٧
- (٣٤) حديث السادات في ٢٨/٩/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٧٨ ج ٢ .
- (٣٥) حديث السادات في ٢٨/٣/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١١٥ ج ٤
- (٣٦) حديث السادات في ٢٨/٩/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٢ ج ٥
- (٣٧) حديث السادات في ٨/١/١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٩٥ ج ١

(٣٨) حديث السادات في ١٩٧١/٥/١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ ج ١
(٣٩) حديث السادات في ١٩٧٢/٦/١٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ ج ٢
(٤٠) حديث السادات في ١٩٧٤/١٠/٢٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٦٨٩ ج ٤
(٤١) حديث السادات في ١٩٧٤/٦/٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٦٢ ج ٤
(٤٢) خطاب السادات في ١٩٧٦/٧/٢٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٠
(٤٣) ولذلك فقد اكتفينا بالاشارة الى بعض العبارات بالنسبة للعدو الرئيسى الاول (اسرائيل) . وذلك لتأكيد اطار التحليل والتعريفات الخاصة بالمؤشرات للوقوف على المقصود بهذه المؤشرات الفرعية .

(٤٤) بيان السادات في ١٩٧١/٨/٣٠ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٣٥ ج ١
(٤٥) حديث السادات في ١٩٧٢/٧/٢٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠ ج ٢
(٤٦) حديث السادات في ١٩٧٤/١٢/١٠ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٧٤٢ ج ٤
(٤٧) حديث السادات في ١٩٧٦/٦/٨ ، جريدة الاهرام ، القاهرة ١٩٧٦/٦/٨ .
(٤٨) حديث السادات في ١٩٧٢/٥/١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ ج ٢
(٤٩) حديث السادات في ١٩٧٢/٢/١٦ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ ج ٢
(٥٠) حديث السادات في ١٩٧٥/٦/١٨ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٣٥ ج ٥

(٥١) خطاب السادات في ١٩٧٥/١٠/٢٩ (امام الامم المتحدة) ، الاهرام ، ٧٥/١٠/٣٠ (القاهرة) .
(٥٢) حديث السادات ، لصحيفة فرانكفورت الالمانية - في ١٩٧٦/٣/٢٩ ، الاهرام ، القاهرة (١٩٧٦/٣/٣٠) .

(٥٣) خطاب السادات في ١٩٧٢/٤/١٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ ج ٢
(٥٤) حديث الرئيس السادات لمجلة الاسبوع العربى اللبنانية ، فى الثانى من يوليو ١٩٧٤ ، وعموما فقد استمر مثل هذا التصور بنفس الخط الصريح حتى قبل اعلان قراره بزيارة القدس واقتصرت اشارتنا الى أهم كلماته فى هذا الصدد .

(٥٥) حديث الرئيس السادات لمجلة (الاخاء) الايرانية ، فى ٦ مارس ١٩٧٦ .
(٥٦) الرئيس السادات فى مؤتمره الصحفى فى النمسا يوم ١٣/٤/٧٦ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٦ ص ٢٢٤ ، ويقول الرئيس السادات فى حديث للتلفزيون الفرنسى فى ٢٣ فبراير ١٩٧٧ حول امكانية الاجتماع بالاسرائيليين (لقد سبق أن تحدثت عن هذا الموضوع وقلت أنه لا يمكن أن ألتقى بالاسرائيليين مدام هناك أرض محتلة ومادام هناك جندى اسرائيلى . . ص ٢٥٧ مجموعة خطب السادات لعام ١٩٧٧ .

(٥٧) السادات فى مؤتمر صحفى قبل مغادرته النمسا ، فى ١٣/٤/١٩٧٦ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

(٥٨) حديث للسادات في ١٢ فبراير ١٩٧٧ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٥٩) حديث للرئيس السادات في ٢٧/٥/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٥٥٤

(٦٠) حديث الرئيس السادات في ١٦ يونيو ١٩٧٧ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٦٤٠ ، ٦٤١

(٦١) حديث الرئيس السادات للتلفزيون العربى المصرى في ٢ اكتوبر ١٩٧٧ بمناسبة ذكرى اكتوبر ، الاهرام ، القاهرة ، في ٧/١٠/١٩٧٧ حيث أشار الى اجتماع لمجلس الامن القومى المصرى لمناقشة تفاصيل وما يتعلق بمؤتمر جنيف قبل نهاية العام ١٩٧٧ . . والبدائل المطروحة وأشار فيه الى أنه يبلغ العرب - باعتبارهم شركاء مصير أولاً بأول بما دار في الاجتماع وما تلاه من تطورات هامة من منطلق أنهم شركاء مصر في كل شىء وليس شركاء مصير فحسب .

(٦٣) حديث الرئيس السادات في ٢٧/٥/١٩٧٧ ، مرجع سابق ، ص ٥٥٤ .

(٦٤) حديث للرئيس السادات في ١٦/٦/١٩٧٧ ، مرجع سابق ، ص ٦٣٧ ، ٦٣٨

(٦٥) حديث الرئيس السادات لمجلة (الاخاء) الايرانية ، في ٦ مارس ١٩٧٦ .

(٦٦) خطاب السادات امام مجلس الشعب في ٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ ، ص ٧٧١ .

(٦٧) حديث الرئيس السادات في ٢٩/٣/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه ص ٣٣٦ ، لعام ١٩٧٧ .

(٦٨) خطاب السادات في ١١/١/١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، جزء أول ، ص ١١٨ .

(٦٩) حديث السادات في ١٣/١/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، جزء ثان ، ص ١٨ : ٢٠ خطاب ٢٥/١/١٩٧٢ ، مرجع سابق ، ص ٣٤ ، خطاب ٢٦/٣/٧٣ ، مجموعة خطبه ، جزء ثالث ، ص ٨٣

(٧٠) خطاب ٩/١/١٩٧٥ ص ٤٠ (الجزء الخامس) ، وخطب أخرى على سبيل المثال (٢٣/٣/١٩٧٥ ، ص ١٢٩ ، وخطاب ٢٢/٦/١٩٧٥ ص ٣٤٧ حيث يقول : ان الاساس هو أمريكا والفرع هو اسرائيل ، فاذا انهيينا مشكلتنا مع الاساس ستنتهى مع اسرائيل .

(٧١) حديث السادات في ٢/٧/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ م .

(٧٢) حديث السادات ، في ١٤/٥/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠

ج ٢

(٧٣) حديث السادات في ٣٠/٣/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ؛ ص ١٤٦ ج ٢

(٧٤) حديث السادات في ١٢/٩/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨ ج ٣

(٧٥) حديث السادات في ٢/١/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٨ ج ٥

(٧٦) حديث السادات في ١٩٧٢/٢/٢٨ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ ج ٢
(٧٧) حديث السادات في ١٩٧٢/٥/١٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٢٦ ج ٤
(٧٨) حديث السادات في ١٩٧٢/٧/٢٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ ج ٢
(٧٩) انظر بصفة خاصة الى خطب السادات وأحاديثه في ١٩٧٣/٧/٢٣ ، ص ٢٥٥ ج ٣
١٩٧٢/١٠/٢٤ ص ٦٩٩ ج ٤ ، ٧٥/٩/٤ ، ص ٢٣ ، ٧٦/١٢/٣٠ ، ٧٧/٤/٢٠ ، ص ٤١١ ، ١٩٧٧/٧/٢ ، مرجع سابق .

(٨٠) حديث السادات في ١٩٧٣/٧/٢٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ ج ٣
(٨١) حديث السادات في ١٩٧٤/٥/١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ ج ٤
(٨٢) حديث السادات في ١٩٧٤/٩/٢٨ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٦١٩ ج ٢
(٨٣) حديث السادات في ١٩٧٦/٧/٢٢ ، مجموعة خطبه : مرجع سابق ، ص ٧٩
(٨٤) حديث السادات في ١٩٧٢/٧/٢٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ ج ٢
(٨٥) حديث السادات في ١٩٧٢/١٠/١٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٠٠ ج ٢
(٨٦) حديث السادات في ١٩٧٤/١١/١٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٧٢٨

ج ٤

الفصل الثالث :

رؤية الرئيس السادات للنظام الدولي الاقليمي

في هذا الفصل سنتناول ثلاث نقاط رئيسية . . أفردنا لكل نقطة مبحثا مستقلا على النحو التالي :

المبحث الاول : رؤية الرئيس السادات لطبيعة النظام الدولي الاقليمي .

المبحث الثاني : رؤية الرئيس السادات لنمط العلاقات العربية المصرية في مجال الصراع العربي / الاسرائيلي .

المبحث الثالث : رؤية الرئيس السادات لدور مصر العالمي والاقليمي .

المبحث الاول :

رؤية الرئيس السادات لطبيعة النظام الدولي الاقليمي

في ضوء نفس الابعاد الاربعة ومؤشراتها الفرعية المختلفة والتي حللنا رؤية الرئيس السادات للنظام الدولي العالمى على أساسها . . قمنا بتحليل رؤية السادات للنظام الدولي الاقليمي على مدار فترة الدراسة وذلك من خلال خطبه وكتباته وأحاديثه وقد تم تنظيمها في جدولين وهما :

الجدول الاول : (٤ - ١) يشير الى توزيع نسبة رؤية الرئيس السادات للنظام الاقليمي على مدار كل عام وبالمقارنة بين المؤشرات الفرعية داخل كل بعد رئيسى على حده . كذلك فان الجدول الثانى : (٤ - ٢) يشير الى توزيع نسبة رؤية الرئيس السادات على مدار فترة الدراسة لكل مؤشر فرعى بالنسبة لاجمالى تكراراته . ومن خلال التحليلات المتضمنة داخل الجداول الثلاثة الملحقه اتضحت النتائج التالية :

١ - البعد الاول : (طبيعة النظام الاقليمي) :

اتضح أن متوسط نسبة مؤشر الطبيعة الصراعية للنظام الاقليمي على مدار فترة الدراسة بلغ ٥٥٪ بينما متوسط نسبة مؤشر الطبيعة التعاونية للنظام الاقليمي بلغ ٣٢٪ . . كذلك فان متوسط نسبة مؤشر (خليط بين التعاون والصراع) بلغ ١٣٪ فقط . . ومن ثم يتضح أن الرئيس السادات كان يغلب عنصر الصراع الاقليمي بنسبة كبيرة جدا تخطت المؤشرين الاخرين مجتمعين حيث بلغت نسبتتهما معا ٤٥٪ بينما نسبة مؤشر الصراع ٥٥٪ . وهنا يلعب الصراع العربى الاسرائيلى - دورا كبيرا فى تغليب عنصر الصراع للنظام وتأكيدا لذلك نستشهد بالعبارات التالية من خطب الرئيس السادات المختلفة وعلى مدار فترة الدراسة

★ حيث يقول فيما يتعلق بالطبيعة الصراعية للنظام الاقليمي : « اننا يجب أن نرتب أنفسنا على صراع سياسى وعسكرى وليست هناك مسالك مختصرة ننفذ منها الى أهدافنا الكبرى بسرعة ، فالصراع الذى نخوضه متشابك ومعقد ^(١) » . . .

جدول رقم ٤ - ١
(توزيع نسبة رؤية السادات للنظام الاقليمي
على مدار كل عام وبالمقارنة بين المؤشرات النسبية

م	نوع المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠						
			٧١/٧٠	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	١٩٧٧
			%	%	%	%	%	%	%
١	طبيعة النظام الدول الاقليمي	أ) صراعى	٧٥	٨٠	٦٤	٣١	٦٥	٥٣	٦٣
		ب) تعاونى	٢٥	١٠	١٨	٥٩	٣٥	١٦	٢٤
		ج) خليط	—	١٠	١٨	١٠	—	٣١	١٣
		الاجمالى	٨	١٠	٢٨	٥١	٢٦	٣٢	٤١
٢	هيكل النظام الاقليمي	أ) متعدد الاقطاب	—	١٠٠	—	—	١٠٠	٢٥	٦٦,٥
		ب) قطبية ثنائية جامدة	—	—	—	—	—	٧٥	٣٣,٥
		ج) قطبية ثنائية مرنة	—	—	—	—	—	—	—
		د) قطبية واحدة	—	—	—	—	—	—	—
		الاجمالى	—	١	—	—	١	٤	٣
٣	حالة النظام الاقليمي	أ) نظام مستقر	—	١١	—	—	—	—	—
		ب) نظام غير مستقر	١٠٠	٨٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
		الاجمالى	٧	٩	١٤	١١	١٥	١٩	٧٨
٤	العملية السياسية للصراع الاقليمى	أ) مباراة لاصفرية	٢٠	٥٠	٦٧	١٢,٥	١٠٠	—	—
		ب) مباراة صفيرية	٨٠	٥٠	٣٣	٨٧,٥	—	١٠٠	١٠٠
		الاجمالى	٥	١٠	٣	٨	١	١	٣

جدول رقم ٤ - ٢
(توزيع نسبة رؤية الرئيس السادات للنظام الاقليمي على مدار
فترة الدراسة لكل مؤشر فرعى بالنسبة لاجمالى تكراراته

م	نوع المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠							مجموع التكرارات
			٧١/٧٠	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	١٩٧٧	
			%	%	%	%	%	%	%	
١	طبيعة النظام الدول الاقليمي	أ) صراعى	٥	٧	١٧	١٥	١٦	١٦	٢٤	١٠٨
		ب) تعاونى	٣	١٠,٥	٨	٤٨,٥	١٥	٨	١٦	٦٢
		ج) خليط	—	٥	١٩	١٩	—	٣٨	١٩	٢٦
		النسبة	٤	٥	١٤	٢٦	١٣	١٦	٢٠	١٩٦
		الاجمالى	٨	١٠	٢٨	٥١	٢٦	٣٢	٤١	١٩٦
٢	مبكل النظام الاقليمي	أ) متعدد الاقطاب	—	٢٠	—	—	٢٠	٢٠	٤٠	٥
		ب) قطبية ثنائية جامدة	—	—	—	—	—	٧٥	٢٥	٤
		ج) قطبية ثنائية مرنة	—	—	—	—	—	—	—	—
		د) قطبية واحدة	—	—	—	—	—	—	—	—
		النسبة	—	١١	—	—	١١	٤٤	٣٣	٩
		الاجمالى	—	١	—	—	١	٤	٣	٩
٣	حالة النظام الاقليمي (درجة استقراره)	أ) نظام مستقر	—	١٠٠	—	—	—	—	—	١
		ب) نظام غير مستقر	٩	١٠	١٨	١٤	١٩	٢٤	٦	٧٨
		النسبة	٩	١١	١٨	١٤	١٩	٢٤	٦	٧٩
		الاجمالى	٧	٩	١٤	١١	١٥	١٩	٥	٧٩
٤	العملية السياسية للصراع الاقليمي	أ) مباراة صفرية	١٠	٥٠	٢٠	١٠	١٠	—	—	١٩
		ب) مباراة لاصفرية	٢٠	٢٥	٥	٣٥	—	٥	١٠	٢٩
		النسبة	١٦,٧	٣٣,٣	١٠	٢٦	٣,٥	٣,٥	٧,٠	٣٠
		الاجمالى	٥	١٠	٣	٨	١	١	٢	٣٠

ويقول ايضا : « فكريا لازم نصمد بلاش التشتت ، والمعركة طويلة ، والصراع طويل قد يمتد أجيال وأجيال من بعدنا وسيمتد فعلا لانه متشابك ومعقد والقوى الكبرى والعناق الذى حصل يؤثر على هذا كله ، ومرحلة من ٢٥ الى ٣٠ سنة جاية زى ما قالوا الكبار فيه مرحلة فيها وفاق على اية ؟ ^(٢) »

ويقول ايضا : « ان معاركنا السياسية والاقتصادية متكاملة ومتلازمة وأن منطقة الشرق الاوسط الواقعة فى قلب عالمنا غير المنحاز تخوض اليوم صراعا رهيبا هو التعبير الحى عن التحديات التى تفرض على دولنا غير المنحازة ، وعن الصمود أمام هذه التحديات ^(٣) »

ثم نجده يحدد طرفى الصراع فى المنطقة ، وطبيعة هذا الصراع قائلا : « موقفنا من قضية فلسطين التى هى قلب الصراع العربى / الاسرائيلى لن يتغير بسبب أى استفزاز ولقد قلناها صراحة أن الصراع لاسترداد حقوق الشعب الفلسطينى هو صراع أجيال الامر الذى ينير أمامنا سبيل رسم الاستراتيجيات الناجحة ^(٤) »

ويقول ايضا : « مشيرا الى الصراعات العربية السؤال : ما هى أنواع الصراعات التى كانت تخيفنا على التضامن العربى ؟ أولا : الصراع الايديولوجى الذى أدخلناه فى خلافاتنا وأصبحنا نصف الانظمة على أساسه . كان ذلك عاملا من عوامل الصراع ، وهناك عامل آخر : العلاقات الشخصية من انفعالات ، وغيره ، وحسد بل ومحاولة فرض الرأى والاستعلاء فى السلوك ^(٥) »

★ وهكذا فان نسبة كبيرة من الطبيعة الصراعية تتركز فى الصراع العربى / الاسرائيلى ، بينما نسبة أقل بكثير تتعلق بالنزاعات العربية أى بين الدول العربية بعضها البعض وهناك اشارات مختلفة حول طبيعة المنطقة بشكل عام بكونها منطقة صراع وتنافس بين الدول الكبرى . كذلك يشير الرئيس السادات الى طبيعة هذا الصراع بكونه صراعا حضاريا ، ومصريا بل وصراع أجيال وليس صراعا عارضا أو مؤقتا ولن ينتهى هذا الصراع الا بانتصار الارادة العربية .

ومن ناحية أخرى فاننا نرى الرئيس السادات يقول فيما يتعلق بالطبيعة التعاونية للنظام الاقليمي : « ان هناك اتصالات دائرة بيننا وبين عواصم عربية عديدة عزيزة علينا نقصد بها اضافة كل طاقة يمكن اضافتها للمعركة ^(٦) »

ويقول ايضا : « في مؤتمر الخرطوم اتخذت مقررات ثلاثة ، واجتمعت ارادة الامة العربية على توصيف معين للقضية أنه (مفيش صلح) ومفيش مفاوضات استسلام اطلاقا ، والحقيقة ببدء هذا المؤتمر أو بانعقاده في الخرطوم بدأت ما يمكن أن نقوله بما يسمى بوحدة المرحلة « وحدة العمل العربى ^(٧) »

ثم يقول كذلك : « لقد شعرت بعد حرب اكتوبر أنه تم تحقيق خطوة كبيرة تجاه تحقيق الوحدة العربية وبعد حرب اكتوبر حقيقة فاننا نسير نحو وحدة حقيقية بين الدول العربية ومثل هذه الوحدة يجب أن تأخذ وقتا طويلا ، ويجب أن يمر الوقت اللازم لتحقيقها . . لو كنا نسير على الطريق الصحيح من خلال القنوات المناسبة ^(٨) »

ونجده يقول ايضا : « ان التعاون العربى راسخ وقوى وصامد وعلينا نحن العرب قى لقاءاتنا أن نزيد من هذا التضامن وأن ندعمه ، وأن نفتح له الافاق ^(٩) »

ثم يؤكد هذا ايضا بقوله : « ان التضامن العربى يزداد كل يوم ^(١٠) »

واذا كانت الاشارات السابقة تؤكد الطبيعة التعاونية على المستوى العربى أى بين وحدات النظام الاقليمي العربى . . فان هناك من العبارات ما يشير فيها الى التعاون العربى الافريقى خاصة ونكتفى بالاستشهاد بالفقرة التالية :

« ان من دواع الارتياح أن يقوم هذا التعاون الشامل بين الدول الافريقية وبين شقيقاتها الدول العربية وهو تعاون بدأ منذ مدة طويلة من منطلق وحدة الهدف والمسيرة وقد توجه مؤتمر القمة العربى الافريقى الاول والقرارات التى اتخذت فيه والتى اعتبرها علامة مضيئة على طريق التضامن بين كافة الشعوب العربية والافريقية ^(١١) »

★ ومن ثم يتضح أن الطبيعة التعاونية في المنطقة قاصرة على التعاون العربى أى بين وحدات النظام الاقليمى العربى فحسب ، ومن ناحية أخرى فان التعاون الاقليمى يمتد الى التعاون العربى الافريقى على وجه الخصوص .

- ومن ناحية ثالثة فان مؤشر (خليط بين التعاون والصراع) نكتفى بالفقرة التالية :

« رغم كل الظواهر والشواهد التى تقول بعودة الصراع العربى فاننى أعتقد أن صلابة التضامن العربى نتيجة لمعركة ٦ أكتوبر ونوعية هذا التضامن لن يتأثر كثيرا ولن تكون الخلافات العربية أكثر من خدوش^(١٢) »

٢ - البعد الثانى : هيكل النظام الاقليمى : اتضح ان متوسط نسبة مؤشر (متعدد الاقطاب) بلغ ٥٦٪ على مدار فترة الدراسة . بينما متوسط نسبة مؤشر القطبية الثنائية الجامدة بلغ ٤٤٪ ولم يشير الرئيس السادات الى كون النظام الاقليمى على أنه قطبية ثنائية مرنة أو قطبية واحدة . ومن ثم فانه يتضح بأن الرئيس السادات كان يتصور النظام الاقليمى على أنه نظام متعدد الاقطاب بنسبة كبيرة على اعتبار أن اسرائيل احدى الاقطاب الاقليميين ، وعلى الطرف الآخر (العرب) وقد يبرز منهم عدة أقطاب متقاربين وكذلك « ايران » . بينما مؤشر قطبية ثنائية جامدة كانت بالتركيز على أن الصراع العربى الاسرائيلى تحكمه قوتان أو طرفان (عربى - فى مواجهة - اسرائيل) فحسب .

ويؤكد ذلك الاستشهادات التالية : يقول السادات :

« لازم يدوقوا من نفس السم - يقصد الامريكيين والغرب عموما - علشان يعرفوا أن اسرائيل ليست القوة الوحيدة فى المنطقة - بل توجد عدة قوى^(١٣)

ويقول ايضا : « ان كيسنجر يخدم اسرائيل ويضع قوة العرب فى الاعتبار بعد أن لم تعد اسرائيل هى القوة الوحيدة فى المنطقة كما أشاعت فى الدنيا كلها طوال ربع قرن . . بل هناك قوة العرب أيضا^(١٤) » . .

ولكن عموما فان الرئيس السادات فى اطار تصوره على أن النظام الاقليمى يتسم بالتعددية فكان يركز على وجود عدة قوى رئيسية العرب ، واسرائيل ، وايران . فى الوقت الذى طالما أشار الى عدة قوى داخل الطرف العربى كالسعودية والعراق وسوريا .

وهنا فان الرئيس السادات كان يتفق فى تصوره تجاه النظام الاقليمى العربى بأنه يتسم بالتعددية ، كان يتفق مع البيئة الواقعية حيث اتسم هيكل بالنظام الاقليمى التعددية أو الثنائية المرنة المتجهة ناحية التعددية داخل النظام العربى فحسب دون الطرف الآخر المتمثل فى اسرائيل أو الطرف الايرانى باعتباره قوة اقليمية منافسة للطرف العربى .

٣ - البعد الثالث : حالة النظام الاقليمى :

أى درجة استقراره ، وقد اتضح أن متوسط نسبة مؤشر كون النظام الاقليمى نظاما غير مستقر فقد بلغ ٨,٩٨٪ فى مقابل متوسط نسبة مؤشر كون النظام الاقليمى (مستقرا) ٢,١٪ ومن ثم يتضح أن الرئيس السادات كان يرى أن النظام الاقليمى نظاما غير مستقر على مدار فترة الدراسة . والواقع فان هذا يتفق مع كون النظام الاقليمى يتسم بالطبيعة الصراعية . وهذا ارتباط طبيعى .

وتأكيدا لذلك فاننا نستشهد بما يلى من عبارات للرئيس السادات فى مناسبات مختلفة : فمن حيث عدم الاستقرار :

يقول : « امتنا العربية تتنازعها تيارات واعتبارات عطلت حشد كامل امكانياتها الطائلة . . تلك الامكانيات القادرة على ترجيح كفة الميزان ^(٦) .

- وقبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ - كان يرى المنطقة غير مستقرة نظرا للاحتلال الاسرائيلى للارض العربية حيث يقول :

« ان قضية الشرق الاوسط هى اليوم اخطر القضايا التى تواجه عالمنا غير المنحاز وأنه أصبح واضحا أن القلق والتوتر الذى تعاني منه المنطقة نتيجة الاحتلال المستمر الجاثم على الاراضى العربية منذ ربع قرن والذى انطلق مرة أخرى من قواعده منذ سنوات لتوطيد مراكزه يقترن الان بالمحاولات من

أجل تدعيم السيطرة الاجنبية على ثروات شعوب المنطقة وحرمانها من استقلالها لتحقيق التنمية والتطور^(١٦).

- وقوله أيضا (بعد حرب اكتوبر) : « ان الموقف في المنطقة متفجر ، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل نزع فتيل القنبلة التي قد توشك في الانفجار . . . واذا كانت اسرائيل تعتزم استخدام الارض كعامل مساومة للوصول الى حلول وسط فان الموقف سوف يستمر متفجراً .

^(١٧) ثم من ناحية أخرى نجده يربط بين استقرار المنطقة وحل القضية الفلسطينية بقوله : « لقد أكدنا أكثر من مرة أنه مالم تحل القضية الفلسطينية فسيظل خطر تفجر الموقف في المنطقة قائماً^(١٨) . . .

★ واذا كان الرئيس السادات يرى حالات عدم الاستقرار في اطار الصراع العربى الاسرائيلى في المنطقة وفقا للاستشهادات السابقة ومن زوايا مختلفة . . . الا أن القارة الافريقية كانت تشهد عدم الاستقرار لديه أيضا بقوله :

« ومن دواعى أسفنا أن قارتنا الافريقية المجيدة تتعرض في هذه الاونة لعواصف وأهواء تهدد الامن والاستقرار فيها كما أنها تقاسى ويلات التدخل الاجنبى الذى لا يترتب عليه سوى اشعال الفتنة وافتعال خلافات بين شعوب تشترك في المصلحة والخير^(١٩) . . .

أما من حيث استقرار المنطقة فانه يقول :

« الموقف العربى الان فى أحسن حالاته ويشهد استقرارا^(٢٠) . . . ولم يكرر عبارات صريحة بهذا المعنى ثانية - الا بما يومى بالخلط بين الصراع والتعاون وقد سبق تناول ذلك .

٤ - البعد الرابع : عملية الصراع الاقليمى :

حيث اتضح أن متوسط نسبة مؤشر حصيلة ناتج الصراع الاقليمى على أنه (مباراة صفرية) بلغ ٦٧٪ . . . بينما متوسط نسبة مؤشر حصيلة ناتج الصراع الاقليمى على أنه مباراة لاصفرية بلغ ٣٣٪ . ومن ثم يتضح أن الرئيس السادات كان يغلب فى تصوره - العنصر الاول وهو أنه لا يمكن

لطرف داخل النظام الاقليمي من الانتصار النهائي على الطرف الاخر في ضوء التوازن الاقليمي القائم بما يعزز النظرة الواقعية لدى الرئيس السادات . ويؤكد ان الرئيس السادات يتسم بالمرونة في التعامل وليس بالتشدد .

والعبارات التالية تشير الى مؤشر (المباراة الاصفرية) كما يلي :
« الذي نخوضه اليوم ليس حرا بالمعنى القديم للحروب وانما الذي نخوضه هو صراع الحياة والموت نفسه ، ونتيجته ليست مجرد النصر والهزيمة وانما نتيجته هو نكون أولا نكون . . . ونحن حين نقول ذلك لا نهون من الخطر ولا نبالغ في تصويره ^(٢١) . . . »

ويقول أيضا : « اظن أن ظروفنا ترتفع فوق مستواها فالوضع اليوم ليس وضع يمين أو يسار بل وضع تحرير أرض ومصير نكون أولا نكون ^(٢٢) . . . »
في الوقت الذي يؤكد ذلك قائلا : « كنت واثقا أن وحدة العمل سوف تفرض نفسها على كل القوى وعلى الاطراف ، وعلى كل التيارات لاننا جميعا سوف نعى أن هذا الطرف ليس مباراة بين الاجتهادات ، وانما هو الصراع بين الفناء والبقاء لامة بأسرها ^(٢٣) . . . »

وكرر هذا المعنى في السنوات التالية بعد ذلك .
يقول السادات : « ان قيام ثورة ٢٥ مايو- بعد ما تصور أعداؤنا أن كل شيء قد أصبح مهيبا لعزلنا/ قامت كتعبير حي على أننا كشعب عربي وكأمة عربية لن تموت ولن نستسلم حتى في أوج انتصارات الاستعمار وغروره وفي لحظات المعركة الشرسة وبعد أن ظنوا أن فكرة التحرر انتهت . . قامت ثورة ٢٥ مايو لتثبت لهم أن خط الحرية والتحرر والشعب العربي مهما كانت الضغوط والمعارك لا يمكن أن يستسلم ولا يمكن أن يفرط في حقوقه ^(٢٤) . . . »

ويقول أيضا مؤكدا أن معركة اكتوبر لم تأت بالانتصار الكامل قائلا :
« ولم يكن حدث حرب اكتوبر على أهميته نهاية للصراع ضد الاستعمار

والعنصرية ، فالعدوان الاسرائيلي لم ينته ولم يتم استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه السياسية والانسانية (٢٥) . . .

- وكذلك يقول : « ان العالم لم يسمح لنا بهزيمة اسرائيل هزيمة كاملة وهذا ما نقوله صراحة - ونقول أيضا أننا لن نحارب العالم كله ولكننا حققنا انتصارا قطعت به قضيتنا شوطا ليس له مثيل (٢٦) . . .

- ويقول أيضا : « ان المعركة مازالت قائمة وهذه الحقيقة الاولى والكبرى التي لا بد أن نذكرها دائما ونحن نعالج كل أمر من أمورنا أن حرب اكتوبر لم تنه الاحتلال ولكنها انتهت اليأس انها لم تحرر الارض كلها ولكنها حررت نفوسنا من التمزق وعقد النقص (٢٧) . . .

كذلك يقول : « ان هناك سباقا في الحصول على أحدث الاسلحة بيننا وبين اسرائيل ولكن لا بد من أن يقتنع الاسرائيليين . مهما كان من أسلحة معقدة في حوزة الطرفين ، فان القوة لن تقرر نتيجة هذا الصراع . . أن القوة لن تحل هذا الصراع (٢٨) . . .

★ ★ ويلاحظ أن تصور السادات قد تلاشى خلال عامي ٧٦ ، ١٩٧٧ فيما يتعلق بمؤشر (مباراة لا صفرية) وهذا يؤكد أن الرئيس السادات قد أصبح أكثر مرونة وذلك بالمقارنة بالفترة ما قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ . حيث كانت نسبة مؤشر مباراة لا صفرية أكبر من الفترة التالية للحرب حوالي أربعة أمثال (٨ : ٢ ك) .

وهذه المرونة كانت تعكس استعداد السادات لعقد اتفاق أو التصالح مع العدو الاسرائيلي أو بعبارة أخرى عدم تشدده بالتهديد بالحرب كوسيلة رئيسية لحل الصراع خاصة بعد اعلانه الدائم أن حرب اكتوبر هي آخر الحروب .

المبحث الثانى :

رؤية الرئيس السادات لنمط العلاقات المصرية / العربية فى مجال الصراع العربى / الاسرائيلى

الواقع أن رؤية الرئيس السادات لنمط العلاقات المصرية / العربية خاصة فى مجال الصراع العربى / الاسرائيلى تحدت بثلاثة مؤشرات رئيسية وهى :

١ - الاتصالات الثنائية بين مصر والدول العربية :

اتضح أن هذه الاتصالات فى الفترة التى سبقت حرب أكتوبر بصفة خاصة وكان الرئيس السادات فى أحاديثه يركز على حركته فى المجال العربى من خلال هذه الاتصالات بهدف خلق موقف عربى موحد وتعبئة الجهود العربية من أجل المعركة ومواجهة اسرائيل عدو الامة العربية ويكفى الإشارة الى بعض ما قاله الرئيس السادات فى هذا الصدد : « الموقف العربى الآن فى أحسن حالاته . فالاتصالات الثنائية المتعددة قد قربت مواقف الكثير من الدول العربية بما يحقق مزيدا من الدعم للجهود التى تبذل من أجل المعركة ، وقد تبين بعد الاتصالات الاخيرة مدى اصرارنا على خوض المعركة (٢٩) . . . »

وكان الرئيس السادات يميل الى عدم الحديث عن تفاصيل هذه الاتصالات وكان يكتفى بالقول بأنها حققت ايجابيات كبيرة بالنسبة للموقف العربى وذلك تجنباً لان يعرف الاعداء عن هذه الاتصالات أى شىء خاصة اسرائيل (٣٠) . وكان يؤكد من ناحية أخرى أن هدف الاتصالات الثنائية توفير الحد الأدنى على الأقل بأن يكون العرب كأخوة على درجة من التفاهم (٣١) . ومن ثم فإن هذه الاتصالات كانت موجهة ضد العدو الرئيسى للامة العربية وهو اسرائيل . . الى الحد الذى قال الرئيس السادات « ده مجرد تفاهم بين دولتين عربيتين بيزعج اسرائيل . . مجرد التفاهم فما بال اذا كانت وحدة أو اتحاد (٣٢) . . . »

ومن هنا كان الرئيس السادات يعتبر الاتصالات الثنائية تدعيم لتجربة الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا التي خرجت تحت مسمى (اتحاد الجمهوريات العربية) كنواة لوحدة عربية شاملة ومحاولة منه في خلق الحصار العربى حول اسرائيل بصفة اساسية .

٢ - حرب اكتوبر ومفهوم الوحدة العربية :

في الفترة التي أعقبت الانتصار العربى في حرب اكتوبر ١٩٧٣ بدأ الرئيس السادات في طرح نظريته للوحدة العربية على ضوء ما حدث في حرب اكتوبر من تماسك الصف العربى . . الى الحد الذى كان يكرر نفس العبارات بالنعمى في خطب وأحاديث متعددة وعلى فترات متباعدة نسبيا . . ومن هنا يمكن القول بأن هذه النظرة كانت نتيجة هامة لحرب اكتوبر . . واستشهادا بأقوال السادات في ذلك تأكيدا لهذا الاستنتاج حيث يقول : « لقد كانت الوحدة العربية أحد الانجازات الضخمة لايام اكتوبر المجيدة ، وعندما أتحدث عن الوحدة العربية الحقيقية ففى ساعات الشدة اتحدث صفوفنا ، وأعتقد أننا سوف نستمر على هذا المنهج (٣٣) » . . .

ويقول أيضا : « لقد خرجنا من معركة ٦ اكتوبر بتضامن عربى كنا نقعد يمكن قرون نبذل لو لم تكن ٦ اكتوبر علشان نحققه ، وأنا نظرتى أنه ليس هو تضامن عربى بس ، بل هو أول خطوة نحو الوحدة ، لاننى أنا لا أنظر للوحدة كشعارات أو مسائل دستورية معينة تتحد ، أو . . . الخ وانما أنا انظر للوحدة على أنه وقت الازمة نكون كلنا رجل واحد ، ونستخدم مالدينا من طاقات ومن أسلحة ونستطيع أن نواجه أعداءنا ، ثم تفتتح عيوننا على العصر الى احنا عايشين فيه ، عصر العلم التكنولوجيا الذى لا يستطيع أحد أن يتخلف عنه والا حكم عليه بالفناء (٣٤) » . . .

ويقول كذلك : « من أروع انجازات حرب اكتوبر أن جسدنا فعلا الوحدة العربية وزى ما أنا قلت قبل كده أنا مابعتبرش الوحدة العربية شعارات دستورية الوحدة العربية أولا وقبل كل شىء موقف عربى واحد في وجه أى مشكلة نواجهها كعرب وده حدث في اكتوبر (٣٥) » . . .

كذلك يرى الرئيس السادات : « ان التضامن العربى معناه أن يتوفر لنا قدر من التماسك بين أبناء الامة العربية يمكنها من التصدى لاي من خطر خارجى كأنها رجل واحد (٣٦) » . . .

★ ويتضح أن الرئيس السادات لم يتوان عن الاشارة الى هذه النتيجة والموقف العربى المتناسك الذى ظهر فى اكتوبر ١٩٧٣ بل ولم يتراجع عن تأكيد مفهومه للوحدة العربية فى ضوء ما تمخضت عنه حرب اكتوبر من وقف عربى موحد . . حتى عام ١٩٧٧ (نهاية فترة الدراسة) وهو العام الذى شهد قراره بزيارة القدس .

والسؤال الى ماذا يقودنا هذا التحليل أو ما الذى يترتب على ذلك كما يتصور الرئيس السادات نفسه ؟ هذا هو موضوع المؤشر الثالث الذى يحدد رؤية الرئيس السادات فى هذا النطاق .

٣ - طبيعة القرار العربى فى الصراع العربى / الاسرائيلى :

فى ضوء المؤشرين السابقين فان الذى يترتب عليهما بل ويتداخل معهما نتيجة هامة فى تصور الرئيس السادات . . وهى أن القرار العربى يتحتم وحدته ومن ثم فان أسلوب الوصول للقرار العربى هو حتمية التشاور بين قادة الدول العربية وذلك على ضوء تجربة حرب اكتوبر وما تمخض عنها من موقف عربى اجماعى موحد .

وتأكيدا لهذا الاستنتاج ما يقوله السادات :

« لقد عرفنا جيدا ماذا يستطيع أن يفعل العرب باتحاد كلمتهم وكيف أن الخلاف والصراع بين العرب كان هو دائما طريقهم الى الهزيمة والبوار (٣٧) » . . .

ثم يقول فى مناسبة أخرى :

« لقد كنت حريصا على هذا اللقاء العربى لانه كما قلت خرجنا بانتصار رائع من حرب ٦ اكتوبر هو أننا لم نجد فقط ذاتنا كعرب بل اتحدنا فعلا ، ونحن فى أروع الاوقات العربية فلابد من التشاور بيننا (٣٨) » .

كذلك يقول : « ان ما يهم الامة العربية فهو شورى بيننا جميعا وما يخص الوطن المصرى هو ملك لابناء هذا الوطن طالما وأننا فى ممارستنا لسيادتنا الوطنية لا نشترى شيئا بحقوق الغير ولا نقبل شيئا يعطل المسيرة العربية الشاملة (٣٩) »

وخلال عام ١٩٧٧ م وهو علم قرار المبادرة بزيارة القدس يقول السادات : « لقد كانت حرب اكتوبر مرحلة تطور كبرى فى تاريخ النضال العربى من أجل القضية الفلسطينية وصراعنا مع العدو الاسرائيلى ، وسوف تكون نتائج انتصارات اكتوبر أمامنا دائما تؤكد وحدة الهدف ، ووحدة العمل ، وحدة القرار من أجل أمتنا العربية وقضيتنا القومية فلسطين (٤٠) »

ثم يقول أيضا : « لقد استطعنا أن نكون موقفا عربيا موحدًا قبل المعركة . . . وظهر ذلك بعد المعركة مباشرة يوم أن فرضوا الحظر فأكملوا أداء قواتنا المسلحة بسلاح جديد كان له فعالية فى العالم كله ، وعاد الموقف العربى الى التجمع ، ولن يتشتت مرة أخرى (٤١) »

تلك هى مدركات الرئيس السادات فيما يتعلق بطبيعة القرار العربى وكيفية تكوينه فى مجال الصراع العربى / الاسرائيلى على وجه الخصوص . . ففى ضوء ما أكدده الرئيس السادات بأن جهده الذى بذله قبل حرب اكتوبر باتصالاته الثنائية مع الدول العربية فرادى ، وما تمخض عن ذلك من موقف عربى موحد فى فترة حرب اكتوبر . . . وخلص الى نتيجة هامة كثيرا ما اكدها كما أشرنا حتى نهاية فترة الدراسة لضرورة وحتمية استمرار التجمع العربى ووحدة القرار العربى بل والقطع بالمستقبل بأنه لن يتشتت هذا الموقف الموحد الذى تكون فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ على الاطلاق . . وهذا مؤشر هام يساعدنا على تحليل أبعاد قرار السادات بزيارة القدس من هذا المنظور فى الباب الثانى .

المبحث الثالث :

رؤية الرئيس السادات لدور مصر في النظام العالمى والاقليمى

السواقع أننا قد حددنا سبعة عشر مؤشرا لمحاولة التعرف في ضوء تحليل خطاب الرئيس السادات - على رؤية صانع القرار الخارجى في مصر لدور مصر الدولى والاقليمى آخذا في الاعتبار أهمية توضيح هذا الدور في تصور صانع القرار باعتباره محددًا هامًا لسلوكه (١٢) في المجال الخارجى عموما سواء أكان دوليا أم اقليميا . وبتحليل مضمون الخطاب اتضح أنه لم يشار على الإطلاق الى أربعة مؤشرات وهى (معاداة الشيوعية ، وبوليس عالمى ، وعهمية لدول كبرى ، ودور انغلاقى بالانكفاء على التنمية الداخلية فقط كدور سلبى في المجال الدولى) وذلك على مدار فترة الدراسة .

وقد قمنا بتجميع تحليلاتنا في جدولين هما :

الجدول الاول : (٥ - ١) يشير الى توزيع نسبة رؤية الرئيس السادات لدور مصر الدولى والاقليمى على مدار كل عام والمقارنة بالاعوام الاخرى . أما الجدول الثانى : (٥ - ٢) فيشير الى توزيع نسبة رؤية الرئيس السادات لدور مصر الدولى والاقليمى على مدار فترة الدراسة بالنسبة لكل مؤشر فرعى بالنسبة لاجمالى تكراراته . ومن خلال التحليلات المتضمنة داخل الجدولين اتضحت النتائج التالية :

أولا : بلغت جملة التكرارات لدور مصر على مدار فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠ (٤٧١ ك) . احتل مؤشر (صانع سلام) متوسط نسبته ١٣,٥ ٪ من اجمالى دور مصر عامة ، ثم تلى ذلك مؤشر (تبنى عدم الانحياز والاستقلال النشط) حيث بلغ متوسط نسبته ١٣ ٪ ثم مؤشر (تحقيق التكامل الاقليمى) ١٢,٣ ٪ - ومؤشر (دفاع عن العقيدة) بشكل عام سواء أكانت حرية ، أم اشتراكية ، أم عدالة ، ... الخ) . بلغ متوسط نسبته ١٢,١ ٪ - بينما مؤشر (داعية للتحرر ومساندة حركات التحرير بلغ ١٠,١ ٪ ، ثم مؤشر (دفاع اقليمى) ٩,١ ٪ ، أما مؤشر (معاداة الاستعمار

جدول رقم ٥ - ١
(توزيع نسبة رؤية السادات لدور مصر الدولي والاقليمي
على مدار كل عام وبالمقارنة بالأنواع الأخرى)

م	طبيعة دور مصر الدولي الاقليمي	فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠							اجمالي التكرارات
		٧١/٧٠	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	
		%	%	%	%	%	%	%	
١	صانع سلام	٢٠	٩	١٣,٥	١٧	١٣	٨	٨	١٣,٥
٢	تبيين عدم الانحياز والاستقلال النشط	١٣	١٠	١١	١٦	١٧	١٢	٦	١٣
٣	تحقيق التكامل الاقليمي	١٢	١٠	١٣,٥	١٨	١٣	١٠	٦	١٢,٣
٤	دفاع عن العقيدة	٧	٨	١٣,٥	١٠	١٤	١٧	٢٠	١٢,١
٥	داعية للتحرر ومساندة حركات التحرير	٢٠	٩	٣	٤	٧	٨	١٦	١٠,١
٦	دفاع اقليمي وتطوير اقليمي	١	٣	١٣,٥	١٢	١٥	٨	٢٠	٩,١
٧	معاداة الاستعمار العالمي	٩	٢٣	٨	٥	٣	٦	٤	٨,٥
٨	قائد اقليمي	٧	٩	٦	٦	٣	٢١	٤	٧,٨
٩	معاداة العنصرية	٣	٨	٦	٤	١	١,٥	١٠	٤,٢
١٠	خليص مخلص	٦	٥	٣	—	١	١,٥	٢	٣
١١	معاداة الصهيونية	—	٦	٦	٤	٩	—	—	٢,٧
١٢	نموذج تنموي اقليمي	٢	—	٣	١	—	٣	—	١,٣
١٣	دور وساطة	—	—	—	٢	٧	٤	٢	٢,٤
١٤	معاداة الشيوعية	—	—	—	—	—	—	—	—
١٥	بوليس دولي	—	—	—	—	—	—	—	—
١٦	معية لدول كبرى	—	—	—	—	—	—	—	—
١٧	دور انغلاف (تنمية داخلية)	—	—	—	—	—	—	—	—
	كدر سلمي في المجال الدولي								
	اجمالي التكرارات	١٠٦	٦٦	٣٦	٧٧	٧١	٦٦	٤٩	٤٧١

جدول رقم ٥ - ٢

(توزيع نسبة رؤية الرئيس السادات لدور مصر الدولي الاقليمي على مدار فترة الدراسة
بالنسبة لكل مؤشر فرعى بالنسبة لاجمالى تكرارته)

م	طبيعة دور مصر الدولي الاقليمي	فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠							اجمالى التكرارات
		٧١/٧٠	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	١٩٧٧	
		%	%	%	%	%	%	%	
١	صانع سلام	٣٣	١٠	٨	٢٠	١٤	٨	٦	٦٣
٢	تبني عدم الانحياز والاستقلال النشط	٢٣	١٢	٧	٢٠	٢٠	١٣	٥	٦٠
٣	تحقيق التكامل الاقليمي	٢٢,٥	١٢	٩	٢٤	١٥	١٢	٥	٥٨
٤	دفاع عن العقيدة	١٤	٨,٧٥	٨,٧٥	١٤	١٧,٥	١٩	١٧,٥	٥٧
٥	داعية للتحرر ومساندة حركات التحرير	٤٥	١٢,٥	٢	٦	٨	١٠	١٦,٥	٤٨
٦	دفاع اقليمي وتطوير اقليمي	٢,٥	٥		١١	٢١	٢٥,٥	١١	٢٣
٤٧	معاداة الاستعمار العالمى	٢٥	٣٧,٥	٧,٥	١٠	٥	١٠	٥	٤٠
٨	قائد اقليمي	١٦,٥	١٦,٥	٥	١٤	٥	٣٨	٥	٣٧
٩	معاداة العنصرية	١٥	٢٥	١٠	١٥	٥	٥	٢٥	٢٠
١٠	حليف مخلص	٥٠	٢٢	٧	-	٧	٧	١٤	
١١	معاداة الصهيونية	-	٣١,٥	١٥	٢٣	٣١,٥	-	١٦	
١٢	نموذج تنموى اقليمي	٣٣	-	١٧	١٧	-	٣٣	-	١٦
١٣	دور وساطى	-	-	-	١٧	٥٠	٢٥	٨	١٦
١٤	معاداة الشيوعية	-	-	-	-	-	-	-	-
١٥	بوليس دولى	-	-	-	-	-	-	-	-
١٦	عجبة لدول كبرى	-	-	-	-	-	-	-	-
١٧	دور انغلاقى (تنمية داخلية)	-	-	-	-	-	-	-	-
	كدور سلبى فى المجال الدولى								
	اجمالى النسب	٢٢,٥	١٤	٨	١٦	١٥	١٤	١٠,٥	٤٧٧١
	اجمالى التكرارات	١٠٦	٦٦	٣٦	٧٧	٧١	٦٦	٤٩	٤٧٧١

العالمى (بلغ ٨, ٥ ٪ ثم مؤشر (قائد اقليمى) بلغ ٧, ٨ ٪ - بينما مؤشر (معاداة العنصرية) فقد بلغ ٥, ٢ ٪ - أما مؤشر (حليف مخلص) فقد بلغ ٣, ٠ ٪ الا أن مؤشر (معاداة الصهيونية) فقد بلغ ٢, ٧ ٪ - كذلك بلغ متوسط نسبة مؤشر (نموذج تنموى اقليمى) ١, ٣ ٪ - ثم مؤشر (دور وساطى) فقد بلغ ٢, ٤ ٪ .

أما المؤشرات الاربعة التالية فلم يكن نصيبها سوى (صفر) فقط .
ومن ثم يتضح أن دور مصر وفقا لتصور الرئيس السادات - صناعة سلام اكثر من أى دور آخر - وبأتى هذا الدور (صانع سلام) فى المقدمة .
★ وتأكيدا لطبيعة هذا الدور وتوضيحا لابعاد كل مؤشر من المؤشرات السابقة نكتفى بأن نستشهد ببعض العبارات للرئيس السادات لتبيان ذلك :

١ - فيما يتعلق بمؤشر صانع سلام :
يقول السادات « من نحن وأين نحن ؟ نحن وسط النضال من أجل الخير ، والتقدم والمحبة والسلام (٤٣) » . . .
ويقول ايضا : « ان هدفنا الجوهرى هو السلام وعلى ذلك فانه يمكن أن نقول أننا سنظل نسعى للسلام ولكن مهما كان ثمن هذا السلام فاننا على استعداد لبذله ، والسلام القائم على العدل (٤٤) » . . .
كذلك يقول : « لسنا ضد قيم وقوانين مجتمع الدول ولكننا مع قيم وقوانين مجتمع الدول . لسنا مغامرى حرب وانما نحن طلاب سلام (٤٥) » .
ويقول ايضا : « اننى رجل سلام ، واننى أريد أن اصنع سلاما حقيقيا . . بل اننى اتعهد بسلام حقيقى مشرف (٤٦) » . . .
فى الوقت الذى يؤكد ذلك قائلا : « نحن هنا نقدر الجهد الصادق لتحقيق السلام تقديرا قد يعجز عن ادراكه الكثيرون لان السعى نحو السلام العالمى كان وسيظل بالنسبة لنا هدفا شاملا وليس مناورة مرحلية لانه يتعلق بجوهر نظرتنا للحياة نفسها وبفهمنا للمجتمع الانسانى وبقيمنتنا وتعاليمنا التى تجعل من العمل على تحقيق السلام أعلى مراتب الجهد (٤٧) » . . .

وكذلك يقول : « ان شعبنا سعى للسلام العادل وهو في أصعب الظروف وتقدم بمبادرة لتحقيقه وهو في قمة الانتصار وسيظل السلام دائما هدفه ومبتغاه (٤٨) »

ومن ناحية أخرى يقول : « انا فتحت قناة السويس كي اقول لامريكا وللشعب الامريكى الكونجرس ومجلس الشيوخ الامريكى اننى لا أخشى السلام أولا واننى قادر على أن أصنع السلام (٤٩) »

وأیضا يقول : « أن السلام يجب أن يكون هدفنا جميعا . . فنحن من خلال السلام نستطيع أن نبني ونطور بلدنا هنا (٥٠) »

ويقول أيضا : « بالنسبة لنا فان السلام هو الهدف الاستراتيجى الذى نكرس أنفسنا من أجله ونلتزم به (٥١) »

ثم يقول : « اننا نعيد بناء بلدنا وعمل للسلام وسيتبعنا الجميع (٥٢) »

وفي خلال عام ١٩٧٧ يقول : « لازلنا نلتزم اقرار السلام في منطقتنا وفي العالم بأسره (٥٣) »

ثم يقول : « مصر تؤمن بمجتمع يسود فيه التعاون والمحبة والسلام ويبعد عنه شبح الحقد والكراهة والطمع والتناؤد والفرقة والخلاف والخوف وعدم الامن والحرب الهدامة لكل شىء كما اثبتت لنا السنين (٥٤) » . .

★ وفي ضوء الاستشهادات السابقة يتضح أن الرئيس السادات كان يرى أن لمصر دورا في صنع السلام العالمى كقيمة انسانية من ناحية ، ومن ناحية أخرى على المستوى الاقليمى أفريقيا أو عربيا خاصة في مجال الصراع العربى الاسرائيلى كسلام يقوم على العدل بما يحتم ضرورة اعادة الاراضى العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية ومن ناحية ثالثة فانه يرى في السعى نحو السعى وسيلة لتنمية وتطوير البلد من الداخل .

٢ - أما المؤشر الثانى (تبنى مبدأ عام الانحياز ، والاستقلال النشط) :
يقول السادات : « ارادتنا حرة ، كانت حرة ، والان حرة ، وستبقى ان

شاء الله حرة الى الابد ، لان هى مشكلتنا كلها مع العالم كله أو مع الاستعمار الغربى بالذات . . ان احنا مصريين ان ارادتنا دايمًا تكون حرة (٥٥) . . . ويقول أيضا : « القرار كان قرارنا ، وسيظل بعون الله فى أيدينا دائمًا ، ونحن لسنا فى حاجة الى تأكيد ذلك منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يحدث فى أى وقت ان كان قرارنا أو ارادتنا خارجة عن ايدينا (٥٦) » . . .

ويقول كذلك : « يقول البعض أن الاقتصاد بتاعنا مرهون للاتحاد السوفيتى وهذا كلام فارغ يعنى احنا بتعامل ولنا علاقات مع الغرب كله ومع الاتحاد السوفيتى واقتصادنا مش مرهون اطلاقًا لحد ولن يكون لان احنا لنا ارادتنا واستقلالنا وحريتنا (٥٧) » . . .

ويقول : « ان أمريكا ليست معنا ولكنها لم تعد ضدنا الان وسوف نبنى علاقاتنا فى المرحلة القادمة على اساس توازن فى علاقاتنا بالاثنتين الكبار فانا مصرى وطنى بارادة حرة ولسنا نتبع أمريكا ولا الاتحاد السوفيتى (٥٨) » .

ويقول : « فى تقديرى أن قرار حرب اكتوبر وما أثبتته ضباطنا وجنودنا وشعبنا كله من قدرة وبسالة وثبات قد دعم أمام العالم كله هذا الحرص على حرية ارادتنا الوطنية كما لم يدعمها شىء من قبل (٥٩) »

ثم يقول : « ان الذى يحكمنى فى تحركى هذا هو الموقف المصرى . . . أو أنا لست على استعداد لان أركع لاحد أو أقبل ضغطًا من أحد سواء أكان موقفنا مع أمريكا طيب أو غير طيب لان الموقف المصرى لا يخضع للضغوط (٦٠) » . . .

وكذلك يقول : « اننا نحرص على الاستقلال الاقتصادى ونرفض التبعية الاقتصادية لاي دولة أو مجموعة من الدول (٦١) » . . .

ثم يقول ايضا : « نحن اناس لنا ارادة حرة ، وفى ظلها ننفذ سياستنا ، ونتخذ قراراتنا وكل ما نريده لمنطقتنا بارادة الحرية وليس بارادة القوى الكبرى سواء أكانت قوة واحدة أو عدة قوى (٦٢) » . . .

فى الوقت الذى يقول : « لعل الالهة انما فرضنا على القوى الدولية فى

الشرق والغرب أن تقبل مبدأ استقلال ارادتنا دون منازعة أو مساومة فأصبح كل تعامل معنا يبدأ بهذه النقطة وأصبح الجميع يفكرون مرارا قبل الاقدام على أى عمل فيه افتتات على ارادتنا وحرية اختيارنا (٦٣)

كذلك يقول : « هذه القوة العظمى الاتحاد السوفيتى عاجزة عن أن تتقبل أننا فجرنا المبدأ الخطير الذى يزعج كل أصحاب المطامع مهما بلغت قوتهم . . تلك هى قدرة الشعوب الصغيرة على تحرير ارادتها بغير الاساطيل وترسانات السلاح ، وأن الحقيقة التى يعرفها كل مواطن على أرضنا . . لقد كان قرار الحرب قرارا مصريا خالصا رغم أنف القوى الكبرى كلها (٦٤) » . . .

- أما عن تبنى مصر ودورها فى (عدم الانحياز) فيقول : « تولت مصر دورا طليعيا فى حركة عدم الانحياز وخطت بتأييدها ومدت يد التفاهم والتعاون الى كل الدول التى تبدى الرغبة فى التعامل الشريف معنا (٦٥) .

ثم يقول : « لقد تصدت مصر شعبا وقيادة لرفع راية عدم الانحياز وتحملت فى هذا الكثير ومع ذلك فلم تلن عزيمتها ولم يفتر حماسها (٦٦) . .

ثم يقول : « نحن لسنا طرفا فى مجال الصراع بين الكتل الكبرى . . أننا دولة محايدة ، تؤمن بعدم الانحياز . . لكن حيادها الايجابى لا يمنعها من أن يكون لها رأى وليس معنى الرأى أن تترتب عليه خصومه أو أن تقوم من أجله صداقة على حساب الآخرين (٦٧) » . . .

وكذلك يقول : « ما أحوجنا فى تلك المرحلة الدقيقة الى اعلاء كلمة عدم الانحياز ودعم حركته التى كان لكم الدور البارز فى نشأتها وتطورها باعتبار أنها القوة الكفيلة بترشيد حركة المجتمع الدولى واقامة العلاقات الدولية على أسس راسخة يحل فيها التعاون محل الصراع والتكامل محل الانقسام والاستغلال (٦٨) »

فى الوقت الذى يقول : « نحن نؤمن بأن حركة عدم الانحياز هى قوة لازمة لا غنى عنها لعالمنا المعاصر فى عهد ما بعد الوفاق . . فهى أقدر قوة على

تصحيح مسار العالم وتحويله من طريق النزاعات الاستغلالية الى طريق المساواة الحقيقية والعدالة الاقتصادية والسلام (٦٩)

★ وفي ضوء الاستشهادات السابقة يتضح أن الرئيس السادات يرى أن الاستقلال النشط يتمثل في حرية القرار بعيدا عن أية ضغوط خارجية خاصة من العملاقين ، وأن المحرك وراء قراره هو الموقف المصرى ولا يميل الى استخدامه كقوة صغرى - كاداة في صراع العملاقين . . ويرى أن الاستقلال النشط أيضا في ضرورة الاستقلال الاقتصادى ورفضه للتبعية الاقتصادية وان الاستقلال النشط يأتى في اطار سياسة عدم الانحياز الذى لعبت مصر دورا هاما في ابرازها للوجود في النظام العالمى . ومن ثم فانه يرى لمصر دوراً في ضرورة اعلاء عدم الانحياز والحياد الايجابى باعتبارها أحد المؤسسين لهذه السياسة .

٣ - المؤشر الثالث : التكامل الاقليمى ، والمؤشر الرابع : الدور القائد الاقليمى لمصر ، والمؤشر الخامس : دفاع اقليمى :

فإن الرئيس السادات يرى دورا لمصر بالسعى نحو خلق التكامل الاقليمى بين الوحدات السياسية العربية سواء على النطاق السياسى او الاقتصادى ، أوبالاضطلاع بمهمة الدور القائد لدول المنطقة في اطار الثقل التى تتمتع به مصر تاريخيا وجغرافيا وحضاريا وأيضا بالاضطلاع بمسئولية الدفاع عن المنطقة ضد أى محاولات للغزو الاجنبى أو أية اعتداءات خارجية .

ويؤكد هذه المعانى الاستشهادات التالية :-

فيما يتعلق بالتكامل الاقليمى : يقول السادات : « نحن وحدويون ومصر هى التى سعت باستمرار وستسعى الى الوحدة العربية كمسئولية قومية ويتحتم عليها أن تبادر الى تأييد أى وحدة تتم بارادة الشعوب وأننا في المبدأ موافقون تماما على الوحدة العربية بين أى دولتين بارادة شعبيهما (٧٠) »

وكذلك يقول : « اننا نرغب في اقامة أسلم العلاقات مع أى بلد عربى الى الحد الذى يوافق عليه هذا البلد ونحن حاضرون وراغبون في بلوغ

أقصى المدى بالصلات مع الدول العربية ابتداء بحسن الجوار والتفاهم والتعاون وانتهاء بالوحدة الشاملة (٧١)

- وفيما يتعلق بدور الدفاع الاقليمي : يقول السادات :
« اننا مستعدون لبذل الدم دفاعاً عن الارض العربية كلها والكرامة العربية كلها وليس مجرد الكلام » . . (٧٢) ويقول : « اذا بدأت اسرائيل الحرب على سوريا فان الامر لا يحتاج الى اتفاق مع سوريا لان مصر ستحارب اذا اعتدت اسرائيل على سوريا (٧٣) » . . . وأشار الى ذلك أيضا بالنسبة للسودان (٧٤) ، وأشار أيضا الى ذلك عند سماعه بمقتل الملك فيصل - ملك السعودية (٧٥) .

اضافة الى ما سبق فان الدفاع الاقليمي يمتد الى « القارة الافريقية » لما للامن في أفريقيا من صلة مباشرة بالامن القومي المصري - وهنا يقول السادات :

« نحن نجد لزاما علينا أن نقف الى جوار كل شعب أفريقي شقيق يتعرض لاي عدوان لاننا نعتقد أن استقرار الامن والسلام في جميع انحاء القارة هو عنصر يتصل اتصالا وثيقا ومباشرا بالامن القومي لمصر . . . فنحن جزء لا يتجزأ من تلك القارة (٧٦) » . . .

★ أما فيما يتعلق بالدور المصري - بتطوير المنطقة والدفاع عن تراثها . . يقول السادات « من الناحية الدولية فان مصر وشعبها وثورتها استطاعوا أن ينقلوا الامة العربية من التبعية الى حالة التأثير الدولي في الاسرة الدولية وعلى أوسع نطاق (٧٧) » . . .

ويقول أيضا : « ان مصر في السامية العربية وهي قلب العالم العربي قد حفظت التراث الانساني وصانته من الاندثار وكانت الجسر الذي انتقلت عبره المعجزة بين العالم العربي والاسلامى والقارة الاوربية (٧٨) » . . .

وعن العلاقة بين دور مصر في الدفاع الاقليمي والتطوير والحفاظ على تراث الامة العربية

يقول السادات : « لقد كانت مصر أمينة مع أمتها على تراث أسلافها العظام في رد الغزوة التتارية وفي رد الغزو الاستعماري المستر بالصليب ، وفي جهادها ضد غزوات الامبريالية الفرنسية والبريطانية ، متحملة مسئوليتها في الدفاع عن أمتها العربية (٧٩) » . . .

★ أما عن دور مصر القائد في المنطقة العربية يقول السادات :
« يجب أن نعترف أن أعداء مصر والخائفين من تطورها التاريخي ودورها القائد في المنطقة العربية كانوا على استعداد لاستغلال حركة الشباب عندنا (٨٠) » . . .

ويقول ايضا : « ان لمصر دورا قياديا في العالم العربي والشرق الاوسط وهذه حقيقة تاريخية ستظل قائمة أيضا في المستقبل (٨١) » . . ويضيف الى نفس العبارة في حديث آخر قائلا : « وبالتالي فان محاولة التنصل من هذا الدور القائد مستحيل ، ومحاولة الغير عزل مصر محاولة محكومة عليها بالفشل والازدراء (٨٢) » . . .

٤ - المؤشر السادس « دفاع عن العقيدة : بمعنى مجموعة العقائد التي كان يرى الرئيس السادات التزامه بضرورة الدفاع عنها . . واتضح من خلال التحليل دفاعه عن عقيدة الاشتراكية (الاتجاه الاشتراكي في اطار ديموقراطي) ، والتزامه بها ، ومبدأ العدالة ، وقيمة الحرية ، والعقيدة الدينية بشكل عام ، والعقيدة الاسلامية بوجه خاص . ، ونكتفى بالاستشهادات التالية :

يقول السادات في الدفاع عن الاشتراكية : « المرحلة التي نحن فيها بصراحة هي مرحلة التحول الى الاشتراكية بكل ما تعنيه هذه الكلمة ولا بد من مراعاة مبدئين أساسيين سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، وعدم استغلال الانسان للانسان (٨٣) » . . .

ثم يقول : « تلك هي ملامح نظامنا الذي توصلنا اليه عبر الممارسة والتجربة وارتضيناه . . اشتراكية وديموقراطية مترابط فيها الملامح مترابطة

عضويا فلا تتعارض ولا تتناقض ، وهذا البناء المتكامل المترابط ينهض النظام بقوته الذاتية وتنتفى الحاجة الى أية اجراءات استثنائية (٨٤) .

ويقول ايضا : « احنا بنختار لنفسنا النظام . . نظامنا هو الاشتراكية الديمقراطية . . نعرفها بقى من دلوقتى . . . وتبقى من تاريخ اجتماعى النهاردة اتعرفت . . الاشتراكية الديمقراطية معناها أنه لا تتعارض حرية الفرد مع حرية المجتمع (٨٥) » . . .

ويقول كذلك : « لو رجعنا الى مبادئ ثورتنا الستة والى الدستور الدائم لوجدنا أن الاشتراكية الديمقراطية ذات الوجه الانسانى هى الفلسفة الوحيدة الصالحة لتكون اطارا يتطور به مجتمعنا ، ويتجدد من خلاله (٨٦) » .
ومن ناحية أخرى فانه كان يرى أن لا تعارض بين سياسة الانفتاح الاقتصادى مع الاشتراكية (٨٧)

.. وعن العقيدة الدينية عموما : يقول : « لقد كان هذا الوطن دائما قلعة من القلاع الحصينة فى الدفاع عن الدين قبل الاسلام وبعده ، بل ان الدين كان لديه فى عصور طويلة وعاء للوطنية ذاتها ، ثم يقول ايضا فى نفس الخطاب : « اؤمن من أعماق قلبى أن دور مصر الاسلامى القيادى ، حقيقة لا تنازع (٨٨) » . . . وهذا يؤكد الدور المصرى فى الدفاع عن الاسلام .

٥ - فيما يتعلق بمؤشر دور مصر فى مقاومة الاستعمار ، ومؤشر : مساندة حركات التحرير ، والدعوة للتحرر . . وكذلك مؤشر : محاربة التمييز العنصرى ، بل ومعاداة الصهيونية نكتفى بالاستشهاد ببعض الفقرات التالية التى توضح أبعاد هذا الدور :

حيث يقول السادات : « اننى اسهمت دائما فى نصر وتأييد المبادئ السامية التى قامت عليها ودعت اليها حركة تضامن الشعوب الافروآسيوية ، ولكل ما نعمل له كسر الشوكة الامبريالية والاستعمار وجهادا متصلا ضد البغى والعدوان ومن أجل القضاء على الصفرية والاستغلال . . ، ومازلنا

اليوم نواصل كفاحنا ضد القوى الامبريالية والاستعمارية والصهيونية التي ترتبط بعضها ببعض في مخطط عدواني توسعى ضد شعبنا ، كما نمضى في دعم قضايا التحرر والسلام في كل مكان ايماننا منا بأن قضايا الحرية لا تتجزأ (٨٩) . . .

ثم يقول : « ونحن نعمل بكل ما يسعنا من جهد على مقاومة الاستعمار الجديد ودرء خطره على الشعوب التي دفعت ثمننا غاليا في الحصول على استقلالها في الوقت الذي نلتزم فيه بتوطيد التعاون والتضامن بين البلاد الافريقية الآسيوية ، وقوى التحرر الوطنى ، والبلاد الاشتراكية من أجل تصفية التركة الامبريالية الاستعمارية المشينة (٩٠) » . . .

ويقول أيضا : « نحن نعرف مكاننا ضمن قوى الثورة الوطنية المعادية للاستعمار (٩١) .

حتى في عام ١٩٧٦ يؤكد هذا المعنى قائلا : « اننا ضد التدخل الاجنبى في أية أرض أفريقية أو عربية كذلك نحن مع نضال شعوب أفريقيا من أجل التحرر والاستقلال (٩٢) » . . .

كذلك يقول : « اكرر تأييد مصر الكامل للمناضلين الاحرار والشعوب الافريقية الساعية الى التحرر من الاستعمار والتفرقة العنصرية والاضطهاد والتمييز العنصرى ايا كانت صور هذا الاستعمار والتمييز والاضطهاد . . حتى النصر بأذن الله (٩٣) » . . .

وعن معاداة الصهيونية يقول : « اريد أن اؤكد أن الطريق أمامنا طويل ضد الصهيونية وضد العدوان بكل أشكاله (٩٤) »

يقول السادات : « الاتحاد السوفيتى لا يتخذ أى موقف سياسى الا بعد الرجوع الينا وما نوافق عليه يوافق عليه ، وما نرفضه يرفضه . . لاننا أصدقاء وعموما فأننى لست في حاجة الى أن أتحدث عن مساندة الاتحاد السوفيتى لنا من الناحية السياسية (٩٥) » . .

ثم نجده يقول : « واحنا بنراجع حساباتنا . . بنجرب اتصالات على أعلى مستوى مع الاتحاد السوفيتى ده أمر طبيعى لانه الصديق الوحيد اللى وقف معانا واللى بيمدنا بالاسلحة ، ومن ثم لازم ننسق معاه لان التصعيد اللى حصل هنا نتيجة لانه كسب معركة على أمريكا فى جنوب شرق آسيا (٩٦) .

ويقول أيضا : « وعلينا برضه نكون واعين وعلى فهم أن الصديق مهما حصل بيننا ولكن برضه فى النهاية يبقى مسلكنا هو مسلك الصديق وحتى لما نختلف اختلافا هو اختلاف الاصدقاء وليس اختلاف الفرقاء (٩٧) » . . .

- وكذلك يقول : « لقد طلبت من الرئيس (تيتو) أن يبلغ السوفيت بأننا مستعدون لان نكون أصدقاء لهم اذا اخذوا سياستنا على ما هى عليه (٩٨) » . . .

★ أما عن الموقف تجاه الولايات المتحدة فيقول السادات : « اننى أود أن أقول للشعب الأمريكى أن مصر ستبقى دائما صديقة له ، وأن الشعب المصرى يتطلع الى علاقات أمثل بين البلدين (٩٩) » . . .

ثم يقول أيضا : « بعدد من الاسباب تدفعنى الى القول بأن كل شىء يشير الى أن الولايات المتحدة قوة كبرى وأنا اعتبر نفسى صديقا لها وأعتقد أنهم هم أيضا يعتبرون أنفسهم أصدقاء (١٠٠) » . . .

ثانيا : اذا كان قد احتل مؤشر صانع سلام الترتيب الاول كدور لمصر بالمقارنة بالمؤشرات الاخرى فانه بالجمع بين مؤشرات دور مصر كقائد الاقليمى ، وفى تحقيق التكامل الاقليمى ، وفى الاضطلاع بمسئولية الدفاع الاقليمى والتطوير الاقليمى العربى أيضا . . فانه يتضح أن لمصر « دورا اقليميا » ذو أبعاد متباينة وهذا الدور يحتل المكان الاول لدى الرئيس السادات قبل دور مصر كصانع سلام . . حيث يصبح اجمالى التكرارات ١٣٨ ك بنسبة ٢٩,٢٪ وهو ما يزيد عن ضعف نسبة دور مصر كصانع سلام . (١٣,٥٪) . ولكن من حيث الواقع العملى فانه اذا كان الرئيس السادات يرى لمصر هذا الدور الاقليمى ذو الابعاد المتباينة على مستوى

التصور . . الا أن هذا الدور المتصور لم يتطابق مع السلوك الفعلي للرئيس السادات أو بعبارة أخرى فقد تناقض مع البيئة الواقعية وكانت قراراته خارج نطاق تصوره ومثال ذلك : قرار زيارة القدس .

ثالثا : يلاحظ انخفاض اجمالي التكرارات كلما انتقلنا من بداية حكم الرئيس السادات الى السنة التالية وبشكل عام فإن الاجمالي بلغ (١٠٦ ك) بنسبة ٢٢,٥ ٪ في عام ٧١/٧٠ بينما وصل الاجمالي الى (٤٩ ك) بنسبة ١٠,٥ ٪ وهذا يؤكد تقلص الحديث عن دور مصر في خطب الرئيس السادات بما يؤكد انحسار الدور المصري عموما وذلك بالمقارنة بفترة الستينات مثلا . بل يلاحظ أيضا على مدار فترة الدراسة أن اجمالي التكرارات كانت مرتفعة جدا في عام ٧١/٧٠، ثم انخفضت في العام التالي ١٩٧٢ ، ثم انخفضت أكثر في العام التالي ١٩٧٣ حتى كانت حرب اكتوبر فزادت التكرارات في عام ١٩٧٤ الى ما يفوق ضعف تكرارات عام ١٩٧٣ ثم سرعان ما بدأت تنخفض ثانية في الاعوام التالية حتى وصلت الى أدنى درجة في عام ١٩٧٧ وهو نهاية فترة دراستنا . وهذه ملاحظة عامة بنسبة كبيرة في تطورات تكرارات المؤشرات ١٩٧١/٧٠ (٢٠ ٪) بينما في عام ١٩٧٧ بلغت النسبة ٨ ٪ في الوقت الذي شهد عام ١٩٧٤ ارتفاعا ملحوظا في تكرارته بالمقارنة بعامي ٧٢ ، ١٩٧٣ ثم سرعان ما انخفض في الاعوام التالية حتى انتهاء فترة الدراسة .

رابعا : يلاحظ أنه على الرغم من احتلال مؤشر / صانع سلام ، المركز الاول في الترتيب الا أنه بالنظر الى توزيع هذا المؤشر على مدار فترة الدراسة فانه يلاحظ عدم انفراده بالمركز الاول وحتى لوجاء في المركز الاول فان هذا المركز ينافس فيه مؤشرات أخرى ففي عام ١٩٧١/٧٠ كان يحتل المركز الاول ينافس فيه بنفس التكرارات مؤشر (داعية للتحرر ومساندة حركات التحرير) وفي عام ١٩٧٢ انفرد بالمركز الاول مؤشر آخر (معاداة الاستعمار العالمي) . وفي عام ١٩٧٣ . احتل مؤشر (صانع سلام) المركز الاول وينافسه فيه ثلاثة مؤشرات أخرى هي (تحقيق التكامل الاقليمي ، ودفاع عن العقيدة ، ودفاع اقليمي) .

وفى عام ١٩٧٤ : احتل مؤشر (التكامل الاقليمى) المركز الاول ، وفى عام ١٩٧٥ : احتل مؤشر تبنى عدم الانحياز والاستقلال النشيط ، وفى عام ١٩٧٦ : احتل مؤشر قائد اقليمى / المركز الاول . وفى عام ١٩٧٧ : احتل مؤشر (دفاع عن القضية) المركز الاول ينافس مؤشر (دفاع اقليمى) بنفس النسبة .

خامسا : يلاحظ أن عام ١٩٧٧ شهد أقل تكرارات بالنسبة للحديث عن دور مصر (كصانعة سلام) فى الوقت الذى شهد ذلك العام قرار الرئيس السادات بزيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ من أجل - وفقا لتصوره - السلام مع اسرائيل . بل شهد ذلك العام مراحل الاعداد لهذا القرار بزيارة القدس بل وفوق ذلك شهد الحديث المستمر والمتكرر من جانب الرئيس السادات عن ضرورة عقد مؤتمر جنيف خلال ذلك العام (١٩٧٧) .

وهذا يؤكد نتيجة هامة وهى التناقض بين التصور والواقع العملى . أى التناقض بين البيئة النفسية للرئيس السادات والبيئة الواقعية .

سادسا : خلال عام ١٩٧٤ وهو العام التالى لحرب اكتوبر لوحظ أن أعلى التكرارات خلال هذا العام بالنسبة لدور مصر وهو (تحقيق التكامل الاقليمى) والواقع أن لهذا ما يفسره فى ضوء المساندة العربية الكاملة والتنسيق العربى حيث لعبت مصر دورا كبيرا فى انجازه ومن ثم كثر حديث الرئيس السادات خلال عام ١٩٧٤ عن هذا التنسيق ودور مصر فيه كرد فعل للمساعدات العربية والمساندة من جانب الدول العربية مجتمعة لمصر قبل وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ . ويكفى لتأكيد ذلك بالنظر الى حجم تكرارات هذا المؤشر خلال عام ١٩٧٣ (٥ ك) بينما عام ١٩٧٤ نفسه (١٤ ك) فى الوقت الذى بلغ حجم التكرارات فى عام ١٩٧٧ (٣ ك) فقط . مما يقود الى ان هذا الدور غير أصيل فى تصور السادات .

سابعا : خلال عام ١٩٧٢ احتل مؤشر (معاداة الاستعمار العالمى) المركز الاول ، (١٥ ك - بنسبة ٢٣٪) والواقع أن تفسير هذا أن هذا الدور كان يأتى فى اطار حملة التعبئة العالمية من جانب مصر ودول العالم الثالث لمساندة

القضية العربية وتأكيد حق الشعب العربي في استرداد حقوقه وأراضيه المحتلة ، وكان الرئيس السادات يستثمر هذا باعلان عدائه للاستعمار والامبريالية وأعدائهم . . وتأكيذا لذلك أنه لوحظ انخفاض كبير في التكرارات في السنوات التالية لعام ١٩٧٢ وصلت الى حدها الأدنى في عام ١٩٧٧ (٢ ك) فقط بنسبة ٤٪ . ومن ثم يتأكد أن العداء للاستعمار والامبريالية لا يمثل سياسة ثابتة في تصور صانع القرار المصري (السادات) خاصة بعد التوجه المصري تجاه الغرب في أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

ثامنا : حول الدور (القائد الاقليمي لمصر . . لوحظ أن تكرارات هذا الدور برزت كأعلى التكرارات في عام ١٩٧٦ واحتل هذا المؤشر المركز الاول باجمالى تكرارات (١٤ ك بنسبة ٢١٪) وهى نسبة عالية . . والواقع بأن هذا الرقم وتلك النسبة كان بمثابة تطور مفاجئ ليس له ما يوازيه في الواقع العمل ولا يمثل منحني صادقا بالنسبة لتطور هذا المؤشر على مدار سنوات الدراسة ١٩٧٧/٧٠ . . فلم يتخطى رقم تكرارات أى عام آخر (٦ ك فقط) في حده الاقصى وفي حده الأدنى (٢ ك) كما في عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٥ ، وعام ١٩٧٧ .

وربما يبرر ارتفاع الحديث عن دور مصر القائد في ذلك العام على وجه التحديد أزمة لبنان حيث شهد عام ١٩٧٦ ، لقاء قمة الرياض لحل الازمة ، ثم شهد اجتماعات متوالية للجامعة العربية لعبت مصر دورا كبيرا فيها . ومن ثم فانه يتضح أن الحديث عن الدور القائد الاقليمي لمصر لم يمثل سوى سياسة رد فعل في تصور الرئيس السادات ولم يكن سياسة ثابتة مبادرة .

تاسعا : مؤشر (دفاع اقليمي) احتل المركز الاول عام ١٩٧٣ - اضافة الى مؤشرات أخرى وبرز أيضا بحجم كبير في التكرارات واحتل المركز الاول أيضا خلال عام ١٩٦٦ منافسا للمؤشر آخر بنفس التكرارات - (١٠ ك وبنسبة ٢٠٪) . ولعل هذا المؤشر له أهميته في التحليل . . فلم يلاحظ أن تصور الرئيس السادات لهذا الدور من خلال تحليلنا لخطبه على مدار فترة الدراسة كان يستهدف بالدفاع الاقليمي أنه ليس دفاعا عن دول المنطقة في ضوء

إستراتيجية عربية متكاملة لحماية للامن الاقليمي القومي العربى وانما كان يتأتى فى اطار مساندة مصر للدول القريبة منه وللدفاع عنها حماية للامن القومى المصرى .

عاشرا : ملاحظة ختامية اجمالية أنه لم يكن هناك سياسة ثابتة واستراتيجية واضحة المعالم ومتكاملة الابعاد لدى صانع القرار المصرى (الرئيس السادات) فى فترة الدراسة لدور مصر وانما كانت مجرد سياسة غير ثابتة كرد فعل للاحداث والظروف المحيطة بصانع القرار فحسب . ومن هنا يتضح أن الدور المصرى الاقليمي والدولى دور غير فاعل على مستوى التصور .

- (١) حديث السادات في ١٦/٢/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٨٨ ج ٢
- (٢) حديث السادات في ٢٦/٧/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ ج ٣
- (٣) حديث السادات في ٦/٩/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ ج ٣
- (٤) حديث السادات في ١٥/٩/١٩٧٥ ، الاهرام ، القاهرة ، ١٦/٩/١٩٧٥ م
- (٥) حديث السادات في ٢٥/٤/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ ج ٤
- (٦) حديث السادات في ١٦/٢/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٨٤ ج ٢
- (٧) حديث السادات في ٢٣/٧/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ ج ٣
- (٨) حديث السادات في ١٩/١٢/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٧٦٩ ج ٤
- (٩) حديث السادات في ١٦/٥/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٨١ ج ٥
- (١٠) حديث السادات في ٢٣/٢/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧
- (١١) حديث السادات في ١٣/٦/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٦٥٠
- (١٢) حديث السادات في ٢٥/٤/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ ج ٤
- (١٣) حديث السادات في ٣٠/٣/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ ج ٢
- (١٤) حديث السادات في ٢٤/١٠/١٩٧٥ ، جريدة الجمهورية ، القاهرة

١٩٧٥/١٠/٢٤

- (١٥) حديث السادات في ٢٨/١٢/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤١٧ ج ٢
 - (١٦) حديث السادات في ٦/٩/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ ج ٣
- وقد سبق أن أكد ذلك في أحاديث متعددة قبل الحرب منها قوله في ٤/٤/١٩٧٣ (ص ١١١ ج ٣ مرجع سابق) - أن الموقف ميثوس منه ولا نخطئ التقدير فهو قابل للانفجار بشدة . وغير ذلك كثير من الاستشهادات .

- (١٧) حديث السادات في ١٩/١٢/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٧٦٨ ج ٤
- (١٨) حديث السادات في ٢٣/٣/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ ج ٥
- (١٩) حديث السادات في ١١/٥/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٨٨
- (٢٠) حديث السادات في ١٧/٤/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ ج ٢
- (٢١) حديث السادات في ١٥/١٠/١٩٧٢ ، وفي ٢٨/١٢/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٨٩ ، ٤٢٣ ج ٢ . وقد سبق اشارة السادات على ذلك في ١١/١١/١٩٧١ حيث قال : « يستند شعبنا على أمة عربية تعرف كلها اليوم أن الخيار الوحيد أمامها هو أن تكون ، أولا تكون . . ص ٥٣٢ ، ٥٣٣ ج ١ مرجع سابق .

(٢٢) حديث سابق السادات في ٩/١/١٩٧٣ ، مرجع سابق ، ص ١٤ ج ٣

(٢٣) حديث السادات في ١٦/١٠/١٩٧٣ ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦ ج ٣

- (٢٤) حديث السادات في ١٩٧١/٣/٢٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ ج ١
- (٢٥) حديث السادات في ١٩٧٤/٥/٢٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٥٣ ج ٤
- (٢٦) حديث السادات في ١٩٧٤/٧/٢٣ ، ص ٥٠٦ ج ٤
- (٢٧) حديث السادات في ١٩٧٤/١٠/٢٣ ، مرجع سابق ، ص ٦٨٨ ج ٤
- (٢٨) حديث السادات في ١٩٧٤/١٢/١٦ ، مرجع سابق ، ص ٧٥٤ ج ٤
- (٢٩) خطاب السادات في ١٩٧٢/٤/١٦ ، مجموعة خطبه ، الجزء الثاني ، ص ١٦٢
- (٣٠) بيان السادات في ١٩٧٣/٣/٢٦ ، مجموعة خطبه ، الجزء الثالث ، ص ٨١ ، ٨٢ .
- (٣١) خطاب السادات في ١٩٧٣/٧/٢٣ ، مجموعة خطبه ، الجزء الثالث ص ٢٥٠ ، ٢٥٧ وكذلك خطاب السادات في ١٩٧٣/٥/١٤ ، الجزء الثالث ، ص ١٥٢ . ثم يقول تقييما لذلك : اننى انتهز الفرصة وأشكر كل القادة والملوك والرؤساء العرب لانهم استجابوا لى وعملنا وحدة عربية ونجمع عربى للمعركة . . لفيت عليهم واحد واحد ، لان قبل ما أعمل المعركة جهزت الموقف عربيا . . الخ . انظر خطاب السادات في ٧٧/١/٣٠ مجموعة خطبه ، لعام ١٩٧٧ ، ص ١٢٣ .
- (٣٢) بيان السادات في ١٩٧١/٥/١٤ ، مجموعة خطبه ، الجزء الاول ، ص ٢٦٥ .
- (٣٣) خطاب السادات في ١٩٧٤/٣/١٩ ، مجموعة خطبه ، الجزء الرابع ، ص ٩١
- حديث السادات في ١٩٧٤/٦/٢٣ ، ص ٤٤٧ .
- (٣٤) حديث السادات في ١٩٧٥/١/٢ ، مجموعة خطبه ، الجزء الخامس ، ص ١٣
- (٣٥) خطاب السادات في ١٩٧٥/٥/١٥ ، مجموعة خطبه ، ص ٢٦٩ وكرر ذلك في ١٦/٥/٧٥ ص ٢٨٧ وأيضا حديث السادات في ٧٥/٦/٤ ، ص ٣٢٤ ، وأيضا خطابه في ١٤/٣/٧٦ الاهرام ، ١٥/٣/٧٦ ، وكلمة السادات في ٣٠/٣/٧٦ ، الاهرام ، ٣١/٣/٧٦ وخطاب السادات في ٣٠/١/٧٧ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ ، ص ١٣٢ ، ١٣٣
- (٣٦) خطاب السادات في ١٩٧٦/٧/٢٢ ، الاهرام في ١٩٧٦/٧/٢٣ .
- (٣٧) حديث السادات في ١٩٧٤/٢/١٩ ، مجموعة خطبه ، لعام ١٩٧٤ ، جزء ٤ ، ص ٣٩
- (٣٨) حديث السادات في ١٩٧٤/١/٢٣ ، مجموعة خطبه ، لعام ١٩٧٤ ، جزء ٤ ، ص ١٧
- (٣٩) خطاب السادات في ١٩٧٥/٩/١٥ ، الاهرام ١٦/٩/١٩٧٥ ، وهنا يثار تساؤل اذا كان الامر كذلك فلماذا لم يأخذ الرئيس السادات حديثه في الاعتبار عند اتخاذ قرار زيارة القدس ، باعتبارها قضية عربية ، أما اذا كانت مصرية فان هذا يبرر عدم مشورته للعرب .
- (٤٠) حديث السادات في ١٩٧٧/٣/٧ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ ، ص ٢٦٩
- (٤١) حديث السادات في ١٩٧٧/٥/٤ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ ، ص ٤٧٣ ، ٤٧٤

- (٤٢) لتحديد طبيعة وأبعاد مفهوم « الدور » - أنظر ندوة مجلة السياسة الدولية ، بعنوان « مناهج دراسة السياسة الخارجية » القاهرة ، عدد ٤٦ ، أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢١٨ : ٢٣٠ .
- (٤٣) حديث السادات في ١٩٧٢/٥/١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ ج ٢
- (٤٤) حديث السادات في ١٩٧٣/٥/٢٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ ج ٣
- (٤٥) حديث السادات في ١٩٧٣/١٠/١٦ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ ج ٣
- (٤٦) حديث السادات في ١٩٧٤/٣/١٨ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٧٥ ، ٧٦ ج ٤
- (٤٧) حديث السادات في ١٩٧٤/٤/٢١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ ج ٤
- (٤٨) حديث السادات في ١٩٧٤/١٢/١٠ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٧٤٣ ج ٤
- (٤٩) حديث السادات في ١٩٧٥/٦/٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ ج ٥
- (٥٠) حديث السادات في ١٩٧٥/١/١٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ج ٥
- (٥١) حديث السادات في ١٩٧٦/٣/٣٠ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٤
- (٥٢) حديث السادات في ١٩٧٦/٤/٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١١٣
- (٥٣) حديث السادات في ١٩٧٧/٤/٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٧٤
- (٥٤) حديث السادات في ١٩٧٧/٥/٢٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٥٥٧
- (٥٥) حديث السادات في ١٩٧١/١/١٦ ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ ، ٤٤٧ ج ١
- (٥٦) حديث السادات في ١٩٧٢/٧/٢٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩ ج ٢
- (٥٧) حديث السادات في ١٩٧٣/٥/٢٧ ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ ج ٣
- (٥٨) حديث السادات في ١٩٧٤/٤/١٦ ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ ج ٤
- (٥٩) حديث السادات في ١٩٧٤/٧/٢٣ ، مرجع سابق ، ص ٥٠١ ج ٤
- (٦٠) حديث السادات في ١٩٧٤/٨/٢٨ ، مرجع سابق ، ص ٥٦٨ ، ٥٦٩ ج ٤
- (٦١) حديث السادات في ١٩٧٥/٢/٤ ، مرجع سابق ، ص ٧٩ ج ٥
- (٦٢) حديث السادات في ١٩٧٦/٣/٦ ، من حديث الرئيس السادات لمجلة الاخاء الإيرانية .
- (٦٣) حديث السادات في ١٩٧٦/٧/٢٢ ، (الاهرام في ١٩٧٦/٧/٢٣) .
- (٦٤) حديث السادات في ١٩٧٧/٩/٢٨ ، الاهرام في ١٩٧٧/٩/٢٩ .
- (٦٥) حديث السادات في ١٩٧٤/٤/٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ ج ٤
- (٦٦) حديث السادات في ١٩٧٤/٤/٢١ ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٤
- (٦٧) حديث السادات لجريدة الجمهورية ، القاهرة ، في ١٩٧٥/١٠/٢٥ .
- (٦٨) حديث السادات في ١٩٧٦/٤/٨ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

- (٦٩) حديث السادات في ١٩٧٦/٧/٢٢ ، الاهرام في ١٩٧٦/٧/٢٣ .
- ١٧ : حديث السادات في ١٩٧٤/١/٢٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٩ ج ٤
- (٧١) حديث السادات في ١٩٧٥/١/٩ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٨ ج ٥
- (٧٢) حديث السادات في ١٩٧٤/١٠/٢٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٦٩٤ ج ٤
- (٧٣) حديث السادات في ١٩٧٥/١/٢٩ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٦٨ ج ٥
- (٧٤) على سبيل المثال حديثه في ١٩٧٧/٥/١٧ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٥٤٥

- (٧٥) على سبيل المثال حديثه في ١٩٧٥/٤/١٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

- (٧٦) حديث السادات في ١٩٧٧/٥/١٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٨٨
- (٧٧) حديث السادات في ١٩٧٣/٧/٢٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ ج ٣
- (٧٨) حديث السادات في ١٩٧٦/٣/٢٩ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .
- (٧٩) حديث السادات في ١٩٧٤/١٠/٢٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٧٠٥ ج ٤
- (٨٠) حديث السادات في ١٩٧٢/٢/١٦ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٨١ ج ٤
- (٨١) حديث السادات في ١٩٧٦/٤/٨ ، مرجع سابق ، ص ١٧٠
- (٨٢) حديث السادات في ١٩٧٦/٧/٢٢ ، الاهرام في ١٩٧٦/٧/٢٣ ، مرجع سابق .
- (٨٣) حديث السادات في ١٩٧٢/١/٢٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ج ٢
- (٨٤) حديث السادات في ١٩٧٦/٧/٢٢ ، الاهرام في ١٩٧٦/٧/٢٣ ، مرجع سابق .
- (٨٥) حديث السادات في ١٩٧٧/١/٢٩ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .
- (٨٦) حديث السادات في ١٩٧٧/٧/٢٢ ، الاهرام في ١٩٧٧/٧/٢٣ ، مرجع سابق .
- (٨٧) حديث السادات في ١٩٧٣/٩/٦ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ ج ٣
- (٨٨) حديث السادات في ١٩٧٢/١٢/٢٨ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤١٨ ، ٤١٩ ج ٢

- (٨٩) حديث السادات في ١٩٧٢/١٢/٣٠ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٢٩ ج ٢
- (٩٠) حديث السادات في ١٩٧٢/١٢/٣٠ ، مرجع سابق ، ص ٤٣٠ ج ٢ .
- (٩١) حديث السادات في ١٩٧٥/٣/١٩ ، مرجع سابق ، ص ١٥١ ، ١٥٢ ج ٥
- (٩٢) حديث السادات لجريدة الجمهورية ، مرجع سابق ، في ١٩٧٦/١/٢٥ .
- (٩٣) حديث السادات في ١٩٧٧/٥/٢٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٥٥٩ .
- (٩٤) حديث السادات في ١٩٧٤/٧/٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٧١ ج ٤
- (٩٥) حديث السادات في ٨ يناير ١٩٧١ ، مجموعا خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ ج ١
- (٩٦) حديث السادات في ١٩٧٢/١/٢٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣١ ج ٢
- (٩٧) حديث السادات في ١٩٧٣/٧/٢٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ ج ٣

- (٩٨) حديث السادات في ١٩٧٦/٦/٨ ، جريدة الاهرام ، القاهرة في ١٩٧٦/٦/٨ .
- (٩٩) حديث السادات في ٧٥/١٠/٢٩ ، جريدة الجمهورية ، القاهرة في ١٩٧٥/١٠/٣٠ .
- (١٠٠) حديث السادات في ١٩٧٧/١/١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٥ .

الفصل الرابع

رؤية الرئيس السادات للبيئة الداخلية

في هذا الفصل ستناول خمس نقاط رئيسية أفردنا لكل نقطة مبحث مستقل على النحو التالي :-

- المبحث الاول : رؤية الرئيس السادات للاستراتيجية السياسية .
- المبحث الثانى : رؤية الرئيس السادات للعلاقة بين الوضع الداخلى والسياسة الخارجية .
- المبحث الثالث : رؤية الرئيس السادات للقدرة الاقتصادية المصرية .
- المبحث الرابع : رؤية الرئيس السادات للنظام السياسى المصرى .
- المبحث الخامس : رؤية الرئيس السادات للقدرة العسكرية المصرية ودور القوات المسلحة .

المبحث الاول :

رؤية الرئيس السادات للاستراتيجية السياسية

يأتى تحليلنا لرؤية السادات « للاستراتيجية السياسية » ليكمل رؤية السادات بشكل عام والتي سبق تحليلها في الفصلين السابقين . . . وهى محاولة للوقوف على مصداقية بعض التصورات السابقة التوصل اليها من عدمه . . . بل ومحاولة للتعرف على « الاطار الفكرى » الذى يعمل فى ظله صانع القرار المصرى بافتراض أن تصور الرئيس السادات للاستراتيجية السياسية يعتبر محددًا الى حد كبير لسلوكه فى المجال الخارجى . . . بل ومن ناحية أخرى فان الوقوف على رؤية السادات للاستراتيجية السياسية بشكل عام يمكن أن تفسر لنا سلوك صانع القرار المصرى فى المجال الخارجى .

وقد حددنا ستة مؤشرات رئيسية للاستراتيجية السياسية وهى (الاستراتيجية الهجومية ، واستراتيجية التوازن (بين البناء الداخلى والتحرير ، وبين العمل السياسى والعمل العسكرى) . واستراتيجية الردع ، واستراتيجية التعبئة الشاملة) بكافة مستوياتها (تعبئة داخلية من أجل قرار خارجى ، وتعبئة على المستوى العربى ، وتعبئة عالمية ، والاستراتيجية التوفيقية ، واستراتيجية الاعتماد على دعم خارجى) خاصة الدعم العربى (عسكرى واقتصاديا) .

وقد قمنا بتنظيم تحليلنا للاستراتيجية السياسية من خلال خطب السادات فى جدولين كما يلى :-

الجدول الاول : (١ - ٦) ويشير الى توزيع نسبة رؤية السادات لكل نوع من الاستراتيجية السياسية على مدار كل عام بالنسبة للانواع الاخرى .
الجدول الثانى : (٦ - ٢) ويشير الى توزيع نسبة رؤية السادات لكل نوع من الاستراتيجية السياسية على مدار فترة الدراسة بالنسبة لاجمالى تكراراته .

وبتحليل الجداول الثلاثة الملحقه - اتضحنت النتائج التالية :

أولا : برزت الاستراتيجية الهجومية لتحتل المركز الاول فى الترتيب وبنسبة عالية جدا بلغت ٦, ٣٧٪ ، وكذلك على مدار فترة الدراسة باستثناء تخطى استراتيجية التوازن لها عام ١٩٧٧ واحتلالها المركز الاول بدلا منها لتراجع الاستراتيجية الهجومية الى المركز الثانى ينافسها فيها استراتيجية الردع .

وعموما فقد تلت استراتيجية التوازن - الاستراتيجية الهجومية - واحتلت المركز الثانى بنسبة ٥, ١٤٪ ، ثم استراتيجية الردع بنسبة ٢, ١٣٪ ثم استراتيجية التعبئة الشاملة بنسبة - ١٢٪ ، ثم الاستراتيجية التوفيقية بنسبة ٥, ١١٪ - ثم استراتيجية الاعتماد على الدعم الخارجى بنسبة ٢, ١١٪ .

ولتوضيح أبعاد كل نوع من أنواع الاستراتيجية السياسية . . فاننا نشير الى عدد من الاستشهادات من خطب وأحاديث الرئيس السادات وذلك كما يلى :

١ - بالنسبة للاستراتيجية الهجومية : يقول السادات : « ومن معرفتنا بالعدو الاسرائيلى فان قناعتنا أنه لن يرتدع بغير القوة ولن يتراجع الا تحت ضغطها ^(١) » . .

ويقول ايضا : « يجب ألا ننسى المعركة . . كل شىء نعمله ، كل شىء نفكر فيه ، كل عمل نقوم به لا ينسينا المعركة أبدا ^(٢) » . .

وكذلك يقول : « يجب أن يكون هدفنا ليس تحرير الارض فقط ، انما ضرب الغرور الاسرائيلى ، والتبجح والعريضة لكى تعود اسرائيل الى أقل من حجمها ^(٣) » . .

٦ - أما عن الدور الوساطى لمصر . . يتضح أنه قد اثار فى احاديثه دورا وساطيا لمصر وذلك بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ - حيث لم يتحدث فى السنوات الثلاثة الاولى لحكمه عن هذا الدور على الاطلاق . فقد أشار الى تدخله بالوساطة فى النزاع بين عمان واليمن الجنوبية ^(٤) ، وأيضا بالوساطة بين الاردن والمقارنة الفلسطينية ^(٥) ، وبين سوريا والعراق ^(٦) ، وبين العراق وايران ^(٧) ،

جدول رقم ٦ - ١
(توزيع نسبة رؤية السادات للاستراتيجية السياسية لكل نوع
على مدار كل عام بالنسبة للأنواع الأخرى)

م	نوع الاستراتيجية السياسية	فترة الدراسة							اجمالى التكرارات
		٧١/٧٠	١٩٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	١٩٧٧	
		%	%	%	%	%	%	%	
١	الاستراتيجية الهجومية	٣٨	٤٤,٥	٣٧,٥	٤٤,٥	٣٦	٢٧	١٧	٣٧,٦
٢	استراتيجية التوازن	١١	١١	١٩	١٢,٥	١٣	١٨,٢٥	٢٩	١٤,٥
٣	استراتيجية الردع	١٩	١١	١٧	٧,٥	١٥	٤,٥	١٧	١٣,٢
٤	استراتيجية التعبئة الشاملة	١٥	١٥	٢٣,٥	٨,٥	١	٧	٨,٥	١٢
٥	الاستراتيجية التوفيقية	٧	٥,٥	—	١٥	٢٣	٢٥	١٤,٢٥	١١,٥
٦	استراتيجية الاعتدال على دعم خارجى	١٠	١٣	٣	١١	١٢	١٨,٢٥	١٤,٢٥	١١,٢
	اجمالى التكرارات	١٠٦	٩٢	٦٤	٨١	٧٥	٤٤	٣٥	٤٩٧

جدول رقم ٦ - ٢
(توزيع نسبة رؤية السادات للاستراتيجية السياسية لكل نوع
على مدار فترة الدراسة بالنسبة لاجمالى تكراراته)

م	نوع الاستراتيجية السياسية	فترة الدراسة							اجمالى التكرارات
		٧١/٧٠	١٩٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	١٩٧٧	
		%	%	%	%	%	%	%	
١	الاستراتيجية الهجومية	٢١,٥	٢٢	١٣	٢٠	١٤,٥	٦	٣	١٨٧
٢	استراتيجية التوازن	١٧	١٣,٧٥	١٧	١٣,٧٥	١٣,٧٥	١١	١٣,٧٥	٧٢
٣	استراتيجية الردع	٣٠	١٥	١٧	٩	١٧	٣	٩	٦٦
٤	استراتيجية التعبئة الشاملة	٢٧	٢٤	٢٥	١٢	٢	٥	٥	٥٩
٥	الاستراتيجية التوفيقية	١٢	٩	—	٢١	٣٠	١٩	٩	٥٧
٦	استراتيجية الاعتدال على دعم خارجى	٢٠	٢١	٣,٥	١٦	١٦	١٤,٥	٩	٥٦
	النسبة	٢١,٥	١٨,٥	١٣	١٦	١٥	٥٩	٧	٤٩٧
	اجمالى التكرارات	١٠٦	٩٢	٦٤	٨١	٧٥	٤٤	٣٥	٤٩٧

وبين الكويت والعراق^(٨). وعن مشكلة المغرب العربى بين الجزائر والمغرب^(٩). وان كانت حصيلة جهود الوساطة عموما من وجهة نظر السادات نفسه متواضعة .

٧ - أما عن دور « النموذج التنموى الاقليمى » لمصر : فاننا نكتفى لتوضيح ذلك بالاستشهادين التاليين حيث يقول السادات :
« أدعو الله أن تكون دولتنا الجديدة الفتية مثلاً لكل الامة العربية بل مثلاً لكل شعب يريد أن يتحرر ويريد أن يبنى قوته الذاتية^(١٠) ».

ويقول ايضا : « لأول مرة نضع نموذجا حيا لمجتمع الديموقراطية الحقيقية فى هذا البلد لكى ينعم شعبنا بيومه وغده ومستقبله ، ومستقبل أجياله لكى يكون مثلاً للامة العربية من حولنا ولكل الشعوب فى العالم الثالث المتطلعة لمثل هذا النظام الذى نحن بصدده^(١١) ».

٨ - أما عن دور مصر « كحليف مخلص » فان أول ما يلاحظ تغير دور مصر تجاه الحليف لها فالفترة الاولى من حكم السادات خاصة قبل حرب اكتوبر كان السوفييت هم الطرف الذى تعتبر مصر حليفا له . . أما بعد حرب اكتوبر فان الولايات المتحدة حلت محل السوفييت لدى القائد السياسى المصرى حيث تعتبر مصر حليفا لها . والعبارات التالية تؤكد هذا الاستنتاج كما يلى : -

ويقول ايضا : « عدونا الشرس لن يفهم الا لغة القوة ، المتواطئون معه لن يفهموا بالمنطق والاقناع ، وحصولنا على ما نريده من السلاح يجب أن يكون له الاولوية الاولى^(١٢) »

وقبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ بعدة أشهر يقول (وقد كرر هذا كثيرا) :
« بدون معركة لن تنسحب اسرائيل ولن تحل القضية^(١٣) »

ثم يقول بعد بدء الحرب : « لقد تحملنا معا (أبناء الامة العربية) ضرر المعركة ودفعنا معا أفدح تكاليفها من دمائنا ومن مواردنا ، ولسوف نواصل القتال ولسوف نتحدى الخطر ولسوف نواصل مع أخوة لنا ، تنادوا الى الساحة صادقين مخلصين سوف ، نواصل جميعا دفع ضريبة العرق والدم^(١٤) »

ويقول أيضا : « لازالت قواتنا المسلحة حريصة على أداء رسالتها لان المعركة لم تنته طالما أن هناك جندي اسرائيلي واحد على أرض عربية فالمعركة لم تنته ومسئولية القوات المسلحة باقية ومستمرة ^(١٥) » .

ثم يقول : « انا لا أستبعد أى تحرك يدفع بعملية السلام الى الامام لكى نحفظ باستمرار المساعى والا فالبديل هو أن نجهز للمعركة الخامسة ، وأن الاسرائيليين لا يمكن التعامل معهم الا من منطق القوة وأن أمريكا لا يمكن أن تنجح الا اذا فرضت على اسرائيل موضوع انهاء الحرب فرضا وبالقوة ^(١٦) »

وفى ضوء الاستشهادات السابقة يتضح أن الاستراتيجية الهجومية تمثلت فى تأكيد الرئيس السادات على المعركة ومواصلتها حتى بعد حرب أكتوبر من أجل استكمال تحرير الارض العربية المحتلة ، وأن لا سبيل سوى منطق القوة فى التعامل مع اسرائيل لكبح جماحها وضرب غرورها وتقليص حجمها .

٢ - بالنسبة لاستراتيجية « التوازن » : بمعنى التوازن بين البناء الداخلى ، وبين المعركة ، أو بين العمل السياسى والعمل العسكرى - ومن ثم يقول الرئيس السادات :

« برغم شراسة أعدائنا الذين نواجههم فاننا نصمم على أن نحمل السلاح بيد وأن نبني باليد الاخرى ^(١٧) »

ويقول أيضا : « نرجو ألا يتصور أحد أن معركة التحرير سوف تنتظر معركة البناء ، ولكن المعركتين سوف تسيران جنبا الى جنب ولكن علينا أن نعطى من كل نفوسنا وذاتنا وأعصابنا وعرقنا وكل ما نملك للمعركتين فى وقت واحد . . . » ، « ففى وقت واحد لابد لنا من أن نعمل لتحرير أرضنا وفى نفس الوقت لابد أن نكمل البناء لدولتنا أى بناء القوة الذاتية ^(١٨) »

ويقول كذلك : « احنا ماشيين النهاردة للمواجهة الشاملة أو التعبئة الشاملة ماشيين فى خطين متوازيين مع بعض : اعادة البناء والتحرير ، والتحرير واعادة البناء ^(١٩) »

كذلك يقول : « اننا في سعينا الدائب من أجل التنمية يجب أن نظل عيوننا مفتوحة على قضية قومية وأساسية هي استكمال تحرير الارض^(٢٠) .

- وعن استراتيجية التوازن بين العمل العسكرى والعمل الدبلوماسى يقول السادات :

« كنا بنسير في المرحلة الماضية على خطين متوازيين الاعداد العسكرى ، والنشاط الدبلوماسى المكثف والمستمر . كل ده طبعا الاعداد العسكرى والنشاط الدبلوماسى داخل اطار البناء الاشتراكى الى احنا ملتزمين بيه^(٢١) » . . .

٣- بالنسبة لاستراتيجية « الردع » : لعل ما يؤكد طبيعة « الردع » عند السادات العبارات التالية التى كثيرا ما تكررت وبالنص على مدار فترة الدراسة - حيث يقول : « ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد بغير القوة^(٢٢) » . .

ويقول أيضا : « العين بالعين ، والسن بالسن ، والعمق بالعمق ، والنابالم بالنابالم . . .^(٢٣) »

وكذلك يقول : « اننا نقبل تحديات المعركة بكل أبعادها . . اذا أرادها العدو حرب شاملة فنحن نعد أنفسنا لحرب شاملة . اذا كان العدو قد حصل على التصنيع للمعدات المتقدمة فى اسرائيل فنحن قد حصلنا ايضا وفى سبيلنا للحصول على تصنيع كل أدوات الحرب المتقدمة على أرضنا^(٢٤) » . . .

ويؤكد هذا أيضا قائلا : « الرد الوحيد على امكانية استخدام اسرائيل للحرب البيولوجية هو أن نستخدم أيضا نفس الحرب البيولوجية^(٢٥) .

ويقول السادات أيضا : « أى عدوان على مدينة من مدن القناة يعنى عدوانا على عمق الجمهورية وسأرد على عمق اسرائيل ، واسرائيل تعلم أن لدى ما يصل الى عمقها^(٢٦) » . .

وأكد أيضا ذلك حتى قبل قراره بزيارة القدس : حيث يقول : « اذا اعتدت اسرائيل على مدن القناة الثلاثة بعد ما فتحتها فسأعتبر هذا

ضرب لعمق الجمهورية وليس لمدن المواجهة وفي هذه الحالة سأضرب عمق اسرائيل ولدى السلام لذلك واسرائيل تعلم ذلك (٢٧) . . .

٤ - استراتيجية « التعبئة الشاملة » : وقد أخذت هذه الاستراتيجية بعدين رئيسيين :

أولهما : على المستوى الداخلى بتعبئة كافة الجهود والطاقات من أجل المعركة .

وثانيهما : على المستوى العربى بتعبئة الجهود والطاقات العربية المختلفة وعلى كافة المستويات من أجل المواجهة الشاملة . وتأكيذا لذلك نستشهد بالعبارات التالية للرئيس السادات : بالنسبة للمستوى الداخلى :

يقول : « ان الحرب اليوم لم تعد بين جانبين من القوات المسلحة بل حرب شاملة ، كل انسان وكل مواطن مشترك فيها ، كل انسان عليه التزامات وواجبات لا بد وأن يقوم بها تجاه المعركة التى أصبحت حربا شاملة (٢٨) . . .

ثم يقول : « ليس أمامنا الا أن نكافح والا أن نخوض معركة قومية طويلة بكل أشكالها المختلفة عن طريق تطوير قدراتنا الذاتية وتجنيد طاقاتنا وتسخير امكانياتنا (٢٩) . . .

أما التعبئة على المستوى العربى : يقول السادات : « اننا نؤمن أن المرحلة الحالية تتطلب ضرورة وقوف الامة العربية صفا واحدا وحشد جميع امكانياتها وطاقاتها السياسية والمادية والمعنوية فى مواجهة الاحتلال الصهيونى بجميع السبل ولتحقيق السلام القائم على العدل (٣٠) . . .

ويقول أيضا : « أننا لن نكف اطلاقا عن مواصلة العمل على امتداد أمتنا العربية بهدف التحرك واعادة الحشد والتوجيه على المستوى القومى (٣١) . . .

وتقييما للوضع العربى يقول السادات : « لأول مرة نقف موقف عربى موحد ونستخدم مالدينا نحن العرب من أسلحة مش بتاعة الميدان بس وانما أسلحة اقتصادية وسياسية من أول العام كان فيه اعداد للساحة العربية (٣٢) . . .

٥ - الاستراتيجية التوفيقية : العبارات التالية توضح المعنى كما يلي :
حيث يقول السادات : « نحن نصادق من يصادقنا ، ونعادي من يعاديننا (٣٣) » .

ثم يقول : « لا مصلحة لنا في أن نعادي أحد - لا من القوى العظمى ولا من الدول غير العظمى . احنا علاقتنا لا بد أن تكون طيبة مع الكل من يبادرنا العداء نرد عليه لكن لا نبادر أحد بعداء ومن مصلحة مصر ألا يكون لها أي صراع مع قوة كبرى ، أو أي قوى أخرى الا اذا بادرتنا هذه القوة بالعداء أو الصراع (٣٤) »

ويقول أيضا : « ليس لنا مصلحة نحن العرب في أن نعادي أحدا بل مصلحتنا ان نخطب ود الجميع طالما أنه لا يعاديننا . . . فأننا أنظر لها من المنظار (٣٥) »

كذلك يقول : « اذا كانت المصلحة العربية العليا تقتضي أن نسالم فسنسالم واذا كانت تقتضي أن نفاوض فسنفاوض واذا كانت تقتضي أن نحارب فسنحارب (٣٦) »

ويقول أيضا : « سوف نتعامل مع الجميع من منطلق تصرفاتهم معنا وسياستهم ازائنا ، ولن نأخذ مواقف دول معينة قضية مسلمة . بل اننا نفحصها ونتابعها وندرسها بكل عناية (٣٧) »

وفي الوقت الذي يقول : « اننا نسعى لاقامة علاقات متوازنة مع الاتحاد السوفيتي وليس في صالحنا أن يكون لنا علاقات سيئة مع أحد ، ومن بينها القوى العظمى ، والاتحاد السوفيتي أحد القوى العظمى (٣٨) » .

★ على ضوء الاستشهادات السابقة يتضح أن طبيعة الاستراتيجية التوفيقية تتمثل في منطق المهادنة مع الجميع والابتعاد عن المواقف الصراعية ، وأن موقف مصر يأتي ردا على تصرفات الآخرين فمن يبادر بعداء مصر سوف ترد مصر عليه ، ومن يطلب صداقتها فسوف تصادقه مصر . . . ومن ثم يتضح أنه ليس هناك سياسة مستقلة واضحة الابعاد لمصر تحكم مسار سلوكها الخارجي . . . ويتبلور موقف مصر عموما في ضوء هذه

الاستراتيجية في اطار سياسة ردود الافعال وليس المبادرة ومن ثم يتضح مضمون النهج التوفيقى لدى الرئيس السادات .

٦ - استراتيجية الاعتماد على دعم خارجى : يتضح أن الرئيس السادات كان يعطى للدعم الخارجى أهمية كبيرة سواء تمثل فى الدعم العسكرى من السوفييت ، أو سواء تمثل فى الدعم الاقتصادى خاصة من السوفييت والعرب قبل تحزب اكتوبر ثم العرب والغرب بعد حرب اكتوبر . . . وكان يفصح فى خطبه وبشكل مباشر الى أن الاقتصادى المصرى - مثلاً - لن ينهض بدون المساعدة العربية . ولتأكيد هذا نستشهد بالعبارات التالية (على سبيل المثال) :

يقول السادات : « هناك عاملين كبيرين لهما الاهمية الكبرى فى تغيير الموقف تزايد قوتنا فى الدرع ثم تزايد الدعم السوفيتى لنا » (٤٩) . . .

ويقول السادات ردا على سؤال : « هل يشترط الاتحاد السوفيتى بعض الشروط لمساعدة مصر ؟؟ يقول « اخشى أن يكون مبعث هذه الاسئلة حملات التشكيك المستمرة والتي تهدف فى النهاية الى تقويض علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى حتى نبقى وحدنا ومن ثم يسهل عزلنا والقضاء علينا » (٥٠) . . .

ويقول أيضا : « ليس لدينا مشاكل مع أحد ولن نخلق أعداء لدينا بدون موجب فنحن فى حاجة الى معونة الكل حتى نعوض الست سنوات الماضية (٥١)

ويقول : « لاشك أن الاخوة العرب سوف يكون لهم فى الخطة الخمسية أيضا نفس الدور البارز الذى كان لهم فى الخطة العاجلة (٥٢) » . . .

ثم يقول : « علاقاتنا كانت مقطوعة مع العالم العربى كله ومع غرب أوروبا ، وماكنش فى الواقع فيه حد نعتمد عليه الا الاتحاد السوفيتى فى ذلك الحين (٥٣) » . . .

كذلك يقول : « استطعنا بمساعدة الاخوة العرب ان احنا نعدى المرحلة الحرجة فى اقتصادنا ١٩٧٤ وبدأنا ابتداء من أواخر ١٩٧٤ أو النصف

الثانى من ١٩٧٤ - بدأنا الخطة الانتقالية ودخلنا ١٩٧٥ أيضا بهذه الخطة (٤٤)» . . .

ويناشد العرب قائلا : « أريد من اخواننا العرب مشروعا لمصر مثل مشروع مارشال ولا أطلب معونات بدون مقابل . . أنا أطلب قروضا فقط (٤٥) .

وعن الاعتماد على الولايات المتحدة (سياسيا) يقول : « بدون مساعدة الولايات المتحدة فى كل خطوة وكل مرحلة لا يمكن اقامة السلام فى هذه المنطقة وقد سبق أن قلت أن ٩٩٪ من الاوراق فى أيدي الولايات المتحدة ، لذلك فنحن نسعى لمساعدة الولايات المتحدة فى كل خطوة (٤٦)» وهكذا يتضح أن الرئيس السادات كان يولى العوامل الخارجية متمثلة فى الاعتماد على المساعدة الخارجية اقتصاديا وسياسيا أهمية كبيرة فى الخروج من أزمة مصر الاقتصادية ، وفى التوصل الى حل سياسى فى المنطقة .

ثانيا : يلاحظ أن نسبة تكرارات جميع أنواع الاستراتيجية السياسية فى كل عام خلال فترة الدراسة وبالمقارنة بالاعوام التالية حتى انتهاء فترة الدراسة قد تضاعلت بمعدل انحدار واضح بين عام ٧١/٧٠ وعام ١٩٧٧ م . مع ملاحظة أن معدل الانحدار استمر فى عام ١٩٧٢ ثم فى عام ١٩٧٣ ولكن فى عام ١٩٧٤ شهد ارتفاعا ضئيلا لم يتخطى نسبة عام ١٩٧٢ - ثم سرعان ما أستمر فى الهبوط ثانية فى الاعوام التالية (٧٥ ، ١٩٧٧٧٦) ولهذا علاقته بحرب اكتوبر ١٩٧٣ باعتبارها متغيرا أصيلا فى تغير تصورات الرئيس السادات نسيا .

ويكفى للتأكيد على معدل الانحدار الاشارة الى نسبة عام ٧١/٧٠ من اجمالى التكرارات لجميع أنواع الاستراتيجية السياسية حيث بلغت ٢١,٥٪ - بينما وصلت الى نسبة ٧٪ فقط عام ١٩٧٧ م . ولهذا تفسيره . وهو ملاحظة عامة داخل المؤشرات وعلى مدار فترة الدراسة وإن كان بنسب مختلفة بعض الشيء - حيث أنه قد تأكد بالدليل العملى أن السنوات الاولى من عهد الرئيس السادات كانت استمرارا لبعض مفاهيم الاستراتيجية السياسية فى

الفترة السابقة على السادات (الحقبة الناصرية) ، ثم سرعان ما تغيرت هذه المفاهيم خاصة بعد حرب أكتوبر بمعدل كبير وهو ما يؤكد اشارات السادات المتكررة للتخلص من قيود المواثيق السياسية السابقة عليه كالميثاق ، أو بيان ٣٠ مارس . . الخ .

أى بعبارة أخرى يتأكد تحليل الرئيس السادات من الارتباط بايديولوجية محدّـة باطار استراتيجى فكرى يتسم بنوع من التكامل والتماسك ويؤكد هذا من ناحية أخرى تلك التناقضات التى برزت من خلال تحليلاتنا بشكل عام لتصورات الرئيس السادات وذلك مع عدم تجاهل أن عدد الخطب والاحاديث قد تضاعفت عدة مرات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى انتهاء فترة الدراسة .

ثالثا : يلاحظ أن المؤشر الرئيسى للاستراتيجية السياسية وهو (الاستراتيجية الهجومية) قد ارتفع فى عام ١٩٧٢ عن عام ١٩٧١/٧٠ ثم انخفض فى عام ١٩٧٣ بما يؤكد تخفيف الحدة الهجومية فى أحاديث الرئيس السادات الموجهة ضد الاعداء السياسيين خاصة اسرائيل ، والولايات المتحدة . ثم سرعان ما ارتفعت النسبة خلال عام ١٩٧٤ نتيجة لحرب أكتوبر . . . ثم بدأ العد التنازلى وبدرجة كبيرة فى الاعوام التالية (٧٥ ، ٧٦ ، ١٩٧٧) على الرغم من ارتفاع حديثه عن العدو السياسى الرئيسى (اسرائيل) خلال عام ١٩٧٧ وهو ما أكدته تحليلنا السابق وفسر على أنه نوع من التمويه لاحداث المفاجأة فى قراره بزيارة القدس أو بالصلح المباشر مع اسرائيل عموما ، ، ، ولكن انخفاض نسبة الاستراتيجية الهجومية فى عام ١٩٧٧ عن الاعوام السابقة عليها يتناقض مع التفسير السابق .

رابعاً : يمكن ملاحظة نوع من الارتباط بين الاستراتيجية الهجومية وبين استراتيجية التعبئة الشاملة حيث أنه توازت تقريبا نسبة العدد التنازلى بين بداية فترة الدراسة وانتهائها ولهذا تفسيره بامتناع القيادة السياسية عن شحذ الهمم والتعبئة من أجل حرب أخرى بعد حرب أكتوبر ومن ثم تأكيد لانتهاج

صانع القرار للسياسة السلمية ومن ثم انخفضت اللهجة الهجومية المتشددة .

خامسا : استراتيجية الردع هى تعبير عن الرغبة فى حفظ التوازن فى مواجهة العدو بما يمنعه من محاولة الهجوم وبمحاولة الربط بين انخفاض تكرارات هذا النوع من أنواع الاستراتيجية السياسية بين بداية فترة الدراسة أو بعد حرب أكتوبر خاصة وحتى انتهاء فترة الدراسة وبين انخفاض تكرارات الاستراتيجية الهجومية ، واستراتيجية التعبئة الشاملة ربما تأتى ترجمة لانحياز العلاقات المصرية السوفيتية خاصة بعد قرار الرئيس السادات بإنهاء مهمة الخبراء السوفيت فى يوليو ١٩٧٢ ، وزادت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بما ترتب على ذلك ضعف القدرة العسكرية المصرية فى مواجهة إسرائيل أدى ذلك الى تراجع الرئيس السادات عن الحديث الهجوى أو الردعى وترجم ذلك عمليا فى قراره بتنويع مصادر السلاح فى ابريل ١٩٧٤ .

سادسا : يلاحظ - فيما يتعلق بتكرارات مؤشر استراتيجية التوازن - ثبات نسبى على مدار فترة الدراسة وهى تعنى توازنا بين التحرير والتعمير ، أو بين العمل الدبلوماسى (السياسى) والحرب (عمل عسكري) . ولم يلاحظ تأثير بذكر لحرب أكتوبر ١٩٧٣ على تغير هذا النوع من الاستراتيجية السياسية . وذلك على الرغم من زيادة التركيز على التعمير بشكل عملى بعد حرب أكتوبر أكثر منه تركيزا على الحرب ولعل فى إعادة بناء مدن القناة قبل التحرير الشامل للأرض المصرية المحتلة لدليل على ذلك . . . وهذا يكشف نوعا من التناقض بين التصور ، والواقع الفعلى .

سابعاً : يلاحظ أن انخفاض نسبة استراتيجية الاعتماد على دعم خارجى وهو الدعم العربى لمصر باعتبارها دولة مواجهة مع إسرائيل - وذلك بين بداية عام ٧٠/٧١ وعام ١٩٧٧ ربما كان بقصد التخلص من قيد الدعم العربى على اختيارات مصر فى مسألة الحرب أو السلام . وهو ما تأكد بالدليل العملى فى قرار السادات بزيارة القدس دون المشورة العربية فتمخض عن ذلك الغاء الدعم العربى لمصر .

ومن ثم يتضح أنه ليس صحيحاً تفسير مثل هذا الانخفاض بأنه دليل
زيادة القدرة على الاعتماد على الذات كسياسة مستقلة حيث يدحض الواقع
هذا التفسير بالرجوع الى سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ ١٩٧٤ والاعتماد
المتزايد لمصر على الدول الغربية وخاصة الدعم من جانب الولايات المتحدة .

المبحث الثانى :

رؤية الرئيس السادات للعلاقة بين الاوضاع الداخلية والسياسة الخارجية

الواقع أنه من خلال تحليل خطب الرئيس السادات اتضح أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين الاوضاع الداخلية وبين السياسة الخارجية . . بل كان يصل في تصوره الى أن ، استقرار الاوضاع الداخلية وقوة البناء الداخلى له تأثيره الكبير على مكانة الدولة في المحيط العالمى والاقليمى وكذلك فانه يربط بين وجود الارادة المحلية الوطنية التى هى ترجمة لاوضاع داخلية معينة وبين القدرة على تحدى الدولتين الاعظم . . ومن ناحية أخرى فانه يرى أيضا وجود علاقة ارتباطية بين الصراع العالمى وبين الصراع الاقليمى المحيط لمصر داخل النطاق الاقليمى العربى . . وتأكيذا لهذا الاستنتاج نشير الى عدد من المقولات للرئيس السادات أوردها فى عدد من خطبة على مدار فترة الدراسة وهى :

يقول : « فى نهاية استعراض للوضع الداخلى حيث تكلمنا فى حاجات كثيرة فيه لكن هو متصل أصله بالطبيعة ماهوش منفصل أبدا عن الوضع العربى ولا عن الوضع العالمى (٤٧) »

كذلك يقول : « لايمكن أن تتوفر القيادة الا لمجتمع تتوفر فيه خصائص معينة أهمها أن يكون متمتعا بالديموقراطية بمعنى توفر مناخ الحرية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الفرد والجماعة بحيث تسود الجماعة السياسية روح التضامن والشعور بالقدرة على مواجهة المواقف والتحديات من مركز القوة . . لان البناء الداخلى اذا كان هشاً مزعزعا استحال أن يصبح نموذجا يحتذى به (٤٨) » .

وحول الارادة الوطنية المحلية فى مواجهة ارادة الدولتين الاعظم يقول : « وأدرك الكبير والصغير فى هذه الدنيا وبعد حرب أكتوبر أنه اذا توفرت الارادة الوطنية المحلية فان أى اتفاق أو وفاق بين الدول الاعظم لا يقف

حائلا دونها . ان لنا أن نفخر وأن نزهو بأن قرار حرب اكتوبر صدر بارادتنا الحرة وضد ارادة الدولتين الاعظم في عالم اليوم^(٤٩) . . .

وحول مدى تأثير السياسة الخارجية في الاوضاع الداخلية يقول :
« وكانت السياسة الخارجية لمصر في كل هذا التحرك تخدم الاستراتيجية بمعناها الشامل بمعنى أنها تهدف الى حماية مصر . . أمن مصر وأمتها العربية وزيادة قدرتها الدفاعية والمساهمة في عملية تطوير القوات المسلحة بحيث تصل الى أعلى مستويات التسليح والكفاءة كما تخدم الاقتصاد القومى بما توفره من موارد للاستثمار والتشغيل وزيادة الطاقة الانتاجية ورفع مستوى العمالة كل هذا ينعكس في النهاية على مركز مصر الدولى وثقلها . ولقد لمست في جميع اتصالاتى كما تلمسون معى الان ان امكانية مصر الدولية في تصاعد مستمر وأن الجميع يحرصون على ودها وينتظرون كلمتها وقرارها ، كما المستم أيضا أن المواقف المصرية هى التى تبقى وتسود في النهاية وهى التى تحدد مجرى الاحداث بحيث تصبح قوة الجذب التى تتبلور حولها مسار الحركة العربية^(٥٠) . . .

- أما فيما يتعلق بالارتباط بين الصراع العالمى والصراع الاقليمى في المنطقة يقول :

« نحن ندرك أن صراعنا يتأثر بما يجرى في العالم كله ولكننا هنا يجب أن نكون على أشد درجات الحيطة واليقظة . نحن ندرك أن لصراع الكبار أثر علينا لا نستطيع تجاهله ، ولكن الشيء الذى لا يجب أن نسمح به فى أى ظرف من الظروف هو أن نجد أنفسنا مجرد اداة فى صراع الكبار^(٥١) . . .
ثم يؤكد تأثير الصراعات الدولية على التضامن العربى فيقول : « ما هى أنواع الصراعات التى كانت تخيفنا على التضامن العربى ، هناك الصراع الايديولوجى ، وهناك العلاقات الشخصية ، كذلك هناك كان الصراع بين الدول الكبرى بما له من انعكاسات لم تكن بين القادة العرب نعطيهما الوقت والعمق والدراسة الكافية لمعرفة مدى انفعالنا بالصراع الدولى وتأثيره على تحركنا وخط سيرنا ، وقد كان هناك من يعتقد أن فى استطاعتنا أن يبنى لنفسه وشعبه سياسة منعزلة عن العالم . . وهذا غير صحيح^(٥٢) . . .

ومن ثم يتأكد أن السادات كان يدرك أن هناك علاقة بين دائرة الاوضاع الداخلية والسياسة الخارجية كعلاقة تأثير وتأثر ، ويدرك ارتباط دوائر الصراع العالمى مع الاقليمى بشكل متبادل (٥٣) .

والواقع أن تحليلنا لرؤية الرئيس السادات للعلاقة بين السياسة أو الاوضاع الداخلية والسياسة الخارجية (تأثير وتأثر) سيفيدنا فى تحليل دوافع القرارات الخارجية محل الدراسة - وهى قرار انتهاء مهمة الخبراء السوفيت ، وقرار زيارة الرئيس السادات للقدس) للوقوف على مدى تأثير هذه الاوضاع الداخلية على مثل هذين القرارين . . أى بعبارة أخرى الى أى مدى كانت لهذه الاوضاع الداخلية تأثيرها على صانع القرار كدافع رئيسى - من عدمه - لاصدار مثل هذا القرار أو ذاك ؟؟ ومن ثم فانه اذا ما كان الرئيس السادات كصانع قرار لا يدرك تلك العلاقة بين السياسة الخارجية والاضاع الداخلية فان احتمال تأثير الاوضاع الداخلية على قراراته - على المستوى النظرى (التصورى) - سيكون ضعيفا . وان كان الواقع ربما يثبت نتيجة أخرى . وهذا ما ستوضح عند تناولنا لتحليل القرارين فى الباب الثانى .

المبحث الثالث :

رؤية الرئيس السادات للقدرة الاقتصادية المصرية

تحدد رؤية السادات للوضع الاقتصادى المصرى خلال فترة الدراسة بعدة مؤشرات وهى : -

١ - طبيعة البناء الاقتصادى :

كان السادات يرى أن اساس البناء الاقتصادى المصرى هو الاعتماد على القطاع العام فى اطار الاتجاه الاشتراكى وذلك فى الفترة لما قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ م . . وكان يربط ذلك بمسألة تحرير الارض بل ويربط ذلك من ناحية أخرى بطبيعة المساعدات الاقتصادية من الاتحاد السوفيتى ، والمساعدات العربية مما يقود الى زيادة درجة الصمود الاقتصادى لفترة ما قبل حرب اكتوبر بل كان كثيرا ما يردد فى خطبه الاشادة بالمنجزات الاشتراكية والتصنيع ودور القطاع العام كركيزة أساسية فى مواجهة اعباء النهوض بالاقتصاد المصرى لتحقيق الاشتراكية . ففى احدى خطبه قال : « لا بد لى أن اذكر بالشكر والعرفان فضل الصديق الذى وقف بجانبنا فى كل ساعات المحنة سواء فى التصنيع من قبل العدوان أو من بعد العدوان أو الى اليوم أو الى اتفاقية مارس التى عملناها السنة الحالية خمس سنين مقبلة وهو الاتحاد السوفيتى ، والحمد لله أن حققنا الشئ الذى لا يمكن لاي دولة نامية فى مثل ظروفنا ان تحققه وبشهادة الامم المتحدة نفسها (٥٤) .

وتأكيدا على دور القطاع العام يقول السادات فى خطاب آخر :
« لو لم يكن عندنا نظام ودولة اشتراكية ركيزتها الاساسية القطاع العام كيف كنا سنصمد ست سنوات صرفنا فيها ٤٥٠٠ مليون جنيه على القوات المسلحة فقط خلاف التعليم والتنمية ، والصناعة ، والتوسع الزراعى . . الخ (٥٥)

كذلك فان السادات كثيرا ما كان يشير فى اغلب خطبه الى سياسته التوازنية بين التحرير والتعمير وأن عجلة التنمية لن تتوقف الى جانب

الاستعداد للحرب لاستعادة الاراضى المحتلة . فى نفس الوقت لم تكن هناك اشارة تذكر فى الفترة منذ تولى الرئيس السادات الحكم فى اكتوبر ١٩٧٠ وحتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ عن التخطيط الاقتصادى أو خطة سنوية . . ولم يكن هناك سوى الحديث عن الموازنة السنوية فقط .

★ حتى كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما أعقبها من تطورات سياسية أن كان من الرئيس السادات اعلان تصوره عن المخرج من الازمة الاقتصادية هو الانفتاح الاقتصادى ومحاولة طرح فكرة الخطة العاجلة لانقاذ الاقتصاد المصرى ومدتها ١٨ شهرا تنتهى فى آخر ١٩٧٥ م ثم خطة خمسية من ٧٦ - ١٩٨٠ من أجل دفع حركة التنمية السريعة والشاملة . على أن الخطة الانتقالية العاجلة مهمتها العبور من اقتصاد الحرب والتكشف الى اقتصاد الرخاء والانطلاق والذى يتخطى حدود الموارد الذاتية الى الاستفادة من الاموال الاجنبية ، ومن بينها الاموال العربية (٥٦) وعلى الرغم من ذلك كان يصير على مزج ذلك بالاتجاه الاشتراكى لقوله :

« اننا مجتمع أعلن عبر كل الظروف أنه يتبنى سياسة اشتراكية تقوم على التخطيط الذى يستهدف الرفاهية للجميع وخصوصا الفئات الشعبية الواسعة ونحن اليوم نفتح الباب للمال العربى والاجنبى ونعطى كل أنواع التشجيع لرأس المال الوطنى ولكن هذا لا بد أن يكون فى اطار الخطة وبمنطق الاولويات والا تتعرض بلادنا وحياتنا لاطار اقتصادية كثيرة (٥٧) » . . .

وقليلا ما كان يشير بعد ذلك وحتى نهاية فترة الدراسة الى البناء الاقتصادى المصرى على اساس الاتجاه الاشتراكى وجوهره التخطيط الشامل . . ولكن كان يركز على الانفتاح الاقتصادى والمساعدات الاجنبية . . الخ . ومع ذلك كان يشير فى حالات نادرة الى دور القطاع العام فى ظل الانفتاح ومن هذه الاشارة النادرة بين ١٩٧٤ - نهاية فترة الدراسة ١٩٧٧ - ما يلى حيث قال : -

« ان القطاع العام سيجل العمود والاساس فى بنائنا الاقتصادى وفى قيامنا بالمشروعات الكبرى . . ان هذا القطاع العام الذى بلغ حجمه حوالى ٨

آلاف مليون جنيه من مال الشعب وعمله في حين لم يصل حجم القطاع الخاص الى اكثر من ٥٠٠ مليون جنيه . وهذا القطاع العام سيظل دوره الاول في الاستثمار والتنمية والتقدم . . ثم انه الجهاز الذى يستطيع بدخول منتجاته الى السوق - فى ظل الانفتاح - أن يمنع الاستغلال ويمنع الاحتكار ويحول دون التأثير المصطنع على الاسعار فهو حصن قوى لحماية مصالح الشعب (٥٨)

ومن ثم يتضح أن رؤية الرئيس السادات للبناء الاقتصادى المصرى قد تباينت فى الفترة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ عن الفترة السابقة عن الحرب واختلف الهيكل الاقتصادى المصرى فى كلتا الفترتين - تميزت الفترة السابقة على حرب اكتوبر ١٩٧٣ بأنها امتداد - على مستوى المدركات - لفترة عبد الناصر حيث اتسمت بالاتجاه الاشتراكى - أما فترة ما بعد حرب اكتوبر فقد اتسمت ببداية الاتجاه نحو النظام الرأسمالى .

٢ - طبيعة الوضع الاقتصادى :

لاحظنا أن الرئيس السادات كان يدرك الوضع الاقتصادى المصرى على اساس أنه قد وصل الى مرحلة ما تحت الصفر خاصة عند قيام حرب اكتوبر وأن هذا الوضع الاقتصادى وصل الى مرحلة ميثوس معها الحل بدون معجزة اقتصادية . بعبارة اخرى انه أدرك تدهور الوضع الاقتصادى الى مرحلة اليأس ومع ذلك كان يرى ان الخروج من هذه المرحلة ليس بالامر المستحيل .

وقد أكد على ذلك فى أكثر من مقولة منها :

« أنا راجل خارج من معركة ومستنزف اقتصاديا وفيه تضخم عالمى . الشركات الموجودة فى الكويت عندها احتياطى بالملايين ، هل يمكن تصور مصر احتياطىها من العملات الصعبة التى نقلت من ميزانية ١٩٧٤ الى ١٩٧٥ كان ثلاثين ألف جنيه ، وهل يمكن تصور أن مصر التى كانت من أغنى الدول العربية أم ستة وثلاثين مليون من البشر أنا ميزانيتى ثلاث مليارات / احتياطى العملة المنقول من ١٩٧٤ الى ١٩٧٥ فقط ثلاثين ألف

جنيه . مع ذلك أقول الحمد لله أن المبلغ مش عجز ، ومن أجل ذلك طلبت من السوفييت فترة سماح لديونهم على غرار ما فعلوه مع سوريا (٥٩) . . .

وقول الرئيس السادات : « أننا نواجه صعوبات كبيرة في نظامنا الاقتصادى ولكنه ليس ميئوسا منه وعلى سبيل المثال سوف تصبح مصر عام ١٩٧٦ دولة مصدرة للبترول للمرة الاولى ونحن نتوقع الحصول على مصادر أخرى عام ١٩٨٠ من عائدات جديدة حين ننتج مليون برميل بترول يوميا ، وما نحن بعد عام واحد فقط من اعادة فتح قناة السويس نجد أن توقعاتنا قد أصبحت عالمية ، ومن المتوقع أن تتضاعف عائدات قناة السويس خلال السنوات الاربع القادمة . . . ان الصعوبات الاساسية التى نواجهها تأتى نتيجة القروض القصيرة الاجل التى يبلغ سعر فائدة بعضها عشرين فى المائة . . وقد قمت بزيارة ٦ دول عربية فى الخليج وقد وافقوا على انشاء صندوق لمساعدة مصر فى التغلب على الصعوبات الاقتصادية التى نواجهها (٦٠) . . .

وفى خطاب آخر سبق قراره بزيارة القدس حيث قال :
« اننى لا أتجاوز الحقيقة عندما أعلن بالصدق والدليل أننا خرجنا من اطار عنق الزجاجة وتجاوزنا دائرة الاختناق الكامل الذى فرض علينا أن نقترض لنأكل وكانت هذه اكبر كارثة تحل بنا ، تجاوزنا هذه الدائرة ولكننا لا نزال فى المرحلة الصعبة اقدامنا تضع خطواتها الاولى الى بداية الانطلاق الى بر الامان (٦١) . . .

علاوة على ما سبق فانه كان يدرك معدل التضخم وارتفاع الاسعار ومعاناة فئات الشعب المختلفة وكذلك ادراكه للعجز فى ميزان المدفوعات وادراكه للتوازن المتكامل فى النمو فى جميع القطاعات (٦٢) .

٣ - طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المصرى وقضية الحرب والسلام :
فى أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ خاصة . بدأ يلاحظ فى خطب الرئيس السادات عند تناوله للوضع الاقتصادى المصرى أنه يربط بين تدهور الاقتصاد المصرى فى أوقات الحرب وازدهاره فى أوقات السلام . . ومن ثم

بدأت تظهر أرقام الميزانيات الخاصة بالدفاع ، ونفقات الحروب التى واجهتها مصر والخسائر المتعددة ، وعلاقة ذلك بتدهور سوء الحالة الاقتصادية للشعب المصرى . . وأكد الرئيس السادات هذا المفهوم بوعدته بتحقيق « الرخاء » للشعب المصرى بانتهاج سياسة السلام كاختيار بديل للحرب . . وأن أكتوبر هى آخر الحروب فى المنطقة ، ويؤكد من جهة أخرى أن استمرار حالة الحرب فى المنطقة ليس لها سوى معنى واحد وهو استمرار الازمة الاقتصادية المصرية . ومن ثم فانه أوضح أن الميزانية العسكرية التى وصلت على حد قوله الى ٣٠٪ فى الميزانية العامة للدولة قد أصبحت تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد المصرى .

وتأكيدا لذلك نستشهد بقول الرئيس السادات :

« احنا مش فى ظروف عادية - احنا فى حالة حرب - احنا بنصرف من ست سنين ٧٠٠ مليون جنيه فى السنة ، كان مفروض ميزانية القوات المسلحة ما بتزيدش عن ٢٠٠ أو ٢٥٠ مليون جنيه ، يعنى مفروض فوق الـ ٤٥٠ مليون جنيه سنوى أنها فى التعمير والتنمية . . . الخ (٦٣)

الاعتماد على الدعم الخارجى كمخرج للازمة الاقتصادية :

برزت حرب اكتوبر ١٩٧٣ كتغير رئيسى فى تغير نمط الاعتماد على الدعم الخارجى للاقتصاد المصرى فقبل حرب اكتوبر كان الرئيس السادات يركز فى حديثه على الاعتماد على المساعدات العربية والدعم العربى لمواجهة آثار العدوان والاستعداد لحرب التحرير الى جانب الاعتماد على المساعدات السوفيتية والكتلة الشرقية لدعم الاقتصاد المصرى وبعد حرب اكتوبر . . وباتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى بدأ يتضح من حديث السادات بصفة متكررة أن الاعتماد على الذات لحل الازمة الاقتصادية لن يجدى وحده الا بالمساعدات الاجنبية وبدأ يطالب العرب بمساعدات وبمشروع مارشال العربى كثمان لرد كرامة العرب فى حرب اكتوبر وذلك لمواجهة أعباء فترة ما بعد الحرب باعادة التعمير ورفع معدلات التنمية فى جميع المجالات تعويضا للشعب المصرى عن فترة الصمود والمعاناة الاقتصادية قبل حرب

اكتوبر ، بل وأعلن عن اعتماده على المساعدات الاجنبية وخاصة من الغرب وعلى الاخص من الولايات المتحدة الامريكية الى الحد الذى طالب الدول الغربية بالمساعدة الاقتصادية فى شكل « مشروع مارشال » غربى لدعم الاقتصاد المصرى وانقاذه من سوء حالته (٦٤) .

★ ومن ثم يتضح أن الرئيس السادات كان يرى أن المخرج من الازمة الاقتصادية الطاحنة هو مزيد من الاعتماد على المعونة والدعم الخارجى .
وتأكيدا لذلك قول السادات : « أعتقد أننى واسرائيل فى حالة سيئة جدا اقتصاديا فماذا يمكنهم أن يفعلوا لى . . ان كلانا يسعى نحو مساعدة الدول الاخرى له مثل الولايات المتحدة أو ماشابه ذلك . . وذلك من أجل تحسين اقتصادنا (٦٥) » . . .

المبحث الرابع :

رؤية السادات للنظام السياسى المصرى

تحدد رؤية الرئيس السادات خلال فترة الدراسة للنظام السياسى المصرى والعملية السياسية بعدة مؤشرات رئيسية وهى :

١ - طبيعة البناء السياسى :

الواقع أنه لوحظ بتحليلنا لخطب الرئيس السادات أن تصوره لدور التنظيم السياسى قد مر بمرحلتين هامتين على المستوى النظرى حيث بدأت مرحلة استمرار التنظيم السياسى الواحدى وهو الاتحاد الاشتراكى العربى وحتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ وكثيرا من أحاديث الرئيس السادات كانت تؤكد على دور هذا التنظيم وضرورة استمراره والتمسك به بل وصل الامر الى حد رفض فكرة اقامة تنظيمات خارج هذا التنظيم بل ومحاربة فكرة الاحزاب وعلى سبيل المثال نستشهد ببعض ما قاله الرئيس السادات فى هذا الصدد :

« الاتحاد الاشتراكى هو الصيغة التى يجب أن نتمسك بها جميعا بتحالف قوى الشعب ولكى نمارس الديمقراطية السياسية . . فلا الاحزاب تصلح لنا ، ولا طريقة الحزب الواحد تصلح لنا ، وانما من خلال تجربتنا خرجنا بنتيجة أن تحالف قوى الشعب العاملة داخل الاتحاد الاشتراكى هو أحسن اطار سياسى نشغل من داخله ونمارس الديمقراطية فى بلدنا ولازم نحافظ عليها ، ولكن لازم كمان نضع له التقاليد السليمة كى لا يتحول الامر فى النهاية الى الاسلوب الحزبى ، واستخدام الاساليب غير الشريفة ويبقى مقياس النجاح فيه هو عملية الانتهازية أو عمليات المناورات أو عملية ناس يجتمعوا ويعملوا كورنر ويجهزوا تجهيزه معينة علشان يوصلوا لناحية معينة . . . ده لازم نقضى عليه وتبقى المسألة مسألة مناقشة رأى بالرأى ، الخلاف بنختلف ، لكن فى النهاية لازم نصل لانه اذا كان خلافا قائم على أساس المصلحة وعلى أساس أن الموضوع الى احنا بنتكلم فيه لمصلحة بلدنا لازم فى النهاية حنصل إلى أحسن الحلول (٦٦) » . . .

وأشار الى ذلك أيضا حيث قال : « حد حيسأل ويقول أنا اتكلمت على مجلس الامة وعلى الدستور ، وماأتكلمش على الاتحاد الاشتراكى ، ده ناوى يلغى الاتحاد الاشتراكى ، زى مابيقولوا . لا . . . احنا ارتضينا صيغة تحالف قوى الشعب العاملة داخل الاتحاد الاشتراكى كالصيغة التى توصل اليها حقيقة زعيمنا جمال عبد الناصر كأروع صيغة نمارس الديمقراطية من خلالها ، وللازم نتمسك بيها ، وللازم نتمسك أن بناءه يكون نظيف ومؤسساته نظيفة ، وكل مؤسسة عارفة حدودها فى قانون الاتحاد الاشتراكى (٦٧) .

وفى موضع آخر قال السادات :

« ان صيغة التحالف التى يقوم عليها الاتحاد الاشتراكى هى الصيغة التى نتمسك بها والتى نص عليها ميثاقنا ودستورنا ، ومن يخرج على هذا يكون خارجا على وحدتنا الوطنية ، واننا لن نسمح باقامة أية تنظيمات خارج الاتحاد الاشتراكى (٦٨) » . . .

أما المرحلة الثانية : فقد بدأت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ . . حيث بدأ الرئيس السادات يشير الى ضرورة البدء فى تغيير وتطوير مؤسسات الحكم ونظامه . . وكانت البداية طرح ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى ، وورقة اكتوبر خلال العام التالى لحرب اكتوبر وهو عام ١٩٧٤ ومع ذلك فان السمة الرئيسية لهذه الفترة التى أعقبت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى اعلان الرئيس السادات لقراره بتحويل التنظيمات السياسية الى أحزاب سياسية فى نوفمبر ١٩٧٦ هى تردد الرئيس السادات فى تصريحاته بشأن التحول من الاتحاد الاشتراكى وصل هذا التردد الى تناقض فى التصريحات . . . ومضمون هذه السمة هو تهيئة المناخ من أجل التغيير من الاتجاه الواحدى المتمثل فى الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى يضم تحالف قوى الشعب العامل ، الى الاتجاه التعددى المتمثل فى وجود ثلاثة تنظيمات سياسية ثم تحويلها الى أحزاب سياسية مستقلة .

وفى شهر مايو ١٩٧٤ أعلن « أننى أعتقد بنظام تعدد الاحزاب أو بنظام

الحزب الواحد في هذه المرحلة من بناء بلادنا فقد عرفنا نظام تعدد الاحزاب من قبل وثبت فشله الذريع وعندما نفرغ من وضع أسس مجتمعنا الجديد . فلقد نكون أقدر حينئذ على أن نتحمل نظام تعدد الاحزاب ولكننى في الوقت الحاضر لا اعتقد بملاءمة هذا النظام لنا (٦٩) . . .

ثم بدأ ينتقل الى بدء الحديث عن ضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكى بقوله : « ان الاتحاد الاشتراكى العربى بصورته الحالية وظروف كثيرة ومراحل متعددة مر بها أصبح محتاجا بدوره الى تطوير عميق جنباً الى جنب مع عملنا لتطوير سائر الاجهزة السياسية والتنفيذية لمواجهة مسئوليات المرحلة الجديدة ولقد فكرت في هذا الامر طويلا ولم اشأ أن أتعجل فيه لان للاتحاد الاشتراكى دوره الهام فهو وعاء النشاط الشعبى كله وهو الاطار الذى نريد أن نحقق ديموقراطيا من خلاله كل أفكاره (٧٠) .

وردا على سؤال حول امكانية قيام الاحزاب في مصر يقول السادات : « أنا لا أصر على رأى لا يطلبه الشعب ، وما نتفق عليه هو الذى سأنفذه بشرط أن يكون بارادة شعبية حرة وعندما أهدرت ودقة المناقشة لتطوير الاتحاد الاشتراكى لم يكن القصد هو مناقشة تطوير التنظيم السياسى فقط ولكن المقصود هو تصور شكل الحكم بمفهومه الاوسع ولهذا فان الساحة مفتوحة لكل من يريد أن يتكلم ، وبعدها بارادة شعبية نختار ما يناسبنا وما يجمع عليه الناس سننفذه ، ولنا تجربة حزبية سابقة علينا أن ندرسها ونناقشها وبعده ذلك اذا كان هناك اصرار على العمل الحزبى فليس لنا خيار بعد ذلك غير تنفيذ رغبة الشعب (٧١) .

وردا على سؤال حول تصوره لتعدد الاحزاب يقول السادات : « قد تأتى مرحلة مقبلة يكون فيها تعدد الاحزاب أمرا مطلوبا ولكننى لازلت اؤمن أن امام التحالف (قوى الشعب العاملة) . مسئوليات ومرحلة أخرى عليه أن ينجزها لانه لا ننسى أننا في معركة ذات شقين تحرير من ناحية ، ومن ناحية أخرى هناك معركة جديدة اسمها الانفتاح الاقتصادى ولا بد أن نعتمد على وحدة وطنية كاملة لا مجال فيها للبس أو غموض ثم هناك

معركتنا أن الجزء الخاص بمعركة التحرير يستوجب هو أيضا أن نظل على تجميع وطنى ووحدة وطنية كاملة وسليمة الى أن نخرج من هذه المرحلة التى نحن فيها . . . لكن أنا لست ضد تعدد الاحزاب فى مرحلة مقبلة (٧٢) . . .

ويقول ايضا : « اطلاق حرية الاحزاب لا اعتراض لى عليه ولكن ليس فى هذه المرحلة وبعدها رفضته الاغلبية الساحقة الواضحة فى نقاش مفتوح ولكن تعدد المنابر فى داخل الاتحاد الاشتراكى سيكون خطوة المنابر فى داخل الاتحاد الاشتراكى سيكون خطوة يأتى بعدها اطلاق حرية الاحزاب فى الوقت المناسب وبعد انتهاء المعركة التى نخوضها أو عندما يريد ذلك الشعب لان علينا اليوم تدعيم الوحدة الوطنية فى مواجهة معركة شرسة لانزال نخوضها ونحن مقبلون على شهور حرجة (٧٣) . . .

وردا على سؤال حول رأى سيادته فى ما يراه بعض المثقفون بضرورة اعادة الاحزاب

قال سيادته : « حصل بحث فى هذا الموضوع لان الاغلبية قالت لا بالنسبة للاحزاب ونحن ننطلق على اساس ايماننا بالمنطق الاول وهو الاشتراكية بالمفهوم الخاص بنا ، وثانيا : التمسك بالتحالف بين قوى الشعب والثالث : هو الوحدة الوطنية . ان الاحزاب تشجب الوحدة الوطنية والوقت لم يحن بعد للاحزاب لان الطريقة القديمة التى يشكو منها العالم الان لاداعى لتكرارها (٧٤) . . .

ثم نجده فى خلال العام التالى (١٩٧٦) يعلن فى احدى خطبه : « أننا فى بدء تجربة التنظيمات المتعددة فى اطار تحالف قوى الشعب العاملة . . . لقد خطونا خطوة واسعة نحو الديمقراطية ، ونجاح هذه التجربة سوف يؤدى الى نتيجتها المنطقية وهى قيام الاحزاب والذين لم يعجبهم عدم التقفز فورا الى الاحزاب لم يقدرُوا كل الظروف . ان ظروفنا لا تحمل الفوضى ولا تحمل قيام عشرين حزبا كما حدث وتقدمت طلبات لاكثر من عشرين منبرا ولم يكن ممكنا أن اسمح من موقع مسئوليتى التاريخية ، بفوضى تشبه ما رأينا فى البرتغال ، أو غيرها من تناحر . . ان بلدنا محتل جزء

منه ، خارج من ثورة شاملة ، يمر بمرحلة اقتصادية حرجة . . ولم يكن ممكنا في ظل هذا كله أن نسمح بتفكك الدولة ولا أن نلقى بأنفسنا الى ديموقراطية فوضوية غير مجربة ولا منضبطة تصل بنا الى ما حدث في لبنان وغير لبنان (٧٥) . . .

ثم تنتقل التنظيمات الثلاثة الى أحزاب سياسية مستقلة بقرار من الرئيس السادات في خطابه ١١/١١/١٩٧٦ أمام مجلس الشعب واستند الرئيس السادات في قراره الى تلك الفقرة التي قفزها الشعب بالتجربة الديموقراطية خلال المعركة الاخيرة من انتخابات مجلس الشعب في الاحزاب الثلاثة . على حد تعبير السادات في الخطاب (٧٦)

ثم يرد السادات على تساؤل آخر خلال العام التالي (١٩٧٧) حول ما اذا كان يواجه بعض الصعوبات بسبب وجود ثلاثة أحزاب خاصة بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ قال : « للديموقراطية دائما صعوباتها . . لكنني أعتقد أنها ستؤتي ثمارها في النهاية لأن شعبي كان يعارض نظام الحزب الواحد ، ويعارض الاتحاد الاشتراكي الذي كان قائما حتى وقت قريب . . . وهم يريدون أن يوجد الرأي الآخر . . . وبالتالي بدأنا ذلك وآمل أن يعطى ثماره . لكن في النهاية فان الديموقراطية شيء اساسي (٧٧) . . .

ومن هنا يتضح أن السادات وقع في تناقض فيما يتعلق بقبول الشعب للأحزاب السياسية في الوقت الذي كان قد رفضها من قبل وأكد ذلك الرئيس السادات في اشارة له سبق عرضها . . كذلك يتأكد أن السادات كان يرى ضرورة تحويل النظام السياسي من الاتجاه الواحدى الى الاتجاه التعددى بداءة بما يواكب التغير في الفلسفة الاقتصادية من الاتجاه الاشتراكي الى الاتجاه الليبرالى . . وكانت الفترة من نهاية حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى قراره في ١١/١١/١٩٧٦ باعلان الاحزاب هي مرحلة انتقالية واخراج للقرار السياسى .

٢ - طبيعة العملية السياسية :

أعلن الرئيس السادات في عدد من المرات في المرحلة الاولى منذ توليه

الحكم اكتوبر ١٩٧٠ وحتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ . . ميله الى حرية الرأى والتعبير دون قيود لقوى التحالف ، على أن يكون الحوار الديموقراطى هو السمة والاداة لاتاحة الفرصة امام قوى الشعب العاملة للمشاركة الايجابية فى بناء الامة مستندا الى أن الحوار هو الوسيلة لاطهار الحقيقة التى يجب أن تكون أساس أى قرار ، وفى ظل هذا الاطار كان يركز على مفهوم اداء المؤسسات لدورها بشكل عام باعتبارها الادوات المنظمة للممارسة والمشاركة للمواطنين وبين أن وآخر كان يدعو الى المشاركة الشعبية . لترسيخ المبادئ الديموقراطية وفوق هذا وذاك فان « سيادة القانون » هى التى تحمى الممارسة الديموقراطية على أساس أن الكل يخضع لسيادة القانون .

وتأكيدا لتحليلنا لتصور الرئيس السادات لطبيعة الممارسة السياسية نشير الى عدد من مقولاته فى هذا الصدد :

★ حيث يقول : « انه من الواجب أن يقوم العمل داخل الاتحاد الاشتراكى وفى مختلف مستوياته على اساس مبدأ « القيادة الجماعية » حتى تصدر القرارات معبرة بحق عن الخبرة الجماعية وليس عن الاهداف الخاصة بفئة أو مجموعة من الافراد ، وعلى اساس حق النقد ، والنقد الذاتى وهو أمر لا يمكن أن يتم الا باطلاق حرية الرأى والتعبير دون قيود لجميع القوى المكونة للتحالف على اساس الالتزام بأهداف الغمل الوطنى كما حددته وثائق ٢٣ يوليو (٧٨) .

★ ويقول ايضا : « لقد طلبت من أمين أول اللجنة المركزية ضرورة ادارة الحوار الديموقراطى بين قوى الشعب العاملة لكى تتحقق عن هذا الطريق مشاركتها الايجابية فى النضال الشامل لامتنا (٧٩)

★ وحول قناعته بأهمية المشاركة يقول : « لقد بادرت بتحديد موعد مبكر للمؤتمر عن احساس بأهمية المشاركة على أوسع نطاق وعلى القاعدة العريضة للمسئولية وعلى أوثق اتصال بالجذور الواصلة الى اعماق حياتنا وحركتنا التاريخية (٨٠)

★ وحول قيمة الحوار الديموقراطى يقول ايضا : « علينا أن نؤكد حقيقة

هامة ، هي أن الحوار بين قوى التحالف لا يمكن أن يكون مصدر حق ، وإنما هو الصواب بعينه ، لانه عن طريق الحوار الديموقراطى وحده يمكن أن تظهر الحقيقة التى يجب أن تكون أساس أى قرار^(٨١) بل ويؤكد فى نفس الخطاب دور المؤسسات كمجلس الامة ، ومجلس الوزراء ، والتنظيمات السياسية المساعدة ، والتنظيم السياسى^(٨٢) .

وتأكيدا على مفهوم المشاركة وأسلوب ممارستها يقول السادات :

« أنا دائما طلبت بأن المشاركة واجبة ، وابداء الرأى واجب بكل الاساليب ، وأنا أريد مشاركة من الكل وابداء الرأى من الكل ، وبنينا دولة المؤسسات علشان كده . . . ، والتعبير مطلوب ، وابداء الرأى مطلوب وإنما بطريقة منظمة ومن خلال المؤسسات التى ارتضيناها نحن لانفسنا^(٨٣) . بمعنى أن المشاركة وابداء الرأى مشروطتان بقبول الوضع التنظيمى القائم . وحول الربط بين الديموقراطية والحرية والمشاركة الشعبية يقول السادات :

« لا يمكن أن تتوفر القيادة الا لمجتمع تتوفر فيه خصائص معينة اهمها أن يكون متمتعا بالديموقراطية بمعنى توفر مناخ الحرية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الفرد والجماعة بحيث تسود الجماعة السياسية روح التضامن والشعور بالقدرة على مواجهة المواقف والتحديات من مركز القوة^(٨٤) .

فى نفس الوقت كان الرئيس السادات وكثيرا ما تكرر ذلك خاصة بعد حرب أكتوبر الى الاقلال من الجدل والكلام باعتبار ذلك مضيعة للوقت ويدعو الى الكثير من العمل والبناء^(٨٥) .

٣ - دور المعارضة وأسلوب التعامل معها :

الواقع أن الرئيس السادات كان يركز على الرأى والرأى الاخر داخل اطار التحالف وبأسلوب الحوار الديموقراطى ، وفى نفس الوقت كان يرفض أن يكون للرأى الاخر اطار تنظيمى داخل التحالف كمعارضة منظمة بل كان يرفض أى تنظيمات خارج التحالف للتعبير عن اتجاهات معارضة . . وفى

اطار أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ لجأ الى التهديد بالعنف لاي انسان يفكر في الخروج على النظام القائم أو التعبير عن رأيه خارج مؤسسات هذا النظام . . . حتى كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وبداية طرحه لتغيير نظام الحكم فأتاح الفرصة للحوار حول فكرة تعدد المنابر داخل التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) واستقر الامر على ثلاثة تنظيمات سياسية تمثل قوى (اليمين والوسط واليسار) طبقا لوجهة نظره في هذا الصدد ورفض تعدد التنظيمات اكثر من هذا الى أن أعلن قراره بتحويل هذه التنظيمات الثلاثة الى أحزاب سياسية خارج اطار الاتحاد الاشتراكى في نوفمبر ١٩٧٦ . . . وهنا اصبح للمعارضة السياسية أطر تنظيمية مستقلة في شكل أحزاب المعارضة وعلى الرغم من ذلك فإن الرئيس السادات اعتبر نفسه أنه فوق النقد كرئيس للدولة وأن قراراته يجب أن تكون بعيدة عن الجدل والمعارضة . . . وكان يرفض فكرة حديث المعارضة على أساس انها لا يجب أن تصل الى السلطة وكان ينتقدها بقوة رغم أنه لم يكن قد تولى بعد رئاسة حزب سياسى حتى انتهاء فترة دراستنا .

وعلى أية حال فإننا نستشهد بعدد من مقولاته تؤكد استنتاجنا السابق وذلك على سبيل المثال هي :

« أنا بأقول اذا كان هذا هو جيكون الاسلوب ، هو أسلوب الهدم ، واستخدام الاسلوب ده فى المناورات السياسية ، والله أهدهمها على دماغ الجميع علشان خاطر أحافظ على الامانة للشعب ، انما أنا غير مستعد أفرط فى الامانة أبدا (٨٦) »

وحول أسلوب معاملة معارضيه قال السادات مخاطبا الجنود فى الجبهة :
« الى حيحاول يعمل شىء فى الجبهة وراكم حفرمه ، وأنا بأقولها تانى ، الى حيحاول يعمل شىء فى الجبهة الداخلية ووجدتنا الوطنية الى صنعها شعب ٩ ، ١٠ يونيه واللى صنعها شعبنا مش حفرط فيها وحأفرم كل انسان اذا اقتضى الامر يتعرض لها . . . » بل قال ايضا : « اننى سأسحق أى مركز قوة مهما كان . ولن يبقى ولن يعيش الا شعبنا الطيب الاصيل كمركز القوة

الحقيقى وكمركز القوة الوحيد لكل مصدر من مصادر حياتنا فى هذا البلد^(٨٧)

وحول المنافسة للوصول الى السلطة يقول السادات : « بعد ما ارتضينا بنفسنا أن سلطة الدولة هى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة أن نحترم سلطة الدولة ، ولن أسمح أبدا لاي انسان انه يعتدى على سلطة الدولة أبدا ، فليكن كل شىء بالحوار الديموقراطى ، فلنختلف ، ١٠٠ الى ١٠٠ حانختلف ، وكل من له مصالح وله متاعب نقعد نناقشها بالحوار الديموقراطى ، وأن من يتصور أنه بيجى ياخذ سلطة الدولة فى ايده . . لا . . .^(٨٨)

وردا على سؤال بشأن امكانية وجود معارضة منظمة داخل اطار الاتحاد الاشتراكى يقول السادات : « ممكن ولكن فى اطار أهدافنا ومواثيقنا يعنى فى اطار المصلحة العامة وبهذا تصبح المعارضة نوعا من الحوار الذى يهدف أساسا الى تكريس الصالح العام كالحوار بين مجلس الشعب والحكومة . ذلك أن خطر وجود المعارضة هو الانقسام الى فريقين وهنا تأتى القوة التى تريد هدم كل شىء لتكتسح الطرفين^(٨٩)

وحول التطور الذى حدث باقرار مبدأ التعددية داخل النظام السياسى وخلق المعارضة يقول السادات :

« لقد أقمنا ثلاثة تنظيمات سياسية داخل الاتحاد الاشتراكى وسوف تقوم هذه التنظيمات بعرض برامجها ومرشحيها أمام الشعب فى الانتخابات البرلمانية التى تجرى فى اكتوبر القادم . لقد بدأنا نظاما ديموقراطيا حقيقيا يقوم على اساس حكم الاغلبية ووجود المعارضة^(٩٠)

★ وفى اطار الاشارات السابقة يتبين لنا أن الرئيس السادات لم يكن قانعا بدور المعارضة وحركتها الا فى اطار ما يصدره من قرارات أو توجيهات وأن تعمل وفقا للدور الذى يرسمه لها والا كان مصيرها هو الوعد والوعيد . ولعل فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير خير دليل ، وفى معارضة بعض القوى السياسية

لقراره بزيارة القدس وما ترتب على ذلك من حل مجلس الشعب للتخلص منها وثم ذلك بالفعل لخير تأكيد على هذا الاستنتاج بل لعل ما كان يقوله السادات بشأن فصل الجامعة عن السياسة وتقليص دور الطلاب في المشاركة السياسية ودعوتهم للاهتمام بالعلم فقط (٩١) . . لخير دليل آخر على ما كان يرسمه وما يضعه من حدود للمعارضة عموما .

٤ - دور رئيس الدولة في النظام السياسى :

كثيرا ما كان يكرر السادات أنه كبير للعائلة المصرية وأن لا خصومة بينه وبين أحد وأنه أب لجميع أفراد الشعب المصرى وكان يطالب الشعب بأن يعامله على هذا الاساس الى الحد الذى رأى دورا لرئيس الدولة وهو الحكم بين السلطات جميعا أى غير المنحاز بحيث لا يصبح طرفا مباشرا فى العملية السياسية على مستوى الممارسة أى بعيدا عن الصراع السياسى (٩٢) ولم يكن يكتفى فى تأصيل هذا الدور له على مستوى التصور بل حاول أيضا ترجمته فى الواقع العملى فى أسلوب حياته وأسلوب معاملته للقوى المعارضة بصفة خاصة . ولعل فى اشارته المتكررة للواقعة الخاصة التى رآها فى الهند عام ١٩٥٥ وقت أن كان السادات سكرتير عام للمؤتمر الاسلامى حيث أقبل اثنان من المعارضين الشيوعيين (رجل وزوجته) على « نهرو » وقبلوه أمام الرئيس السادات فى حفل خاص باعتباره صديقا لهم وكبيرا للأسرة رغم أنهم كانوا يسبوا لنهرو المتاعب والقلق بشكل كبير فى العمل السياسى (٩٣) وهذه الواقعة كان السادات متأثرا بها الى حد كبير فى أسلوب تعامله .

★ ومن ناحية أخرى فقد كان الرئيس السادات يرى أن نظام الحكم هو (نظام رئاسى) ومن ثم فانه من المسموح به اذن توليه منصب رئيس الوزراء اضافة منصبه كرئيس للجمهورية . . وتأكيدا لذلك يقول :

« النظام بتاعنا فى الدستور (نظام رئاسى) بحيث أن رئيس الجمهورية يمكن يكون رئيسا للوزراء ويمكن يكون هناك رئيس وزراء هذا فى نص دستورنا - الذى يجمع بين الرئاسى والبرلمانى فى هذا الصدد - وهذه خطوة طبيعية وأنا طبعا مكنتش أحب أن الجأ لها لاننى كنت أود أن يكون هنا رئيس

وزراء لولا أن أحنأ فى مرحلة المواجهة الشاملة نحتاج لوحدة القرار . . نحن فى ظروف صعبة ومطلوب وحدة القرار (٩٤)» . . .

★ ومع الاتجاه نحو التعددية وتغير نظام الحكم وفلسفته بدأ يتغير الدور الحيادى لرئيس الدولة من حكم بين السلطات الى طرف رئيسى فى العملية السياسية (٩٥).

ولعل فى محاولته بالغاء حزب مصر (حزب الوسط) وتكوينه للحزب الوطنى خير دليل على هذا .

المبحث الخامس :

رؤية السادات للمقدرة العسكرية المصرية ودور القوات المسلحة

الواقع أن الرئيس السادات كان يدرك جيدا القدرة العسكرية للجيش المصري سواء قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أو بعدها . . . كان يدرك احتياجات القوات المسلحة المصرية من أجل اتمام معركة التحرير من ناحية ومن ناحية أخرى حجم القوة العسكرية المصرية بالمقارنة بالقوة العسكرية الاسرائيلية وكان يشير الى أنه عند بدء حرب أكتوبر كان الميزان العسكري في صالح اسرائيل ورغم ذلك حاربت مصر من أجل استرداد الارض المحتلة ولتحطيم حالة اللاسلم واللاحرب وكأن هذا الميزان العسكري الذي كان في صالح اسرائيل - وفقا لتصور الرئيس السادات كان يرجع الى عدم امداد السوفييت لمصر بالسلاح اللازم حتى كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ . . . ولم يعوض الاتحاد السوفيتي مصر عما فقدته من سلاح في الحرب مما قاد الرئيس السادات - وفقاً لحديثه في هذا الصدد - الى اعلان قرار تنويع مصادر السلاح في ١٩٧٤ بما يعنى تحول السلاح المصري الى المدرسة الغربية بدلا من المدرسة الشرقية ، وعلى الرغم من مرور اكثر من عامين على القرار وفي منتصف ١٩٧٦ نجد الرئيس السادات يقول : « ان علاقتنا الجديدة مع الصين مشجعة للغاية فسنحصل اساسا على قطع الغيار التي ستسهل من مشكلة أسلحتنا لان ٩٠٪ من أسلحة مصر صناعة سوفيتية (٩٦) » . . . وهذا يعنى أن تنويع مصادر السلاح لم يكن الا لامتنصاص رد فعل القوات المسلحة السيء لعدم توافر السلاح اللازم مما يجعلها في بؤرة الخطر بالمقارنة بالعدو الاسرائيلي الذي زادت قدرته العسكرية أضعاف أضعاف قدرة مصر العسكرية بل وبالمقارنة بما كان عليه الوضع قبل حرب أكتوبر ، وذلك ازاء فشل القيادة السياسية في الحصول على السلاح السوفيتي بما يضمن التوازن العسكري في المنطقة وبما يقوى من الموقف التفاوضي في مباحثات السلام التي جرت بعد حرب أكتوبر

١٩٧٣ . بل يلاحظ الرئيس السادات وهو يوضح موقفه ازاء انهاء المعاهدة المصرية السوفيتية يقول : « بالحصار المفروض على ، وكنت أفهم أن الحصار يكون مفروضا على في الكتلة الشرقية مثلا ومايدنيس سلاح أو قطع غيار . . لانهم مايقدوروش يعصوا الاوامر . . لكن أن ترفض الهند وهى دولة عدم انحياز . . ترفض وتبعت تقول لى بناء على كلام الاتحاد السوفيتى كذا كذا . . » لذلك فالتخذت قرارى بانهاء المعاهدة والتسهيلات البحرية للسوفيت بعد موقف الهند مباشرة (٩٧) . . .

وإزاء عدم تدفق السلاح المرجو من الغرب بناء على قرار تنويع مصادر السلاح فى إبريل ١٩٧٤ ورغم مرور أكثر من عامين على ذلك لوحظ الاضطراب والقلق فى أحاديث الرئيس السادات حيث يقول : « فى مصر الامكانيات . . لكن علينا أن نتحمل شوية . . لا أعانى من وضع عسكرى رغم أن الاتحاد السوفيتى لم يعرضنى » ولم يبع لى قطعة سلاح واحدة مما فقدته كما عوض سوريا ولكنى أطمئنكم أنى باقتطع من قوتنا علشان أخلى قواتنا المسلحة جاهزة باستمرار (٩٨) . . .

★ فى نفس الوقت يعلن الرئيس السادات بوضوح خلال نهاية شهر يوليو ١٩٧٧ وقبل قرار المبادرة بالزيارة للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ بثلاثة أشهر تقريبا . . يعترف بوجود فجوة عسكرية كبيرة بينه وبين اسرائيل وأن اسرائيل زادت من قدرتها العسكرية الكثير عما كانت عليه فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ وذلك ازاء الظروف والحصار المفروض على مصر منذ حرب اكتوبر من جانب الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية عموما (٩٩) ومن ثم كان يشير- رغم تصريحه بتمويل السعودية لصفقات أسلحة لمصر من أوروبا الغربية الى التفوق العسكرى الاسرائيلى باعتبار أن اسرائيل فى وضع أفضل فى مواجهة مصر .

★★ أما فيما يتعلق برؤية الرئيس السادات لدور القوات المسلحة المصرية : فالواقع أن احاديثه منذ تولى السلطة وحتى انتهاء فترة الدراسة كان يؤكد على الدور الاحترافى للقوات المسلحة ، وأن دورها الرئيسى هو الدفاع عن الوطن وحدوده (١٠٠) وفى الفترة التى أعقبت حرب اكتوبر كان كثيرا

ما يؤكد على هذا الدور بوضوح وأنه ليس للقوات المسلحة أى دور سياسى على الاطلاق (١٠١). . . بل أنه أضاف الى مهامها الاساسية خاصة الدور الحيادى مهمة حماية الدستور والدفاع عنه باعتبار أساس الشرعية فى هذا الوطن وهى مهمة قومية سامية (١٠٢). . . الى الحد الذى اعتبر الرئيس السادات قراره بالسماح بتدخل القوات المسلحة فى إنهاء مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ أن قراره هذا هو تطبيق لمفهومه لدور القوات المسلحة وواجبها فى حماية مؤسسات الدولة وحماية الدستور (١٠٣).

★ ومن ناحية أخرى فلم يشر الرئيس السادات فى خطبه الى أن هناك ضغوطا من المؤسسة العسكرية تواجهه فى صنع القرار بشكل عام ومن ثم لم تتضح تصوراتاه فى هذا الشأن من خلال خطبه فحسب .

خاتمة الباب الاول

خلاصة

في هذه الخاتمة سنقوم بعرض نتائج تحليلنا للبيئة النفسية للرئيس السادات في كافة الابعاد التي تناولناها . . محاولين توضيح تأثير هذه البيئة النفسية على القرارات محل الدراسة : (قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت ، وقرار زيارة القدس) .

١ - رؤيته للنظام الدولي العالمي : فقد تشكل النظام العقيدى لدى الرئيس السادات من أن النظام العالمي تغلب عليه الطبيعة الصراعية بين وحداته السياسية المختلفة وبصفة خاصة بين القطبين الرئيسيين ، الى جانب ذلك كان يرى حالة النظام العالمي وقد اتسمت بمظاهر عدم الاستقرار على مدار فترة الدراسة . وفي نفس الوقت فان ناتج عملية الصراع العالمي هو التوازن بين الاطراف المسيطرة في النظام العالمي وذلك حيث أن انتصار طرف منها لا يعنى هزيمة الطرف الثانى بصفة نهائية ولكن لا تتعدى مجرد هزيمة في معركة سرعان ما يبرز القدرة على الرد وتحقيق مكسب بدلا من الهزيمة .

بينما يرى أن هيكل النظام العالمي ينحصر في أن النظام العالمي يسيطر عليه قطبان اثنان فقط بما لا يسمح بتنافس قوى أخرى لهما وأن الصراع العالمي لا يخرج عن العملاقين .

★ أما العدو السياسى الرئيسى الذى قد حدده الرئيس السادات فقد تمثل في اسرائيل « وتلاها الولايات المتحدة الامريكية ثم الصهيونية ، ثم الاتحاد السوفيتى ثم الاستعمار العالمى . . أما ما عدا ذلك فكان مجرد تكرارات بسيطة وفقا لظروف محددة . ومن حيث طبيعة العدو السياسى الرئيسى ظهرت اسرائيل بالصفة العدوانية ثم تلتها الصفة التدميرية ثم الصفة التوسعية ثم الطبيعة الدفاعية في بعض الاحيان . ولم يشر على الاطلاق الى كونها - أى اسرائيل - تميل الى الناحية السلمية . كذلك فان

اهداف اسرائيل تنبع من مصادر خارجية من الولايات المتحدة أو من اليهود العالميين أو من الصهيونية العالمية . في الوقت الذي كان يرى أن امكانية التفاهم مع اسرائيل غير ممكنة على الاطلاق قبل الانسحاب الكامل من جميع الاراضى العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية وأن المسألة بعد ذلك تنظرها أو تقررها أجيال قادمة .

★ ومن ناحية أخرى فإن الرئيس السادات قد تصور دور اسرائيل في النظام العالمى والاقليمى على أنها اداة للولايات المتحدة في الحفاظ على مصالحها في المنطقة في المقام الاول الى جانب اضطلاعها بعدة أدوار تخدم هذا الدور الرئيسى متمثلة في ضرورة اعاقه أى تكامل اقليمى عربى وتفتيت التضامن العربى بشتى الوسائل ، وأيضاً في الاضطلاع بدور كونها اداة للاستعمار العالمى واداة للصهيونية العالمية وان كانت بنسبة ضعيفة نسبياً الى جانب اضطلاعها بمهمة السيطرة والتحكم في المنطقة والسمو فوق وحداتها السياسية العربية على وجه التحديد .

★ فيما يتعلق بعلاقة رؤيته لهيكل النظام العالمى وقرارى الدراسة فانه يلاحظ أن الرئيس السادات كان يرى هيكل النظام العالمى - في الفترة بين توليه الحكم وقرار حرب اكتوبر حيث أصدر خلال هذه الفترة قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت يتسم بالتعددية حيث جاء هذا القرار في أعقاب لقاء القمة بين العملاقين مما كان يعد ايذاناً ببدء التحول عن نمط القطبية الثنائية الجامدة . ومن ثم فإن هذا القرار قد تم تنفيذه بنجاح نظراً لزيادة حرية الدول الصغرى في الحركة في اطار نمط الانفراج الذى يتسم بالتعددية . ، وذلك بغض النظر عن تقييم القرار في أبعاده الأخرى . وبالمقارنة بالفترة التالية لحرب اكتوبر وحتى قرار زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ فإن السادات كان يرى النظام العالمى ثنائى القطبية في الوقت الذى لم يعتر النظام العالمى أية تغييرات في هيكله منذ بدء الانفراج . . مما أدى الى عدم نجاح قرار زيارة القدس في أحد أبعاده ، وأول مثال على ذلك ، كما سنرى تفصيلاً - عدم موافقة الاتحاد السوفيتى وهو العملاق الثانى - على القرار بل سعى الى اعاقته .

★ أما من حيث الاعداء السياسيين فعلى حين كان يرى ضمن اشاراته الى أن العدو الاول هو الولايات المتحدة ثم اسرائيل ؟ . الا أن التكرارات كشفت أن البيئة النفسية للرئيس السادات حددت اسرائيل كعدو رئيسى وبنسبة تبلغ ضعف الولايات المتحدة كعدو سياسى فى الترتيب التالى . وهذه تكشف لنا الى أى مدى كان الرئيس السادات يتحرك فى حل الصراع مع الولايات المتحدة ومن ثم فهو حل للصراع بالتالى مع اسرائيل . وفى هذا تجاهل للاهداف الحقيقية لاسرائيل وتجاهل لمدى التناقض بين اسرائيل والولايات المتحدة ولعل فى اجبار اسرائيل للرئيس كارتر على نقض ورقة العمل الامريكية السوفيتية فى اكتوبر ١٩٧٧ واستبدالها بورقة عمل اسرائيلية أمريكية أى أن تحديده الصريح للولايات المتحدة كعدو رئيسى ومن ثم تأتى سلوكياته متفقة مع هذا التحديد فى الوقت الذى كشفت تحليلاتنا للبيئة النفسية على أن اسرائيل هى العدو الرئيسى وبنسبة عالية جدا كل هذا يؤكد مدى التناقض بين بيئته النفسية وبين سلوكه بما يقود الى عدم دقة فى تنفيذ القرار . وهذا ما سيتضح اكثر عند تحليل قرارى الدراسة فى الباب الثانى .

٢ - رؤيته للنظام الدولى الاقليمى : فقد تشكل النظام العقيدى لدى الرئيس السادات من أن النظام الاقليمى تغلب عليه الطبيعة الصراعية ويحتل الصراع العربى الاسرائيلى النسبة الغالبة فيه ، وأن حالة النظام الاقليمى هو عدم الاستقرار وبنسب متقاربة على مدار فترة الدراسة ، وأن ناتج العملية السياسية هو « التوازن » بين أطراف الصراع الاقليمى وان كان بشكل غير حاسم خاصة وأن ناتج هذه العملية على الوجه الآخر (عدم التوازن) يمثل نسبة كبيرة تصل الى نصف الوجه الاول (التوازن) . أما من حيث رؤيته لهيكل النظام الاقليمى فهو يتسم بتعدد الاقطاب داخل النظام العربى ، وكذلك داخل النظام العربى والهامش له المعروف « بالشرق الأوسط » وان كان فى نفس الوقت يرى النظام الاقليمى مكونا من قطبية ثنائية جامدة العرب طرف أول ، والاسرائيليين طرف ثان فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى .

★ ومن ناحية أخرى فإن الرئيس السادات تصور « دور مصر » في اطار رؤيته للنظام الدولي الاقليمي على النحو السابق . . على أنه « صانع سلام » اكثر من أى دور آخر وان كان لم يتجاهل في رؤيته دور مصر في تبنى مبدأ عدم الانحياز والدفاع عن الاستغلال بعيدا عن العمالقن والسعى نحو التكامل الاقليمي والدفاع عن مجموعة عقائد كالاشرائية ، والدعوة للتحرر ومساندة حركات التحرير والاضطلاع بمسئولية الدفاع الاقليمي والقيادة الاقليمية للمنطقة ومعاداة الاستعمار . . الخ الا أن رؤيته الاجمالية لدور مصر على الرغم من انخفاض التكرارات كلما بعدنا عن بداية حكمه وكما اقتربنا من نهاية فترة دراستنا في نهاية عام ١٩٧٧ م . وبصفة خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، الا أنه يلاحظ أن رؤيته السياسية قد تناقضت مع سلوكه في اغلب الاحوال خاصة فيما يتعلق بدور مصر الفعلى في تبنيتها لسياسة عدم الانحياز والتكامل الاقليمي أى السعى نحو الوحدة العربية والقرار الاجماعى العربى - ويؤكد هذا سعيه نحو كسب تأييد الدول المحافظة العربية قبل حرب اكتوبر كسلوك براجماتى مصلحى حتى تحت الحرب وتحقق الانتصار باعادة جزء من الاراضى العربية المحتلة ثم تخطى الاجماع العربى في كيفية التكامل وحل الصراع العربى الاسرائيلى - وقد سبق تناول ذلك ، وسيرد تفصيله فيما بعد عند تناول قرارى الدراسة بالتحليل - خاصة وأنه في الوقت الذى يرى فيه أن هيكل النظام الاقليمي ثنائى جامد بين العرب من ناحية ، واسرائيل من ناحية أخرى في اطار الصراع العربى الاسرائيلى الا أن سلوك السادات في الانفراد بحل الصراع مصرى - اسرائيلى تناقض مع بيئته النفسية ، وهذا يؤكد لنا عدم دقة قرار زيارة القدس في احد الابعاد .

(٣) رؤيته للاستراتيجية السياسية والبيئة الداخلية :

فقد تشكلت الاستراتيجية السياسية لدى الرئيس السادات من تغليب للاتجاه الهجومى عما عداه من اتجاهات اخرى كاستراتيجية التوازن ، واستراتيجية الردع واستراتيجية التعبئة الشاملة والاستراتيجية التوفيقية واستراتيجية الدعم الخارجى واهم ما اتسم به نظام السادات العقيدى أن استراتيجيته السياسية قد احتوت على عناصر متناقضة فيما بينها فعلى حين تمثل

الاستراتيجية الهجومية والردعية نسبة كبيرة الا أنه في نفس الوقت يشير بين حين وآخر الى استراتيجية توفيقية واستراتيجية الاعتماد على دعم خارجي . في نفس الوقت يلاحظ تناقض التركيز من جانب صانع القرار (السادات) على الاستراتيجية الهجومية والردع مع دور مصر في صنع السلام خاصة وأنه برز تناقض كبير في تكرارات الرئيس السادات لابعاد استراتيجيته بما يشير الى تقلص الاطار الاستراتيجي الذي ينتهجه الرئيس السادات ويحكم تعاملاته في جميع المستويات الداخلية الاقليمية والدولية . بين بداية حكمه والسير نحو نهاية فترة الدراسة - وهو ماسبق الاشارة اليه تفصيلا - وذلك باستثناء استراتيجية التوازن والاستراتيجية التوفيقية نسبيا .

★ ومن ناحية أخرى فإنه في الوقت الذي يرى السادات ارتباطا وثيقا بين الاوضاع الداخلية والسياسة الخارجية في عصرنا الحديث بل وارتباط الصراع الاقليمي بالصراع العالمي : الا أنه ينفي أية مؤثرات داخلية على قراراته في المجال الخارجي بما يؤكد ذلك التناقض بين البيئة النفسية والسلوك الخارجي خاصة وأن احد ابعاد استراتيجية السادات السياسية هو الاعتماد على الدعم الخارجي في معالجة الوضع الاقتصادي المصري السيئ ورفع المقدرة الاقتصادية ومستوى معيشة الشعب المصري . وقد اتضح هذا التناقض بين البيئة النفسية للرئيس السادات وبين قراراته السياسية في المجال الخارجي وذلك من خلال رؤيته للمقدرة الاقتصادية المصرية وربطه بين الحرب وبين الوضع الاقتصادي بالتدهور في حالة استمرار الحرب وبالتحسن والرخاء في حالة التخلص من أعباء الحرب والسعي نحو السلام ، والسعي ايضا نحو الدعم الخارجي في الخروج من الازمة الاقتصادية المصرية وهو ما يؤكد الى حد كبير مؤثرات البيئة الداخلية على قراري الدراسة على الرغم من نفى الرئيس السادات . لذلك حين سؤاله في بعض الاحيان على مؤثرات الوضع الداخلي عليه في قراراته الخارجية .

★ ومع ذلك فإن الرئيس السادات في رؤيته للنظام السياسي المصري كان يرى لنفسه بصفته رئيسا للدولة دورا رئيسيا انفراديا في صنع القرار الخارجي من منطلق الثقة بالذات ومن ثم فإنه لم يكن يرى على الاطلاق أي

دور للمعارضة أو أصحاب الرأي الآخر حتى ولو من داخل النظام نفسه في التأثير على قراراته الخارجية في الوقت الذي كان يشير كثيرا الى ضرورة الحوار الديموقراطي ، والتعدد الحزبي ، وسعيه نحو خلق المعارضة . في نفس الوقت الذي كان يرى ارتباط الاوضاع الداخلية بالسياسة الخارجية للدولة أن القرار الخارجى قرارا قوميا وليس قرارا حزبيا أو ذاتيا يعنى رئيس الدولة فحسب .

★ ومن ثم فانه في ضوء النتائج السابقة يتضح ان قرارى الدراسة بصفة خاصة لا يتسما بالدقة المطلوبة وان احتمالات نجاحها تصبح ضعيفة الى حد كبير وهذا ما سيتضح اكثر عند تناولنا لعملية صنع القرار الخارجى وتحليل قرارى الدراسة وهو ما سنتناوله في الباب الثانى .

- (١) حديث السادات في ١٤ فبراير ١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ ج ١
- (٢) حديث السادات في ٢٣/٧/١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٠٠ ج ١
- (٣) حديث السادات في ٢/٥/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ ج ٢
- (٤) حديث السادات في ٩/١٠/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٦٦٤ ج ٤
- (٥) حديث السادات في ١١/١٠/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٦٧٣ ج ٤
- (٦) حديث السادات في ١٢/٤/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ ج ٥
- (٧) حديث السادات في ١٩/٣/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١١٦ ج ٥
- (٨) حديث السادات لمجلة الصياد اللبنانية في ٣٠/١٢/١٩٧٦ ، الاهرام ، مرجع سابق
- (٩) حديث السادات في ٤/٤/١٩٧٦ ، الاهرام في ٥/٤/١٩٧٦ .
- (١٠) حديث السادات في ٥/٧/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢١١ ج ٣
- (١١) حديث السادات في ١٤/٣/١٩٧٦ ، الاهرام في ١٥/٣/١٩٧٦ ، مرجع سابق .
- (١٢) حديث السادات في ٢٨/١٢/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع اسبق ص ٤١٧ ج ٢
- (١٣) حديث السادات في ١٢/٦/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ ج ٣
- (١٤) حديث السادات في ١٦/١٠/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩ ج ٣
- (١٥) حديث السادات في ١١/١٠/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٦٧٧ ج ٤
- (١٦) حديث السادات في ١٨/٦/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٥٣٥ ، ج ٣٣٦
- (١٧) حديث السادات في ١٥ فبراير ١٩٧١ ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ ج ١ (قد تكررت نفس الفقرة كثيرا بنفس النص خلال عام ١٩٧١ م) .
- (١٨) حديث السادات في ٢٧/٧/١٩٧٢ ، مرجع سابق ، ص ٣٣٧ ج ٢
- (١٩) حديث السادات في ٢٧/٥/١٩٧٣ ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ ج ٣
- (٢٠) حديث السادات في ١٤/١٢/١٩٧٦ ، الاهرام في (١٥/١٢/٧٦) ، القاهرة ، مرجع سابق .
- (٢١) حديث السادات في ٢٦/٣/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ج ٣
- (٢٢) حديث السادات في ٤/١/١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٨١ ج ١
- (٢٣) حديث السادات في ١/٥/١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ ج ١
- (٢٤) حديث السادات في ١٦/٣/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ ج ٢
- (٢٥) حديث السادات في ١٦/٢/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ ج ٢
- (٢٦) حديث السادات في ١/٦/١٩٧٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ ج ٥
- (٢٧) حديث السادات في ٧/١٠/١٩٧٧ ، مرجع سابق ، الاهرام ، القاهرة .

- (٢٨) حديث السادات في ١٩٧١/١/٣ ، مرجع سابق ، ص ٧٢ ج ١
- (٢٩) حديث السادات في ١٩٧٢/٥/٨ ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ ج ٢
- (٣٠) حديث السادات في ١٩٧٢/٥/٦ ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ ج ٢
- (٣١) حديث السادات في ١٩٧٣/١/٦ ، مرجع سابق ، ص ٥ ج ٣
- (٣٢) حديث السادات في ١٩٧٤/٦/٦ ، مرجع سابق ، ص ٣٩٣ ج ٤
- (٣٣) حديث السادات في ١٩٧٢/٩/١ ، مرجع سابق ، ص ٣٥٦ ج ٢
- (٣٤) حديث السادات في ١٩٧٤/٤/١٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٤
- (٣٥) حديث السادات في ١٩٧٤/١٠/١١ ، مرجع سابق ، ص ٦٧٥ ج ٤
- (٣٦) حديث السادات في ١٩٧٥/٩/٤ ، الاهرام في ١٩٧٥/٩/٥
- (٣٧) حديث السادات في ١٩٧٦/٧/٢٢ ، الاهرام في ١٩٧٦/٧/٢٣ .
- (٣٨) حديث السادات في ١٩٧٧/٣/٢٩ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨ .
- (٣٩) حديث السادات في ١٩٧٠/١١/١٢ ، مرجع سابق ، ص ٣١ ج ١ .
- (٤٠) حديث السادات في ١٩٧٢/٢/١٦ ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ ج ٢ .
- (٤١) حديث السادات في ١٩٧٤/٨/٢٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٤٨ ج ٣ .
- (٤٢) حديث السادات في ١٩٧٤/٧/٢٧ ، مرجع سابق ، ص ٥٢٣ ج ٤ .
- (٤٣) حديث السادات في ١٩٧٥/٩/٢٨ ، الاهرام في ١٩٧٥/٩/٢٩ ، مرجع سابق .
- (٤٤) حديث السادات في ١٩٧٥/٥/١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ ج ٥
- (٤٥) حديث السادات في ١٩٧٦/٢/٣٠ ، الاهرام في ١٩٧٦/١٢/٣٠ ، مرجع سابق .
- (٤٦) حديث السادات في ١٩٧٧/٢/١٧ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .
- (٤٧) خطاب السادات في ١٩٧٥/٥/١ ، مجموعة خطبه ، جزء ٥ ، ص ٢٤١ .
- (٤٨) خطاب السادات في ١٩٧٦/٣/١٤ ، الاهرام في ١٩٧٦/٣/١٥ م .
- (٤٩) خطاب السادات في ١٩٧٦/٧/٢٢ ، الاهرام في ١٩٧٦/٧/٢٣ م .
- (٥٠) خطاب السادات في ١٩٧٦/٧/٢٢ ، الاهرام في ١٩٧٦/٧/٢٣ م .
- (٥١) خطاب السادات في ١٩٧٢/٢/١٦ ، مجموعة خطبه ، جزء ٢ ، ص ٧٨ .
- (٥٢) حديث السادات في ١٩٧٤/٤/٢٥ ، مجموعة خطبه ، جزء ٤ ، ص ٢٤٥ .
- (٥٣) أنظر : محمود اسماعيل محمد ، الصراع الدولي ، مذكرات غير منشورة لطلبة تمهيدى ماجستير علوم سياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣ : ١٢٠ .
- (٥٤) خطاب الرئيس السادات في ٢٣ يوليو ١٩٧١ م ، مجموعة خطبه ، جزء أول ، ص ٣٩٨ .
- (٥٥) خطاب الرئيس السادات في ٢٧ مايو ١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، جزء ٣ ، ص ١٨٢ .
- (٥٦) خطاب السادات في ٢٧ يوليو ١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، جزء ٤ ، ص ٥١٧ : ٥٢٩ .

- (٥٧) خطاب السادات في ٢٧ يوليو ١٩٧٤ ، مرجع سبق ، ص ٥٢٤ .
- (٥٨) خطاب السادات في ٢٢/٧/١٩٧٦ ، جريدة الاهرام في ٢٣/٧/١٩٧٦ . وقد اشار الرئيس السادات في هذا الخطاب ايضا الى سياسة الانفتاح الاقتصادي ومعناها ، وضرورتها .
- (٥٩) حديث الرئيس السادات في ١٢/٤/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ ، الجزء الخامس .
- (٦٠) حديث السادات في ٨/٦/١٩٧٦ ، المنشور بالاھرام في ٨/٦/١٩٧٦ ، أنظر أيضا خطابه في ٢٨/٩/١٩٧٦ حول طبيعة الاقتصاد المصري ، جريدة الاهرام ٢٩/٩/١٩٧٦ .
- (٦١) خطاب السادات في ٢٨/٩/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه ، لعام ١٩٧٧ ، مرجع سابق ، ص ٦٨٨ .
- (٦٢) انظر خطب السادات على وجه التحديد في ٢٧/٧/١٩٧٤ ، مرجع سابق ، ص ٥١٧ : ٥٢٩ ، خطاب ١٤/٣/١٩٧٦ ، جريدة الاهرام ، مرجع سابق ، بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٦ ، وخطاب ٢٧/٣/١٩٧٦ ، الاهرام في ٢٨/٣/١٩٧٦ ، بيان للأمم في ١٤/٤/١٩٧٥ ، جزء ٥ ، ص ٢٠٨ : ٢١٠ .
- (٦٣) خطاب السادات في ١/٥/١٩٧٣ ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ الجزء الثالث ، وانظر حديث السادات في ٢٩/٣/١٩٧٤ ، ص ١٣٥ ، جزء ٤ وخطابه في ٢٨/٩/١٩٧٦ ، الاهرام في ٢٩/٩/١٩٧٦ ، وحديثه في ١٧/٥/١٩٧٧ ، وحديه ايضا في ٢٨/٩/٧٧ وذلك على سبيل المثال وتأكيدا للمعنى الموضح في المتن .
- (٦٤) أنظر خطب وأجاديث السادات في ٢٥/٨/٧٤ ، جزء ٤ ، ص ٥٤٦ ، وخطابه في ٢٧/٧/٧٤ جزء ٤ ص ٥٢٢ : ٥٢٩ ، وخطابه في ١٤/٣/٧٦ ، الاهرام في ١٥/٣/٧٦ ، وحديثه في ١٠/٦/٧٧ ، وحديثه في ١/٨/٧٧ ، مجلد عام ١٩٧٧ .
- (٦٥) حديث السادات للتلفزيون الامريكى في ٣١/٧/٧٧ ، مجموعة خطبه لعام ٧٧ ، ص ٦٠٧ .
- (٦٦) خطاب الرئيس السادات في ٤/٥/١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ ج ١
- (٦٧) حديث السادات في : ٢٠/٥/١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، الجزء الاول ، ص ٣٢٩ .
- (٦٨) حديث السادات في ١٩/٤/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، الجزء الثانى ، ص ١٦٨ .
- (٦٩) خطاب الرئيس السادات في ١٣/٥/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، الجزء الرابع ، ص ٣٣٣ .
- (٧٠) خطاب الرئيس السادات في ٢٧/٧/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، الجزء الرابع ، ص ٥٢٨ .
- (٧١) حديث السادات لجريدة السياسة الكويتية ، في ١٤/٩/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، الجزء الرابع ، ص ٥٩٤ .

(٧٢) حديث الرئيس السادات في ٩/١٠/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه ، الجزء الرابع ، ص ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، وتكرر ذلك في حديث للسادات في ١٦/١٢/١٩٧٤ ، ص ٧٥٧ ، وحديث السادات في ١٩/١٢/١٩٧٤ ، ص ٧٧٠ ، ٧٧١ .

(٧٣) حديث السادات في ٩/١/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، الجزء الخامس ، ص ٤٣ .

(٧٤) حديث السادات في ١/٦/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه ، الجزء الخامس ، ص ٣٠٥ .

(٧٥) خطاب السادات في ٢٢/٧/١٩٧٦ ، جريدة الاهرام ، في ٢٣/٧/١٩٧٦ .

(٧٦) خطاب السادات في ١١/١١/١٩٧٦ ، جريدة الاهرام ، في ١٢/١١/١٩٧٦ .

(٧٧) حديث السادات لمجلة ايرانية في ١٧/٥/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ ، ص ٥٥١ .

(٧٨) حديث السادات في ١٠/٦/١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، الجزء الاول ، ص ٣٥٧ .

(٧٩) حديث السادات في ١٦/٢/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، الجزء الثاني ، ص ٨٠ .

(٨٠) حديث السادات في ١٦/٢/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، الجزء الثاني ، ص ٧٣ .

(٨١) خطاب السادات في ١٤/٥/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، الجزء الثاني ، ص ٢٢٤ .

(٨٢) خطاب السادات في ١٤/٥/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، الجزء الثاني ، ص ٢٣٩ .

(٨٣) خطاب السادات في ٢٦/٧/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه ، الجزء الثالث ، ص ٢٨٨ .

(٨٤) خطاب السادات في ١٤/٣/١٩٧٦ ، الاهرام في ١٥/٣/١٩٧٦ ، ص ٧ .

(٨٥) أنظر على سبيل المثال الى حديث السادات في ٢٦/٧/١٩٧٤ . . الجزء الرابع ،

مجموعة خطبه ، ص ٤٨٨ .

(٨٦) خطاب السادات في ١٤/٥/١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، الجزء الاول ، ص ٢٧٢ .

(٨٧) حديث السادات للجنود في الجبهة في يوم ١٤/٥/١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، الجزء

الاول ص ٢٩١ ، ٢٩٥ .

(٨٨) بيان السادات في ١٦/٩/١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، الجزء الاول ، ص ٤٥٤ .

(٨٩) حديث السادات في ١٦/٣/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، الجزء الثاني ، ص ١١١ .

(٩٠) حديث السادات في ٨/٦/١٩٧٦ ، الاهرام في ٨/٦/١٩٧٦ .

(٩١) أنظر بصفة خاصة لقاء السادات بطلاب مصر في ٣٠/١/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه

لعام ١٩٧٧ ص ٧٨ ، ١٤٠ .

(٩٢) سبق للرئيس السادات أن أشار الى دوره كرئيس للدولة بأنه ليس حكما فوق كل

السلطات ولكنه منحازا لتحالف قوى الشعب العاملة ومواقفه . . وقد وردت هذه الاشارة في

بيان الرئيس السادات ، ٢٨/١٢/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٤٢٢ .

(٩٣) أنظر تفصيل هذه الواقعة كما رواها السادات في خطابه في ٢٨/٩/١٩٧١ ، مجموعة

خطبه ، جزء أول ص ٤٨١ ، ٤٨٢ ، وكذلك خطابه في ١٤/٣/١٩٧٦ ، جريدة الاهرام

١٥/٣/١٩٧٦ ، ص ٤ .

- (٩٤) حديث السادات في ١٩٧٣/٥/٢٧ ، مجموعة خطبه ، جزء ٣ ، ص ١٨٢ .
- (٩٥) خطاب السادات في ١٩٧٦/٣/١٤ ، الاهرام ١٩٧٦/٣/١٥ م .
- (٩٦) حديث السادات في ١٩٧٦/٦/٨ ، جريدة الاهرام .
- (٩٧) حديث السادات في ١٩٧٦/٦/١٣ ، جريدة الاهرام في ١٩٧٦/٦/١٤ .
- (٩٨) حديث الرئيس السادات في ١٩٧٧/٢/٨ (بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧)
مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ ، ص ٢١٦ .
- (٩٩) حديث الرئيس السادات للتلفزيون الامريكى في ١٩٧٧/٧/٣١ ، مجموعة خطبه
لعام ١٩٧١ ، ص ٦١٣ ، ٦١٤ ، وكرر ذلك خلال أحاديثه طوال شهر اغسطس وسبتمبر
١٩٧٧ م .
- (١٠٠) انظر خطاب السادات على سبيل المثال : في ١٩٧٦/١١/١١ ، الاهرام في
١٩٧٦/١١/١٢ م .
- (١٠١) انظر حديث الرئيس السادات للجمهوريه في ١٩٧٥/١٠/٢٣ ، وحديثه في
١٩٧٧/٦/٥ مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ ، ص ٦٠٤ .
- (١٠٢) انظر خطاب السادات في ١٩٧٦/٣/١٤ ، الاهرام في ١٩٧٦/٣/١٥ .
- (١٠٣) أنظر خطاب السادات في ١٩٧٧/٢/٣ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ ، ص ١٤٣ .

الباب الثانى

« صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية »

عملية صنع القرار (مقدمة عامة) :

الواقع ان القرار السياسى هو خلاصة لاختيار ما ، من بين عدة خيارات ، وهو لا ينتج اثاره فى الواقع العملى الا من خلال أجهزة . ويستلزم هذا وجود مؤسسات قادرة على الاضطلاع بهذه المسئولية فى المجال الخارجى^(١) . ومن ثم فان عملية صنع القرار الخارجى هى عملية متعددة المراحل وتنقسم هذه العملية الى ثلاث مراحل رئيسية :

الاولى : مرحلة اعداد القرار . الثانية : مرحلة اتخاذ القرار .

الثالثة : مرحلة تنفيذ القرار .

★ بالنسبة للمرحلة الاولى : « اعداد القرار » : وهى المرحلة السابقة

على اتخاذ القرار ، وتشمل عدة عمليات منها / تعريف الموقف المطلوب قرار للتعامل معه ، والمبادأة سواء أكانت من جانب صانع القرار ، او نتيجة رد فعل وضغوط خارجية ، ام تجمع بينهما . ومنها ايضا التخطيط ، وطبيعة المشورة . وهذا المعنى فان مرحلة اعداد القرار تتضمن بعدين رئيسيين هما : البعد الاول : يتعلق بخطوات جمع البيانات والمعلومات والتأكد من مصداقيه هذه المعلومات ، والبعد الثانى : يتعلق بطبيعة الاتصال بين القائمين على صنع القرار فى اطار النمط السائد لهيكل صنع القرار . ومن ثم يؤخذ فى الاعتبار فى هذه المرحلة نمط وأسلوب التعامل بين صانع القرار وأفراد هيئة القرار المحيطين به ولهذا تأثير كبير على طبيعة القرارات الصادرة من حيث اعتمادها على معلومات كاملة أم غير كاملة . وذلك نتيجة عرض هيئة القرار للمعلومات على صانع القرار وخشية البعض منهم على علاقته بالقائد السياسى نتيجة عرض معلومات معينة . ولذلك فان هذه المرحلة تعد من أهم المراحل فى عملية صنع القرار .

★ بالنسبة للمرحلة الثانية : (اتخاذ القرار) : وهى المرحلة التالية لاعداد القرار وفيها يتم اختيار صانع القرار لاحد البدائل . . أى ترجيح بديل من بين عدة بدائل مطروحة امامه ، واختيار صانع القرار يتوقف الى حد كبير على عوامل كثيرة لعل من أهمها ادراك صانع القرار للموقف الذى يتعين عليه اتخاذ قرار بشأنه .

★ أما بالنسبة للمرحلة الثالثة : مرحلة تنفيذ القرار : وهى المرحلة التالية مباشرة لاتخاذ القرار ، حيث تبدأ الاجهزة المختصة فى استقبال القرار المتخذ بالفعل لتنفيذه فى الواقع العملى . ومن أهم صعوبات هذه المرحلة هى مدى كفاءة أجهزة تنفيذ القرار . ويصاحب تنفيذ القرار نوعا من الشرح والتفسير له ، لان المسئولية تفترض الشرح على ان يكون قابلا للتصديق من جانب الموجه اليهم الشرح . وفى هذه المرحلة أيضا فان ذكريات الدولة تحتزن فى أماكن كثيرة (الحكام وكبار الموظفين ، والنخبة ، وشريحة الرأى العام المهتمة بالنواحي السياسية بل تحتزن الذكريات الهامة لدى الشعب ككل فى حضارته ولغته .

عموما فإنه يصبح مدى نجاح أو فشل تطبيق قرار معين مصدرا لاتخاذ غيره من القرارات حيث ان القرار في كثير من الاحيان يعتمد على الربط بين المعلومات الجديدة والخبرة السابقة^(٢).

ويتضح اذن أن المراحل الثلاث لعملية صنع القرار هي مراحل متكاملة ومتداخلة وتختلف طبيعة تناولها من مجتمع لآخر وفقا لطبيعة النظام السياسى السائد ، ومدى ديموقراطيته ، بل وطبقا لخصائص القرار السياسى وقد تحدد في زمان ومكان معين^(٣). ونظرا لطبيعة الدراسة حيث تنطلق من افتراض رئيسى من أن رئيس الدولة هو صانع القرار الرئيس فى السياسة الخارجية خاصة فى دول العالم الثالث ، ومصر احدى هذه الدول ، فإن هدف دراسة هذا الجزء هو مزيد من تأكيد هذا الافتراض ، ويمكن الاستشهاد برأى البعض فى هذا الصدد حيث يرى أن دول العالم الثالث - لم تفرض فيها الشرعية الدستورية - رغم الاعلان عنها فى هذه الدول قيودا على عملية صنع القرار الخارجى فيها - على عكس الدول المتقدمة . حيث تمر بلدان العالم الثالث عادة بواحدة من مرحلتين فى تطورها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى (التقليدية او الانتقالية) وفى كلا المرحلتين تكون سلطات صنع القرار عادة فى ايدى شخص واحد ويمكن أن يكون هذا الشخص ملكا وراثيا ، أميرا أو شيخا الذى يحكم بسلطة التقليد من خلفه ، ويمكن ان يكون زعيما يتمتع بتأييد شعبى لتحرير شعبه من النير الاستعمارى ووضع البلاد على طريق التطور ، او يمكن ان يكون ببساطة ديكتاتورا الذى يفرض نظاما قمعيا للقانون والنظام بحجة أن الطريق الى التطور هو حتما طريق خطر . وأيا كان هذا الشخص حاكما تقليديا ، زعيما جماهيريا ، او ديكتاتوريا فإن هذا الشخص يكون الفصيل النهائى فى كافة مسائل السياسة الهامة . وبينما قد يخوض بعض سلطاته فى مجالات داخلية محددة مثل التطور الزراعى والصناعى الا أنه يظل محتفظا بسلطات صنع القرار كاملة فى مجالين (السياسة الخارجية والدفاع) . وحتى اذا بدا أن ثمة جهازا للتشاور هناك فى شكل مجلس وزراء أو مجلس ثورى او مجلس أمن قومى) فان دوره ان وجد يكون محدودا عادة بمناقشة القرار فى واحد من هذين المجالين بعد أن يكون

قد تم اتخاذه بالفعل ، بل أنه في معظم الحالات فإن هذه المجالس الاستشارية لا يكون في حوزتها الحقائق المؤدية الى القرار ومن ثم فان مناقشاتها تكون غير مؤثره وغير مكثرت بها بشكل يؤثر على عملية صنع القرار مطلقا وبالطبع فان صانع القرار قد يتشاور مع الآخرين قبل اتخاذ قراره ولكن الى أى مدى سوف يهتدى بنصيحتهم انما هى مسألة اختيار شخص وبكلمات أخرى فإنه بينما امكانية أن آراء الآخرين قد تؤثر على قراره قائمة الا انها في أفضل الحالات تكون مسألة عشوائية والقرار في النهاية يكون قراره بمفرده . مع ذلك ولان قرارات السياسة الخارجية تتخذ من قبل شخص بمفرده فإن ذلك لا يستتبع أنها تتخذ اعتباطا او من فراغ^(٤) . وفي ضوء هذه المقدمة فإننا سنتناول هذا الباب في اربعة فصول رئيسية وهى :

الفصل الاول : هيكل صنع القرار السياسى الخارجى .

الفصل الثانى : رؤية الرئيس السادات لعملية صنع القرار السياسى الخارجى .

الفصل الثالث : تحليل القرار الاول : انتهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفييت فى مصر يوليو / ١٩٧٢ .

الفصل الرابع : تحليل القرار الثانى : زيارة السادات للقدس / نوفمبر ١٩٧٧ م .

الفصل الاول :

« هيكل صنع القرار السياسى الخارجى فى مصر » .

فى هذا الفصل سنتناول نقطتين رئيسيتين : الاولى : وتعلق بتوضيح دور اجهزة الدولة التنفيذيه فى صنع القرار الخارجى وفى كل نقطة سنتعرض لكل من الدور الرسمى والدور الفعلى لكل سلطة من السلطات الثلاث وكل جهاز من الاجهزة التنفيذية .

ومن ثم فإن تناولنا هاتين النقطتين هو بمثابة مدخل لتحليل قرارى الدراسة انهاء مهمة الخبراء السوفيت ، وزيارة السادات للقدس بما يقودنا بعد ذلك الى محاولة فهم طبيعة عملية صنع القرار فى نظام السياسة الخارجية المصرى .

وسنتناول كل نقطة فى مبحث مستقل كما يلى : -

المبحث الاول : الدور الوظيفى لسلطات الدولة فى صنع القرار الخارجى .

المبحث الثانى : الدور الوظيفى لأجهزة الدولة التنفيذية فى صنع القرار الخارجى .

المبحث الاول :

« الدور الوظيفى لسلطات الدولة فى صنع القرار الخارجى »

طبقا لدستور مصر الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ ، فإن نظام الحكم موزع بين سلطات ثلاث هى : السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية . ونظام الحكم المصرى وفقا للدستور يجمع بين النظام الرئاسى البرلمانى ، وان كانت الصفة الغالبة له هى الناحية الرئاسية ، حيث ان الصفة البرلمانية تبلور حول احاطة وزير ما ، وتوجيه سؤال له لم يصل بعد الى مرحلة الاستجواب من الناحية الواقعية ، ويكفى القول بأنه لم يحدث مساءلة لوزارة ما من قبل السلطة التشريعية او حتى مجرد المطالبة رسميا - باقالة هذه الوزارة او تلك ولنتناول بشيء من التفصيل دور هذه السلطات الثلاث على النحو التالى :

أولا السلطة التنفيذية : وهى موزعة بين رئيس الدولة ، ومجلس الوزراء ، والجهاز البيروقراطى . وقد حددت المواد من (٧٣ - ٨٥) دور رئيس الدولة عامة وأسلوب توليه الحكم ومدة الحكم المكفولة وأسلوب محاسبته وعزله ، بينما المواد من (١٣٧ - ١٥٢) تحدد مهمة رئيس الدولة (الجمهورية) خاصة المادة (١٣٧) حيث تنص على ان : (يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور . والمادة (١٣٨) تنص على : « يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور . ثم المادة ١٤١ يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ويعفيهم من مناصبهم . . أما المادة ١٥١ - فتنص على (رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ، ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة . على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة ، او التى تتعلق

بحقوق السيادة ، او التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة ، تجب موافقة مجلس الشعب عليها .

- اما مهمة الوزارة (الحكومة) فقد حددتها المواد من (١٥٣ - ١٦٧) .
- الا ان المادة (١٦٤) فقد حددت مهمة المجالس القومية المتخصصة .
وهى تابعه لرئيس الجمهورية الذى يحدد تشكيل كل منها واختصاصاته بقرار من رئيس الجمهورية .

- والمادة (١٦١ - ١٦٣) فتحدد مهمة الادارة المحلية وتشكيل المجالس الشعبية المحلية .

ومن ثم فإن السلطة التنفيذية تتركز فى يد رئيس الجمهورية ، فهو الذى يعين رئيس الوزراء والوزراء ، ويعفيهم ، بما يعنى ضعف مشاركتهم له فى صنع القرار فى اطار مثل هذه العلاقة اضافة الى أن المجالس القومية المتخصصة هى أجهزة معاونة وليس أجهزة مشورة . ويتضح ذلك من خلال تبعيتها لرئيس الجمهورية الذى يحدد اختصاصات كل منها وتشكيلها ايضا .

كذلك فان السلطة التنفيذية - دستوريا - هى محور النظام وهى المهيمنة على بقية سلطات الدولة ويكفى الاشارة الى أن رئيس الدولة (وهو رئيس السلطة التنفيذية) هو رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى - قبل حله وتحويله لاحزاب - وهو التنظيم السياسى للدولة ، وهو رئيس المجلس الاعلى للهيئات القضائية) والرئيس (القائد) الاعلى للقوات المسلحة ، ورئيس المجلس الاعلى للشرطة . فى الوقت الذى ليس من سلطة مجلس الشعب - وهو السلطة التشريعية - مساءلته او استجوابه الا فى حالة الخيانة العظمى .

كذلك فان السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية تتمتع بسلطة صنع القرار واتخاذها بشكل عام وخاصة فى المجال الخارجى ويتضح ذلك من ايضاح دور السلطتين الاخرتين (التشريعية ، والقضائية وذلك كما سيلي :

ثانيا : السلطة التشريعية :

وهى السلطة البرلمانية المتمثلة فى « مجلس الشعب » المصرى ، كمجلس

برلماني واحد خلال فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠ .^(٥) وقد حددت المواد من (٨٦ : ١٣٦) مهام مجلس الشعب وكيفية أدائه لها ، وتشكيله وعلاقته بالسلطة التنفيذية ، ومهمة مجلس الشعب وفقا لهذه المواد تتحدد في سلطة التشريع وقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وممارسة الرقابة والمحاسبة على أعمال السلطة التنفيذية ، والوزارة مسئولة أمام المجلس ومن حق المجلس سحب الوزارة كاملة أو سحب الثقة من وزير فقط ، أو رئيس الوزراء نفسه وبأغلبية أعضاء المجلس . ولم يشار نصا في الدستور لمهمة المجلس في صنع القرار الخارجي . والسلطة التشريعية تدعى للاجتماع في كل دورة جديدة بأمر من رئيس الجمهورية حيث يفتتحها بخطاب سياسي عادة يعلن فيه قراراته الهامة سواء في النطاق الخارجي أو الداخلي ، ويكفي الإشارة الى افتتاح دورة البرلمان في ١١/١١/١٩٧٦ حيث أعلن الرئيس السادات قراره بتحويل التنظيمات السياسية الى أحزاب سياسية والغاء الاتحاد الاشتراكي باعتباره تنظيما سياسيا واحدا . وفي الثامن من نوفمبر ١٩٧٧ أعلن قراره باستعداده لزيارة الكنسيت الاسرائيلي . ومن ثم فإن مجلس الشعب هو منبر لرئيس الجمهورية لإعلان قراراته من جانب ، ومن جانب آخر فإن دور المجلس - دستوريا - لا يعدو ان يكون التصديق على معاهدات وقعها رئيس الجمهورية ، ومن خلال اللجان الخاصة يبحث خطب رئيس الجمهورية أمام المجلس ، والرد عليها ، ومن خلال لجانه المتخصصة في المجال الخارجي على وجه الخصوص (لجنة العلاقات الخارجية) ولجنة الشؤون العربية ، ولجنة الدفاع القومي . . .) يتضح ان دورها لا يخرج عن التصديق والموافقة وإعلان البيانات التي تتفق وقرارات رئيس الجمهورية في المجال الخارجي^(٦) . مثال ذلك : صدق مجلس الأمة (الشعب) في يونيو ١٩٧١ على معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي ، وفي مارس ١٩٧٦ صدق المجلس على الغائها وذلك في أعقاب اتخاذ الرئيس قراره بالغائها . ويتضح أن دور المجلس لم يصل بعد الى الاعتراض الكامل على قرار لرئيس الجمهورية في النطاق الخارجي أو الغائه ، أو طلب إعادة النظر فيه أو حتى مجرد تأجيل مناقشته وإن كانت

هناك معارضة داخل المجلس - في فترة الدراسة - خاصة قبل تحويل المنابر الى احزاب سياسية ، فلم تعدوا ان تكون هذه المعارضة سوى مجرد معارضة اشخاص في ظل نظام واحد وليست معارضة منظمة تنظيميا جماعيا .

- كذلك فإن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون ^(٧) . يؤكد مدى طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ومدى تقلص دور الاخيرة إزاء السلطة التنفيذية بل يؤكد أيضا تنازل السلطة التشريعية عن صميم اختصاصاتها - التشريع - لقمة السلطة التنفيذية متمثلة في شخص رئيس الدولة .

ثالثا : السلطة القضائية :

حددت المواد من (١٦٥ - ١٧٣) مهام هذه السلطة ومسئولياتها ، ومضمونها حماية الشعب واقامة العدالة والحفاظ على دستورية القوانين بشكل عام من المحكمة الدستورية العليا التي نص عليها الدستور في المواد من (١٧٤ - ١٧٨) ثم تشير المادة (١٧٩) الى مهمة المدعى العام الاشتراكي . ومن ثم فإنه وفقا للدستور فإنه ليس للسلطة القضائية أى دور في صنع القرار الخارجى بشكل مباشر ، ولكن تستطيع المحكمة الدستورية العليا أن يكون لها دور غير مباشر يتمثل في تمتعها بسلطة ابطال بعض القوانين او الاتفاقات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس مخالفتها للدستور ، بل تستطيع أن يكون لها دور غير مباشر في تأكيد سلطة أى من السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال السياسة الخارجية ^(٨) ورغم ذلك فإن السلطة القضائية لم تشكل أى قيد على السلطة التنفيذية في عملية صنع القرار الخارجى ولم يكن لها دور فعلى خلال فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠ .

★ الخلاصة حيث يتضح من خلال العرض السابق مدى سيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية الى الحد الذى أضحت السلطة التشريعية سلطة تابعة للسلطة التنفيذية - اكثر من كونها سلطة مستقلة وخاصة في مجال صنع القرار الخارجى ويؤكد البعض : بأن هذه المؤسسات تتسم بالضعف في مواجهة السلطة التنفيذية لاكثر من سبب منها سيطرة

الطابع الشخصى على العلاقات السياسية فرغم شعار دولة المؤسسات لملاء الفراغ بعد عبد الناصر) الا أن الواقع العملى كان يعكس هيئة شخص رئيس الدولة فكانت الروابط والصلات الشخصية (المصاهرة والنسب والزمالة . . الخ) هى الاساس فى تولى الوظائف الهامة على مستوى النخبة سواء بالنسبة للمناصب الوزارية ، او البرلمانية او غيرها وذلك يؤدى الى عدم تهيئة المناخ الملائم لتطور الديمقراطية وازدهارها واضعاف المؤسسات السياسية وانخفاض دورها وتضاؤل تأثيرها من الناحية العملية ، اضافة الى ان السلبية السياسية وما لذلك من علاقة بالوضع الاقتصادى والاجتماعى كمناخ ملائم للممارسة والمشاركة اضافة الى استمرار النمط السلطوى فى التنشئة السياسية فى مصر بما يضيف طابعا غير ديموقراطى على العملية السياسية^(٩) . وعموما فإن كل هذا ادى الى ضعف المؤسسات السياسية وفعاليتها .

ويتضح بالتالى أن سلطة صنع واصدار القرار الخارجى لا تخرج عن نطاق السلطة التنفيذية وهذه السلطة مركزة بصفة خاصة فى شخص رئيس الدولة . وحتى يتضح هذا فإن الامر يستلزم تحليل ابعاد الدور الوظيفى لاجهزة الدولة المختلفة فى عملية صنع القرار الخارجى والمتمثلة فى مجلس الوزراء ووزارة الخارجية . . الخ . وهذا هو ما سنتناوله فى المبحث التالى .

المبحث الثانى

(الدور الوظيفى لاجهزة الدولة التنفيذية فى صنع القرار الخارجى)

تتنوع أجهزة الدولة فى صنع القرار الخارجى بين عدة مستويات منها مايتعلق بدور من الوظيفة مجرد جميع المعلومات او منها مايتعلق بدورها فى تقديم الرأى والمشورة، ومنها ما يجمع بين جمع المعلومات والمشورة، ومنها ايضا ما يتعلق دورها بأضفاء الشرعية على القرار الخارجى أو تعبئة الجماهير تجاه تأييد القرار الخارجى . ونماذج هذه الانواع تتضح من خلال تناولنا لدور أجهزة الدولة فى مصر والملقى على عاتقها وظيفيا مهمة صنع القرار الخارجى .

وتحدد هذه الاجهزة فيما يلى :

- ١ - مجلس الوزراء
 - ٢ - وزارة الخارجية
 - ٣ - مجلس الامن القومى
 - ٤ - رئاسة الجمهورية
 - ٥ - وزارة الحربية (الدفاع)
 - ٦ - المخابرات العامة
 - ٧ - التنظيم السياسى (اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى قبل تعدد الاحزاب ، والمكتب السياسى لحزب مصر بعد تعدد الاحزاب) .
- ★ ونتناول دور كل جهاز على حده فى عملية صنع القرار بشىء من التفصيل محاولين التركيز بشكل رئيسى على الدور الوظيفى بشكل عام ، مع التركيز على هيكل وزارة الخارجية على وجه التحديد .

أولا : مجلس الوزراء :

يعتبر مجلس الوزراء - دستوريا^(١٠) هو الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة ويعرف بأسم « الحكومة » التى تتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه ، والوزراء ونوابهم^(١١) .

أما فيما يتعلق بأختصاص المجلس فإنه يمكن توضيحها على النحو التالى :

(١) الاختصاصات الرسمية :

- يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :
- أ - الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية .
- ب - توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .
- ج - اصدار القرارات الادارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .
- د - اعداد مشروعات القوانين والقرارات .
- هـ - اعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .
- و - اعداد مشروع الخطة العامة للدولة .
- ز - عقد القروض ومنحها وفقا لاحكام الدستور .
- ح - ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة^(١٢) .

- كذلك فإن الوزير هو الرئيس الادارى الاعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها^(١٣) .

★ ومن ثم يتضح أن جوهر اختصاص مجلس الوزراء هو مشاركة رئيس الدولة في رسم السياسة العامة للدولة ومباشرة تنفيذها وذلك بشكل عام - ولم يتحدد دور المجلس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بشكل خاص فيما عدا ما يتعلق بوزارة الخارجية باعتبارها وزارة مختصة بهذا المجال وفقا للمادة ١٥٧ من الدستور .

(٢) الدور الفعلى لمجلس الوزراء :

لكى يتضح الدور الفعلى للمجلس فقد قمنا بدراسة عينة من اجتماعات مجلس الوزراء للوقوف على دوره الفعلى في صنع القرار الخارجى في اطار فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠ - وكانت العينة لعامين متتاليين في الفترة من أول أكتوبر ١٩٧٣ وحتى نهاية سبتمبر ١٩٧٥^(١٤) وقد اتضح ان عدد الاجتماعات قد بلغ (٦٤) أربع وستين اجتماعا خلال العامين بواقع خمسة اجتماعات كل

شهرين تقريبا عقد منها ستة اجتماعات برئاسة السادات نفسه منها ثلاثة اجتماعات مع بدء عمل الوزارة الجديدة بعد اصدار قرار تشكيلها توضيح أسلوب عملها والسياسات الواجب اتباعها ودورها في المرحلة الجديدة وثلاثة اجتماعات أخرى حضرها خصيصا لمناقشة عدد من الامور الهامة تتعلق بآخر تطورات الاوضاع الداخلية والعربية والدولية بدون تحديد او تفصيل لها وفقا لما ينشر بالصحف اليومية .

- وفيما يتعلق بدور مجلس الوزراء في صنع القرار الخارجى فقد اتضح خلال عينة الدراسة ما يلى :

(أ) فى أغلب الاحيان يبدأ اجتماع مجلس الوزراء بعرض آخر التطورات السياسية الخارجية التى تمر بها البلاد ويقوم بالعرض وزير الخارجية بنفسه او من جانب رئيس الوزراء فى بداية الاجتماع .

. (ب) لوحظ عدم اتخاذ المجلس لاي قرار فى المجال الخارجى بل مجرد استعراض آخر التطورات أو تقرير عن زيارة لعدد من الدول الاجنبية قام بها وزير الخارجية او رئيس الدولة وذلك باستثناء قرار مجلس الوزراء بتبادل الوفود الداخلية والخارجية بالدعوة الى مصر وارسال وفود مصرية ابان حرب اكتوبر لشرح موقف مصر . ومن ثم يتضح انه لم يكن للمجلس المبادرة فى قرار خارجى او المشاركة فى صناعته او حتى مناقشة السياسة الخارجية بشكل محدود .

(ج) كان دور مجلس الوزراء بارزا فى مناقشة العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر ، واتفاقيات التعاون الاقتصادى مع الدول الاجنبية وكان المجلس يتخذ قرارات فعلية إزاء هذه الاتفاقيات .

(د) عادة اذا قام الرئيس السادات بعرض موضوع يتعلق بالسياسة الخارجية على مجلس الوزراء لم يكن يخرج عن كونه للاحاطة والعلم فقط - وفقا لما نشر - وليس للمناقشة وتبادل الرأى او لاتخاذ قرار ، فقد كان الرئيس يصدر قراره بالفعل ويأتى العرض على المجلس للاحاطة بجوانب القرار شأنه شأن عرض اى موضوع خارجى بصفة عامة .

ثانيا : وزارة الخارجية :

يمكن تناول عدد من النقاط كما يلي :

(١) الدور الرسمي لوزارة الخارجية في صنع القرار الخارجى :

بشكل عام فإن وزارة الخارجية هى الوزارة المختصة بإدارة العلاقات الخارجية فى إطار مجلس الوزراء . وفى الوقت الذى يتحدد دور وزيرها - دستوريا - بأنه هو الذى يتولى رسم سياسة وزارته فى حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها^(١٥) إلا أنه مقيد بسلطة رئيس الدولة ويتضح ذلك من خلال استعراض اختصاصات وزارة الخارجية من واقع دليلها التنظيمى الأساسى^(١٦) حيث تقوم هذه الاختصاصات على المبادئ التالية وهى أساس تنظيم وزارة الخارجية :

(أ) يتخذ رئيس الجمهورية القرارات السياسية العليا لتوجيه السياسة الخارجية للدولة .

(ب) وزير الخارجية هو مستشار رئيس الجمهورية الرئيسى فى الشؤون الخارجية ويتخذ القرارات فى المشكلات السياسية التى تعرض من يوم لىوم .
(جـ) وزارة الخارجية هى جهاز الدولة الرئيسى المكلف بما يلى :

★ تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية للجمهورية .

★ ★ التنسيق مع اجهزة الدولة المعنية بالعلاقات الخارجية .

★ ★ ★ علاوة على ما يتعلق من مهمة جمع وتقدير المعلومات السياسية والاقتصادية وغيرها والتى تتعلق بالتطورات المؤثرة على العلاقات الخارجية للجمهورية وتوزيع المعلومات على جهات الاختصاص^(١٧) ومن ثم يتضح أن الدور الوظيفى الرسمى لوزارة الخارجية المصرية يتحدد بمهام ثلاثة هى :

(أ) جهاز مشورة لرئيس الدولة فى مجال السياسة الخارجية ويشارك القائمون عليه فى صنع القرار الخارجى .

(ب) جهاز تجميع وتصنيف للمعلومات (استقبال وإرسال) استقبال من الخارج وانسياب الى الاجهزة المعنية فى الداخل .

(جـ) اداة لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية بشكل عام والقرارات السياسية لرئيس الدولة بشكل خاص .

وهنا فإنه يقع - بالتالى - على وزارة الخارجية عبئاً كبيراً ودوراً هاماً فى صنع القرار الخارجى على المستوى النظرى . وتأكيذاً لذلك فإن احد وزراء الخارجية السابقين يقول :

« أنا كوزير مسئول - مسئول دستورياً أمام الشعب من خلال مجلس الشعب ومسئول أمام التاريخ لا يمكن ان أتصور أن تكون هناك سياسة خارجية لمصر دون ان يعلم بها وزير خارجيتها ، والا أصبحت سياسة داخلية أو أصبحت لا سياسة فى الأساس . . اذا كان هناك امر يتعلق بالسياسة الخارجية لابد وان يعلمه وزير الخارجية وإذا لم يعلم بهذا الامر لا تبقى هناك سياسة خارجية لان معنى السياسة الخارجية دراسة وإعداد وموازنة او تقييم جميع العناصر المتاحة والرؤية السياسية والبانوراما الجغرافية والسياسية وتقييم الموقف من جميع نواحيه ويستتبع هذا التقييم اتخاذ القرار ، ليس قراراً واحداً فقط وإنما قرار ، وقرار ، وقرار . كحلول بديلة . . هذا ما أفهمه فى السياسة الخارجية . . لكن إذا حدث عكس هذا فهو يمثل اللاسياسة ^(١٨) » .

(٢) الهيكل الوظيفى لوزارة الخارجية :

ينقسم الهيكل الوظيفى لوزارة الخارجية الى (الديوان العام فى الداخل والبعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج) ويتضح تنظيم الديوان العام فى الداخل ^(١٩) على وجه الخصوص - كما يلى :

(أ) الجهاز الرئاسى للوزارة : ويتكون من (وزير الخارجية ، ونائب وزير الخارجية ، ووكيل وزارة الخارجية ، وكيل شئون مجلس الامة) مجلس الشعب (المشاورون - الوكيل المساعد للشئون السياسية (١) الوكيل المساعد للشئون السياسية (٢) - الوكيل المساعد للإدارة - المفتش العام - ادارة التخطيط السياسى - ادارة - مكتب وكيل الوزارة) ^(٢٠) ويقوم هذا الجهاز بالتخطيط السياسى واتخاذ القرارات السياسية او الحصول عليها من السلطة العليا وتنظيم تنفيذ القرارات السياسية والتنسيق بين مجموعات الوزارة ، وتمثيل الوزارة فى اجهزة الدولة العليا ^(٢١)

- (ب) مجموعة الشؤون السياسية : وتشمل الادارات التالية :
- (الادارة الجغرافية - ادارة شئون فلسطين - ادارة الهيئات الدولية والمؤتمرات - الادارة العامة للابحاث) .
- (ج) مجموعة الادارات الفنية : وتشمل الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، ادارة - العلاقات الثقافية ، وادارة الصحافة) .
- (د) مجموعة الادارات العامة : وتشمل (ادارة المراسم - الادارة القانونية والمعاهدات - الادارة القنصلية - ادارة السكرتارية العامة - المكتبة) .
- (هـ) مجموعة شئون الادارة : وتشمل (الادارة العامة لشئون الافراد - معهد الدراسات الدبلوماسية) .
- (و) مجموعة الشئون الادارية والمالية : وتشمل : (الامين العام للشئون الادارية والمالية ، والادارة العامة للشئون الادارية - والادارة العامة للشئون المالية) .

وهذا بخلاف البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارجية والتي تقوم بدور تمثيل الدولة في العواصم الاجنبية وادارة لتنفيذ قرارات الدولة الخارجية

- (٣) منصب وزير الخارجية والتطور الوزاري خلال فترة الدراسة :
- ★ الواقع أنه بدراسة التطور الوزاري^(٢٢) في فترة الدراسة منذ تولى الرئيس السادات أكتوبر / ١٩٧٠ وحتى نهاية ١٩٧٧ م أتضح ما يلي :
- ★ أنه في الوزارة الاولى التي تشكلت برئاسة السيد د . / محمود فوزى في ٢٠ / أكتوبر / ١٩٧٠ . . كان / محمود رياض وزيرا للخارجية . . ولم يوجد ضمن هذا التشكيل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية .

- ★ الا أنه في الوزارة الثانية التي شكلت بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٧٠ برئاسة د . محمود فوزى أيضا لاحظنا اضافة درجة (نائب رئيس وزراء) على السيد / محمود رياض - وزير الخارجية . ثم اجرى تعديل في ١٨ / ٣ / ١٩٧١ بادخال منصب وزير الدولة للشئون الخارجية للمرة الاولى وتم تعيين السيد / محمد حافظ اسماعيل - ليصبح أول وزير يشغل هذا المنصب وكان يشغل قبل توليه هذا المنصب وزير دولة فقط .

★ وفي الوزارة الثالثة التي شكلت برئاسة د . محمود فوزى فى ١٤ / مايو / ١٩٧١ يلاحظ تواجد منصبى (نائب رئيس الوزراء ووزيرا للخارجية ويشغله السيد / محمود رياض ، ومنصب / وزير الدولة للشئون الخارجية - ويشغله السيد / محمد حافظ اسماعيل - أيضا) .

★ الا أن الوزارة الرابعة التي شكلت فى ١٩ / سبتمبر ١٩٧١ - برئاسة د . محمود فوزى ايضا . . شهدت استمرار المنصبين ، واستمرار محمود رياض فى المنصب الاول ، بينما تولى السيد / د . محمد مراد غالب منصب وزير الدولة للشئون الخارجية - بدلا من / محمد حافظ اسماعيل الذى أصبح مستشارا للرئيس لشئون الامن القومى .

★ وفى ١٧ يناير ١٩٧٢ تشكلت الوزارة الخامسة برئاسة د . عزيز صدقى . . وتضمن هذا التشكيل الغاء درجة نائب رئيس الوزراء والابقاء على منصب وزير الخارجية فقط واختفاء منصب وزير الدولة للشئون الخارجية . . وأصبح د . محمد مراد غالب الذى كان وزيرا للدولة للشئون الخارجية فى التشكيل السابق (الوزارة الرابعة) وزيرا للخارجية فقط فى الوزارة الخامسة . ولكنه استمر فى عمله حتى ٨ سبتمبر / ٧٢ - حيث صدر قرار بتعيينه سفيرا بالخارجية وعين د . محمد حسن الزيات وزيرا للخارجية فى ٨ / ٩ / ٧٢ وكان يشغل آنذاك منصب وزير الدولة للاعلام . ومن ثم يلاحظ هنا : ذلك الارتباط بين الغاء درجة نائب رئيس الوزراء من وزير الخارجية مقابل الغاء منصب وزير الدولة للشئون الخارجية . . حيث سبق ان لوحظ فى الوزارة الثانية ادخال منصب وزير الدولة للشئون الخارجية فى الوقت الذى تم اضافة درجة نائب رئيس الوزراء على السيد / محمود رياض بصفته وزير الخارجية - آنذاك) .

★ أما الوزارة السادسة برئاسة الرئيس محمد أنور السادات فى ٢٧ / ٣ / ١٩٧٣ نلاحظ وجود منصب وزير الخارجية فقط ويشغله د . محمد حسن الزيات ، ولكنه أعفى من منصبه فى ٣١ / ١٠ / ١٩٧٣ وعين (اسماعيل فهمى - الذى كان وزيرا للسياسة آنذاك وزيرا للخارجية فى نفس التاريخ .

★ واستمر الوضع على ما هو عليه في الوزارة السابقة برئاسة الرئيس السادات أيضا التي تشكلت في ١٩٧٤/٤/٢٥ .

★ أما الوزارة الثامنة : التي تشكلت برئاسة د . عبد العزيز حجازي في ١٩٧٤/٩/٢٥ - لوحظ ادخال منصب وزير الدولة للشئون الخارجية ثانية وتعيين السيد / محمد سميح انور - الى جانب منصب وزير الخارجية (بدون درجة نائب رئيس الوزراء) والذي كان يشغله (إسماعيل فهمي) .

★ أما الوزارة التاسعة التي تشكلت برئاسة ممدوح سالم في ١٩٧٥/٤/١٦ م لوحظ بروز درجة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية / ثانية وشغل السيد / إسماعيل فهمي - هذا المنصب - لوحظ اختفاء منصب وزير الدولة للشئون الخارجية - وهو ما يقلل من قيمة الارتباط السابق بين وجود منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وإدخال منصب وزير الدولة للشئون الخارجية ، وبين اختفاء درجة نائب رئيس الوزراء - من منصب وزير الخارجية ، واختفاء المنصب الآخر (وزير الدولة للشئون الخارجية)

★ ولم يمر عام على ذلك التشكيل الا وشكلت الوزارة العاشرة برئاسة ممدوح سالم في ١٩٧٦/٣/١٩ ، ولوحظ استمرار / إسماعيل فهمي - نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية وإعادة منصب وزير الدولة للعلاقات الخارجية « والذي تولاه السيد / محمد محمود رياض .

★ واستمر الحال على ما هو عليه في الوزارة التالية (رقم ١١) برئاسة ممدوح سالم بتاريخ ٧٦/١١/٩ ولم يتم اى تعديل على المنصبين بمسمياتهما في الوزارة العاشرة ، ولا الاشخاص اللذان يشغلانهم

★ واستمر الحال على ما هو عليه ايضا في الوزارة رقم ١٢ التي تشكلت برئاسة ممدوح سالم في ٧٧/١٠/٢٦ مع تغيير لفظ المنصب الثانى ليصبح منصب وزير الدولة للشئون الخارجية - بدلا من العلاقات الخارجية الذى استمر في الوزارتين السابقتين (العاشرة ، الحادية عشرة) . مع استمرار نفس الوزيرين (إسماعيل فهمي ، محود رياض) في المنصبين وفقا للوزارة السابقة .

ولكن إزاء قرار الرئيس السادات بالمبادرة للذهاب للقدس وزيارة إسرائيل قدم الوزيران السابقان (إسماعيل فهمي - ومحمد رياض) استقالتهما في ١٧/١١/١٩٧٧ ، وتم تعيين د . بطرس غالى الذى كان يشغل منصب وزير دولة / فقط في آخر تشكيل وزارى - وزيرا للدولة للشئون الخارجية في ١٧/١١/٧٧ ووزير خارجية بالنيابة . . حتى تولى السيد / محمد إبراهيم كامل - وزيرا للخارجية في ديسمبر / ١٩٧٧ .

★ ولكن اهم ما يجب الاشارة إليه في هذا الصدد ما تضمنه تشكيل الوزارة رقم ١٣ برئاسة ممدوح سالم ايضا في ٩ مايو / ١٩٧٨ حيث تولى / محمد إبراهيم كامل - منصب وزير الخارجية - فقط بدون درجة نائب رئيس الوزراء) وتولى د . بطرس غالى منصب وزير الدولة للشئون الخارجية . . . وعادة ما يحىء القرار الجمهورى متضمنا ترتيب الوزراء من حيث درجة الاقدمية . . باستثناء ما يشغل منصب نائب رئيس وزراء مثلا كمستوى اعلى من درجة الوزير . . الا أنه لوحظ بالرغم من اقدمية د . بطرس غالى في الوزارة بالنسبة للسيد / محمد إبراهيم كامل - وزير الخارجية الجديد . . الا ان الترتيب جاء بالسيد / محمد إبراهيم كامل - كوزير للخارجية أولا وقبل / د . بطرس غالى بثلاثة اسماء (وزراء) وهذا كمؤشر يؤكد مدى أهمية منصب وزير الخارجية وألويته على منصب وزير الدولة للشئون الخارجية بغض النظر عن اقدمية الاشخاص كمعيار لترتيب اسماء الوزارة . داخل القرار الجمهورى بتشكيل الوزارة وربما لم يتضح هذا من قبل نظراً لإرتباط منصبا وزير الخارجية بدرجة نائب رئيس الوزراء ومما يتخطى اولوية الترتيب وفقا للاقدمية خاصة في حالة وجود منصب وزير الدولة للشئون الخارجية . ومن ناحية اخرى فإن عدم وجود درجة (نائب رئيس وزراء لوزير الخارجية) ووجود منصب وزير الدولة للشئون الخارجية . . يقلل من الارتباط السابق والذي سبق الاشارة إليه .

وفي ضوء الاستعراض السابق يمكن استخلاص ما يلى :

★ ان القرار الجمهورى الذى صدر بعد التشكيل الوزارى للوزارة الثانية - ونص على تعيين السيد / محمد حافظ إسماعيل - كوزير للدولة

للسئون الخارجية تحت رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٧١ فى ١٨/٣/٧١ لم ينص على اختصاصات هذا المنصب الجديد وعلاقته بمنصب وزير الخارجية^(٢٣).

★ ان اختفاء هذا المنصب (وزير الدولة للسئون الخارجية) من بعض التشكيلات الوزارية ثم اعادته ثانية ثم اختفائه ثم اعادته ليؤكد مدى عدم استقرار هذا المنصب وعدم وضوح دوره مما يجعل من السهولة الغاءه او اعادته . مما يعكس عدم الاستقرار على الهيكل الوزارى فيما يتعلق بادارة السياسة الخارجية المصرية .

★ انه قد ثبت الى حد كبير ذلك الربط بين اختفاء درجة نائب رئيس الوزراء على وزير الخارجية وادخال منصب وزير الدولة للسئون الخارجية ، وبين الغاء درجة نائب رئيس الوزراء والاكتفاء بمنصب وزير الخارجية مجردا من هذه الدرجة ، وبين الغاء منصب وزير الدولة للسئون الخارجية مع بعض الاستثناء فى اضيق الحدود . وهذا الربط يقود الى استنتاجين هما : -

★ ان ادخال منصب وزير الدولة للسئون الخارجية الى جانب منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية . . يمكن فهمه على اساس ان الوزير المختص من قبل الدولة للسئون الخارجية يعتبر مساعدا فى ادارة السياسة الخارجية تخفيفا للعبء الملقى على عاتق وزير الخارجية باعتباره نائبا لرئيس الوزراء الى جانب عمله كوزير للخارجية .

★ ويفهم ادخال هذا المنصب (وزير الدولة للسئون الخارجية) على انه محاولة لتقليص دور وزير الخارجية فى انفراده بادارة السياسة الخارجية المصرية بما يحفظ توازن وزارة الخارجية امام رئيس الدولة باعتباره صاحب الحق فى اتخاذ القرار ومن ثم تصبح مهمة وزير الدولة للسئون الخارجية هى مهمة المتابعة من قبل رئاسة الجمهورية لعمل وزارة الخارجية^(٢٤) دليل ذلك ادارة هذا الوزير لبعض الادارات الهامة كادارة المعلومات وتبعتها له مباشرة وهى من الادارات التى تلعب دورا هاما كاداة اتصال بين الاجهزة الرئيسية للمعلومات (المخابرات العامة ، المخابرات الحربية ، رئاسة الجمهورية . . الخ) ليؤكد استنتاجنا بدوره ومهمته بعاليه .

(٤) الدور الفعلى لوزارة الخارجية المصرية :

الواقع أنه سيتضح بعد تحليلنا لقرارى الدراسة طبيعة الدور الفعلى لوزارة

الخارجية المصرية ولكن بشكل عام فإن الدور الفعلى للوزارة انحصر في
بعدين رئيسيين هما :

- البعد الاول : الوزارة اداة لتنفيذ قرارات رئيس الدولة في المجال
الخارجى سواء في ديوانها العام في القاهرة او بعثاتها الدبلوماسية في الخارج .
ويؤكد هذا أحد السفراء البارزين السابقين في الوزارة بقوله : « ان دور وزارة
الخارجية المصرية لا يعدو أن يكون مجرد اداة تنفيذية في يد صانع القرار
الخارجى او لتنفيذ القرارات الخارجية التى تصنعها السلطة الحاكمة ممثلة في
رئيس الجمهورية (٢٥) » . .

- البعد الثانى : دور الوزارة بتجميع وتصنيف المعلومات . . ، والواقع ان
الوزارة تلعب دورا هاما وخطيرا ومن ثم تعتبر اداة هامة تعمل لصالح اجهزة
اخرى منها المخابرات العامة والمخابرات الحربية والاستطلاع ، ورئاسة
الجمهورية . . حيث تطلب كافة هذه الاجهزة دوما معلومات عن موضوعات
معينة في الخارج ، وتقوم وزارة الخارجية على الفور بارسال مكاتبات عاجلة
الى سفاراتنا في الخارج للوصول الى اصل هذه الموضوعات وما يتعلق بها من
معلومات ، وبمجرد وصول الرد من الخارج يتم ارساله بصفة عاجلة الى
الجهة الطالبة لهذه المعلومات ، وعادة ما يكون طلب مثل هذه الجهات ليس
الا مجرد الاستزادة بالمعلومات اضافة الى ما لديها او التأكد من المعلومات
المتوافرة لديها من مصادرها الخاصة وهذا يجعل مثل هذه الجهات تتأكد من
كفاءة اجهزتها الخاصة بجمع المعلومات من عدمه . . وهنا تلعب وزارة
الخارجية دورا هاما . ومن ناحية اخرى فان وزارة الخارجية من خلال ادارة
المعلومات تعتبر بوتقة لمعلومات واردة من بعثاتها في الخارج ومعلومات صادرة
منها الى البعثات الخارجية . وعادة ما تقوم ادارة المعلومات بالوزارة بارسال
صور من كافة مكاتباتها الواردة من الخارج بصفة خاصة - الى جميع الاجهزة
الاخرى (رئاسة الجمهورية - المخابرات العامة - المخابرات الحربية - الدفاع
الوطنى . . الخ (٢٦)) .

ومن ثم فان المعلومات الموجودة لدى وزارة الخارجية تشق طريقها الى

رئيس الدولة عبر قنوات عديدة . . ومن ثم فان دور الوزارة كاداة لجمع المعلومات يعتبر- رغم اهميته دورا غير مباشرا في التأثير على القرارات الصادرة من رئيس الدولة خاصة في المجال الخارجى .

★ اما فيما يتعلق بدورها كجهاز مشورة فإنه يلاحظ أن دورها الاستشارى يتوقف على طبيعة القرارات المتخذة في المجال الخارجى . . وعموما فإنه يوجد نوعان من القرارات : أولهما : قرارات سياسية ذات مغزى هام : وتنفرد بها القيادة السياسية دون سائر الاجهزة المختصة بل ويصل الامر الى ضعف هذه الاجهزة في مواجهة القيادة السياسية .

وثانيهما : قرارات تقريرية : وهى التى تتعلق بالمسائل الفنية كعقد اتفاقيات في مجال ما . . ، والبيانات السياسية ، وتبادل الرسائل مع الدول الاخرى . . الخ . فعادة ما تقوم بها الاجهزة المختصة في المجال الخارجى وبالتحديد وزارة الخارجية . وهنا يتضح ان القرارات السياسية الكبرى لا يبرز اى دور مشورة لوزارة الخارجية ، وفي استقالة السيد إسماعيل فهمى وزير الخارجية ، والسيد / محمد رياض - وزير الدولة للشئون الخارجية في ١٧/١١/١٩٧٧ عقب قرار الرئيس السادات بزيارة القدس ما يؤكد هذه الحقيقة - بل يبرز الدور التالى للوزارة متمثلا في كونها اداة لتنفيذ هذه القرارات الكبرى او تلك بل واتخاذ قرارات اجرائية تالية للقرارات الكبرى . وتأكيذا لذلك يقول أحد الذين عملوا برئاسة الجمهورية في عهد السادات نفسه ان السادات قد امن بأسلوب الدبلوماسية المباشرة منذ توليه الحكم بتعيين مبعوثين شخصيين له يتحركوا في سرعة وسرية بعيدا عن الأسلوب والطريق الدبلوماسى الروتينى وان نتيجة ذلك ضعف دور السفارات المصرية في كثير من الدول حيث لم يكن السفير المصرى يعرف ماذا يحمل مبعوث الرئيس السادات وانعكس ذلك على وزير الخارجية نفسه فلم يصبح صانعا للسياسة الخارجية او موجهها لها وإنما اقتصر دوره على كونه مستشارا سياسيا للرئيس قد يؤخذ بوجهة نظره وقد لا يؤخذ بها . وقد يستشار فى امر من الامور وقد لا يستشار ، بل لم يكن من الضرورى عند اجتماع الرئيس برئيس دولة اجنبية او وزير خارجية دولة اجنبية او مباحثات ثنائية . . لم يكن من

الضرورى حضور وزير الخارجية وكان نتيجة ذلك كله انعدام دور وزارة الخارجية تقريبا فى التخطيط او التوجيه السياسى وبالتالى لم يكن هناك علاقة بين اجهزتها واجهزة رئاسة الجمهورية السياسية (٢٧)» .

ثالثا - مجلس الامن القومى :

يلعب هذا المجلس دورا هاما فى اطار ما يرسمه له الدستور الدائم فى عام ١٩٧١ فى نطاق اختصاصات المجالس القومية المتخصصة حيث أشار فى المادة ١٦٤ من الدستور (الى ان تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومى تعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية . ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية (٢٨) . . وبمتابعة قرارات رئيس الجمهورية فى هذا الصدد ليتضح أنه قد انشئت ست مجالس قومية متخصصة على قمته (مجلس الامن القومى) لمعاونة رئيس الجمهورية فى رسم السياسات القومية واعداد الدراسات الشاملة المتعلقة بها (٢٩) .

(١) التشكيل الرسمى للمجلس :

- يتشكل مجلس الامن القومى شأنه شأن أى مجلس قومى متخصص آخر - من عدد من الاعضاء يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية ولا يتجاوز - عددهم ٢١ (واحدا وعشرين) عضوا من ذوى الخبرة الفنية البارزين فى المجال المتعلق بنشاط المجلس . ويعين رئيس الجمهورية أحد اعضاء المجلس رئيسا له وفى حالة حضور رئيس الجمهورية احد جلسات المجلس تكون له رئاسته (٣٠) .

ولكل مجلس شخصية اعتبارية مستقلة ويتبع رئيس الجمهورية مباشرة (٣١)

(٢) الدور الرسمى للمجلس ، ودور مستشار الامن القومى :

(أ) يتحدد دور مجلس (الامن القومى) باضطلاع بالاختصاصات التالية : -

٢ - تقديم المشورة الى رئيس الجمهورية بشأن المسائل المتعلقة بالامن القومى .

٣ - تنظيم واعداد وعرض التقارير والابحاث والدراسات على رئيس الجمهورية .

٤ - يعتبر السكرتير التنفيذى لمجلس الامن القومى ويتابع تنفيذ قرار رئيس الجمهورية فى هذا الشأن (٣٤) .

وفى اطار ما سبق - فان مجلس الامن انقوى ، ومستشار رئيس الجمهورية لشئون الامن القومى يضطلع باعباء هامة فى اطار الاختصاصات الرسمية الموضحة . . ويرتفع بالتالى مجلس الامن القومى الى مصاف أجهزة المشورة فى مجال صنع القرار الخارجى .

(٣) الدور الفعلى للمجلس خلال فترة الدراسة :

الواقع ان دور مجلس الامن القومى فى النطاق الفعلى يتحدد من خلال دراستنا لاسلوب ممارسة دوره الواقعى خلال فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠ م حيث قمنا بحصر كافة اجتماعات هذا المجلس ، والموضوعات التى ناقشها ، واسلوب مناقشته لها ، وتشكيل المجلس ، ودور مستشار الامن القومى ، ومن خلال ذلك اتضح ما يلى :

(أ) ★ يلاحظ عقد عشرة اجتماعات (٣٥) للمجلس منذ تشكيله فى سبتمبر ١٩٧١ بواقع اجتماع كل سبعة أشهر تقريبا . اخذا فى الاعتبار أن الاجتماع كان يعقد سنويا خلال اعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ . ثم توقفت اجتماعات المجلس خلال عامى ١٩٧٤/١٩٧٥ بدون سبب واضح (٣٦) لتعود ثانية فى عام ١٩٧٦ ازاء ازمة لبنان على وجه الخصوص حيث انعقد المجلس خمسة اجتماعات خلال ذلك العام ١٩٧٦ - ثم عقد اجتماعان خلال عام ١٩٧٧ وحتى إعلان السادات لقراره بزيارة القدس فى ٨/١١/١٩٧٧ (٣٧) .

(ب) ★ لوحظ زيادة دور المجلس فى بعض الفترات وذلك من خلال مؤشر كثرة جلساته ، ومن خلال مضمون هذه الجلسات . خاصة ابان

- ١ (اقتراح السياسة العامة للدولة الخاصة بتأمين سلامة البلاد داخليا وخارجيا ووضع الاطار العام للدفاع المدنى على نطاق الجمهورية .
- ٢ (اقتراح السياسة العامة لتنمية وتدعيم علاقة جمهورية مصر العربية بدول اتحاد الجمهوريات والدول الصديقة بصفة خاصة ودول العالم الأخرى بصفة عامة .
- ٣ (اقتراح نظام عام متكامل للمعلومات لتأمين سلامة الدول على درجة عالية من الكفاءة والدراية .
- ٤ (متابعة تنفيذ السياسات والخطط والبرامج المعمول بها ونتائج عطائها بما يفيد تقويم السياسات المستقبلية .
- ٥ (اية اختصاصات أخرى تدخل فى مجال عمله يجعلها اليه رئيس الجمهورية (٣٢) .

(ب) دور مستشار الرئيس للامن القومى :

- وفى اطار تنظيم رئاسة الجمهورية الذى يتشكل من : (مستشار ورئيس الجمهورية) ووزير شئون رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية ، مكتب شئون اتحاد الجمهوريات العربية (٣٣)- يتضح أن :

★ المجالس القومية المتخصصة كأحد اجهزة رئاسة الجمهورية . .
والاكثر اهمية من ذلك هم (مستشار لرئيس الجمهورية) حيث حددتهم المادة التالية وهم (مستشار رئيس الجمهورية للامن القومى ، مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية ، مستشار رئيس الجمهورية للشئون الداخلية) المستشار العسكرى لرئيس الجمهورية ، مستشارون آخرون يعينهم رئيس الجمهورية بقرارات أخرى) .

وبالتالى يتضح أيضا ان مستشار الامن القومى يعتبر أول مستشار رئيس الجمهورية . . وهذا يوضح اهمية هذا الموقع . . بل من استعراض اختصاصاته طبقا لنص القرار تتضح هذه الاهمية اكثر كما يلى :-

- ١ - تلقى توجيهات وتعليمات رئيس الجمهورية وتنسيق ومتابعة تنفيذها .

حدث معين كما حدث في عام ١٩٧٦ الذى شهد ازمة لبنان مما دعا الرئيس السادات لعقد خمس جلسات خلال ذلك العام منها ثلاث جلسات لبحث ازمة لبنان فقط ، والجلسة الرابعة / لمناقشة المحاولة الانقلابية في السودان والمساندة الليبية لهذه المحاولة والتي تمت في الرابع من يوليو ١٩٧٦ وتأثير ذلك على الامن القومى المصرى .

أما الجلسة الخامسة : فقد خصصت لمناقشة نتائج زيارة الرئيس لعدد كبير من الدول الاوربية - علاوة على مناقشة بعض الامور الاخرى .
كذلك / في عام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ - وهى الفترة التى تلت القرار بالمبادرة بزيارة القدس ، ومن ثم فقد عاصرت هذه الفترة احداث ما بعد المبادرة وحتى عقد اتفاقيتى كامب ديفيد وقد شهدت تلك الفترة ستة اجتماعات خلال ثمانية أشهر ، وهو عدد كبير بالمقارنة بالفترة السابقة على ذلك ولكن تفسير ذلك يرجع الى احساس الرئيس السادات بخطورة الموقف بعد قرار الزيارة للقدس مما يستدعى المشورة او حتى معرفته بوجهات نظر وافكار مساعديه . حيث قد خصصت خمسة اجتماعات لمناقشة تطورات الموقف السياسى الخارجى بعد المبادرة وحتى مناقشة الوثائق التى ستقدم بها مصر في مؤتمر القمة في كامب ديفيد الذى دعا اليه الرئيس الأمريكى كارتر - انذاك - وجلسة واحدة خصصت لمناقشة الوضع الداخلى فقط باعلان الرئيس السادات لبرنامج حزبه الجديد وهى جلسة اول اغسطس ١٩٧٨ .

في الوقت الذى شهد عام ١٩٧٧ م اجتماعين قبل اعلان قرار المبادرة وبالتحديد خلال الشهر السابق على إعلان قرار المبادرة - خصص الاول لمناقشة رسالة إسماعيل فهمى - وزير الخارجية انذاك والتى بعث بها من الولايات المتحدة لشرح حقيقة الموقف الأمريكى واكد المجلس في دوره على تلك الرسالة ضرورة الانسحاب الكامل من جميع الاراضى العربية المحتلة ، واقامة الوطن القومى الفلسطينى (الدولة الفلسطينية) - وفى الواقع ان مجرد عقد هاتين الجلستين في الوقت الذى كان يعد الرئيس السادات لقراره بزيارة القدس فإنه قد يبرز دورا متواضعا لمجلس الامن القومى ازاء المبادرة ربما بالاحاطة او بالاشارة غير المباشرة بتأزم الوضع على طريق جنيف ومن ثم طرح

حتمية ايجاد مخرج كمحاولة لتهيئة القيادات المحيطة لامر هام يمكن حدوثه خاصة وان الاجتماع الثانى قد سبق اعلان القرار بالمبادرة بأربعة أيام فقط .

(ج) يلاحظ انه نادرا ما دعى مجلس الامن القومى لمناقشة امورا داخلية فقط سوى جلسة واحدة من بين ستة عشرة جلسة عقدت خلال حكم الرئيس السادات . وهى تلك الجلسة التى عرض فيها الرئيس السادات برنامج حزبه الجديد ، وما عدا ذلك فلم يحدث ان تعرض المجلس برئاسة السادات الى اوضاع داخلية الا كنقاط فرعية وذات صلة وثيقة بالاوضاع الخارجية على وجه التحديد .

(د) فيما يتعلق بتشكيل مجلس الامن القومى : فإنه يلاحظ ما يلى : -
★ عدم ثبات التشكيل من حيث المواقع الوظيفية . فنادرا ما كان تشكيل المجلس ثابتا فى جلستين مثلا . ومع ذلك يتضح (٣٨) ان هناك عددا من المواقع الثابتة / نائب الرئيس : حيث لم يتخلف عن حضور اى جلسة سوى جلسة واحدة وكان خارج البلاد فى زيارة للصين . ورئيس الوزراء : كان دائم الحضور (١)، ووزير الخارجية ، ووزير الحربية ، ومدير المحابرات العامة .

★ أما المواقع شبه الدائمة : فشملت / (أ) وزير الداخلية : حيث حضر الجلسة الاولى / الثانية / والثالثة - ثم لم يحضر الجلسات التالية وحتى الجلسة التاسعة قبل قرار المبادرة - ثم انتظم فى الحضور بالجلسات التالية لقرار المبادرة وهى ستة اجتماعات فيما عدا اجتماع واحد - بدون الاشارة للسبب . على الرغم من ان موقع وزير الداخلية من المواقع ذات العضوية الدائمة بالمجلس - رسميا .

★ وشملت ايضا / منصب سكرتير أول أو أمين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي حيث حضر الاجتماع الاول والثالث ، والخامس ، والسادس والسابع والثامن والتاسع وحتى اخر اجتماع للمجلس .

★ منصب / رئيس مجلس الشعب - لم يكن من المواقع الثابتة فى البداية حيث لم يكن ضمن تشكيل المجلس الذى اقتصر على الاجهزة داخل السلطة

التنفيذية دون ماعداها من السلطات الاخرى ولم يحضر بالتالى الجلستين الاولى والثانية ، ولكنه حضر جلسة الاجتماع الهام للإعداد لحرب اكتوبر فى ١٩٧٣/٩/٣٠ - ثم انتظم هذا الموقع بعد ذلك ابتداءً من الجلسة الرابعة وكان ترتيب هذا المنصب بعد منصب نائب الرئيس وقبل منصب رئيس الوزراء .

★ كذلك يلاحظ انه مع كل اجتماع كان يضاف بعض الاشخاص او المواقع وان كان بشكل غير منتظم وطبقا للظروف المحيطة بكل اجتماع للمجلس . فالاجتماع الاول / شهد حضور نواب رئيس الوزراء وعددهم أربعة ، والاجتماع الثانى / لم يشهد هؤلاء النواب لرئيس الوزراء باستثناء من يحتلوا مناصب وزارية (كنائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام ، وكنائب رئيس الوزراء ، وزير الخارجية فقط ، والاجتماع الثالث : حضره وزراء كثيرون نظرا لاهمية الاجتماع بالاعداد للحرب . وأهم ما يلاحظ السيد / حسن التهامى - برئاسة الجمهورية ذلك الاجتماع . والاجتماع الرابع : لم يشار الى اسماء او مواضع الحاضرين . والاجتماع الخامس : لم يشهد سوى حضور الفريق محمد على فهمى رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة - ويبدو انه قد حضر نيابة عن وزير الحربية الذى لم يحضر الاجتماع اما الاجتماع السادس ، والسابع ، والثامن ، والتاسع والعاشر لم يشهدا حضور احد خارج المواقع الثابتة او شبه الدائمة السابق الاشارة اليها .

- والاجتماع الحادى عشر / فقد شهد حضور الفريق حسن التهامى - نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية - والسيد د . / بطرس غالى - وزير الخارجية بالنيابة .

- اما الاجتماع الثانى عشر / شهد حضور / السيد / حسن التهامى ايضا .

- بينما الاجتماع الثالث عشر / لم يشهد حضور حسن التهامى او اى شخص خارج المواقع الثابتة او شبه الدائمة . اما الاجتماعات من (١٤ - ١٦) : فقد حضرهم السيد / حسن التهامى ولم يحضرها اشخاصا آخرون خارج المواقع الثابتة وشبه الدائمة .

والواقع ان تفسير حضور السيد / حسن التهامي - على وجه التحديد الاجتماعات التي تلت قرار الرئيس السادات بزيارة القدس هو / ما قام به هذا الشخص من دور هام في المفاوضات السرية التمهيدية السابقة على قرار المبادرة والتي قابل فيها موشى دايان في المغرب - كما سيلي تفاصيل ذلك فيما بعد - من جهة) ومن جهة اخرى كممثل لجهاز رئاسة الجمهورية حيث اصبح يلعب دورا هاما وخطيرا في السياسة الخارجية المصرية خاصة في فترة الاعداد لقرار المبادرة وما بعدها .

(هـ) تشكيل مجلس الامن القومي وفقا للاستعراض السابق فإنه يعتبر بوثقه لاغلبية الاجهزة المختصة لصنع القرار - ان لم يكن جميعها - ومن ثم فان تقلص او انخفاض دور المجلس يعنى انخفاض او انعدام دور الاجهزة الممثلة والمختصة بصنع القرار بما يعنى كون هذه الاجهزة مجرد ادوات لتنفيذ قرارات رئيس الجمهورية التي يصدرها منفردا .

(و) في ضوء الدراسة الموضوعية لدور المجلس من خلال المعلومات المتاحة وبالمقارنة بالدور الرسمي له باعتباره جهازا للمشورة . فإنه يكفي لتأكيد عدم اضطراره بما هو منوط به من اختصاص بالمشورة والمشاركة في صنع القرارات السياسية الاشارة الى عدم دعوة المجلس للاجتماع خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ ، وعدم دعوته ايضا بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٨ وحتى انتهاء حكم السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

ومن جانب آخر فان انفراد رئيس الدولة بصنع القرار الخارجى بعيدا عن المجلس والاجهزة الأخرى المختصة ليؤكد تواضع دور المجلس .

ومن جانب ثالث : فان تحليلنا لمضمون وأسلوب ما تعرض له المجلس من مناقشات وفي فترات محددة ليتضح ايضا مدى الدور المتواضع لهذا المجلس - ومن ثم الاجهزة الممثلة فيه ، وبالتالي المؤسسات الخاصة بصنع القرار الخارجى .

رابعا : وزارة الدفاع (٣٩) :

طبقا لاحكام الدستور فان الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهي ملك للشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة اراضيها وأمنها وحماية

مكاسب النضال الشعبى الاشتراكية ، ولا يجوز لاية هيئة او جماعة انشاء تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية . ويبين القانون شروط الخدمة والترقية فى القوات المسلحة (٤٠) .

ويعتبر رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب (٤١) .

كذلك فإن لرئيس الجمهورية حق تعيين الموظفين والعسكريين ويعزلهم من مواقعهم (٤٢) .

ومن ثم يتضح ان دور المؤسسة العسكرية منوط باتجاهات رئيس الدولة باعتباره قائدها الاعلى ، وبامتلاكه سلطة تعيين وعزل العسكريين ومع ذلك فإنها تلعب دورا كبيرا وعلى درجة هامة من حيث نظام المؤسسة العسكرية وقدراتها وتسليحها وكفاءتها . الخ وذلك بالمقارنة بالعدو الرئيسى لها . . ومن ثم تلعب دورا تأثيريا على القائد الاعلى حيث تشكل ضغوطا من أجل الحفاظ على مستوى قدراتها . . كذلك تلعب دورا هاما من خلال مخبراتها الحربية والاستطلاع بكونها اداة تجميع معلومات هامة ، ومن حيث كونها جهازا يملك تقدير الموقف بنوع من الدقة . وعلى اية حال فإن أهم ما يثار فى هذا الصدد تساؤلا هاما : حول مدى تأثير هذه المؤسسة على صانع القرار فى المجال الخارجى خاصة القرارات المصيرية ويتضح ان دورها الرسمى يكاد يكون شبه محدودا فهى لا تعدو اداة لتنفيذ قرارات رئيس الدولة فى الوقت الذى يعتبر دورها الفعلى هاما فى تقرير مسائل الحرب والسلام بصفة خاصة فى مجال العلاقات الخارجية .

- ويتولى وزارة الدفاع وزير ، والى جانب هذا المنصب فقد اصدر الرئيس السادات ، عام ١٩٧١ قرارا بتعيين عددا من المستشارين له من بينهم مستشارا عسكريا وكبير اللياوران وقائدا للقوات العسكرية برياسة الجمهورية (٤٣) . ولم يستمر هذا المنصب كثيرا شأنه شأن المستشارين الاخرين .

والخلاصة ان الرئيس السادات كثيرا ما كان يركز على دور القوات المسلحة على انه دور احترافى لحماية الوطن فحسب .

خامسا : رئاسة الجمهورية :

تلعب رئاسة الجمهورية دورا هاما في عملية صنع القرار حيث تقوم بحلقة الاتصال الفعلي بين كافة اجهزة المعلومات والمشورة وكل الاجهزة المختصة بصنع القرار من جانب وبين رئيس الدولة (صانع القرار في المجال الخارجى) فالدستور يقرر تبعية المجالس القومية المتخصصة لرئيس الجمهورية ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية(٤٤) . .

وهنا يثار عدة تساؤلات . . من يضع المعلومة امام رئيس الدولة والتي بناء عليها موضوعيا يتم اتخاذ القرار وما الذى يوضع دون سواء وأسلوب تنقية المعلومات الواردة من الجهات المختلفة لجمع المعلومات ، وتقديرات اجهزة الدولة المختصة . .

- ومن الناحية الرسمية : نجد ان قرار رئيس الجمهورية بشأن تنظيم رئاسة الجمهورية يوضح تشكيل الرئاسة على الوجه التالى (٤٥) :

أولا : مستشار ورئيس الجمهورية والمكاتب التابعة لهم (مستشار رئيس الجمهورية) لشئون الامن القومى مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية - مستشار رئيس الجمهورية للشئون الداخلية - المستشار العسكرى لرئيس الجمهورية - مستشارون آخرون يعينهم رئيس الجمهورية بقرار منه خلاف المشار اليهم على أن تحدد مهمة كل منهم) . .

ثانيا : وزير شئون رئاسة الجمهورية والاجهزة التابعة له . . وهو بمثابة حلقة الاتصال بين الحكومة ورئاسة الجمهورية وكذا عرض مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية على رئيس الجمهورية ، وعرض قرارات وتوصيات مجلس الوزراء على رئيس الجمهورية علاوة على وضع السياسة العامة للاجهزة التابعة له برئاسة الجمهورية ومتابعة تنفيذها .

ثالثا : المجالس القومية المتخصصة . .

رابعا : السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية .

خامسا : مكتب شئون اتحاد الجمهوريات العربية .

ويتضح ان الاجهزة على مختلف مستوياتها داخل الدولة هي اجهزة معاونة لمؤسسة رئاسة الجمهورية التي بدورها تعرف جيدا كيف تستثمر تلك الاجهزة المختلفة وحشد جهودها باعتبارها مستوى اعلى ، والاجهزة الاخرى اجهزة تابعة . وذلك من اجل الاتجاه صوب اتخاذ القرار خاصة في المجال الخارجى : ويتضح ايضا مدى اهمية الدور الذى يلعبه كل مستشار لرئيس الجمهورية خاصة ما يتعلق بالسياسة الخارجية والامن القومى وكذلك وزير شئون رئاسة الجمهورية على وجه التحديد : بالنسبة لرئيس الدولة .

وهنا سيثار على الفور علاقة هؤلاء بقرارات الدولة . . فالنطاق الرسمى يرسم لهم دورا تقريريا لا يخرج عن العرض على رئيس الجمهورية بالنسبة للمسائل المطلوبة . . اما النطاق الفعلى فهذا ما سنحاول الكشف عنه خلال الفصل القادم .

ومن ثم يتضح كذلك ان جهاز رئاسة الجمهورية جهاز مشورة اكثر من كونه جهاز معلومات . . خاصة وانه المكان الذى تصب فيه روافد جميع الاجهزة الاخرى فى الدولة .

سادسا : دور التنظيم السياسى او النظام الحزبى . .
يختلف دور النظام السياسى او النظام الحزبى فى عملية صنع القرار الخارجى على وجه التحديد من دولة لأخرى . . ومن نظام أيديولوجى الى نظام آخر . .

وعادة فى حالة ما إذا كان لهذا التنظيم السياسى الحزبى - سواء أكان تعدديا أم واحديا من دور يذكر فى القرارات الخارجية ، فإنه يقتصر على المستويات العليا . . (كالمكتب السياسى للحزب ، كالمكتب البرلمانى . . الخ) . .

وفى مصر فان فترة التنظيم السياسى الواحد المتمثل فى الاتحاد الاشتراكى العربى والتي امتدت حتى نوفمبر ١٩٧٦ حيث أعلن قرار رئيس الدولة بتحويل التنظيمات السياسية والاتحاد الاشتراكى العربى (الى أحزاب سياسية . . ويكاد :

(يذكر أن اللجنة التنفيذية العليا او اللجنة المركزية وقادة التنظيم
الطليعى) كان لهم دورا على درجة كبيرة من الالهمية حيث كانت تطرح أمور
السياسة الخارجية قبل اتخاذ قرارات بشأنها (٤٦) . .

ومع بداية فترة تولى الرئيس السادات رئاسة الدولة ظهر هذا واضحا فى
تدخل اللجنة المركزية فى قرارات السياسة الخارجية برفضهم أغلبية اللجنة
المركزية للاتحاد الاشتراكى مسألة الوحدة مع ليبيا وسوريا والتي كان السادات
يعد لها (٤٧) . .

ولكن الرئيس السادات بقراراته بالتخلص من خصومه فى ١٥ مايو /
١٩٧١ قد أنهى دور التنظيم السياسى فى مناقشة أى قرار يتعلق بالسياسة
الخارجية قبل اتخاذه . . ومن ثم تحول التنظيم السياسى الى قناة لاضفاء
التأييد على قرارات رئيس الدولة الخارجية ومحاولة شرحها للجماهير - الخ . .
- بل وأداة لتبرير وإيضاح مبررات رئيس الدولة الخارجية (٤٨) .

ولعل ما يذكر فى هذا الصدد قراره بعد أحداث ١٥ مايو / ١٩٧١ . .
مباشرة بتوقيعه معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى فى ٢٧ / مايو
١٩٧١ . .

ومن ثم يمكن القول ان التنظيم السياسى تقلص دوره فى فترة الدراسة
من الناحية الرسمية فى لعب دور فى مجال السياسة الخارجية (٤٩) .

ومع تحول النظم السياسى الى أحزاب سياسية فى ١٩٧٦ وامتد حتى فترة
الدراسة شهدنا قرار السادات بإعلان زيارته للقدس والكنيست
الاسرائيلى . . ولم يكن للحزب الحاكم (حزب مصر العربى الاشتراكى)
آنذاك - سوى التأييد والمباركة والدفاع عن قرار السادات ولكن لم يطرح على
القواعد أو حتى المستويات العليا قبل اعلانه . بما يؤكد ان السبعينات لم
تشهد دورا حقيقيا من الناحية الرسمية او الفعلية للتنظيم السياسى ، أو
النظام الحزبى فى مجال السياسة الخارجية اى لم يكن التنظيم السياسى أو
الحزبى جهازا لصنع السياسة الخارجية أو حتى . . تحديد معالمها الرئيسية
ولكنه أداة التعبئة الجماهيرية لتأييد السياسة الخارجية التى تم صنعها فى رئاسة
الجمهورية ، فالتنظيم أو الحزب هو جزء من نظام الدولة الرسمى (٥٠) .

سابعاً : المخابرات العامة :

تلعب المخابرات العامة في عصرنا الحديث دوراً هاماً في مجال السياسات الخارجية على النطاق العالمى . . وكل دولة عادة ما تصنع جهازاً خاصاً يطلق عليه مسميات مختلفة ولم تعد المخابرات يقتصر دورها على مكافحة الجاسوسية كما كانت معروفة به ولكن امتد دورها ليصل إلى محاولة التأثير في سياسات الدول الأخرى . . ومن ثم أصبحت أجهزة المخابرات العامة بشكل عام تلعب دوراً تأثيرياً هاماً على صنع القرار في الدول على مختلف توجهاتها الأيديولوجية . . . وأصبحت أداة لتنفيذ بعض المهام في السياسة الخارجية لبعض الدول (٥١)

وعلى العموم فإن مصر « تمتلك جهازاً يطلق عليه هيئة المخابرات العامة المصرية) . . ونحن لسنا بصدد تقييم دورها بشكل عام . . ولكن اشارتنا إليها هنا قاصر على مدى ما تلعبه في التأثير على عملية صنع القرار الخارجى المصرى . ويلاحظ هنا ان جهاز المخابرات العامة المصرية يعتبر جهاز (معلومات وتقديرات) ، فليس دور هذا الجهاز هو تجميع المعلومات وتصنيفها وعرضها فقط بل يمتد الى محاولة التأكد من المعلومات من جهات مختلفة . . وبناء على ذلك يستطيع وضع تقديرات خاصة بكل موضوع من الموضوعات ويتم عرضها بالتالى على رئاسة الجمهورية وبدورها على رئيس الجمهورية (٥٢) .

ومن ناحية أخرى فإنه بعد احداث مايو ١٩٧١ م والتخلص من خصوم الرئيس السادات والذي اطلق عليهم (مراكز القوى) ان حدث تقليد مغاير لما كان سائداً قبل ذلك التاريخ وهو ان لا يعلن اسم من يتولى جهاز المخابرات العامة وظلت السبعينات - خاصة فترة الدراسة تشهد هذا التقليد . . وعموماً فإن مدير المخابرات العامة يلعب دوراً هاماً في تسيير الأحداث وصنع قرارات الدولة من الناحية الرسمية وذلك بما يتمتع به من قدرات وتنظيم خاص واتصالاته المباشرة مع رئيس الدولة ، وبحضوره في اغلب الاحيان الاجتماعات الخاصة كاجتماعات مجلس الامن القومى بحكم عضويته في هذا المجلس واجتماعات خاصة أخرى . ومن ثم فإنه يتضح ان

جهاز المخابرات المصرية يلعب دورا هاما وليس هامشيا . . . وهي اداة معلومات ، وجهاز تقديرات للموقف .

وتأكيدا لذلك اشار احد المسؤولين عن المخابرات المصرية في مرحلة ما . « بأن الجانب الذى تستشعره الجماهير من دور جهاز المخابرات في مرحلة ما في تاريخ مصر يمثل جزءا من خمسين جزءا من عمل الجهاز . وعن فترة عملى فقد توليت في مرحلة تم فيها اعدام شرائط التسجيلات الخاصة ، وبدأنا فيها مرحلة من مراحل الديمقراطية بحيث كان الجهاز هو خط الدفاع الاول عن مصر ، وعن الديمقراطية ، وعن حرية المواطن مادامت تؤثر على أمن الدولة . . . »

- وبشكل عام فإن مهمة المخابرات المصرية الدائمة هي ان تؤدي رسالتها ازاء كل من يحاول ان ينفذ من ثغرة في الامن المصرى سواء أكان صديقا او غير صديق وليس هناك اعتبار للصدقة في مثل هذه الامور (٥٣) . . .

ختام الفصل الاول : (نظام صنع القرار في مصر) :

ونخلاصة هذا الفصل تبلور في أن سلطة القرار في مجال السياسة الخارجية تتركز في السلطة المركزية وأن المحليات ليس لها دور رسمى او فعلى في هذا الصدد ، وان السلطة التنفيذية تلعب الدور الحاسم في صنع القرار الخارجى وتتركز هذه العملية في قمة هذه السلطة التنفيذية متمثلة في شخص رئيس الدولة . أما السلطة التشريعية فإن دورها ينحصر في اصفاء الشرعية على قرارات السلطة التنفيذية في المجال الخارجى ولا تشكل السلطة القضائية قيذا يذكر على السلطة التنفيذية في صنع القرار الخارجى اما اجهزة الدولة التنفيذية فان دورها يتحدد في كونها اداة لصانع القرار الرئيسى وهو رئيس الدولة ، لتنفيذ قراراته .

وفي ضوء هذه الخلاصة وعلى هدى من دراستنا لاجهزة صنع القرار بين الدور الرسمى والدور الفعلى . لذلك يمكن تصور نظام صنع القرار الخارجى في مصر على النحو التالى :

★ أجهزة المعلومات : وتتمثل في وزارة الخارجية ، والمخابرات العامة .

★ أجهزة المشورة : وزارة الخارجية ، والمؤسسة العسكرية ، مجلس الأمن القومي ، ورياسة الجمهورية .

★ أجهزة خاصة بالتأييد السياسى واضفاء الشرعية : وتتمثل فى البرلمان (مجلس الشعب) من خلال لجانه الاساسية (الشئون الخارجية ، والشئون العربية ، والأمن القومى ، واللجنة الدائمة للمجلس) . وايضا تتمثل فى التنظيم السياسى أو الحزب الحاكم الذى ينحصر دوره ايضا فى اضفاء الشرعية والتأييد واداة لتعبئة الجماهير لتأييد قرارات الحاكم .

هوامش الفصل الاول

- (١) Karl Deutch, The Analysis of International relations, (Englewood dliffs) Prentire-Hall, (١)
1988), P. 104.
- وانظر د . محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ : ٣٢٢ .
- (٢) J.Robinson, and snyder R.C. Decision Making in International Behavior : Asocial-
Psychological Analysis; (New, York; Halt, Rainhart & Winston. 1966)
- Roye Jones; Analysis foreign Policy- An introduction to some conceptnd porblems,
(London, Routled Kegam Paul, 1978)
- وانظر ايضا رسالة الماجستير / ودوده عبد الرحمن - السياسة الخارجية الامريكية في عهد
كيندى ، كلية الاقتصاد ، القاهرة ١٩٧٣ ، (الباب التمهيدي ، صنع القرار كمنهج لتحليل
السياسة الخارجية ص ١ : ٤١ وانظر ايضا مراحل اتخاذ القرار / د . محمد السيد سليم مرجع
سابق ، ص ٣١٩ : ٣٢٢ .
- (٣) انظر خصائص القرار السياسى ومتغيراته وصنعه ونماذجه - فى / د . حامد ربيع -
النموذج الاسرائيلى للممارسة السياسية - معهد الدراسات العربية بالقاهرة ٧٥ - ص ٢٤ : ٣٢ ،
ص ١٥٧ : ٣٦٠ ، ايضا / مذكرات فى السياسة الخارجية لطلبة بكالوريوس العلوم
السياسية .
- M.Heikal, "The Egyptian Foreign Policy", Foreign Agairs July 1979, PP. (714 - (٤)
715).
- (٥) تم تعديل دستورى خارج فترة الدراسة - وبالتحديد فى عام ١٩٨٠ حيث اضيف مجلس
شبه برلماني سمي (مجلس الشورى) .
- (٦) انظر نص المادة ١٥١ - من الدستور ، الجريدة الرسمية ، ١١ سبتمبر / ١٩٧١ (عدد
خاص)
- (٧) انظر نص القانون رقم ٢٩ لسنة ٧٢ - الجريدة الرسمية فى ١٤ / أغسطس ٧٢ ص
٣٩٩ ، ٤٠٠
- (٨) د . محمد السيد سليم - مرجع سابق - ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .
- (٩) د . على الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ،
(القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٩٧ - ١٠١ .
- (١٠) دستور مصر الصادر فى (سبتمبر ١٩٧١) ، حيث نص فى الفصل الثالث تحت عنوان
السلطة التنفيذية ، الفرع الثانى ما يتعلق بشأن (مجلس الوزراء عموما) .
- (١١) المادة ١٥٣ - من الدستور - مرجع سابق .

(١٢) المادة ١٥٦ - من الدستور- مرجع سابق .

(١٣) المادة ١٥٧ - من الدستور- مرجع السابق .

(١٤) تحددت هذه الفترة في ضوء المعلومات المتاحة لنا بأرشيف جريدة الاهرام ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ولا تعتبر هذه الفترة من اختيارنا ، حتى لا نترجم على انها انحياز للباحث .

(١٥) المادة ١٥٧ من الدستور ، وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٢٠) لعام ١٩٧١ باعادة تنظيم الهيكل الحكومي للدولة ، انظر الجريدة الرسمية في ١٩٧١/٩/٢٣ .

(١٦) صدر هذا الدليل عند إعادة تنظيم وزارة الخارجية في عام ١٩٦٢ - وقد طرأت عدة تعديلات على الهيكل دون اية تعديلات على الاختصاصات الاساسية للوزارة .

(١٧) وزارة الخارجية ، تنظيم واختصاصات وزارة الخارجية المصرية - ب . ت . ص ٩ ،

١٠

(١٨) إسماعيل فهمي ، (وزير خارجية مصر (٣٠ أكتوبر ١٩٧٣ - ١٧/١١/١٩٧٧)

يفتح ملفاته الحلقة الثالثة ، جريدة اخبار الخليج ، الكويت ، ١٩٨٠/٧/٩ .

(١٩) هذا التنظيم ظل حتى النصف الاول من السبعينيات .

(٢٠) هذا الجهاز الرئاسي ظل حتى نهاية الستينات . . وطراً عليه بعض التعديلات حتى اوائل السبعينات مع ادخال منصب وزير الدولة للشئون الخارجية ، والغاء منصب نائب الوزير ، والغاء منصب المفتش العام .

(٢١) وزارة الخارجية ، الدليل التنظيمي ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٢٢) رجعنا في التشكيلات الوزارية الى الجريدة الرسمية في تلك الفترة (فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠) الموجوده بالهيئة العامة للكتاب .

(٢٣) الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧١/٣/١٩ م .

(٢٤) هذا هو استنتاجنا لدور هذا المنصب - خاصة وأنه لم يتوافر لدينا اية معلومات عن اسباب ادخال هذا المنصب او دوره او اسباب الربط بادخاله بعض الوقت ثم اختفائه ثم اعادته ثانية .

(٢٥) السفير / محمد التابعي - في ندوة له تحت عنوان / صنع القرار في السياسة الخارجية جمعية الاقتصاد والتشريع بتاريخ ١٤/٣/٨١ وانظر ايضا تأكيد السيد إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري في بيانه اثناء توليه هذا المنصب امام لجان الشئون العربية والعلاقات الخارجية والامن القومي بمجلس الشعب يوم ٥ يناير ١٩٧٦ كتاب الاتحاد الاشتراكي العربي ص ٥

(٢٦) انظر : د . حامد ربيع ، مذكرات في السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٥٢

(٢٧) انظر كتاب / د . حمدي الطاهري - (الذي عمل بأروقة رئاسة الجمهورية اكثر من خمس سنوات مساعد لسكرتير الرئيس للمعلومات والاتصالات الخارجية ابتداء من ٢٠ / أبريل ١٩٧٢)، خمس سنين سياسة ، القاهرة ، مطبعة النصر ، ١٩٨٢ . ص ٢١ : ٢٣ .

221

- (٤٥) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم رئاسة الجمهورية ،
الجريدة الرسمية ، العدد ٣٧ مكرر في ١٩ سبتمبر ١٩٧١ م ، ص ٣ ، ٤ .
- (٤٦) يذكر في هذا الاطار محاولة السادات تجميع اللجنة المركزية في عام ١٩٧٠ ، وكان نائبا للرئيس واتخاذ قرار برفض مبادرة روجرز وكان عبد الناصر في زيارة للاتحاد السوفيتي .
- (٤٧) انظر التفاصيل لهذه الواقعة (سيد مرعى ، اوراق سياسية - الجزء الثالث ، القاهرة المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٩ ص ٦٣٨ : ٦٥٦ .
- (٤٨) سيد مرعى - مرجع سابق - ص ٦٥٨ ، ٦٧٣ .
- (٤٩) يذكر في هذا الشأن اشارة سيد مرعى في اوراقه السياسية ص ٦٦٨ حيث قال ،
« عندما اتخذ السادات قراره بانتهاء مهمة الخبراء السوفيت في يوليو ١٩٧٢ كان للتنظيم السياسى تحرك ظاهر قوى فعال بين الجماهير لشرح ملابسات هذا الاجراء وبيان اسبابه ودواعيه - وتحديد نتائجه السياسية والعسكرية الامر الذى (فوت) . على اليسار الصيد في الماء العكر في ذلك الوقت -
- (٥٠) د . محمد السيد سليم - مرجع سابق - ص ٢٨٨ .
- (٥١) صلاح نصر - حرب العقل والمعرفة ، بيروت ، دار الوطن العربى ، ١٩٧٥ . ص ١٥ .
- (٥٢) انظر حديث جريدة الاهرام مع « مدير المخابرات العامة » في ذكرى حرب اكتوبر / بعنوان « المخابرات والحرب واسلوب العمل وطبيعة عمل المخابرات ومدى تأثير التطور العلمى في اسلوب عمل المخابرات مع اسرائيل » ، الاهرام ، القاهرة ، ٤ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ٧ .
- (٥٣) انظر : كمال حسن على ، (الذى كان يشغل رئيسا لجهاز المخابرات العامة المصرية في الفترة من ١٢ / يوليو ٧٥ - حتى ٥ / اكتوبر ١٩٧٨) ، في حوار مع مجلة / روزاليوسف القاهرة في ١٩ / ٤ / ١٩٨٢ ، ص ٨ : ١٤ .

الفصل الثانى :

« رؤية الرئيس السادات لعملية صنع القرار السياسى الخارجى »

أن أهم سمة لرؤية الرئيس السادات لعملية صنع القرار السياسى خاصة فى المجال الخارجى هى وجود خلط بين المفاهيم الاساسية وعدم وضوح فيما يتعلق باستيعاب رئيس الدولة لمثل هذه العملية فأحيانا يتحدث عن ديموقراطية صنع القرار او اتخاذه ، وأحيانا يتحدث بل وفى نفس الوقت عن اتخاذه للقرار كذا أو كذا . . الخ .

والواقع انه بتحليلنا لخطب الرئيس السادات على مدار فترة الدراسة استطعنا التوصل الى عدد من النتائج الهامة نوردتها فيما يلى موثقة باستشهادات من خطب الرئيس السادات نفسه وهى : -

(١) استخدام لفظ « أنا » ، « اننى » والفاظ أخرى تؤكد معنى الفردية فى عمل الشئ . كأن يقول : « لما جانى رد إلقادة السوفييت على رسالتى الى بعثتها لهم بعد اجتماع موسكو وجدت أنه لا مفر لى من اتخاذا القرارات الى اتخذتها والى كلكم قريتوا عنها^(١) »

ويقول : « انا قررت أمامكم بأنه ليس هناك ادنى مانع من ادارة الحوار فى كل شئ^(٢) . . . الخ

ويقول أيضا : « زى ما أخذت قرار أكتوبر ، أخذت قرار آخر هو اصلاح المسار الاقتصادى المصرى^(٣) .

وأيضا يقول : « فى يوليو / ١٩٧٢ - أصدرت اوامرى بخروج الخبراء السوفييت ، وفى أكتوبر / ٧٣ أصدرت الامر للقوات المسلحة^(٤) . . . »

وكذلك يقول : كان طلب السوفييت عمل معاهدة فى ١٩٧١ علشان

أطمئنهم بالرغم من ان التوقيت الى جم يطلبوها فيه كان توقيت غلط إنما مع ذلك انا عملت معاهم المعاهدة وأعطيتهم التسهيلات البحرية واديتهم كل شىء . . بس فيه شىء واحد انا مش مستعد اديه لهم وهو اننى اسلم قرارى لاحد ابدا^(٥) . . »

ومن ثم يتضح من خلال الشواهد السابقة - على سبيل المثال لا الحصر - ان الرئيس السادات كان يركز على « ذاته » فى احاديثه المختلفة بما يؤكد ان اصدار القرار بل وصنعه من عمله هو فحسب .

(٢) فى نفس الوقت الذى كان يركز على لفظ « الانا » حين الحديث عن اصدار القرار ، نجده ايضا يشير فى بعض مقولاته الى ان « الناس » هم اصحاب الحق فى اتخاذ القرار بما يقودنا الى الخلط بين مراحل القرار سواء مرحلة التفكير او الاعداد او اتخاذ القرار . . ، وتأكيذا لذلك نستشهد باحدى عباراته فى هذا الصدد .

« اننى أومن بالتطور ، وبأن تغيير الفكر خيانة للتقدم ، وبأن الناس - الناس وحدهم هم اصحاب الحق فى اتخاذ القرار طالما يلتزمون فى اتخاذه بالحوار الديموقراطى المستنير وباحترام الشرعية الدستورية بالاسلوب الوطنى الذى يرفض فرض ارادة الغير علينا أو شق الصف الوطنى بتنظيم عميل^(٦) . . . »

وهذه العبارة لم توضح ما المقصود بالناس ؟ بل ولم توضح ما الموضوعات التى يمكن لهؤلاء الناس من اتخاذ القرارات بشأنها ؟ ولم توضح أيضا كيف يمكن « للناس » ان يتخذوا القرار ؟ ثم ماهى دور المؤسسات الخاصة بصنع القرار ؟ .

(٣) يلاحظ أنه بين آن وآخر يتحدث عن دور المؤسسات بشكل عام وقليلًا ما كان يتحدث عن دورها فى صنع القرار الخارجى او مشاركتها . . ومن ثم فإن هناك من الاشارات التى تشير الى ادراك الرئيس السادات لدور المؤسسات رغم تواضع حجمه وعدم تحديد ابعاده . ومن هذه الاشارات التى وردت فى خطب الرئيس السادات :

« نحن لم نكتف بوضع الدستور الدائم ولكننا بذلنا سويا جهدا جبارا في إنجاز الكثير من القوانين والتشريعات المكملة للدستور وبذلك قامت المؤسسات كلها ومارست ادوارها فعلا وقد تم هذا كله بسرعه ، ومارست المؤسسات ادوارها فورا ، وها نحن نرى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والتنظيم السياسى تمارس ادوارها وتحسن اداءها يوما بعد يوم^(٧)

ثم يقول ثانية : « منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ - أنا كلفت وزير الخارجية أنه يعمل تلخيص كامل للموقف السوفيتى ويتابعه ويعمل له تحليل علشان فى جلساتنا سواء فى مجلس الامن القومى او فى الجلسات الى مع رؤساء المؤسسات بتناقش مثل هذه الامور^(٨) . . .

ثم نجده يقول : « نحن نجتمع اليوم كما تعلمون لانه من ست سنوات اى بالتحديد منذ ١٩٧١ بدأنا دولة المؤسسات . كل مؤسسة مسئولة عن القطاع الذى يعمل فيه أبنائها وكل مؤسسة لها كافة السلطات لكى تمارس حقها فى ابداء الرأى وابداء المشورة والمشاركة فى اتخاذ القرار . . . ،

ان اساس فلسفة دولة المؤسسات هو أنه توجد القنوات الشرعية لكى يمكن لكل قطاعات الشعب من خلال هذه القنوات أن يشاركوا فى اتخاذ القرارات وأن يشاركوا ايضا فى امور بلدهم وأن يقولوا رأيهم بصراحة^(٩)

- كذلك يقول فى مناسبة أخرى ردا على سؤال حول سبب دعوته لاجتماع مجلس الامن القومى فى مصر ؟ قال السادات : « أنا طلبت اجتماع مجلس الامن القومى لكى أطلعهم على نتائج زيارتى لاوريا ، نحن دولة تقوم على المؤسسات وواجب على أن ابلغ لرؤساء هذه المؤسسات نتائج الرحلة^(١٠)

ويقول أيضا : « لقد ناقشت اليوم الوضع مع مجلس الوزراء وقررت ان احنا نساعد زائير بتشغيل السلاح الجوى بتاعها كاملا زى ما عملنا مع بيافرا الى كانت منفصلة عن نيجيريا .^(١١)

في نفس الوقت يرد السادات على سؤال حول اذا كانت السرية « من اسباب نجاح قرار الحرب يقول : « طبعاً . . طبعاً . . السرية ليست في الحرب فقط ولكن في السياسة أيضاً . . السرية مطلوبة في كل عمل^(١٢) . . . »
ومما سبق يتضح ان السرية كانت أسلوب صنع قراراته بشكل عام ولهذا علاقته بادراكه لدور المؤسسات فيما يتعلق بالقرارات المصيرية او الخارجية خاصة حيث ادركها على أنها تؤدي دوراً بالمشاركة في « اتخاذ القرار » وادركها أيضاً على اساس ان دورها هو الاحاطة بما يقوم به رئيس الدولة وبما يتخذه من قرارات في السياسة الخارجية على وجه التحديد .

(٤) يلاحظ ان الرئيس السادات كان يستخدم بعض المفاهيم في أحاديثه كإرادة الشعب باعتبارها أساس اتخاذه للقرارات السياسية ، وتأييد الجماهير كأساس لتنفيذ هذه القرارات كذلك استخدم مفهوم المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وكان يدعو لها لأهميتها في الوقت الذي كان يتخطى هذه المشاركة في عبارات أخرى بأن يركز على مشاركة الشعب في ختام اتخاذه للقرار وليس في بداية التفكير فيه ، ويؤكد ذلك استخدامه لمفهوم مصارحة الشعب بكل شيء وتأتي هذه المصارحة وفقاً لاستخدامه - في إطار احاطة الشعب بما تم اتخاذه وعمله وليس بما سيفعله .

وتأكيداً لهذه الاستنتاجات نشير الى بعض الاشارات التي وردت في خطبة كما يلي :

ففي يناير ١٩٧١ يقول : ان التجربة العملية تقول انه لا يستطيع أي قائد أو قيادة ان تقرر وتكون على ثقة من القرار مهما كانت الخطورة فيه الا على اشتراط واحد وهو اليقين الكامل من ارادة الشعب بهذا يستطيع القائد وتستطيع القيادة اتخاذ القرار^(١٣)

ثم يقول في يناير ١٩٧٢ « لقد كان اتفاقنا دائماً وفي كل الظروف ، وعند كل قرار ، ان نتبادل الحديث وأن نتصارع وأن أضع امامكم ما أفكر فيه ولم يكن ذلك عن مجرد اقتناع بحقكم حق الشعب . . حق الجماهير في أن تعرف كل شيء وانما كان ذلك أيضاً عن اقتناع بأن كل شيء في الاصل

مستوليتكم . وكل قرار بالدرجة الاولى معكم وبكم ، ولقد التزمت هذا التقليد منذ ان تحملت الامانة ، وتعلمت أيضا من التجربة ، اكثر من هذا ، تعلمت أننا حين نحمل العبء نحمله معا ، وحين نحمل العبء معا فان الصعب يهون ، ذلك لان المشاركة الشعبية في كل القضايا لا توفر الضمانات والمسئولية فحسب ، وانما تضيء الطريق فيعرف كل منا الى اين يسير » ثم يؤكد في نفس الخطاب ذلك بقوله : « لا بد في كل امر وفي كل قرار ، وفي كل مرحلة ان نشترك معا . نشترك ونكون كلنا على بينة من حقيقة الموقف وحقيقة ما نواجهه »^(١٤).

وحول مشاركة الشعب يقول : « لا بد ان يكون الشعب جبهة واحدة ، وذلك لن يحدث الا إذا أصبح الاتحاد الاشتراكي ممثلا حقيقيا لارادة هذه الجماهير وذلك لن يحدث أيضا الا إذا أحس كل فرد أن صوته في الانتخابات يعنى بالفعل مشاركته الحقيقية في اتخاذ القرار السياسى وليس مجرد كلام . . . ، وأنا أريد ممارسة الشعب وحقه في المشاركة في القرار السياسى وأنا مصر على ذلك كما كان جمال عبد الناصر مصرا على ذلك أيضا »^(١٥).

وحول معاشته للشعب ما يعمل به يقول : « في الحقيقة انا جيت أكلم لكم النهارده لانى انا بأعتقد من الديمقراطية ان احنا في كل أمر مهم يعرض لنا نشترك فيه كلنا كشعب وتكون الحقيقة واضحة أمامنا كلنا كشعب . . . مش معنى ده أبدا انى انا بتخطى المؤسسات الدستورية . . . لا . . . على العكس . . . ده تعميق للمعنى الديمقراطى وللمفهوم الديمقراطى ، ومؤسساتنا الدستورية قائمة بدورها »^(١٦).

وحول ضرورة التأييد الجماهيرى يقول « لا بد أن نضمن لهذه السياسات أوسع تأييد جماهيرى لانه حتميثق منهم كلهم ، لان التأييد الحازم للجماهير وحده هو الذى يستطيع منح هذه السياسات قوة منفذه »^(١٧).

ويقول : « لقد اردت بهذا العرض لسياستنا وتحركاتنا أن تكونوا على بينة بكل شىء لكى يكون اسهامكم في توجيه الامور توجيهها يملك كل عناصر صنع القرار »^(١٨)

★ في نفس الوقت يلاحظ اشارة الرئيس السادات بما يعنى تخطيه لارادة الشعب - حيث يقول : « جاءنى بودجورنى لمصر عقب ١٥ مايو ١٩٧١ وطلب عقد معاهدة الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى ، وقلت له : أطلب مهلة شهرين وسوف نعقد هذه المعاهدة قبل مؤتمر الاتحاد الاشتراكى . قال بودجورنى : أرجوك لقد اتخذنا قرارا بذلك . . ، فما كان الا أن قلت : حسنا جدا غدا اوقع المعاهدة وأمرت وزير خارجيتى أن يجلس مع جروميكو ووضعنا المعاهدة وذهبت الى البرلمان ودافعت عنها وصدقت عليها الحكومة وهكذا كان الجو الذى عقدت فيه المعاهدة . ثم قال موجهها حديثه للمصحفى : ، يجب أن نخبرك بشيء واحد : أن كل فرد فى مصر كان ضد هذه الحقيقة (المعاهدة) والروس يعلمون هذا بالتأكيد ، وحينما قدمت القانون الى المجلس - لعمل المعاهدة وتوقيعها - لن يمكنك تخيل فقد كان كل انسان ضدها . . » ولكننى قلت لشعبى : ان هذا لفائدة مصر ونريد ازالة الشكوك من الروس . . حيث لم تكن آنذاك قد حاربنا معركتنا بعد^(١٩) . . وهناك من المقولات العديدة التى تؤكد هذا .

في الوقت الذى قال فى سبتمبر عام ١٩٧٧ وقبل قراره بزيارة القدس بأقل من شهرين :

« الصحافة هى صحافة الشعب لم تكن الصحافة حرة إلا بالرأى الحر لست فى حاجة ان أعبر عن يقين بأنه مهما كانت معاشة الحاكم لآلام شعبه وأمانيه وأحلامه . فإنه يحتاج دائما ان يسمع الرأى الآخر والمشورة الصادقة والنقد الشجاع المسئول والحاكم الذى يضيق من سماع الرأى والمشورة والنقد هو الحاكم الفرد ولن أكون ابدا عن نفس - هذا الحاكم الفرد . . والحقيقة ان طريق الديمقراطية شاق ولكنه ممتع ولو كانت الديمقراطية تجرى بقرار انسان مهما عظمت مسئولية هذا الانسان لكانت من أسهل الامور .

ان القرار الاستثنائى هو السطور السهلة ، ولكن حكم الشورى وحكم الدستور وحكم المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار هو الطريق الصعب بل هو أصعب الطرق^(٢٠) . . .

ومن ثم يتضح من خلال الاشارات السابقة سمة التناقض في احاديثه لمختلفة .

(٥) يلاحظ ان الرئيس السادات كان يميل الى اتخاذ لقرار ثم يستتبع ذلك مناقشة جوانبه ومعالجة مشكلاته . . ومن ثم فإنه بذلك يتخطى باتخاذ لقرار مرحلة الاعداد الجيد ودراسة كافة الجوانب عند التطبيق ووضع كافة الحلول والبدائل ولا يترك ذلك بالتالى للعشوائية . وتأكيذا لذلك يقول الرئيس السادات في نوفمبر ١٩٧٦ :

« اننى لا أتصدى لكل التفاصيل التى سوف تواجهنا لاننى لا أريد ان أصادر على أى اجتهادات فى هذا المجال ولأننى أومن دائما وكأسلوب لى فى العمل ان نتخذ القرار ونبدأ الممارسة ومن خلال الممارسة الفعلية علينا ان نواجه المشكلات الفعلية وان نجد لها الحلول المناسبة . . ساعتها ستكون حلولنا حقيقية وليست حلولاً افتراضية او مأخوذة من كتب قد لا تمت لظروفنا ومجتمعنا بأية صلة^(٢١) . .

ولهذا الاستنتاج علاقته بالنقطة التالية :

(٦) فى الوقت الذى يرى دراسة جوانب القرار بعد اتخاذه . . يلاحظ ان الرئيس السادات ايضا كان يطرح ادراكه لمراحل القرار وذلك بتأكيده على ضرورة دراسة كافة الظروف المحيطة بالقرار . . فليس من السهولة وفقا لتصوره اتخاذ القرار ، الى جانب قناعته بأسلوب تجريب افكاره وتصوراتهِ وإمكان تعديلها بعد ثبوت عدم وصولها للأهداف المرجوة وهذا يتناقض مع ضرورة الدراسة المسبقة للقرار واستيعاب المراحل السابقة على اعلانه وتأكيده لهذا الاستنتاج نشير الى عدد من العبارات التى أوردها الرئيس السادات فى خطبه التى تعبر عن تصوره فى هذا الصدد كما يلي : ففى يوليو ١٩٧١ يقول :

« ان قرار الحرب والسلام لازم نأخذه بمنتهى الحكمة ونأخذه واحنا فاهمين مسئوليتنا تمام . . المسألة مش مسألة قرار . . طب ما هو أسهل حاجة أنه يعنى بأخذ القرار بكره ونخلص ونخش المعركة . . لا . . فيه موقف عالمى ، وفيه ظروف كثيره وفيه قوى كبرى ، وفيه وفيه . . الخ^(٢٢) »

ويقول ايضا في نفس الخطاب : « في الواقع في أى بلد في العالم ، فان
اى حاكم في مثل هذه الثورة التى نعيشها النهاردة ثورة العلم ، التكنولوجيا ،
مش مفروض في أى حاكم ، ان يكون استاذ في القانون ، عالم في الذرة ،
استاذ في التكنولوجيا ، ولكن مفروض أنه يكون حواليه من يقدمون له أحسن
الحلول علشان ما يخذش قراراته من فراغ ، لكنه يأخذ قراراته على اساس
علمي ، وعلى اساس ثابت من العلم ومن أهل الخبرة مباشرة ^(٢٣) »

ثم يقول في ابريل ١٩٧٤ : « إذا كان منهجنا الاساسى هو حرية الارادة
الوطنية في اتخاذ القرار وصياغة المستقبل ، فان الممارسة الفعالة لهذه الحرية
تقتضى حسابا دقيقا لكل ما يحيط بنا من ظروف لتقرر بأنفسنا ما هو خليك
فعلا بتحقيق أهدافنا في البناء ، والتقدم ^(٢٤) .

وحول ميله لسياسة التجريب الشخصى يقول : « فيما يتعلق بى فلانى
آليت على نفسى منذ اول يوم توليت فيه مسئوليتى بارادة الشعب ورضا
الامة . . آليت على نفسى الا يكون شخصى موضعيا للاعتبار في قرار بمعنى
اننى على استعداد باستمرار لكى أحاول كل ما أعتقده او اتصوره أو اظن
أنه سبيل ضمن سبل الى هدف من أهدافنا . . فإذا توقف السعى اليه لسبب
او لآخر فلانى لا أعتبر ذلك نهاية المطاف ، كما اننى لا أعتبره مساسا
لكبريائى . . لقد أمنت وسوف أومن وسوف أظل أومن أن كبريائى هى
حقوق وطنى وحقوق أمتى . . فإذا وصلنا فالكبرياء مصونة . . وإذا لم نصل
فالكبرياء أيضا مصونة . . طالما أننا نملك العقل الذى يعطينا طرقا بديلة
ونملك الارادة التى هى المفتاح لكل شىء ^(٢٥) . .
وفي نوفمبر ١٩٧٦ يقول السادات ايضا :

« اننى لم أعتد ان أملى رأيا ، وهو أن اصدر قرارات تقيد حرية الدراسة
والتطبيق . . ان ذلك عمل لا ديموقراطية فيه ولا يمكن ان اتناقض مع نفسى
وانا اعمل على دعم الديموقراطية ^(٢٦) . . .

وبعد استعراضنا لرؤية الرئيس السادات لعملية صنع القرار في ستة
استنتاجات رئيسية . . تتضح السمة المحورية على المستوى التصورى

للسادات وهي الميل الى تأكيد دوره في عملية صنع القرار مما يتفق مع ما ذكرناه في التحليل الهيكلي لصنع القرار في الفصل السابق . وبعبارة اخرى لم يتضح خيطا رئيسيا اكثر من تأكيده . خاصة حين الاشارة الى القرارات الكبرى ومنها قرارى الدراسة (انهاء مهمة الخبراء السوفيت ، وزيارته للقدس) - على ذاته في هذه القرارات بأنه هو الذى فكر وهو الذى درس وهو الذى اتخذ القرار وهو الذى حسب نتائجه . . الخ . وتلك هي النتيجة الهامة والتي أصبحت هي محور تصوراتها اما ما عداها من استنتاجات لم تعدو سوى سياجا لهذا المحور .

هوامش الفصل الثانى :

- (١) خطاب السادات فى ٢٢/٧/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه - الجزء الثانى ، ص ٣٢٠ .
- (٢) خطاب السادات فى ١٤/٥/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه - الجزء الثانى ، ص ٢٣١ .
- (٣) خطاب السادات فى ١/٥/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه - لعام ١٩٧٧ ، ص ٤٣٥ .
- (٤) خطاب السادات فى ٥/٦/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه - لعام ١٩٧٧ ، ص ٥٩٦ .
- (٥) حديث للسادات فى ٢٦/٦/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه - لعام ١٩٧٧ ، ص ٧٦٠ .
- (٦) حوار الرئيس السادات مع جريدة الجمهورية ، بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٥ م . وهناك عبارة أخرى يقول السادات فيها « وبشهادة الشعب » بأكمله كان غير راضى عن الاتحاد الاشتراكى وعن أسلوب الممارسة من خلاله ، والناس شعرت من خلال هذا التنظيم وصنيعته مش قادرين يمارسوا دورهم فى « اتخاذ » القرار فى البلد . . . حديث للسادات ، الاهرام فى ١٤/٦/١٩٧٦ .

- (٧) خطاب السادات فى ١٨/١٠/١٩٧٥ ، أهرام ١٩/١٠/١٩٧٥ م .
- (٨) خطاب السادات فى ١٤/٣/١٩٧٦ ، أهرام ١٥/٣/١٩٧٦ م .
- (٩) خطاب السادات فى ٣٠/١/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ ، ص ٥٦ .
- (١٠) لقاء السادات بالنمسا فى ١٣/٤/١٩٧٦ ، أهرام ١٤/٤/١٩٧٦ م .
- (١١) لقاء السادات فى ١/٥/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٧ ص ٤٤٢ .
- (١٢) حديث للسادات فى ١٤/٦/١٩٧٤ مجموعة خطبه جزء ٤ ص ٥٩٢ .
- (١٣) خطاب السادات فى ٤ يناير ١٩٧١ ومجموعة خطبه - جزء ١ ، ص ٧٦ .
- (١٤) خطاب السادات فى ١٣ يناير ١٩٧٢ مجموعة خطبه - جزء ٢ ص ٩ .
- (١٥) خطاب السادات فى ٢/٦/١٩٧١ مجموعة خطبه - جزء ١ ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ .
- (١٦) بيان الرئيس السادات ، فى ١٦/٩/٧١ مجموعة خطبه - جزء ١ ص ٤٤١ .
- (١٧) خطاب السادات فى ٢٣/٧/١٩٧٣ ، مجموعة خطبه - جزء ٣ ص ٢٦٤ .
- (١٨) خطاب السادات فى ١/٥/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه - جزء ٥ ص ٢٤٢ .
- (١٩) حديث للسادات فى ٢٩/٣/١٩٧٦ ، الاهرام فى ٣٠/٣/١٩٧٦ م .
- (٢٠) خطاب السادات فى ٢٩/٩/١٩٧٧ ، الاهرام فى ٢٩/٩/١٩٧٧ م .
- (٢١) خطاب السادات فى ١١/١١/١٩٧٦ ، الاهرام فى ١٢/١١/١٩٧٦ م .
- (٢٢) خطاب السادات فى ٢٣/٧/١٩٧١ ، مجموعة خطبه - جزء ١ ، ص ٤١٠ .
- (٢٣) المرجع السابق ، ص ٤٠١ .

- (٢٤) حديث السادات فى ٣/٤/١٩٧٤ ، مجموعة خطبه جزء ٤ ص ١٦٣ وكرر ذلك كثيرا خلال ١٩٧٤

- (٢٥) حديث السادات فى ١٩/٣/١٩٧٥ ، مجموعة خطبه جزء ٥ ص ١٤٢ ، ١٤٣ .
- (٢٦) حديث السادات لجريدة الجمهورية ، المنشور على صفحاتها بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٦ .

الفصل الثالث

« قرار انتهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفييت في مصر ، يوليو ١٩٧٢ »

الواقع ان تحليل قرار انتهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفييت في مصر /
يوليو ١٩٧٢ يستلزم تناول عددا من النقاط في عدة مباحث على النحو
التالى . .

- المبحث الاول : الاطار العام لوجود الخبراء السوفييت في مصر .
- المبحث الثانى : عملية صنع القرار انتهاء مهمة الخبراء السوفييت
(الاعداد - الاخراج - التنفيذ) .
- المبحث الثالث : دوافع قرار انتهاء مهمة الخبراء السوفييت .

- المبحث الرابع : تقييم القرار .
- ثم نختم هذا الفصل بملخص وتوضيح بدائل القرار .
- ولنبدا فى تناول كل مبحث على حده بشىء من التفصيل .

المبحث الاول :

(الاطار العام لوجود الخبراء العسكريين السوفييت في مصر)

بداية فإننا نود الاشارة الى الصفة الملحقة بـ « الخبراء » بأنهم عسكريون ، حيث ان ذلك يرجع الى قصر تناولنا على أحد انواع الخبراء التي استعانت بهم مصر ومن ثم يجنبنا تحديدنا هذا ضرورة ايضاح قصة الاستعانة بالخبراء السوفييت في مصر بشكل عام .

وفي هذا المبحث سنتناول ثلاثة نقاط هي : الاولى : تتعلق بمراحل الاستعانة بالخبراء العسكريين السوفييت في مصر ، والثانية : أسباب الاستعانة بهم والثالثة : طبيعة وجودهم في مصر .

أولا : مراحل وجود الخبراء العسكريين السوفييت في مصر :
واقع الامر انه قد تمت الاستعانة بالخبراء العسكريين السوفييت على عدة مراحل ومع ذلك يمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين :

المرحلة الاولى : من هزيمة يونيو / ١٩٦٧ - الى - حرب الاستنزاف (يناير ١٩٧٠) : وما ترتب على ذلك من احتلال اسرائيل للاراضى العربية وفوق هذا تحطمت الجيوش العربية ومن بينها الجيش المصرى . . وحتى يتم التغلب على هزيمة يونيو / ١٩٦٧ ومواجهة اثارها فإن القضية الرئيسية التي برزت آنذاك هي محاولة اعادة التوازن للقوات المسلحة المصرية باعادة بنائها بأقصى سرعة ممكنة ، وكان أن ترتب على ذلك ان قررت القيادة السياسية المصرية آنذاك (جمال عبد الناصر) مطالبة السوفييت بضرورة امداد مصر بالاسلحة وتعويض مصر عن سلاحها الذى فقدته في حرب يونيو ١٩٦٧ - مع ارسال خبراء عسكريين سوفييت للمشاركة في تدريب القوات المسلحة المصرية لتخطى بل والتغلب على حاجز الزمن . وابتداء من نوفمبر ١٩٦٧ وصل السلاح السوفيتى والخبراء العسكريين السوفييت لمصر وبدأ العمل بتكثيف شديد تجاه اعادة بناء القوات المسلحة المصرية . وأصبح هناك ما يعرف بكبير الخبراء العسكريين السوفييت في مصر مسئولاً عن تنفيذ

ومباشرة مهام تدريب القوات المسلحة المصرية . واستمر الحال على هذا المنوال حتى بدأت حرب الاستنزاف ونجحت القوات المصرية فيها فكان رد اسرائيل هو ضرب العمق المصرى . مما يعد بداية المرحلة الثانية .

وأهم ما يميز المرحلة الاولى هو ان دور الخبراء العسكريين السوفييت في مصر كان قاصرا على المشاركة وتنفيذ برامج التدريب للقوات المسلحة المصرية فحسب^(١) . وحتى بداية حرب الاستنزاف اى قبل بدء عام ١٩٧٠ لم يكن عدد الخبراء السوفييت يتجاوز ثلاثة آلاف او أربعة آلاف فى اقصى التقديرات^(٢) .

المرحلة الثانية : ابتداء من يناير ١٩٧٠ - وحتى قرار انهاء مهمتهم فى مصر : وهى المرحلة التى تلت حرب الاستنزاف التى تمخض عنها انتصارات كبيرة للقوات المسلحة المصرية . . ولكن مع بداية عام ١٩٧٠ م بدأ العدو الاسرائيلى بمحاولة إجهاض هذه الانتصارات بقيامه بضرب العمق المصرى فى ابي زعبل ، بحر البقر ، نجع حمادى . . الخ وأصبحت السماء المصرية مفتوحة امام الطيران الاسرائيلى . . وكان لهذا تأثيره السلبي على معنويات الجماهير المصرية بل ومحاولة تفتيت الجبهة الداخلية . وكان أن ترتب على هذا قيام الرئيس عبد الناصر بزيارة الاتحاد السوفيتى فورا وطالب السوفييت باعطائه صواريخ سام لوقف هذه الغارات الاسرائيلية ، على ان تصل هذه الصواريخ وعليها خبراء سوفييت ليس للتدريب فقط بل لادارتها وتشغيلها حتى يتمكن افراد الجيش المصرى من استيعاب ادارة شبكة الدفاع الجوى داخل نطاق جميع انحاء البلاد . وكانت هذه الاستعانة بقصد توفير الوقت حيث كان ارسال بعثات تدريبية من الجيش المصرى للتدريب على شبكة الدفاع الجوى يستلزم ثمانية أشهر من جانب ، ومن جانب آخر حتى يتم ايقاف هذه الغارات . ويكفى الاستشهاد بقول الرئيس السادات : « كانت اسرائيل تحتاج لمدة ستة أشهر حتى منتصف ١٩٧٠ م حتى يكونوا قد سرحوا على جميع مؤسساتنا ومنشأتنا داخل عمق الجمهورية^(٣) . »

ووافق السوفييت على مطلب الرئيس عبد الناصر فى ختام مباحثاته فى

موسكو وذلك بعد تردد القاده السوفييت كثيرا داخل جلسات المباحثات بينهم وبين عبد الناصر خلال زيارته في يناير ١٩٧٠ ولكنهم اشترطوا ضرورة عودة الخبراء السوفييت الى بلادهم قبل بدء المعركة لتحرير الارض وذلك ليجنى الجيش المصرى ثمرة مجهوده بما لا ينسب للسوفييت ، وحتى لا يترتب على استمرارهم أزمة دولية مع الولايات المتحدة اثناء نشوب معركة ^(٤) . ثم مع تولى الرئيس السادات الحكم اثر وفاة الرئيس عبد الناصر ان طالب السوفييت بزيادة عدد الخبراء العسكريين السوفييت في مصر وزاد عددهم حتى وصل وقت قراره بأنهاء مهمتهم الى ما يقرب من (٢١٠٠٠) واحد وعشرين الف خبيرا عسكريا ^(٥) .

ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو تخطى الخبراء السوفييت دور تدريب القوات المسلحة فقط الى مرحلة تولى ادارة شبكة الدفاع الجوى بأنفسهم بل ووصل الامر الى حد اشتراكهم في بعض المواجهات مع الطيران الاسرائيلي . وكان ان تترتب على ذلك ايقاف اسرائيل لغارات العمق بعد تزايد خسائرها .

ثانيا : اسباب الاستعانة بالخبراء العسكريين السوفييت :

من خلال استعراض مراحل الاستعانة بهم يتضح ما يلي : -

★ ان السبب الرئيسى وراء الاستعانة بهم في المرحلة الاولى هو المشاركة في تدريب افراد القوات المسلحة المصرية بكثافة لاعادة بناء الجيش المصرى بعد انهياره في حرب يونيه ١٩٦٧ . ومن ثم لعب عامل الوقت دورا كبيرا في ضرورة الاستعانة بهم من جانب ومن جانب آخر فانه في اعقاب هزيمة ١٩٦٧ تم عزل جميع القيادات العسكرية المصرية ، وبالتالي استلزم الامر ضرورة الاستعانة بالخبراء العسكريين السوفييت كبديل لهؤلاء في تدريب القوات المسلحة المصرية على السلاح السوفيتى

★ اما السبب الرئيسى وراء الاستعانة بالخبراء السوفييت لتولى مهام ادارة شبكة الدفاع الجوى في داخل مصر علاوة على تدريب افراد القوات المسلحة عليها ، ذلك ان البديل كان أصعب حيث كان المفترض ارسال بعثات عسكرية الى الاتحاد السوفيتى للتدريب على صواريخ سام وكان الوقت اللازم

لهم هو ثمانية أشهر مما كان يعنى استمرار غارات العمق حتى يتم التدريب وما يترتب على ذلك من خسائر فادحة . ومن ثم فإن الامر كان يستلزم الاستعانة بالخبراء - السوفييت للقيام بمهمتين فى نفس الوقت تولى مهمة الدفاع عن المجال الجوى المصرى ، وتدريب افراد القوات المسلحة على هذه الاسلحة داخل مصر بدلا من تدريبهم فى الاتحاد السوفيتى وتتضح انه بمجرد وصول شبكة الدفاع الجوى وصواريخ سام وعليها أطقم الخبراء العسكريين السوفييت الى مصر أن توقفت غارات العمق الاسرائيلية على مصر . بل أن استيعاب افراد القوات المسلحة المصرية للسلاح السوفيتى وتشغيل شبكة الدفاع الجوى بسرعة وفى زمن قياسي (ثلاثة ، أشهر بدلا من ثمانية) أذهل السوفييت انفسهم نظرا لهذا الاستعداد غير العادى . ولكن رغم ذلك استمر وجود الخبراء وزاد عددهم مع مجيء السادات للحكم . وكان لوجود الخبراء السوفييت فى مصر اثرا فى احداث نوع من توازن القوى بين مصر واسرائيل ومن ثم يتضح ان الضرورة هى التى بررت الاستعانة بهم^(٦) . ومن ناحية اخرى فإن قبول الاتحاد السوفيتى لطلب عبد الناصر رغم تردد السوفييت - هو اشعار العالم العربى بان الاتحاد السوفيتى هو حليف يعتمد عليه^(٧) .

ثالثا : طبيعة وجود الخبراء السوفييت فى مصر :

يلاحظ ان مهمة الخبراء العسكريين السوفييت فى مصر سواء فى المرحلة الاولى او المرحلة الثانية من الناحية الرسمية لم تخرج فى طبيعتها عن تدريب أفراد القوات المسلحة المصرية على السلاح السوفيتى الجديد والاشتراك فى تشغيل شبكات الدفاع الجوى .

أما من الناحية الفعلية فقد خرجت مهمة الخبراء عن حدود الناحية الرسمية وقد تباينت الاراء ، حول طبيعة دورهم خارج المهمة الاصلية لهم ، فهناك من يرى ان الوجود العسكرى السوفيتى كان إحتلالاً استعماريا سوفيتيا لمصر وليس مجرد خبراء او مستشارين - ودلل صاحب هذا الرأى على ذلك بمدى تدخلهم فى امور متعددة وصلت الى حد منع كبار المسئولين وعلى رأسهم وزير الحربية من دخول قواعد جوية وعسكرية فى مصر بعضها فى

غرب مطار القاهرة ، والاخر في مرسى مطروح ، والثالث في اسوان^(٨) ، ويؤكد اخرون تدخلهم في الشؤون الداخلية لمصر ومبررهم واقعة ما : حيث كان تقرر سفر وفد مصرى من الاتحاد الاشتراكى للاتحاد السوفيتى بناء على دعوة الحزب الشيوعى السوفيتى فجاءه السفير السوفيتى لتحديد اسم رئيس الوفد المصرى وكان المهندس سيد مرعى - سكرتير أول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى - آنذاك - فاعتبر هذا تدخلا في الشؤون الداخلية لمصر ، وسخر من السفير السوفيتى قائلا له : هذه ورقة لتكتب بقية اسماء الوفد التسعة اذن . فرد السفير متلعثما بأن هذا مجرد رأى لكم أن تأخذوا به أولا وليس تدخلا في شئونكم الداخلية^(٩) . في الوقت الذى يشير فيه البعض الاخر بأنه مع حلول عام ١٩٦٩ كان قد تم اعادة تنظيم هيكل قيادة الجيش المصرى بأكمله وفقا للاسس السوفيتية بل شارك المستشارون الروس ايضا في المسئولية فيما يتعلق بشئون الافراد المصريين بما فيها تكليف الضباط بالمهام وترقياتهم . . . ، بل تولت القوات السوفيتية الاشراف ليس فقط على حركة الطيران المصرى - بل على مناصب رئيسية في اسلحة الامداد والتموين والصيانة والنقل في الجيش . ومن ثم ساد التوتر الخطير والاحتكاكات المستمرة بين القوات المصرية وذلك العدد الضخم من المستشارين السوفيت^(١٠) .

كذلك فان البعض الآخر ايضا قد اورد وقائع اخرى تولد عنها احتكاكات بين الخبراء السوفيت وبين قادة القوات المسلحة المصرية منها مسألة تهريب الذهب من مصر عند مغادرة الخبراء السوفيت مصر عائدين لبلادهم سواء لاستبدالهم باخرين او في اجازات قصيرة ، ومنها ايضا مسألة عدم احلال القوات المسلحة محل الخبراء السوفيت في تشغيل شبكات الدفاع الجوى في مصر ومنها اصرار الجانب السوفيتى على تسديد قيمة بعض أنواع لاسلحة بالعملة الصعبة^(١١) .

وعلى الجانب الآخر فإن هناك من يرى انه لم يكن للخبراء السوفيت أى نفوذ على الاطلاق حيث لم يتدخلوا الا في التدريبات التى جاءوا من اجلها

فقط ، ولم يحدث ان تدخل خبير روس او غيره فى الاعمال القيادية للقوات الجوية ، ولم يحدث ان احكم السوفييت قبضتهم على القوات الجوية كما يشاع وهذا كلام مرفوض تماما^(١٢) .

والواقع أنه بين هذين الاتجاهين تبرز الحقائق التالية للوقوف على طبيعة وجود الخبراء فى مصر :

★ انه قد حصل الخبراء العسكريين السوفييت على مكانة مرموقة اثناء تواجدهم فى مصر . منها على سبيل المثال منح كبير الخبراء السوفييت مقرا موازيا لمقر القائد العام للقوات المسلحة المصرية فى مبنى القيادة العامة .

★ تم منح الخبراء السوفييت السيطرة على عدد من المطارات المصرية لمباشرة مهامهم التى من أجلها جاءوا الى مصر .

★ ان السوفييت طلبوا من السادات اكثر من مره - وصل الامر الى اربعة مرات - وفى مناسبات مختلفة سحب خبرائهم العسكريين من مصر ولكن الرئيس السادات كان مصرا على تواجدهم فى مصر^(١٣) ومن ثم يتضح ان السوفييت لم يكونوا حريصين على استمرار تواجدهم فى مصر . ودليل ذلك الاستجابة الفورية من السوفييت لقرار الرئيس السادات بسحب خبرائهم من مصر وكانت استجابتهم بسرعة - وقبل الموعد المحدد لهم - مشار دهشة بل أنه فى الوقت الذى كانوا سعداء فيه بالرحيل عن مصر . . كانوا معترضين على شكل خروجهم^(١٤) .

★ مع التسليم بوجود بعض الاحتكاكات بين الخبراء العسكريين السوفييت وبين بعض القادة المصريين فان ، رد هذا هو العامل النفسى حيث كان يعانى القادة المصريون من هزيمة ١٩٦٧ ورغم ذلك فان هذه الاحتكاكات زادت مع زيادة الشك وعدم الثقة بين القيادة السوفيتية والقيادة المصرية .

★ الواقع أثبت ان الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر تخطى دور الخبراء فى القيام بمهمة التدريب وتشغيل وحدات الدفاع الجوى بأن انتقل الى أن

أصبح هذا الوجود السوفييتي محل نقاش ومساومة بين الدولتين الاعظم . حيث كان يمثل قلقا وازعاجا للولايات المتحدة ومن ثم فإن الموقف الأمريكى كان يتبلور حول الربط بين محاولة الضغط على اسرائيل بعمل تسوية مؤقتة مع مصر وانسحاب اسرائيل الى حدود يتم الاتفاق عليها فى سيناء ، وبين ضرورة انهاء الوجود السوفييتي نهائيا فى مصر . فى الوقت الذى يدور الموقف السوفييتي حول استعداداته لسحب الخبراء العسكريين من مصر على الا يتم ذلك الا بعد التأكد من الانسحاب الاسرائيلى من سيناء ، ومن ثم أصبح وجود الخبراء السوفييت فى مصر محل مساومة بين الدولتين الاعظم^(١٥) .

وخلاصة الامر أنه رغم طبيعة وجودهم فى مصر بحصولهم على مكانة كبيرة الا أنهم لم يصل بهم الامر الى حد النفوذ او التأثير فى صنع القرار المصرى او التغلغل داخل المجتمع المصرى او القوات المسلحة . ودليل ذلك خروجهم السريع من مصر - رغم اعتراضهم على الشكل ولو كان الامر قد وصل بهم الى حد التغلغل والسيطرة والرغبة فى استمرارية وجودهم لتردد الرئيس السادات بأخراجهم بهذا الشكل من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان فى الامكان عدم الاستجابة لقرار السادات بانهاء مهمتهم فى مصر .

المبحث الثانى

(عملية صنع قرار انهاء مهمة الخبراء السوفيت)

عملية صنع القرار تتضمن - كما سبق القول - مراحل ثلاث : مرحلة ما قبل اعلان القرار ثم مرحلة اعلان القرار ثم مرحلة تنفيذ القرار . ولنتناول هذه المراحل كما يلى : -

أولا : مرحلة ما قبل اعلان القرار : « المرحلة التمهيدية للقرار » : يرى البعض أن بواذر التفكير فى اخراج الخبراء السوفيت من مصر قد بدأت مع زيارة الرئيس السادات لموسكو فى فبراير ١٩٧٢ . حيث أصر الجانب السوفيتى على اقرار مبدأ الدفع بالاسترلىنى ضمن اتفاقية توريد السلاح الذى طلبته مصر ، وذلك الاصرار من الجانب السوفيتى تم نتيجة طلب الجانب المصرى ممثلا فى رئيس الوزراء آنذاك - د . عزيز صدقى ، الدفع بالعملة الحرة - ولكن فوجىء الجانب السوفيتى ببلاغهم برفض مصر حيث استدعى الفريق محمد صادق - وزير الحربية آنذاك - كبير الخبراء السوفيت فى مصر ، وأبلغه بأنه يكفى أن الخبراء السوفيت الموجودين فى وحدات الدفاع الجوى يتقاضون أجورهم بالاسترلىنى وفقا لطلبهم ، ولذلك فإن عليكم اذن بالخروج ، وكانت هذه أول الاشارات^(١٦) .

ثم تمت زيارة أخرى للرئيس السادات فى ابريل ١٩٧٢ وتم الاتفاق على جدول لتوريد السلاح لمصر ، وتم الاتفاق أيضا على موافاه بريجنيف له بما سيتم مع نيكسون بعد لقائه فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ - على أن يبدأ السوفيت فى خمسة أشهر من مايو - عقب زيارة نيكسون الى نوفمبر (موعد الانتخابات الامريكية) - فى تزويد مصر بالقوة التى تنقصها^(١٧) .

وعقب لقاء نيكسون بريجنيف وما تمخض عن ذلك باعلان بيان مشترك (روسى - أمريكى) اعتبر الرئيس السادات أن مضمون البيان يعنى اتجاه القوتين الى فرض وضع (استرخاء عسكرى فى المنطقة) . وقرن ذلك بما قدره من تأخير فى توريد المعدات المتفق عليها فى ابريل ١٩٧٢ . وخلص من ثم

الى نتيجة بان السوفييت يسعون لاستمرار حالة اللاسلم واللاحرب باعتبارها مصلحتهم^(١٨). وبعد حوالى شهر من تاريخ اعلان البيان السوفيتى الأمريكى . . وصل للرئيس السادات رسالة من السوفييت فى ٦ يونيه ١٩٧٢ لتوضيح مضمون البيان - وقام الرئيس بتكليف الفريق / محمد أحمد صادق بالسفر الى موسكو يوم ٨ يونيه ولمدة ستة أيام لمناقشة وصول السلاح - عاد بعدها الفريق صادق ليبلغ السادات بأن السوفييت ليس عندهم الاستعداد فى الانتظام بتوريد السلاح فى مواعيده المتفق عليها^(١٩). ولم يمر شهر ، وفى الثامن من يوليو ١٩٧٢ وصلت رسالة للسادات من السوفييت وسلمها لسيادته السفير السوفينى . . وبعد قراءته للرئيس السادات لرسالة قاداته السوفييت - أبلغه الرئيس السادات بقراراته بشأن انهاء مهمة الخبراء السوفييت وفى حضور السيد / حافظ اسماعيل - مستشاره للأمن القومى^(٢٠) فى نفس الوقت وفى السادس من يوليو - كان الرئيس السادات قد اتخذ قراره بانهاء مهمة الخبراء السوفييت ولم يكن قد أبلغه لاحد بعد - ثم قام بزيارة د . محمود فوزى وأبلغه بمضمون قراراته وأنه سيبلغها للسفير السوفيتى وقت مقابلته المحدد لها يوم ٨ يوليو . وحاول د . محمود فوزى مناقشته وطرح عدد من التخوفات . ولكن السادات لم يأبه لهذا . وفى اليوم التالى وكان يوافق الجمعة ٧ يوليو استدعى الرئيس السادات الفريق صادق وطلب منه أن يصلى معه الجمعة - وأخبره الرئيس السادات بقرار (طرد) الخبراء السوفييت - الا أنه ذهل وسأله ما العمل فى امدادات الاسلحة ؟ ولم يجد ردا سوى أمر بتنفيذ القرار فحسب^(٢١)

- من جانب آخر فإنه خلال شهر يونيه ١٩٧٢ كان قد مر - أثناء عودته من الولايات المتحدة الامير سلطان بن سعود - بالقاهرة وقابل الرئيس السادات . . وكان يعرف بأنه كان وسيطا بين السادات والامريكيين ، وأعقب ذلك - وفى أوائل يوليو ١٩٧٢ - وصل الى مصر ممثلا رسميا عن وكالة المخابرات الامريكية وذلك بموافقة الرئيس السادات - نفسه . وكان يثار وقتئذ شرط الامريكيين للضغط على اسرائيل أن تقوم مصر بانهاء الوجود السوفيتى فيها^(٢٢)

- وكان أن كلف الرئيس السادات السيد / د . عزيز صدقي - رئيس الوزراء المصرى بالسفر يوم ١٢ يوليو لموسكو للتباحث مع السوفييت بشأن شكل خروجهم ومحاولة اصدار بيان مشترك فى ذلك ولكن السوفييت رفضوا على اعتبار أن هذا قرار منفرد من جانب القيادة المصرية وعليها تحمل تبعاته^(٢٣) وبالفعل أعلنت القرارات رسميا يوم ١٧ يوليو ١٩٧٢ م .

ثانيا : مرحلة اعلان وتنفيذ القرار :

فى الثامن من يوليو ١٩٧٢ تمت مقابلة بين الرئيس السادات ، والسفير السوفيتى وبحضور مستشار الامن القومى المصرى (حافظ إسماعيل)
وذلك بناء على طلب السفير السوفيتى لتبليغ الرئيس السادات رد موسكو على رسالته وبعد أن قرأ الرسالة . . أصدر الرئيس السادات قراره فى الحال ، فأمر « حافظ إسماعيل - المستشار القومى أن يسجل هذه القرارات ويبلغها الى وزير الحربية صباح اليوم التالى ، ثم وجه حديثه للسفير السوفيتى ليبلغ القادة السوفييت القرارات التالية النهائية كرسالة رسمية وهى :

١ - « أننى أرفض هذه الرسالة التى أبلغتها لى من القادة السوفييت شكلا وموضوعا ولا أقبلها وأرفض هذا الأسلوب فى التعامل .

٢ - اننى أقرر الاستغناء عن جميع الخبراء العسكريين السوفييت وهم حوالى ١٥٠٠٠ / خمسة عشر ألفا وأن يعودوا الى الاتحاد السوفيتى فى فترة أسبوع من اليوم وسأعلن وزير الحربية غدا بهذا الامر .

٣ - هناك معدات سوفيتية وهى أربع طائرات ميخ ٢٥ / وهناك محطة للحرب الاليكترونية ويعمل عليها طاقم سوفيتى فأما أن تبيعوها لنا أو تسحبوها الى الاتحاد السوفيتى .

٤ - كل هذا لابد أن يتم فى بحر أسبوع^(٢٤) .

- ويقول الرئيس السادات : « فى اليوم التالى استدعيت وزير الحربية وأبلغته بقراراتى لينفذها ، وفى يوم ١٦ يوليو ١٩٧٢ - كانت جميع قراراتى قد نفذت ورفضوا أن يبيعوا لنا الطائرات وأجهزة التشويش فسحبوها معهم^(٢٥) .

والواقع أنه رغم تعدد الروايات حول اتخاذ القرار (٢٦) . . . إلا أن الأمر الذى ليس محل شك هو موعد اعلان القرارات رسميا . . . حيث أعلنت صبيحة يوم ١٧ يوليو ١٩٧٢ م على مسامع العالم كله من الطرف المصرى فقط بعد أن رفض (بريجنيف) اعلان بيان مشترك معلنا بأنه تصرف منفرد من جانب السادات وليس قرارا مشتركا خاصة وأنه قد سبق أن طلب سحب الخبراء السوفييت أربع مرات فى مناسبات مختلفة ولكن السادات نفسه كان مصرا على تواجدهم (٢٧) .

★ وقد كان ، تنفيذ السوفييت لقرارات الرئيس السادات بسرعة وفى أقل من الوقت الذى حدده السادات لرحيلهم من مصر . . . أن كانت هذه الاستجابة من جانب موسكو مثار دهشة من العالم كله - كما سبق لنا الإشارة بتوضيح ذلك .

وفى هذه المرحلة (اعلان القرار رسميا وتنفيذه) فإن الرئيس السادات اعتمد - كما أوضح على وزير الحربية فى تنفيذ قراراته ، وعلى مستشار الامن القومى كقناة اتصالية لابلغ القرارات ومتابعة التنفيذ ، ومن جانب ثالث اعتمد على رئيس الوزراء فى محاولة اخراج القرار بصورة مشتركة أو بالتفاهم مع السوفييت .

طبيعة صنع القرار :

كشف تناولنا بالتحليل لمراحل عملية صنع القرار عن جوهر هذه العملية فيما يتعلق بالقرار محل التحليل (انهاء مهمة الخبراء السوفييت وذلك على النحو التالى : -

١ - أن هذا القرار تم صناعه واتخاذہ وتنفيذه على نطاق محدود للغاية ، وذلك طبقا لما أعلنه الرئيس السادات نفسه الذى يقول : « لقد أصدرت قراراتى يوم ٨ يوليو وأرسلت رئيس الوزراء بعد ذلك يوم ١٢ ، ١٣ يوليو وكانت القرارات سرية ومبلغة للسوفييت فقط ولم يعلم بها أحد لا فى العالم ولا فى بلدى (٢٨) . . . » ، وبعد أكثر من عامين يقول ثانية : « ان قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت لم يعلم به أحد قبل تنفيذه الا من بلغتهم أنا فى ليلة

اصدار القرار . . فكان حافظ إسماعيل يجلس معى ومع السفير السوفيتى يسجل المقابلة وبعدها استدعيت عزيز صدقى رئيس الوزراء ، وممدوح سالم وزير الداخلية ، وأحمد إسماعيل - مدير المخابرات ، ومراد غالب وزير الخارجية - وبقينا مجتمعين فى قصر الطاهرة للساعة الواحدة ليلا - وهؤلاء هم الذين علموا بالقرار يوم ٨ يوليو ، غيرهم لم يكن هناك أى انسان يعلم بهذا القرار الا د . محمود فوزى فقد زرتة قبلها بيوم أو يومين . . كذلك عرف به الدفاع الجوى (محمد على فهمى) وقائد الطيران (حسنى مبارك) . . ليه لانه لو حصل فراغ لمدة ثوان فى اختلال مواقع سام أو فى اجلاء الطيارين السوفييت الذين كانوا هنا لتعرضت البلد للاخطار فهؤلاء هم وحدهم الذين علموا بالقرار (٢٩).

ومن ثم يتضح من المعلومات السابقة ما يلى :

أ - أن الرئيس السادات كان يركز فى حديثه على دوره الانفرادى فى صنع القرار وأن لا أحد يعرف الا من أبلغه هو شخصيا . وذلك حفاظا على سرية القرار على حد قوله .

ب - أن د . محمود فوزى - نائب الرئيس آنذاك - هو الذى عرف بالقرار قبل اعلانه رسميا حيث أبلغه الرئيس السادات نفسه يوم ٦ يوليو ١٩٧٢ .

ج - أن / حافظ إسماعيل - مستشار الأمن القومى - علم بالقرار وقت أن أبلغه السادات للسفير السوفيتى حيث حضر السيد / حافظ إسماعيل المقابلة .

د - أن / الفريق محمد صادق - عرف بالقرار قبل اعلانه رسميا للسفير السوفيتى وذلك يوم ٧ يوليو / ٧٢ - حيث استدعاه السادات وأبلغه بذلك .

وهذا يتأكد أن اثنين فقط هم الذين عرفوا بالقرار قبل ابلاغه للسفير السوفيتى (٣٠) وواحد هو الذى عرف القرار وقت إبلاغه ، وستة فقط هم الذين عرفوا بالقرار بعد إبلاغه وقبل اعلانه رسميا فى ١٧ يوليو / ٧٢ .

(٢) دور الأجهزة المختصة : فالواقع أنه فى ضوء النقطة السابقة والتي

كشفت عن أن الرئيس السادات هو صانع القرار - الوحيد - بانتهاء مهمة الخبراء السوفيت - ومن ثم فإن دور الأجهزة المختصة ليس واردا في المشاركة في صنعه بل أضحي دورها هو اداة لتنفيذ القرار ويتضح ذلك كما يلي : -
أ - اتضح أن وزير الخارجية لم يعرف بالقرار مسبقا ومن ثم لم يشارك في صنعه ، حيث لم يستشار قبل اصدار القرار ، وقد تم ابلاغه بالقرار بعد اتخاذه - ويتأكد بالتالى انعدام دور وزير الخارجية في صنع هذا القرار ، واقتصار دوره على المشاركة في تنفيذ القرار فحسب .

ب - اتضح أن الرئيس السادات لم يرجع مسبقا - أى قبل القرار - الى مجلس الوزراء بل تم ابلاغ رئيس الوزراء د . عزيز صدقي - بعد ابلاغ القرار للسفير السوفيتى بالقرار حيث شارك بالرأى فى أسلوب اخراج القرار ولعل زيارته لموسكو لعمل بيان مشترك - والتى وافق عليها السادات بناء على اقتراح رئيس الوزراء تأكيد لذلك - ويتأكد لذلك - وبالتالي الدور المحدود لمجلس الوزراء فى رسم السياسة الخارجية أو المشاركة فى صنعها .

ج - اتضح أن الرئيس السادات أبلغ وزير الحربية قبل ابلاغ القرار للسفير السوفيتى بيوم واحد على أساس الاستعداد لتنفيذه فورا ، رغم ما أبداه وزير الحربية (محمد صادق) - آنذاك - من مخاوف ازاء القرار لم يعبا بها الرئيس السادات (٣١) ورغم ما تردد عن الدور الذى لعبه الفريق صادق فى تأزيم العلاقة بين السادات والسوفيت (٣٢) . الا أنه بالنظر الى طبيعة الشك وعدم الثقة بين السادات والقادة السوفيت منذ توليه الحكم رغم تقليله الى حد كبير مما تردد عن دور تأثيرى لوزير الحربية وراء صنع هذا القرار . ولكن فى المعنى الاخير فإن وزارة الحربية كانت اداة هامة لتنفيذ القرار ولعل فى تكليف السادات لوزير الحربية بابلاغ قائد الطيران ، وقائد الدفاع الجوى بهذا القرار لاتخاذ الاحتياطات اللازمة والاشراف على رحيل الخبراء السوفيت - خير تأكيد لهذا الاستنتاج .

د - لم يتضح أى دور / للمخابرات العامة أو رئاسة الجمهورية أو مجلس الامن القومى سوى الاحاطة بالقرار بعد ابلاغه للسفير السوفيتى . . حيث

أبلغ الرئيس السادات مدير المخابرات العامة بالقرار ، وعلم مستشار الأمن القومي بالقرار وقت إصداره فقط ولم يجتمع مجلس الأمن القومي لدراسة القرار .

هـ - فيما يتعلق بدور التنظيم السياسى (متمثلا فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى) فلم تعرف بالقرار قبل إصداره ، ولكن قام الرئيس السادات باحاطتها بالقرار بعد اتخاذه (٣٣) . واكثر من هذا فقد لعب التنظيم السياسى دور المبرر والمفسر بل والمشاركة فى تعبئة رأى العام الداخلى نحو تأييد القرار - وهذا طبقا لما أكدده سكرتير عام اللجنة المركزية آنذاك (٣٤) . ومن ثم يتضح أن دور التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) لم يعد سوى أداة لتفسير قرارات رئيس الدولة فى المجال الخارجى فقط .

و - أما فيما يتعلق بمجلس الشعب - شأنه شأن التنظيم السياسى . . لم يحاط بالقرار سوى بعد إصداره وتنفيذه . . حتى أن رئيس مجلس الشعب نفسه لم يكن من بين من تم ابلاغهم بالقرار - فور ابلاغه للسفير السوفيتى وقبل اعلانه رسميا فى ١٧ يوليو - ١٩٧٢ .

وختاما فإنه يتأكد دور رئيس الدولة (أنور السادات) فى الانفراد بصنع قرار انهاء مهمة الخبراء السوفيتى يوليو ١٩٧٢ ولم يتعد دور الاجهزة المحيطة به سوى الاضطلاع بمهمة تنفيذ القرار كل فى مجاله فحسب .

المبحث الثالث :

« دوافع قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت »

في هذا المبحث سنتناول ثلاث نقاط الاولى ، تتعلق بعرض الاراء المفسرة لدوافع القرار ، والثانية : لتناول مقولتين شائعتين بالتحليل ، والثالثة : تتعلق بتحديدنا للدوافع الحقيقية للقرار .

أولا : عرض الاراء المختلفة المفسرة لدوافع القرار :

★ فلنبداً بعرض وجهة نظر صانع القرار فيما يتعلق بالدوافع . . حيث كان بين الحين والآخر يوضح أحد الدوافع في خطبه المختلفة ، ثم عرض الاسباب مجتمعة في كتابه البحث عن الذات . فقال في احدي خطبه : « لقد كانت كلمة « الاسترخاء العسكري » سببا لقراري بانهاء مهمة الخبراء السوفييت عام ١٩٧٢ - هنا أخذت القرار ، استرخاء عسكري واسرائيل متفوقة علينا بالكامل ، وهم يمسكون الخيوط من ورائي كأني لعبة عرايس يحركون خيوطها ويرقصونني كما يشاءون ، حتى يجيء الحل ، أى حل ؟ سيكون الحل نوعا من فرض الشروط أمرا واقعا ستأتيكو على طول . . هذا هو سبب اخراج السوفييت (٣٥) » .

وفي حديث آخر يقول : « انني اتخذت قرار انهاء الوجود العسكري السوفيتي ايمانا بحتمية المعركة ، لقد كنت حريصا على أن يكون قرار المعركة قرارا مصريا . . كنت حريصا على أن أسحب من اسرائيل ورقة الابتزاز التي كانت تلعب بها وهي الادعاء بأنها تحارب الروس لا العرب ، ومن حسن الحظ لا اليهود أدركوا تصميمي على المعركة ، ولا الامريكيون صدقوا ، ولا حتى السوفييت (٣٦) » .

- وفي حديث آخر يؤكد التفسير السابق حيث يقول : « ان أحدا من الاستراتيجيين في الولايات المتحدة أو اسرائيل . . لم يعي من الحقيقة شيئا

عن الاسباب التى دعتنى الى طلب خروج المستشارين العسكريين السوفييت من مصر فى يوليو ١٩٧٢ . لقد ظن الجميع اننى تخليت عن الحرب كوسيلة للخروج من المأزق . وقالوا جميعا اننى لن أستطيع دخول الحرب بغير المستشارين السوفييت . حسنا ولكنى بخروج العسكريين من بلادى كنت أريد أن أكون على يقين من أن أحدا لن يزعم فى المستقبل أن ما فعلناه كان بالهام وبمساعدة للسوفييت (٣٧) .

ثم يقول : « أن سبب قرارى هو تعمد الاتحاد السوفيتى أن يخذلنى بعدم ارسال العتاد الذى طلبته وكأنهم فى موسكو يريدون أن يقولوا لى أنك لا تستطيع أن تقرر شيئا بدون اذن السوفييت ، حتى ان بريجنيف اعترف بذلك بعد سنتين للهارشال احمد إسماعيل عندما زار موسكو فى مارس ١٩٧٣ للمصالحة بأنه تعمد عدم ارسال الاسلحة (٣٨) .

ثم يحدد الرئيس السادات فى كتابه (البحث عن الذات) أسباب قراره فيما يلى :

١ - موقف الاتحاد السوفيتى السلبي منا خاصة فى مجال دخولنا المعركة .

٢ - اننى قد بنيت استراتيجيتى على أساس أن لا أبدأ المعركة وعلى أرض مصر خبراء سوفييت .

٣ - ان السوفييت كانوا قد بدأوا يشعرون أن لهم وضعاً ممتازاً فى مصر لدرجة أن السفير السوفيتى بدأ يأخذ لنفسه وضعاً أشبه ما يكون بوضع المندوب السامى البريطانى أيام الاحتلال .

٤ - أردت أن أضع السوفييت فى حجمهم الطبيعى كدولة صديقة لانهم ظنوا فى مرحلة من المراحل أن مصر أصبحت فى جيبهم ، وظن العالم أن الاتحاد السوفيتى هوولى أمرنا فأردت أن أقول للسوفييت أن مصر ارادتها تنبع

فقط من ذاتها وأن أقول للعالم ان أمرنا بيدنا وحدنا فمن يرغب في الكلام عن مصر ، يأتى الينا ويتكلم معنا لا مع الاتحاد السوفيتى (٣٩) .

ومن ثم يتضح أن السبب الرئيسى والمباشر طبقا لما أعلنه السادات تفسيراً لاصداره للقرار هو كلمة الاسترخاء العسكرى التى وردت في البيان المشترك بين العملاقين نتيجة لقائهما في موسكو ، ثم السبب الآخر هو حتمية دخول المعركة كانت وراء انهاء مهمة الخبراء السوفيت . ثم أورد أسباب أخرى في كتابه البحث عن الذات كما سبق ايضاحه .

★ ★ على حين يرى البعض أن الدافع الاول لقرار السادات بانهاء مهمة الخبراء السوفيت هو فتح المجال لدور دبلوماسى نشط للولايات المتحدة (٤٠) .

في الوقت الذى يحدد فيه (روبرت أوبن) عددا من الدوافع وراء هذا القرار منها : النزاع الصينى / السوفيتى والتقارب الأمريكى مع كل من الصين ، والاتحاد السوفيتى في بداية السبعينات قاد الى الحذر في سياسة السوفيت في الشرق الاوسط خشية أن تقلع الولايات المتحدة عن سياسة الوفاق - قاد الى أن يبادر السادات بطرد الخبراء السوفيت في يوليو ٧٢ . ومنها أيضا أن القيادة السوفيتية قد خذلت السادات في سعيه نحو الحصول على دعم فعال في مواجهة اسرائيل ، وبعد أن وجه السادات باحساس المصريين المتزايد بالاحباط الى جانب تزايد السخط في مصر . بدأ السادات يضع خطه لاحداث تحول اساس في سياسة مصر الخارجية ، كذلك الاحتكاكات التى تولدت بين المستشار بن السوفيت والضباط المصريين . . بل ان الذى أثار السادات الى حد كبير هو أن موقع مصر كزعيمة للغالم العربى بدأ في الاضمحلال خاصة بعد اعادة العلاقات الدبلوماسية لليمن الشمالية مع الولايات المتحدة في ٢ يوليو ١٩٧٢ ، الى جانب السودان يوم ١٩ يوليو ١٩٧٢ - وبين قلق السادات بسبب شعور اليأس داخل مصر ، والتحدى الذى يواجهه زعامته في العالم العربى - قرر السادات اجراء دراميا يفاجيء

بلاده به قبل الاحتفال بذكرى الثورة العشرين بهدف انهاء القلق الذى كان قد أخذ يتأصل فى مصر بسبب استمرار حالة اللاسلم واللاحرب بقراره بانهاء مهمة الخبراء السوفييت .

على حين يضيف نفس الكاتب أن أحد الدوافع الاخرى الرئيسية للقرار هو الرغبة فى زيادة شعبية السادات فى الداخل نتيجة الضغوط الداخلية من جميع القطاعات الشعبية خاصة قطاعات الطلبة والمثقفين والعمال (٤١).

*** فى الوقت الذى يرى فيه البعض الآخر : أن أحد الدوافع التى دعت الى طرد الخبراء السوفييت هو كراهيته الفطرية للروس ، الى جانب دافع عملى وهو عدم استجابة الروس بتقديم الدعم العسكرى اللازم لمصر من أجل قيام الحرب مع إسرائيل الى حد أن قال السادات لصاحب هذا الرأى « لقد يأسنا منهم (٤٢) » .

ومن جانب آخر ركز البعض بصفة أساسية على مسألة توريد السلاح وامتناع السوفييت عن الالتزام بالعقود مع مصر ، وذلك كجزء من استراتيجية السوفييت فى الشرق الاوسط مما كان دافع للقرار (٤٣).

ثانيا : تحليل مقولات شائعة حول دوافع القرار :

كخطوة تمهيدية لتحديد الدوافع الحقيقية لقرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت فى النقطة الثالثة فأنا نرى ضرورة تحليل مقولتين شائعتين الاولى : تربط بين القرار وبين عدم توريد السوفيت للسلاح . والثانية : تربط بين القرار وبين قرار الحرب . وبداية فأن الواقع يدحض هاتين المقولتين ومن ثم فإن تفسير دوافع القرار بالرجوع الى هاتين المقولتين يمكن ان يقودنا الى نتائج مضللة . وسنحاول فيما يلى تحليل كل مقولة على حدة تفصيلا :

(١) المقولة الاولى : عدم وفاء السوفييت بتوريد الاسلحة لمصر هو السبب للقرار :

كثيرا ما تردد ان السبب الاول والرئيسى لقرار الرئيس السادات هو عدم وصول الاسلحة السوفيتية الى مصر فى مواعيدها أو طبقا للبرامج المتفق عليها

مما ترتب عليه تأخير قرار الحرب . ومروا عام ١٩٧١ دون حسم كما أعلن السادات - آنذاك والواقع انه يثار عدد من التساؤلات ازاء هذا التفسير : اذا كان قرار انهاء مهمة الخبراء نتيجة لعدم توريد السلاح من السوفييت لمصر ، فهل هذا القرار سيؤدى الى جعل السوفييت يلتزمون بتوريد السلاح أم لا ؟ وهل فى حالة عدم الالتزام - مع افتراض أن السوفييت لم يلتزموا فعلا بالتوريد بعد القرار هل يمكن لصانع القرار المصرى من الاستعانة بمصادر سلاح اخرى ؟ من ناحية أخرى اذا كان السوفييت لم يلتزموا حقا بتوريد السلاح طبقا لهذا التفسير بما ترتب عليه اتخاذ السادات لهذا القرار - هل كان فى امكان مصر دخول حرب أكتوبر أم ، لا ؟ .

وعموما فإن الاجابة على هذه التساؤلات يمكن أن تقودنا الى تبيان عدم دقة هذا التفسير كما يلى : -

★ فيما يتعلق بنمط العلاقة بين الاتحاد السوفييتى ومصر . . نرى الرئيس السادات يوضحها بقوله : « الاتحاد السوفييتى كصديق ده قوة كبرى ، له سياسته العالمية ، واستراتيجيته فى العالم . . . يعنى لابد يكون ده محل تقدير منى اذا كانت مسألة صداقة ما يلزموش بحاجة ما أقدرش الزمه بحاجة لانه هو كمان ما يقدرش يلزمنى بحاجة . . . علاقة الاصدقاء كده (٤٤) » ويؤكد هذا باعترافه فى كتابه (البحث عن الذات) بأنه اتفق فى ١ ، ٢ فبراير ١٩٧٢ - اثناء زيارته لموسكو على قائمة سلاح جديدة وبدأ السوفييت يرسلون الاسلحة لمصر بالفعل رغم أنها كانت كما كانوا يريدونها وليس كما تريدها (٤٥) .

أى أن التزام السوفييت بتوريد السلاح لمصر كان سابقا على القرار . . وبرز هذا واضحا عقب هزيمة ١٩٦٧ وبان فترة حرب الاستنزاف ١٩٧٠/٦٩ . . وكانت الاستعدادات للمعركة قبل رحيل عبد الناصر على أساس اتهامها فى ربيع ١٩٧١ م وهذه الاستعدادات لقرار المعركة كانت مبنية على أساس أن الاتحاد السوفييتى ملتزم بامداد مصر بالسلاح وقت المعركة .

★ ورغم القرار بانهاء مهمة الخبراء السوفييت - ورغم ما تمخض عن

القرار نوع من الجمود من العلاقات بين الدولتين ولعدة أشهر . . الا أنه قد قام وفد على مستوى عال برئاسة رئيس الوزراء المصري (د . عزيز صدقي - آنذاك) - بزيارة موسكو في أكتوبر ١٩٧٢ م . وقد نجحت الزيارة في إزالة التوتر بين الدولتين ، ثم أعقبها زيارة لوزير الحربية المصري (أحمد إسماعيل) في أواخر ١٩٧٣ لموسكو أيضا تم توقيع اتفاقية لتوريد أسلحة جديدة (٣ / أنواع وهي سرب من طائرات ميج ٢٣ ، ولواء صواريخ تى - ١٧ / أرو صواريخ سام ٦ ، وعربات القتال ، والمدرعات ، ووعد السوفييت بإعادة طائرات ميج ٢٥ / الى مصر ، والوحدات الالكترونية التى تم سحبها مع استبعاد السوفييت (٤٦) .

ثم تمت زيارة ثالثة للسيد / حافظ إسماعيل - مستشار الامن القومى آنذاك - في يوليو ١٩٧٣ ، حيث أكد له بريجنيف أنهم مستمرون في تأييد مصر ، وأن الوفاق مع الولايات المتحدة الامريكية لا يمكن أن يكون على حساب مصر وتأييدهم للقضية العربية خاصة وأن هذه الزيارة جاءت في أعقاب لقاء القمة الثانى بين بريجنيف ونيكسون .

ورغم الصفقة الضخمة التى عقدت اتفاقيتها أحمد إسماعيل في أواخر فبراير ١٩٧٣ وتم توريدها لمصر في زمن قياسي . . الا أن الرئيس السادات يقول :

« حتى بدون هذه الصفقة كنا سندخل المعركة لاننا كنا قد قررنا ذلك ، وكان تخطيطنا كله مبني على ما كان لدينا من أسلحة قبل تلك الصفقة (٤٧) » . . .

- وتؤكد المقولة السابقة للرئيس السادات عدم ارتباط قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت بعدم توريد السلاح من جانب السوفييت من جانب ، وعدم ارتباط عدم توريد السلاح - بقرار الحرب ايضا . أى أن العلاقة بين توريد السلاح ، وقرار الحرب ، وقرار اخراج الخبراء السوفييت ضعيفة .

- ولمزيد من التأكيد فإنه لم يثبت أن استعانت مصر بمصادر سلاح اخرى عقب قرارها بانهاء مهمة الخبراء السوفييت وحتى قرار حرب اكتوبر ١٩٧٣ -

على وجه الخصوص نظرا لصعوبة بل استحالة ذلك في تلك الفترة . . ويؤكد هيكل ذلك بقوله :

« نحن في حاجة الى الاتحاد السوفيتي وقد نستطيع أن نحصل على أسلحة من بريطانيا أو فرنسا ، لكنها لن تتجاوز بعض الطائرات أو الدبابات والأسلحة المحدودة فهناك بلدين في العالم حتى الآن يستطيعا أن يبنيا نظاما دفاعيا للآخرين وهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وفارق كبير بين ما يتطلبه بناء نظام دفاعي وبين مجرد الحصول على بعض الأسلحة من هنا أو هناك . فلن يعطينا أحد نظاما دفاعيا كاملا سوى الاتحاد السوفيتي وليس هناك طريق آخر (٤٨) » . .

ويؤكد استنتاجنا بضعف وعدم دقة تفسير قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت بأنه نتيجة لعدم وفاء الاتحاد السوفيتي بتوريد الأسلحة . . بعض المقولات لعدد من المسؤولين عن تلك الفترة في مصر ونستشهد ببعض منها كما يلي :

يقول / محمد عبد السلام الزيات : « كنا نتطلع الى الحصول على أكبر وأحدث قدر من أسلحة بسبب ظروفنا الخاصة وكان الاتحاد السوفيتي يستجيب وبدرجات متفاوتة ، وكان يمدنا بكميات كبيرة من الأسلحة المتقدمة التي كان لها أثر بارز في حرب أكتوبر وثمة عقيدة معينة لدى السوفييت قد تكون من أسباب الخلاف في هذا الصدد وهي أنهم كما يقولون يريدون أن يتم استيعاب أى سلاح يتقدم بشكل كامل قبل أن نطلب سلاحا آخر (٤٩) » .

- ويقول د . عزيز صدقي (رئيس الوزراء آنذاك) : « ان العبور الذي تم في ٦ أكتوبر ببطولة الجنود وشجاعة القيادة السياسية والعسكرية لم يكن ليتم بدون الأسلحة والدعم السوفيتي . اننى أستطيع أن أقول هذا الكلام لاننى كنت طرفا في جميع الاتفاقيات التي تمت في هذا الشأن ، أعلم مدى الاستجابة والمساعدة التي قدمها الاتحاد السوفيتي ثم يقول أيضا : « أنه من المحتمل أن يكون تلهفنا نحن الى الاطمئنان الكامل قبل دخول المعركة دفعنا لان نطلب أسلحة كثيرة جدا . مما يتضح من كميات الأسلحة والعتاد التي

استخدمت في المعركة فعلا . ومن المحتمل أن هناك اعتبارات أخرى لدى الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت فأحيانا كان يعطينا ما نطلب وأحيانا لم يعطينا وأحيانا كان يقول أن هذا النوع بالتحديد ليس متوافرا لدينا . وربما خلق هذا بعض سوء الفهم . . . ، وعموما فلقد كان الاتحاد السوفيتي يعاوننا ويساندنا ويرسل لنا الاسلحة . . . وربما لم تأخذ كل ما نريده . . . لكنه كان يعاوننا وكان العون بالقدر الذي مكننا من تحقيق انتصار أكتوبر . . . ، وأعتقد أن ما حدث في أكتوبر والجسر الجوي الذي « أقامه الاتحاد السوفيتي لمساندتنا وموقفه بعد ذلك كاف لان ينهى هذا النوع من سوء الفهم بيننا وبين الاتحاد السوفيتي (٥٠) »

★ أما السيد / حافظ إسماعيل (مستشار الامن القومي - آنذاك) فيقول : « نحن نظلم الاتحاد السوفيتي عندما نتصور أنه قادر على كل شيء ، هل نسينا أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك ضعف موارد الاتحاد السوفيتي تشكو بعد حرب أكتوبر من أن طلبات إسرائيل هبطت بها لدى الولايات المتحدة من احتياطي استراتيجي الى ما دون مستوى الامن وبالتأكيد حدث نفس الشيء بالنسبة للاتحاد السوفيتي لكنه لا يعلن عن ذلك ، ولا يتحدث في هذه الامور ، اذن هناك ضرورة لفهم أفضل . . . » ثم يقول : « فلو حدث أن ذهبنا الى موسكو ونطلب كذا فاذا لم يستجب الاتحاد السوفيتي على الفور فلا بد أن هناك موقف غير ودي ، وتنشب أزمة » وهكذا تتعقد الامور لعدم الدراية بأسلوب الاتحاد السوفيتي (٥١) .

- كذلك فإن العدو الاسرائيلي كان يدرك حجم الامدادات الضخمة والمساعدات العسكرية السوفيتية لكل من مصر وسوريا وبصفة دائمة ومستمرة خاصة حتى حرب - أكتوبر ١٩٧٣ ويتضح ذلك من خلال مذكرات موشى ديان (وزير الدفاع حتى حرب أكتوبر) حيث أورد تفصيلا لحجم هذه الامدادات وأنواعها - ثم يقول : ومهما كانت دوافع الروس فإنه لا يمكن اتهامهم باللامبالاه او الاهمال تجاه كل من مصر وسوريا (٥٢) .

وفى ضوء نمط العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتى القائمة على الصداقة المتبادلة ، وفى ضوء التزام الاتحاد السوفيتى ببناء القوات المسلحة المصرية خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ ومرورا بحرب الاستنزاف ، وما بعد ذلك وحتى حرب أكتوبر وما قام به من عمل جسر جوى لتوريد السلاح لمصر اثناء المعركة ، وفى ضوء حديث السادات بأنه حتى لو لم يكن قد وصلت الاسلحة بعد قراره بإنهاء مهمة الخبراء السوفيت فان قرار المعركة كان قد اتخذ فعلا ، وفى ضوء الاستشهادات السابقة للمسؤولين المصريين عن هذه الفترة يتضح ان الربط بين قرار انهاء مهمة الخبراء السوفيت كنتيجة لعدم توريد السلاح السوفيتى لمصر ، وبين قرار الحرب كان ضعيفا ويكفى الاشارة ختاماً لهذا التحليل ان السلاح (حجمه ومدى تقدمه . . الخ) ليس شرطاً حتماً لبدء المعارك ولعل فى تجارب الشعوب العديدة ما يؤكد ذلك . ومن ناحية اخرى فإننا لا ننفى انه قد حدث توقف لتوريد السلاح السوفيتى لمصر بين فترة واخرى نظرا لعوائق اوضحها المسؤولون المصريون عن هذه الفترة . ولكن ارتباط ذلك بقرار اخراج السوفيت من مصر كان ارتباطاً واهياً .

(٢) المقولة الثانية : العلاقة بين قرار اعلان الحرب وضرورة انهاء مهمة الخبراء السوفيت :

هذه المقولة بنيت على ان اعلان الحرب ووجود الخبراء السوفيت على ارض مصر يمكن ان يقلل من حجم الانتصار المصرى فى حالة وقوعه ، ويقلل من حجم المقاتل المصرى . . وانتساب هذا الانتصار الى وجود الخبراء السوفيت والجندى أو المقاتل السوفيتى ومن ثم يرى أصحاب هذه المقولة ان سبب قرار انهاء مهمة الخبراء السوفيت هو حتمية إعلان الحرب .
والواقع ان اعلان قرار الحرب لم يكن يستلزم انهاء وجود الخبراء السوفيت على هذا النحو الدرامى خاصة فى ضوء الاستنادات التالية :

★ ان هناك اتفاق بين عبد الناصر - وهو الذى استعان بالخبراء السوفيت - وبين بريجنيف على انهاء مهمة الخبراء السوفيت قبل بدء المعركة وذلك لمصلحة الجندى المصرى كى يجنى ثمار معركته بنفسه ، ومن ناحية

اخرى كى لا يؤدى وجودهم فى مصر اثناء المعركة الى مواجهة مع الولايات المتحدة . وذلك طبقا لما سبق الاشارة اليه من قبل .

★ ان الرئيس السادات نفسه بعد توليه الحكم وفى زيارته المتكررة للاتحاد السوفيتى قبل قراره بانهاء مهمة الخبراء السوفيت كثير ما كان يؤكد على انه لا يريد للسوفيت ان يحاربوا معركته . ولعل فى الاستشهادات التالية ما يؤكد ذلك : -

حيث يقول السادات : « عليكم كنواب للشعب ان تكونوا على علم بأن هذه المعركة معركتنا احنا حناحاربها . فى كل مرة رحى الاتحاد السوفيتى فى الأربع مرات الى فانت كان فيه نقطتين أساسيتين بأعلنهم أمامكم كنواب للشعب علشان تكونوا على بينة بيهم : الاتحاد السوفيتى يعلم انى مش عايز جندى سوفيتى يحارب لى معركتى لانى انا الى حاحارب معركتى و النقطة الثانية : انا لا أسعى الى مواجهة بين القوى الكبرى اطلاقا (٥٣) . . . ولم يكن يمر خطاب ويحىء ذكر الاتحاد السوفيتى الا ويشير السادات الى هاتين النقطتين السابقتين .

ومن ثم يتضح ان الرئيس السادات والقادة السوفيت متفقون على ذلك اى ان المعركة لن تبدأ وعلى أرض مصر جنود سوفيت . شأن اتفاق عبد الناصر مع السوفيت ايضا . فى نفس الوقت - وكما سبق الاشارة اليه - كان قد طلب السوفيت سحب خبراءهم من مصر اربع مرات ولكن الرئيس السادات كان يرفض ذلك ويصر على بقائهم بل كان يطلب زيادة عدد الخبراء السوفيت فى مصر منذ تولى الحكم .

★ ان التفكير فى قرار الحرب بشكل جدى لم يبدأ الا فى فبراير ١٩٧٣ - وباعتراف الرئيس السادات نفسه فى كتاب (البحث عن الذات) وخطب كثيره له . بل كان يسعى وراء حل سلمى عن طريق الولايات المتحدة فى الفترة التى اعقبت قرار اخراج السوفيت وحتى فبراير ١٩٧٣ بعد ان يأس من التوصل الى حل سلمى فكان قراره بالبدء فى التجهيز للمعركة على أى شكل .

وعموما فإذا كان هناك اتفاقا على عدم بدء المعركة الا بعد رحيل الخبراء السوفييت عن مصر سواء في عهد عبد الناصر او في عهد السادات - مع السوفييت ، وإذا كان قرار حرب اكتوبر لم تتخذ اجراءات الاستعداد له الا منذ فبراير ١٩٧٣ ، وأن وجود الخبراء السوفييت في مصر كان وراء - زيادة القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية ولم يكن وجودهم يحول دون تفكير مصر في المعركة كما يرى البعض^(٥٤) وفي ضوء هذا كله يتضح ان العلاقة بين اعلان قرار الحرب ، وقرار الرئيس السادات بإنهاء مهمة الخبراء السوفييت . . علاقة ضعيفة للغاية وذلك من الزاوية التي اوضحناها في صدر تناولنا لهذه النقطة^(٥٥) .

والواقع ان محاولة اقتصار تحليلنا على المقولتين السابقتين دون التعرض لتفسيرات جزئية كثيرة حول اسباب القرار مثال ذلك : التفسير الذي يربط بين بيان القمة الاول بين السوفييت والامريكان في مايو ١٩٧٢ وما تضمن من عبارة (الاسترخاء العسكرى) في منطقة الشرق الاوسط وبين قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت - وكأن هذه العبارة هي السبب وفي هذا / تجاهل كبير لطبيعة العلاقة بين مصر والسوفييت ، وتجاهل لالتزامات الاتحاد السوفيتي تجاه الدول الصديقة خاصة دول العالم الثالث^(٥٦) ، وايضا التفسير الذي يربط بين القرار وبين تحرير ارادة مصر - وكأن الوجود السوفيتي في شكل الخبراء كان قيذا على حرية مصر وقرارها - إذا كان هذا صحيحا فكيف تم اتخاذ مثل هذا القرار وتنفيذه بارادة مصر وكانت استجابة السوفييت وفي هذا تباين لاوجه القصور وعدم الدقة في هذه التفسيرات الجزئية التي تبعد كثيرا عن الدوافع والحقيقة وراء هذا القرار وهذا يقودنا الى محاولة التعرف وتحديد هذه الدوافع الحقيقية في النقطة التالية :

ثالثا : الدوافع الحقيقية لقرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت :

في ضوء استعراض الاراء المختلفة بشأن تفسير دوافع القرار ، وفي ضوء محاولة تفنيد عدد من التفسيرات لدوافع القرار . . ، وفي ضوء استقراء البيئة الموضوعتين داخليا ، واقليميا ودوليا ، وبالنظر الى البيئة النفسية للرئيس السادات - يمكن تحديد اربعة دوافع حقيقية لهذا القرار .

- الاول : يتعلق بالناحية النفسية للرئيس السادات تجاه السوفييت .
الثانى : يتعلق بالناحية الايديولوجية للرئيس السادات .
الثالث : يتعلق بالضغط الداخلية على صانع القرار المصرى .
الرابع : يتعلق بالضغط الخارجية على صانع القرار المصرى .
ولنتناول هذه الدوافع الأربعة بشئىء من التفصيل على النحو التالى :

(١) البعد النفسى (طبيعة العلاقة بين السادات والسوفييت) :
يشكل البعد النفسى دافعا قويا وراء قرار الرئيس السادات بإنهاء مهمة الخبراء السوفييت وذلك فى اطار طبيعة العلاقة بينه وبين السوفييت . فمن الامور التى كانت وراء تدهور العلاقات المصرية / السوفيتية منذ تولى السادات الحكم هى تلك الكراهية الشخصية من جانب السادات للسوفييت وذلك بسبب اختلاف معاملتهم له عن المعاملة التى كانوا يعاملون بها جمال عبد الناصر- الرئيس المصرى السابق عليه - وعلى الجانب السوفيتى نظرا لانعدام الثقة او الشك والريبة تجاه شخصية الرئيس السادات بعد توليه الحكم خلفا لعبد الناصر مما دفعهم الى التردد فى المساندة الفورية له .

- ويشير الرئيس السادات فى كتابه (وصيتى) ابتداء من الفصل السابع تحت عنوان (مصر فوق كل شئىء) الى ذلك البعد النفسى المتعلق بكرامته الشخصية فى التعامل مع السوفييت كواقعة تشهد بتطابق كرامته الشخصية مع كرامة مصر ولذلك كان يحبنى كرامته طالما ان كرامة مصر مرفوعة ولكن عندما زاد الامر حدة بينه وبين السوفييت بعد احداث ١٥ مايو/ ٧١ وبعد توقيع المعاهدة مع السوفييت فى ٢٧ مايو ١٩٧١ ، وبعد مساندته للسودان - ضد الانقلاب الشيوعى فى يوليو ١٩٧١ ويعد موقف السوفييت من سنة الحسم ١٩٧١ ، يقول السادات : « ان السوفييت ليسوا سعداء لكل ما حدث فى مصر بعد عبد الناصر فأنا لست رجلهم ، وأننى صفت رجالهم . . وأننى الغيت الحراسات التى فرضت على الناس ثم اننى اكدت اننى مختلف معهم وصارحتهم بغضبى وضيقى ولا بد أنهم يتوقعون منى ما يضايقهم اكثر . . وقد هددتهم بأن للصبر حدودا وبعدها لا بد أن اقول

للشعب ماذا جرى . . . وفي ذلك فضيحة لهم امام العالم كله ، فلا يعقل ان احافظ على كرامتهم بينما هم لا يعيرون كرامتى أدنى التفات (٥٧) . . .

ثم يقول فى مكان آخر ايضا : « وعندما وجدت ان السوفييت يفترضون فى الوفاء المستمر بطلباتهم بينما يرفضون او يتجاهلون تنفيذ اى وعد من وعودهم - اتخذت دون ادنى تردد قرارى بانهاء مهمة الخبراء السوفييت فى ٨ يوليو ١٩٧٢ . . . وحتى هذا القرار التاريخى الخطير لم اتخذه انتقاما لكرامتى الشخصية التى تصور السوفييت انها أصبحت لعبتهم المفضلة (٥٨) »

- وفى حديث للرئيس السادات للتلفزيون الاسترالى يقول : « ان الروس اشرار وهم اكثر خطرا من هتلر ، من ناحية اخرى فإننى عندما طردت الخبراء السوفييت الروس من مصر (كان عددهم ١٧ / ألف عام ١٩٧٢ - ولم يكن قرارى بطردهم فقط لاسباب سياسية ، انما لاسباب عاطفية ايضا وأن القصة العاطفية التى سببت طرد الخبراء السوفييت اننى كنت مرة أزور برلين الشرقية واثناء مرورى فى احد الشوارع شاهدت امرأة حسنة كانت تشبه جدتى كثيرا وأنا كنت أحب جدتى التى لها على افضال كثيرة ، كانت المرأة العجوز تكنس الشارع . ولما سألت : كيف تسمحون لامرأة عجوز ان تقوم بهذا العمل وفى مثل هذه الساعات الباكره جدا . أجابونى : أنها الشيوعية الذى لا يعمل . . . لا يأكل ، وأضاف السادات : منذ تلك اللحظة شعرت بأن السوفييت غير اخلاقيين وبدأت افكر فى طرد وجودهم من مصر (٥٩) .

- ثم يؤكد الرئيس السادات هذا الجانب النفسى قائلا :

« ان السبب وراء انهاء مهمة الخبراء السوفييت بخلاف عدم الوفاء بوعودهم تجاه مصر فى مجال التسليح اننى اردت ان اقول للقادة السوفييت اننى لن اكون ذلك الرجل الضعيف الذى تريدونه حيث كانوا يعتقدون أننى رجل ضعيف فأردت ان اثبت لهم عكس ذلك تماما . كانوا يريدون أن يؤخذوا فى الاعتبار فى كل شىء ولذلك أردت أن أعطى لهم « صدمة كهربائية » فقط لاقول لهم اننى سأفعل ما أراه فى صالح مصر واننى لست مستعدا لاستبدال الاستعمار البريطانى باستعمار اخر سوفيتى (٦٠) »

★ كذلك فإن عدم السماح للرئيس السادات نفسه بدخول بعض المواقع السوفيتية خاصة قاعدة الطيران في اسوان ، ورفض السوفييت لطلبة بزيارة بعض المصانع السوفيتية الحربية في - الاتحاد السوفيتي . . شكلت لدى الرئيس السادات قناعة بعدم الارتياح للسوفييت .

★ ويشير البعض مؤكدا هذه الحقيقة النفسية بأن من أسباب تراجع العلاقات المصرية / السوفيتية بسرعة تلك الكراهية الشخصية بين الرئيس السادات والقيادة السوفيتية والتي تطورت بسرعة غير عادية (٦١) .

★ ومن ثم فإن الرئيس السادات منذ توليه الحكم وكان له مع السوفييت مشاكل ضخمة فهم كانوا يفضلون « على صبرى » عليه ولكن بعد احداث مايو ١٩٧١ قبلوا السادات . . رغم ان الحكومة السوفيتية لم تكن متأكدة او واثقة منذ تولى السادات للسلطة من سيطرته عليها حتى انهم باتوا يعتقدون ان سياسات السادات (الحرة اقتصاديا) سوف تبرز جناحا يساريا مضادا وأن هذا سوف يتولد عنه قيادة تميل للسوفييت بشكل أكبر . وعلى الجانب الآخر فإن ادراك الرئيس السادات لطبيعة الموقف السوفيتي ضده على المدى المحدد من جانبهم حتى انه تصور ان السوفييت يسعون للتخلص منه وان كان بشكل غير مباشر . . بل ظل يشك دائما في حقيقة قبول السوفييت له ، وقبول السوفييت لتخلصه من على صبرى ورفاقه . . ومن ثم كان موقف السادات حيال السوفييت دائما هو عدم الثقة . وكان هذا دافعا لطرده « الخبراء السوفييت (٦٢) » .

ومن ثم يتضح مما سبق ان أحد الدوافع الحقيقية الرئيسية - ولعل هذا السبب الذي جعلنا نورد هذا الدافع في مقدمة الدوافع الاربعة - هو البعد النفسى والمتمثل في عدم الثقة من جانب السوفييت في السادات ، والكراهية الشديدة من جانب الرئيس السادات تجاه السوفييت . ولم تظهر العبارات من جانب السادات التي تؤكد هذا الا بعد قراره بانتهاء مهمة الخبراء السوفييت ولكن منذ توليه الحكم وحتى اصدار قراره في يوليو / ١٩٧٢ لم يكن الا ليشيد بالسوفييت ومساعداتهم وتعاونهم وصدقاتهم فحسب .

ثانيا : دور الاتجاه الايديولوجي للرئيس السادات كدافع للقرار:-
يقصد بالاتجاه الايديولوجي لصانع القرار هو انتماؤه الايديولوجية . .
فهل يميل صانع القرار الى الاتجاهات الاشتراكية بما يعنى اعتبار الاتحاد
السوفيتى والدول الاشتراكية حليفا طبيعيا ؟ أم يميل الى الاتجاهات الليبرالية
بما يعنى اعتبار الولايات المتحدة والدول الغربية حليفا طبيعيا ؟ ثم ما تأثير
هذه الميول الايديولوجية على عملية صنع القرار الخارجى . خاصة وان القرار
الخارجى يتشكل وفقا لعوامل عدة أهمها البيئة النفسية والاتجاه الايديولوجى
لصانع القرار خاصة فى دول العالم الثالث ، ومصر احداها . وبداية فإن
الامر الذى أضحى محل اجماع المحللين أن الرئيس السادات منذ توليه الحكم
بل واثناء توليه منصب نائب الرئيس جمال عبد الناصر يتوق للتوجه ناحية
الغرب وخاصة الولايات المتحدة ولم يكن التحدى أمامه سوى كيفية اخراج
هذه الرغبة او الميول الدفينة لديه . وتأكيذا لذلك يقول احد مستشاريه
السابقين : « لقد عين الرئيس جمال عبد الناصر - السادات نائبا له كخطوة
تكتيكية للضغط على السوفييت ودفعهم للمشاركة الاكثر ايجابية وتسليمه
للأسلحة بما يمكنه من صد الغارات الاسرائيلية على العمق المصرى
خصوصا وانه عينه قبل سفره مباشرة فى نهاية عام ١٩٦٩ - الى الاتحاد
السوفيتى - وهناك قال للسوفييت مهددا : اذا لم توافقوا على اعطائنا صواريخ
سام فسأنتحلي عن الحكم واتركه لمن يستطيع ان يتفق مع الامريكان وكان
نتيجة ذلك ان اتخذ السوفييت اخطر قرار سياسى وقتها حيث وافقوا على
تزويد مصر بالصواريخ وبأطقمها البشرية أيضا (٦٣) . . » - ويتضح من هذه
الاشارة مدى قدرة عبد الناصر - فى اطار مبدأ توزيع الادوار على المساومة
والحصول من السوفييت على ما يريد من ناحية ، ومن ناحية أخرى يتأكد
لنا النزعة الغربية التى كان يدركها عبد الناصر عند السادات ولهذا كان
اختياره له .

ومن ثم يثار التساؤل التالى - هل كان الرئيس السادات يقصد بقرار انهاء
مهمة الخبراء السوفييت مجرد فتح قناة الحوار بشكل واسع مع الولايات
المتحدة ؟ ام هذا القرار يأتى فى اطار نهج ايديولوجى للرئيس السادات

بالتحول عن الشرق الى الغرب - بغض النظر عن مدى استجابة الولايات المتحدة ، وبغض النظر عن الاتصالات السابقة بين السادات والولايات المتحدة على القرار والتاليه له ؟

الاجابة على هذا التساؤل يتطلب استعراض الوقائع التالية :

- قام الرئيس السادات بعد توليه الحكم رسميا في أكتوبر / ١٩٧٠ - وبالتحديد في النصف الثاني من ديسمبر ١٩٧٠ ان اتصل بالولايات المتحدة وأبدى رغبته في الاتفاق معها ، وقبول حل امريكى منفرد بعيدا عن العرب (٦٤) بل وبعيدا عن السوفييت أنفسهم وذلك ضمن رسالته التى بعث بها السادات للرئيس الامريكى (نيكسون) ردا على شكر الاخير للسادات بايفاده د . محمود فوزى (رئيس الوزراء آنذاك) لحضور جنازة ايزنهاور (٦٥). ثم سرعان ما أعلن السادات عن مبادرته « الانفرادية » فى الرابع من فبراير ١٩٧١ - معلنا عن تسوية مؤقتة يمكن إعادة فتح القناة بموجبها على ان تنسحب اسرائيل شرق القناة كمرحلة أولى ، وقد تخطى الرئيس السادات بمبادرته هذه اجهزته الاستشارية حتى وزير خارجيته لم يكن يعلم بهذه المبادرة قبل اعلانها رسميا فى خطبة امام مجلس الشعب . . . الا حين تسلم صورة من خطاب الرئيس السادات قبل ان تصل الى المجلس لالقاء خطابه (٦٦).

ولم تستجب الولايات المتحدة او اسرائيل لمبادرة السادات . فى نفس الوقت / شعر الاتحاد السوفيتى بتخطى الرئيس السادات لدوره فى حل الازمة . وعلى الجانب الآخر : فإن الاستعدادات العسكرية قد وصلت الى ذروتها وعلى وشك تنفيذ المهمة الحتمية بتحرير الارض المحتلة بعد حرب يونيه ١٩٦٧ ، وذلك وفقا للخطة المعدة قبل وفاة جمال عبد الناصر وكان ربيع ١٩٧١ هو الموعد المحدد لتنفيذها على أساس ان خطة المرحلة الاولى للعمل العسكرى تستهدف الوصول الى المضائق . ويقول محمود رياض : « ان الفريق فوزى ابلغنى بعد تولى السادات الحكم ان قواتنا المسلحة قادرة على انجاز هذه المهمة اعتبارا من مارس سنة ١٩٧١ وهو نفس الموعد الذى خطط له جمال عبد الناصر من قبل (٦٧) » .

- وهذا يقودنا الى التساؤل عن أسباب احجام الرئيس السادات باستثمار هذه الاستعدادات العسكرية اما باتخاذ قرار الحرب او في الضغط والمساومة الجيدة لاجبار اسرائيل على الانسحاب .

والواقع (كما يرى البعض ان السادات كان في حاجة الى التعرف على ابعاد الموقف السياسى والعسكرى وقد تولدت لديه قناعة بضرورة اتاحة المزيد من الفرص أمام الولايات المتحدة لتحقيق الحل السلمى فاستمرت محادثاته مع الولايات المتحدة طوال عام ١٩٧١ مع روجرز وطوال عام ١٩٧٢ مع كيسنجر الذى اسرف في عودة للسادات في الوقت الذى كانت الولايات المتحدة الامريكية تواصل ارسال الاسلحة لاسرائيل وقد وصل الدعم خلال عامى ٧٢ ، ١٩٧٣ - الى ما يزيد عن ٣٠٪ من قواتها عام ١٩٧١ وكان معظم الدعم لسلاح الطيران الاسرائيلى وبذلك كان كيسنجر يعد اسرائيل للمعركة بدعمها عسكريا ويعطل مصر من اتخاذ القرار بالحرب (٦٨) . ، وذلك في اطار خطة كاملة أعدها كيسنجر للتعامل مع الاطراف في الشرق الاوسط تسعى الى تحقيق هدف « الاحباط الكامل والكلى » للعرب (٦٩) .

- ثم حدث ان قام السيد / روجرز - (وزير خارجية الولايات المتحدة) - بزيارة القاهرة (٧٠) حيث كان قد تحدد لهذه الزيارة يوم ٤ مايو ١٩٧١ نتيجة الاتصالات المصرية الامريكية . وقبل وصول روجرز للقاهرة بثلاثة ايام وعلى وجه التحديد في الثانى من مايو ١٩٧١ - ان قرر السادات اعفاء السيد / على صبرى من منصبه كنائب رئيس جمهورية مما جعل المحللون يفسرون ذلك بأنها ايماءة الى قدوم روجرز وعلاقة على استعداد مصر للتقارب مع الولايات المتحدة والتباعد عن السوفييت اذا قامت الولايات المتحدة ببذل الضغط الضرورى على اسرائيل خاصة وأن على صبرى معروف بأنه من انصار السوفييت او اقرب القادة المصريين الى السوفييت (٧١) . ونظرا لما هو معروف عن « على صبرى » بأنه من انصار موسكو فإن تنحيته قد قوبلت بالترحيب من جانب الامريكيين مما ساعد على ان تسير المحادثات بين السادات وروجرز سيرا حسنا وبدا السادات مرنا ووصل الامر الى امتداح

روجرز لاعتدال السادات وقد تعمقت هذه الخطوة بتخلص السادات من جميع معاونيه يوم ١٤ مايو ١٩٧١ تحت مسمى « احداث التصحيح »^(٧٢). وكان أغلبهم يميلون الى السوفييت مما أكد التوقعات التي صاحبت زيارة روجرز مع تنحيه على صبرى وهنا يرى البعض ان زيارة روجرز للقاهرة ادت الى قلق موسكو ، حيث كانت الزيارة بداية تحول في طريقة معالجة قضية العدوان الاسرائيلي بقيام الاتصالات مباشرة بين مصر والولايات المتحدة ولم تعد الاتصالات تتم عن طريق الاتحاد السوفيتي كما كان يحدث في الماضي مما جعل السوفييت يشعرون بعدم الارتياح خاصة بعد تكرار التصريحات الامريكية عن ضرورة اخراج السوفييت من منطقة الشرق الاوسط . ولذلك فبمجرد انتهاء زيارة روجرز وسيسكو للقاهرة قام وفد من موسكو برئاسة نيكولاى بودجورنى - رئيس مجلس السوفييت الاعلى بزيارة القاهرة يوم ٢٥ مايو ١٩٧١ وطالب بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون ، ووافق السادات ليطمئن السوفييت الى انه لم يحدث اى تغيير فى العلاقات المصرية - السوفيتية^(٧٣) - وتم توقيع المعاهدة بالفعل فى ٢٧ مايو ١٩٧١ ، ولمدة خمسة عشر عاما . ولكن بمجرد ان تم توقيع المعاهدة اسرع السادات تأكيد النهجه الايديولوجى - باخطار الامريكيين بأن هذه المعاهدة لن تغير شيئا ولكى يوضح لهم اهتمامه المستمر باتفاقية مؤقتة واستدعى السادات (بيرجس) المشرف على رعاية المصالح الامريكية فى مصر فى ٣٠ مايو ١٩٧١ لمناقشة شروط مصر للتسوية وظل مصرا على الحصول على المضايق وعلى ارسال مدرعات عبر القناة ، وفى ٤ يونيه سلم السادات الى (بيرجس) اقتراحا رسميا مصريا يتضمن هذه النقاط التى كانت فى حقيقة الامر مشابهة للورقة التى اعدتها (بيرجس) فى ٢٣ مايو . . وعموما لم يكن هناك رد فعل من امريكا على عكس ما كان يتوقعه السادات من رد ايجابى لمقترحاته^(٧٤).

ومن ناحية أخرى كان لتوقيع السادات لاتفاقية التعاون والصداقة مع السوفييت فى مايو ١٩٧١ تأثير حيث اثارت القلق لدى الدول المحافظة العربية خاصة السعودية . ولم يكد يمر شهر واحد على عقد الاتفاقية حتى قام الملك فيصل - ملك السعودية - بزيارة القاهرة على رأس وفد كبير

سعودى ، وأعلن قلقه لتوقيع مصر على معاهدة الصداقة مع السوفييت بسبب تخوفه من انتشار الشيوعية فى المنطقة . فما كان من السادات الا أن طمأنه مؤكدا أن الاتفاقية لا تؤدى الى أى تغيير فى موقف مصر (٧٥) .

★ وهكذا يتأكد ان الخط الايديولوجى بالتحول ناحية الغرب فى طريقه الى التنفيذ ، وان استجابة السادات لرغبة السوفييت فى عقد معاهدة للصداقة والتعاون لم يخرج عن كونه مجرد ورقة سياسية لعبها السادات فى مواجهة الدول العربية المحافظة ، وورقة سياسية فى مواجهة الولايات المتحدة ، وورقة سياسية لعبها السوفييت لضمان مصالحهم ووجودهم فى مصر والمنطقة من جانب ، ولمواجهة الولايات المتحدة من جانب آخر . ومن ثم اتضح ان المعاهدة مجرد « حبر على ورق » .

- وتعمق هذا الخط اكثر وذلك بما قام به السادات فى يوليو ١٩٧١ من مساندة الرئيس نميرى فى مواجهة الانقلاب الشيوعى ضده فى السودان مما كان له تأثير سلبى على العلاقات مع السوفييت .

- ثم تم اقرار قانون الاستثمارات الاجنبية فى مصر ابتداء من سبتمبر ١٩٧١ ، وما يفهم منه من انه بداية التحول عن الطريق الاشتراكى الذى انتهجته مصر فى الستينات الى الطريق الليبرالى الذى تعمق اكثر بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

- فى الوقت الذى استمر اتصال السادات بالامريكيين حتى نوفمبر ١٩٧١ محاولا بشتى الطرق التوصل الى اتفاقية تسوية على اى نحو قبل نهاية العام . والذى حدده بأنه عام الحسم (سلما ام حربا) . ولكن انتهى عام ١٩٧١ ولم تسفر الاتصالات المصرية / الامريكية عن شىء ، ودخل عام ١٩٧٢ وفى الوقت الذى توقفت فيه اتصالات السادات بالامريكيين / بدأ الخلاف المصرى - السوفيتى يتصاعد نتيجة حرج السادات بمرور عام ١٩٧١ دون حسم . الى ان التقى العملاقان فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ - وما تمخض عن ذلك من بيان مشترك بينهما . ونتيجة توقف الاتصالات المصرية - الامريكية كان لابد من تأكد الخط الايديولوجى للسادات ولتحريك الموقف الأمريكى

من ناحية أخرى . . ومن ثم كان لابد من اجراء يؤكد ذلك . . ، فكان قرار السادات المفاجيء بانهاء مهمة الخبراء السوفيت في ٨ يوليو ١٩٧٢ (الذى اعلن على العالم يوم ١٧ يوليو ١٩٧٢) . وفي الوقت الذى سافر وفد مصرى برئاسة د . عزيز صدقى (رئيس الوزراء المصرى) الى موسكو . وذلك للاتفاق على اعلان بيان مشترك لانهاء مهمة الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر يومى ١٣ ، ١٤ يوليو / ٧٢ نجد انه فى نفس الوقت ايضا ويوم ١٣ يوليو / ١٩٧٢ - بالتحديد - وطبقا لما يقواه (كيسنجر) انه تلقى رسالة . غامضة من القاهرة تؤكد من جديد الرغبة فى ايفاد ممثل لمصر على مستوى عال الى واشنطن بشرط ان يكون لدى الولايات المتحدة شىء جديد تقترحه أمريكا . . ويستطرد كيسنجر بقوله : « بأنه قبل ان نتمكن من وضع تقييم كامل للمعنى الذى ورد فى هذه الرسالة المبهمة جاءت فى ١٨ يوليو ١٩٧٢ قبيلة الاعلان المفاجيء للسادات عن انتهاء مهمة اكثر من ١٥ (خمسة عشر الف خبير سوفيتى . فى مصر وجاء القرار مفاجأة كاملة لواشنطن ، وفهمنا آنذاك لماذا ارسلت القاهرة رسالة غامضة وفهمنا المعنى (٧٦) . . »

★ وتأكيدا بأن قرار السادات بأنهاء مهمة الخبراء السوفيت كان فى اطار الاتجاه الايديولوجى للرئيس السادات بالميل تجاه الليبرالين والدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة اكثر من كونه لمجرد تحريك الموقف فقط ، بأن الفترة السابقة على القرار شهدت توقف الاتصالات المصرية - الامريكية وعدم استجابة الولايات المتحدة بأى رد فعل طيب تجاه مصر ومنذ نوفمبر ١٩٧١ على وجه التحديد ، بينما توقع السادات بأن الفترة التالية للقرار ستشهد اتصالا مصريا امريكيا (٧٧) . ولكنه فى الوقت الذى كان يسعى فيه الرئيس السادات لتأكيد خطة الايديولوجى الليبرالى الا أنه كان ينفى وجود الاتصالات المصرية / الامريكية رغم اتمامها بالفعل (٧٨) . وفى الوقت الذى اصدر فيه الرئيس السادات قراراته بأنهاء مهمة الخبراء السوفيت فإنه فى نفس الوقت من المعروف صعوبة اتخاذ قرار او اى مبادرة من جانب الولايات المتحدة نظرا لقدم الانتخابات الامريكية فى نوفمبر ١٩٧٢ . ورغم ذلك فإن الرئيس السادات استمر فى اتصالاته مع الامريكين بالطرق غير الرسمية

حيث وعده كل من كيسنجر ونيكسون بالتحرك والاستجابة له بعد الانتخابات الأمريكية ، ورغم الانتخابات ولقاء / حافظ إسماعيل بكيسنجر في فبراير ١٩٧٣ ، وفي مايو ١٩٧٣ - ولم يسفر كل ذلك عن شيء / حتى كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبداية الاجراءات العملية من جانب الرئيس السادات تجاه الولايات المتحدة ليتأكد الخط الايديولوجي الليبرالي (٧٩). وتأكيدا لذلك يرى بعض المحللون : بأنه يمكن تفسير طرد « الخبراء السوفييت في يوليو ١٩٧٢ من مصر - ببساطة على أنه لغة « حياد » ولكنه كان مع ذلك جزءا من تحول عنيد بعيدا عن دائرة نفوذ السوفييت . وهو التحول الذي بلغ أوجه بممارسة سياسة الباب المفتوح لتشجيع الاستثمار الغربى في اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ م (٨٠) .

- وخلاصة هذا الاستعراض ان الرئيس السادات تجنب اتخاذ قرار الحرب منذ بداية تولية الحكم ، وأنه أعلن عن تسوية مؤقتة تتم من خلال الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل وتخطى الدور السوفيتى فى حل الازمة ، واتخذ من الاجراءات على الصعيد الداخلى والاقليمى (عربيا) ما يعكس توجهه الايديولوجى الليبرالى تجاه الغرب من ناحية ومؤكدا عداؤه للشيوعيه ، وأن للنزعة الليبرالية للسادات تأثير كبير عليه فى قراراته الخارجية منذ توليه السلطة - وأن عدم تجاوب الولايات المتحدة ازاء قراره بأنهاء مهمة الخبراء السوفييت كان من شأنه ان يتخذ قراره بالحرب كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة بالتجاوب مع ميوله الايديولوجية الليبرالية . وفى ضوء هذا كله فإن قرار الرئيس السادات بأنهاء مهمة الخبراء يصعب فهمه - ان لم يكن من المستحيل - خارج نطاق التوجه الايديولوجى للرئيس السادات وممارساته العملية قبل وبعد اعلان القرار . بل من ناحية اخرى جاء هذا القرار فى نقطة التقاء للاتجاه الايديولوجى الليبرالى للرئيس السادات مع ضغوط الولايات المتحدة بشأن ضرورة انهاء الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر . . أى ان القرار كان ترجمة للاتجاه الايديولوجى للرئيس السادات من ناحية ومن ناحية اخرى جاء رد فعل للضغوط الخارجية متمثلة فى شرط الولايات المتحدة

بأنهاء الوجود السوفيتي في مصر مقابل ضغطها على اسرائيل . وهذا ما سنوضحه تفصيلا عند تناولنا للدافع الرابع للقرار .

ثالثا : دور الضغوط الداخلية على صانع القرار المصري لانهاء مهمة الخبراء السوفييت :

تمثلت الضغوط الداخلية على الرئيس السادات في ناحيتين : أولهما : تلك الضغوط التي - برزت من القوات المسلحة نتيجة الاحتكاكات بشكل او بآخر - كما سبق الاشارة الى ذلك بين الخبراء السوفييت في مصر ، وبين القادة المصريين العسكريين . وكانت هذه الضغوط تصل الى الرئيس السادات في صورة أن مثل هذه الاحتكاكات تمس كرامة القوات المسلحة المصرية . وقد لعب الفريق محمد احمد صادق - دورا في تجسيد هذا لدى الرئيس السادات بموافقة معهم من جانب ، ومن جانب آخر فيما كان ينقله من انطباعات عقب زيارته لموسكو خاصة تلك التي تمت في الثامن من يونيو ١٩٧٢^(٨١) ولعل في اشارة / محمد صادق بضرورة إخراجهم حينما طلب السوفييت - بناء على طلب رئيس الوزراء المصري والرئيس السادات - بالدفع بالاسترليني ثمنا للسلاح - خير تأكيد لدور صادق - والذي سبق ان تعرضنا له من قبل .

اما الناحية الثانية فتتمثل في : الضغوط التي تبعث من القواعد الجماهيرية خاصة فئات المثقفين والعمال والطلبة . . ولعل في مظاهرات يناير ١٩٧٢ خير مثال وذلك نظرا لمرور عام ١٩٧١ - دون حسم للقضية - سلما أو حربا - كما أعلن السادات مرارا وتكرار . . مما اوقع السادات في مأزق امام جماهير شعبه ومن ثم فقد شعبيه كبيرة نتيجة هذا الوعد الذي لم يستطع الوفاء به . وازاء احساسه بهذه الضغوط كان لابد من عمل درامي « لاستيعاب هذه الضغوط من جانب . ومحاولة زيادة شعبية من جانب آخر . .

وفي ضوء ناحيتي الضغوط الداخلية على صانع القرار . . ان قام الرئيس السادات باصدار قراره بانهاء مهمة الخبراء السوفييت تاركا بذلك علامات استفهام كبيرة عند الجماهير فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بين مصر والاتحاد

السوفيتى ومصير القضية وقدرة مصر على الدخول فى الحرب . . ، ومصداقيه ما قدمته وسائل الاعلام عن الالتزام السوفيتى قبل القرار . . الخ . وكذلك تاركا علامات استفهام عند القوات المسلحة حول مدى امكانية تأثير مثل هذا القرار بهذا الشكل الدرامى على توريد السلاح السوفيتى مما يضع الجيش المصرى فى مأزق فى مواجهة اسرائيل .

رابعاً : دور الضغوط الخارجية على صانع القرار المصرى لانهاء الوجود السوفيتى من مصر :

لقد تمثلت الضغوط الخارجية على صانع القرار المصرى فيما يتعلق بقراره بانهاء مهمة الخبراء السوفييت فى مصدرين أساسيين وهما : ★ ضغوط خارجية من الولايات المتحدة الامريكية بضرورة انهاء الوجود العسكرى السوفيتى من مصر شرطاً لتحركها والضغط على اسرائيل بالانسحاب . ★ وضغوط خارجية من الدول المحافظة العربية خاصة السعودية وذلك بضرورة الابتعاد عن السوفييت بشكل عام وتبنى وجهة النظر الامريكية بشأن انهاء الوجود العسكرى السوفيتى من مصر .

ومن ثم فإن كلا من المصدرين الخارجيين قد لعبا دوراً تأثيرياً على صانع القرار المصرى الرئيس السادات باتخاذ قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت ، ومن خلال الاستشهادات التالية سيتضح ابعاد هذا الدور التأثيرى كما يلى :

★ فقد قام روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية بزيارة القاهرة فى ٤ مايو ١٩٧١ كما سبق الاشارة - وقابل الرئيس السادات . وعن هذه المقابلة يقول السادات مؤكداً ما اشترطه الامريكيون قبل الحديث عن اى تسوية من ضرورة انهاء الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر بما نصه : « ان الولايات المتحدة قلقة فعلاً من الوجود السوفيتى فى المنطقة وخصوصاً فى مصر ، وقد سمعت ذلك بطريقة مباشرة من وليم روجرز وبما يعنى انهم يريدون اولاً اخراج السوفييت من مصر بل ومن المنطقة كلها قبل إجراء اى تسوية شاملة ، ولقد ذكرت لروجرز ان وجود الاسطول السوفيتى بالبحر الابيض هو امر لا شأن لنا به فللولايات المتحدة ايضاً اسطولها فى البحر

الابيض ، ونحن نعطي للسوفييت تسهيلات في الموانئ المصرية ولكن لا توجد لهم قواعد عندنا وذلك مقابل تأييدهم لنا ووقوفهم معنا ، وتوجد لدينا وحدات عسكرية سوفيتية في العمق المصري وليس في الجبهة وبالطبع اذا تم الحل السلمي فسوف تنسحب كل تلك الوحدات السوفيتية من مصر . ثم اضاف السادات قائلا :

« لقد وصلتني رسالة من واشنطن يوم ٦ يوليو ١٩٧١ جاء فيها بأن الولايات المتحدة سوف تقدم ورقة عمل للطرفين / مصر ، واسرائيل ، ووجهت للسادات بعض الاسئلة اولها :

بالنسبة للمعاهدة المصرية / السوفيتية - هل هي تقيد حركة مصر سياسيا ؟ وكانت اجابتي عن هذا السؤال هي : بالطبع : لا . فهي لا تقيد حركتنا بأى معنى من المعانى . ثم سؤال آخر : هل مصر على استعداد لاعادة العلاقات مع امريكا عند اتمام المرحلة الاولى من الانسحاب ؟ اجابتي : نعم . ثم سؤال ثالث : هل ستانسحب الوحدات السوفيتية من مصر بعد اتمام المرحلة الاولى من الحل مع مصر ؟ واجبت / نعم : ستانسحب الوحدات السوفيتية من مصر عندما يتأكد من تحقيق الحل وهنا قال لى الرسول الامريكى : فى هذه الحالة سوف تبدأ الحكومة الامريكية العمل على اساس المبادرة التى أعلنتها فى فبراير ١٩٧١ بخصوص فتح قناة السويس (٨٢) » .

ويؤكد / محمود رياض (وزير الخارجية المصرى آنذاك) - بأن روجرز قد أبلغنا اثناء زيارته للقاهرة ان الوجود السوفيتى فى مصر يحول دون قيام الولايات المتحدة بمسعى نحو السلام (٨٣) .

- ويزيد الامر تأكيدا - ما ذكره (اسحق رابين - رئيس وزراء اسرائيل الاسبق) فى مذكراته : « أنه اثناء مقابلة بين الرئيس السادات ، وسييسكو مساعد الرئيس الامريكى تعهد الرئيس السادات بتخفيض ارتباط مصر بالاتحاد السوفيتى والتفاهم مع الامريكان وحتى مع اسرائيل على أن يبرر هذا لدى الحكومات العربية الاخرى . . (٨٤) » بل أعلن الرئيس السادات فى مناسبات خاصة أخرى ان الخبراء السوفييت فى بلاده سوف يرحلون بعد

المرحلة الاولى من الانسحاب الاسرائيلي ، والى ان يحدث ذلك فقد كان مهتما بأن يبقى علاقاته العسكرية سليمة لا تمس . ورغم ذلك فان الطرف الامريكى مارس ضغوطه بشكل مكثف حيث استحوذت على كيسنجر فكرة اجراء اتفاقية مؤقتة اذا ما تسنى ضمان رحيل المستشارين العسكريين السوفييت من مصر وازاء رفض الاسرائيليين التسوية المؤقتة بل ومبادرة روجرز وكذلك مباحثات سيسكو ، ودونا لدبيرجس لذلك لوحظ ان كيسنجر بشعوره انهم - أى - الاسرائيليين يقفون على أرض صلبة وذلك برفض اعطاء تنازلات لمصر طالما ظل الوجود السوفيتى باقيا الى هذا الحد الكبير ، وعلى السادات أن يطرد السوفييت وحينئذ سوف تبدأ عملية السلام . علاوة على أن نيكسون كان يأمل ان يقتنع السادات بأن ابعاد المستشارين السوفييت ينبغى ان يسبق المرحلة الاولى من الانسحاب (٨٥) .

ومما سبق يتضح بأن الوجود السوفيتى فى مصر كان مثار مناقشات بين مصر والولايات المتحدة منذ اول اتصال مباشر بينهما بعد تولي الرئيس السادات وصل الى ان ارتبط بحث او اجراء اية تسوية ولو مؤقتة بضرورة انتهاء الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر أولا . ورغم ما حاولت مصر الوعد به من انسحاب الخبراء السوفييت بعد اتمام المرحلة الاولى من الانسحاب . . . الا انه نتيجة الضغط الامريكى المتزايد كان قرار الرئيس السادات بإنهاء مهمة الخبراء السوفييت استجابة لهذه الضغوط .

ومن ناحية أخرى فان السعودية قد لعبت دور الوسيط بين الولايات المتحدة ومصر فى الفترة السابقة على القرار . . وفى ضوء اتجاه الرئيس السادات بانتهاج خط توفيقى مع الدول العربية المحافظة ، وسعيا وراء كسب هذه الدول العربية الموالين للاتجاه الليبرالى والغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا فإنه كثيرا ما كان يبرر السادات علاقاته مع السوفييت ولعل فى زيارة الملك فيصل لمصر عقب توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى فى ٢٧/٥/١٩٧١ وما اكده له السادات من ان المعاهدة مجرد « حبر على ورق » خير دليل على ما اختطه السادات منذ بداية حكمه . كذلك فإنه تأكيدا للدور السعودى فى قرار إنهاء مهمة الخبراء السوفييت ان

لوحظ انه في خلال شهر يونيه / ١٩٧٢ - ان كان الامير سلطان بن عبد العزيز - وزير الدفاع والطيران السعودي في زيارة للولايات المتحدة وغادرها عائدا الى السعودية ولكنه مر بالقاهرة والتقى بالرئيس السادات بناء على اتصال السادات به وطلب منه الحضور^(٨٦). وابلغه بما أجراه من محادثات مع نيكسون وكيسنجر وخلاصتها ان الموقف الامريكى يدور حول انه طالما لم يجر انهاء الوجود السوفيتى في مصر فإن الامريكيين سوف لا يمارسون اى ضغوط على اسرائيل لتقديم تنازلات^(٨٧). وقد تردد بأن الامير سلطان بن عبد العزيز شجع الرئيس السادات على اتخاذه قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت بعد استعراضه للموقف الامريكى^(٨٨).

ومن ثم يتضح ويتأكد مدى ما لعبته الضغوط الخارجية من دور تأثيرى على صانع القرار المصرى وكانت دافعا رئيسيا لاتخاذ الرئيس السادات لقراره بانهاء مهمة الخبراء السوفييت .

المبحث الرابع :

« تقييم القرار »

يقصد بتقييم القرار هو الوقوف على ما افرضه هذا القرار من آثار سواء أكانت ايجابية أم سلبية توصلنا الى الإجابة على تساؤل هام وهو إلى أى مدى كان القرار رشيدا أى عقلانيا ؟ خاصة وأنه قد سبق توضيح ان القرار الرشيد فى الاوقات العادية وليس فى اوقات الازمة يفترض ان تلعب المؤسسات والاجهزة المختصة دورا كاملا فى صنعه ، ويقل دور شخصية القائد السياسى ومدركاته الذاتية - حيث يستلزم الامر تجميع كل المعلومات ، وحساب كل البدائل وتصبح المفاهيم والعقائد الذاتية لصانع القرار اداة مساعدة لاتخاذ القرار .

كذلك فإن تقييم القرار يوضح لنا الى أى مدى توافقت البيئة النفسية لصانع القرار مع الواقع العملى وانعكاسات ذلك على نتائج القرار. اى الى أى مدى استوعب الرئيس السادات متغيرات البيئة الواقعية واستطاع التعامل معها باتخاذ هذا القرار ؟

كذلك نستطيع ان نتبين مدى استيعاب صانع القرار لكافة جوانبه ؟ اى ايضاح تقديرات القرار وهل تم التوصل اليها على أساس موضوعى عقلانى أم لا ؟

ومن ناحية أخرى هل ما استهدفه القرار قد تحقق ام لا ؟ بعبارة أخرى ما هى العلاقة بين الاهداف المقصودة وبين النتائج المحققة بالفعل ؟ وعموما فإننا يمكن فى ضوء ما سبق تقييم قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت وذلك من خلال ما يلى :

أولا : ردود الافعال عقب القرار :

بشكل عام فإن اغلب ردود الافعال التى صدرت فى اعقاب القرار - على النطاقين الاقليمى والدولى - قد التقت حول تفسير واحد بأن هذا القرار تعبير عن عدم قدرة مصر على شن حرب ضد اسرائيل اى ان مصر قررت - بهذا القرار - اختيار طريق اللاحرب . أى بما يشبه الاجماع بأن مصر قد فضلت

طريق السلام على طريق الحرب . . اى انها هجرت الحرب كوسيلة لحل الصراع العربى الاسرائيلى وذلك نظرا لانها لم تعد بمقدرتها الدخول فى حرب بعد فقدانها لأكبر مصدر للسلاح وهو « السوفييت » .

الا ان بعض ردود الافعال - وهى قليلة للغاية - فسرت القرار على انه بداية لقرار مصر بالحرب وليس اختيار السلام الذى تريد ان تمليه اسرائيل ولا يريده العرب ومصر على وجه التحديد .

★ وكذلك فقد كان هناك رد فعل هام واجتمعت عليه أغلب التفسيرات بأن هذا القرار يضع مصر فى مفترق الطرق بعد حدوث ازمة مع السوفييت ومن ثم عليها البحث عن بديل لتمويلها بالسلاح بما يخلق التوازن مع اسرائيل وهذا يتطلب عشرين عاما .

★ وقد ترتب على هذا القرار .ود افعال متناقضة على المستوى العالمى : ففى الوقت الذى نال القرار استجابة ورد فعل طيب فى الدول الغربية ، الا أنه على النقيض تماما فى الدول الشرقية حيث لم يكن هناك رد فعل طيب بل كان هناك تحفظ على قرار مصر وعلى المستوى الاقليمى العربى : فإنه فى الوقت الذى لاقى القرار ارتياحا كبيرا من الدول المحافظة العربية (كالسعودية ، دول الخليج ، والاردن ، والغرب . .) / الا أنه لم يلق ارتياحا فى الدول الراديكالية العربية (كالعراق وسوريا . ومنظمة التحرير الفلسطينية)

وعموما فان هذا القرار قد احدث ردود الافعال على جميع الاصعدة وهذا يعود الى أهمية المنطقة فى مجال التنافس الدولى بين العملاقين ، بل وأهمية مصر على وجه الخصوص (٨٩) .

ثانيا : توقيت القرار :

جاء توقيت هذا القرار بين حدثين هامين وعليهما يتوقف صحة توقيت القرار من عدمه .

أولهما : ما حدث قبل القرار متمثلا في لقاء العملاقين في موسكو في مايو /
١٩٧٢ .

وثانيهما : جاء القرار قبل الانتخابات الامريكية المحدد لها نوفمبر /
١٩٧٢ .

★ وفيما يتعلق بالحدث الاول فإنه يثار تساؤلا حول ما إذا كان توقيت
القرار مناسبا في هذا الصدد سواء في حالة ان هذا القرار يستهدف اختيار
الحرب لمحاولة حل الصراع العربى الاسرائيلى واعادة الاراضى المحتلة - أو
في حالة ما إذا كان يستهدف نتيجة سلمية ايجابية من العملاقين للضغط على
اسرائيل بسحب قواتها من الاراضى التى احتلتها في يونيو ١٩٦٧ .

والواقع ان القرار من هذه الناحية لم يكن سليما في التوقيت حيث برز كأنه
مجرد « رد فعل » ويعتبر صفقة « للسوفييت شديدة الألم خاصة وأنه لم يتم
الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتى على انهاء مهمة الخبراء السوفييت على
هذا النحو ، ومن ثم ليس من المتوقع استمرار المساندة السوفيتية لمصر بعد
القرار كما كانت قبل القرار سواء أكانت هذه المساندة عسكرية (الامدادات
بالاسلحة الحديثة والهجومية .. الخ) او كانت المساندة سلمية بمحاولة
الضغط على امريكا للضغط على اسرائيل بالتالى حيث انه ليس للسوفييت
القدرة المباشرة على الضغط على اسرائيل . وعلى الجانب الآخر فإن الولايات
المتحدة في ضوء ضغوطها الشديد على السادات بضرورة انهاء الوجود
السوفيتى في مصر ، وفي ضوء ما تهدف اليه في استراتيجيتها من تأزيم
العلاقات بين مصر والسوفييت بل الايقاع الدائم بينها ودفع العرب على
طريق انهيار العلاقات العربية السوفيتية ، لم يكن من المتوقع - كما حدث
بالفعل - ضغطا امريكيا على اسرائيل بالانسحاب وإعادة الحقوق العربية
لاصحابها وهى الاراضى المحتلة وحقوق شعب فلسطين وتأكيدا لهذا
الاستنتاج يقول الرئيس السادات : « بالطبع أصيب الامريكان بذهول يوم
١٦ يوليو ١٩٧٢ - عندما اتخذت قرار الاستغناء عن الخبراء السوفييت

ولكنهم حاولوا جهد طاقتهم ان لا يأخذ القرار مكانة في اعلامهم . . فالوفاق بدأ ، وكان نيكسون قد زار موسكو في مايو ١٩٧٢ أى قبل شهرين فقط من قرارى بالاستغناء عن الخبراء السوفييت ، وكأنها كانت مؤامرة صمت ، ولكن يخطيء من يظن أنى اتخذت قرار « طرد » الخبراء السوفييت لارضاء امريكا او أية جهة اخرى (٩٠) . . .

ومن ثم فإنه يتضح خطأ توقيت القرار في أعقاب « الانفراج » بين العملاقين .

★ ★ وفيما يتعلق بالحدث الثانى : فإن هذا القرار جاء سابقا على الانتخابات الامريكية التى كانت ستجرى في نوفمبر ١٩٧٢ - ، والنتيجة المعروفة ان العام الذى تجرى فيه الانتخابات الامريكية لا يمكن اتخاذ قرارات كبرى الا بما يدعم موقف « المرشح » ولم تكن قضية « الشرق الاوسط » في نطاق اهتمام الرئيس نيكسون لان التدخل فيها يعنى ببساطة الضغط على إسرائيل بما يعنى في النهاية عدم خدمة المرشح (نيكسون) واتضحت عموما سلبية الموقف الامريكى في هذا الصدد ، وسبق ان اشرنا الى أن الاتصال الامريكى بمصر - عقب القرار - لم يخرج عن مجرد وعد فيما بعد الانتخابات الامريكية تلك لان : قضية « الشرق الاوسط » كانت مستقرة مع قرب الانتخابات الامريكية ودخول نيكسون لمنطقة الشرق الاوسط « لايعنى الا انخفاض شعبية بما يتأكد انها ستعتبر مغامرة غير مأمونة العواقب ولذلك لم يكن للقضية » مكان في الاولويات الامريكية لثبات الاوضاع فيها (تفوق اسرائيلى - مقابل - ركود او شبه استسلام عربى) .

وهنا يقول « كيسنجر » ردا على سؤال بعد تركه لمنصبه - عن سبب موقف الولايات المتحدة السلبي من القرار - فكان رده : « ان هذا الموقف الامريكى السلبي هو الموقف الطبيعى تماما في مثل هذه الظروف . فالسياسة لا تعرف الاخلاقيات وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن لشئىء تم تقديمه اليها » مجانا . ولم يشترط عليها احد دفعه (٩١) .

ومن ثم فإن الإدارة الأمريكية لم تعط أى اهتمام للقرار . وبالتالي يتضح خطأ التوقيت وتسقط بالتالى فرضية صانع القرار المصرى بحتمية التجاوب الأمريكى فور اتخاذ القرار بأنهاء مهمة الخبراء السوفييت .

★ وبين الحدين اللذين اشرنا لهما (الانفراج بين العملاقين قبل القرار ، والانتخابات الأمريكية بعد القرار) يتضح عدم استيعاب صانع القرار الخارجى المصرى للبيئة الواقعية وحقائقها مما يقودنا الى تقييم توقيت القرار بأنه خاطئ ويكفى للتأكيد على ذلك عدم حدوث أى نتيجة من النتائج المتوقعة من وراء القرار .

ثالثا : نمط العلاقات المصرية السوفيتية بعد القرار :

- بادىء ذى بدء فإن الامر المتوقع ان نمط العلاقات المصرية بعد القرار لا بد وأن يختلف عما كان قبل القرار ومن ثم فإنه يلاحظ أن العلاقات المصرية السوفيتية بين صدور القرار وحتى فترة حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد سارت فى ثلاث مراحل متداخلة وسريعة (توتر ثم انفراج مؤقت ثم تدهور) .

★ فيما يتعلق بمرحلة التوتر : فإن النتيجة التى ترتبت على القرار وبأجماع أغلب المحللين ان هذا القرار كان بداية لانحيار العلاقات المصرية السوفيتية . . خاصة وأنه لم يكن للسوفييت أى اعتراض على سحب خبراءهم العسكريين بل وطلبوا ذلك اكثر من مرة - كما سبق الإشارة - ولكن اعتراضهم الوحيد كان على شكل القرار المصرى أى شكل خروج مستشاريهم .

ومن هنا كانت البداية فى توتر العلاقات علنا . . ويؤكد ذلك / سيد مرعى / فى مذكراته قائلا : « الذى لا شك فيه ان اخراج الخبراء السوفييت قد خلق على الفور ازمة كبرى فى العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . . بل ومع دول الكتلة الشرقية بأجمعها » (٩٢) . . هذا وقد حدث أن كلف الرئيس السادات المهندس / سيد مرعى - امين أول اللجنة المركزية بالاتحاد

الاشتراكى آنذاك - بمهمة السفر لدول أوروبا الشرقية والتي تدور في فلك الاتحاد السوفيتى لشرح قصة انهاء مهمة الخبراء السوفيت ودوافع ذلك ، ولكن من الآثار السلبية الواضحة وطبقا لما يقوله / سيد مرعى - الذى كان مكلفاً بهذه المهمة - تلك الخسارة الكبيرة التى لحقت بمصر وصورتها عموماً لدى هذه الدول التى أجمعت على رفضها لمثل هذا القرار مهما كانت الاسباب والمبررات (٩٢).

ويقول / محمود رياض تعليقا على نتائج القرار : « انه كان من النتائج المتوقعة لهذا القرار قيام توتر فى العلاقات المصرية - السوفيتية فقد كان اخراج الخبراء السوفيت من مصر هو هدف امريكى اعلنه كيسنجر عام ١٩٧٠ وأشار اليه روجرز فى مباحثاته فى مايو ١٩٧١ ولذلك فان خروج السوفيت من مصر على هذا النحو يمثل هزيمة سياسية للاتحاد السوفيتى بقدر ما يمثل مكسبا سياسيا ضخما للولايات المتحدة وكان من الطبيعى توقع تباطؤ فى المساعدات العسكرية السوفيتية لمصر نتيجة لهذا القرار وعدم تقديم تسهيلات مادية فى السداد كما كان يحدث فى الماضى (٩٤) » .

ويقول « هيكل » ايضا : « لقد اكتفينا فيما مضى بالضغط بالصدقة الى الضغط بالعتاب ، ولا بد ان ندرك ان القيادة السوفيتية لم تعد تحت نفس الالتزام تجاهنا كما كان الحال قبل شهور مثلا حيث كان المستشارون والخبراء السوفيت معنا ، وكانت تلك مسئولية مباشرة تفرض نفسها على أى وفاق قبل اتمامه وهذا العنصر لم يعد موجودا الان . . . ، وفى مقارنة سريعة فإننا نجد ان ضغطنا على صديقنا الاتحاد السوفيتى كان عنيفا ، فى نفس الوقت الذى كان ضغطنا على صديق العدو (الولايات المتحدة) ارق من نسبات الفجر فى موسم الربيع (٩٥) ١١ »

ومن خلال الشواهد المتضمنة داخل الاستشهادات السابقة كتغير الالتزام السوفيتى فى توريد السلاح او التسهيلات المادية فى السداد او . . . الخ فإن الثابت ان ثمة تغير قد اعترى العلاقات المصرية السوفيتية بالسلب نتيجة لهذا القرار وأستمر توتر العلاقات فى خط متصاعد حتى حلت الانتخابات

الامريكية وتمخض عنها استمرار نيكسون رئيسا لاربعة اعوام اخرى . واهم ما اتسمت به هذه المرحلة هو البرود « والجمود في العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى على الرغم من الزيارة التى قام بها د . عزيز صدقى / رئيس الوزراء المصرى فى اكتوبر ١٩٧٢ لكسر هذا الجمود . وان كانت قد ساعدت على اذابة بعض الجليد فى العلاقات . الى ان حل شهر ديسمبر ١٩٧٢ وهو بداية لمرحلة الانفراج .

★ فيما يتعلق بمرحلة الانفراج المؤقت وتحسن العلاقات بين مصر والسوفييت : فإنه بحلول شهر ديسمبر / ١٩٧٢ وهو موعد انتهاء فترة الاتفاقية بين مصر والاتحاد السوفيتى والموقعة فى عام ١٩٦٨ ولمدة خمسة اعوام يتم بمقتضاها منح تسهيلات بحرية للأسطول السوفيتى على موانئ مصر فى البحر المتوسط فما كان من الرئيس السادات الا أن اصدر قراره بتجديد الاتفاقية لمدة خمس سنوات اخرى تنتهى فى بداية عام ١٩٧٨ . وذلك بهدف اثبات انه رغم قرار خروج الخبراء السوفييت من مصر الا أن السادات لا يرغب فى مقاطعتهم^(٩٥) . واعتبرت موسكو تجديد الاتفاقية بمثابة « خطوة تصحيحية » على طريق اعادة العلاقات الى مجراها الطبيعى مع مصر ومن ثم اضحى قرار الرئيس السادات بتجديد الاتفاقية كبادرة تحسين على طريق العلاقات بين الدولتين . ومن ناحية اخرى فإنه قد تمت ثلاثة زيارات هامة بعد اعلان القرار رسميا فى ١٧ يوليو ١٩٧٢ - الاولى : قام بها وفد عال برئاسة د . عزيز صدقى رئيس الوزراء المصرى - لموسكو فى اكتوبر ١٩٧٢ ، الثانية : لوزير الحربية المصرى فى مارس / ١٩٧٣ ، وكان قد تقرر بصفة نهائية وبعد فشل محادثات حافظ إسماعيل السرية فى واشنطن فى التوصل لحل سلمى . . / ان تقرر دخول الحرب لتحريك الموقف : . وقد نجحت تلك الزيارتان معا فى ازالة التوتر بين الدولتين والذي تولد بصفة معلنة بعد قرار انهاء مهمة الخبراء وتم توقيع اتفاقياته الجديدة لتوريد اسلحة جديدة وحديثه وتم التوريد بالفعل . والزيارة الثالثة قام السيد / حافظ إسماعيل مستشار الامن القومى - بها - لموسكو فى يوليو ١٩٧٣ ونتج عن هذه الزيارة تأكيد المساندة الكاملة من موسكو لمصر وتأييدها الكامل للقضية العربية .

★ حتى كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ والجسر الجوي العسكرى السوفيتى لمصر لمساندتها فى الحرب مع اسرائيل . وفى خلال فترة الحرب وبعد توقفها كانت البداية لمرحلة ثالثة وجديده فى العلاقات المصرية السوفيتية وهى مرحلة التدهور الكامل فى العلاقات بينهما وفيها اصرت مصر على اخراج السوفييت من المشاركة فى حل الازمة واعتمدت على الولايات المتحدة لحسب فكانت محادثات الكيلو ١٠١ ، ثم فصل القوات الاول ، والثانى وحتى قرار المبادرة بزيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ .

ومما سبق يتضح انه نتيجة لقرار السادات بانهاء مهمة الخبراء السوفيت ان تعرضت العلاقات المصرية السوفيتية لتغير كبير بدأ بالتوتر فى العلاقات بينهما ثم برزت بوادر التحسن من جانب الطرفين نتيجة سعى مصر لذلك نتيجة لعدم تجاوب الامريكيين مع القرار وذلك لبعض الوقت الا انها دخلت مرحلة التدهور العميق والمفاجىء بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى انتهاء فترة الدراسة (٩٧) .

رابعا : تأثير القرار على القدرة العسكرية المصرية :

كان للقرار تأثير على القدرة العسكرية المصرية بالايجاب فى بعض النواحي وبالسلب فى بعض النواحي الاخرى .

★ بالنسبة للنواحي السلبية : فمن ناحية قد ترتب على القرار توتر العلاقات المصرية السوفيتية ونتج عن ذلك تباطؤ توريد السلاح لمصر فى الوقت الذى تدفق السلاح الامريكى على اسرائيل فى اعقاب صدور القرار نظرا لقرب الانتخابات الامريكية آنذاك . حتى عندما ذهب السيد / حافظ اسماعيل - لمقابلة نيسكون وكيسنجر فى أواخر فبراير ١٩٧٣ وما ان - تمت محادثاته وهو فى طريق عودته للقاهرة حتى أعلنت عن صفقة سلاح جديدة لاسرائيل . وقد نتج عن ذلك احداث عدم التوازن العسكرى بين مصر واسرائيل نتيجة لهذا القرار (٩٨) .

- ومن ناحية ثانية : فان خروج الخبراء السوفييت ترتب عليه عدم توازن القوى بين مصر واسرائيل من ناحية أخرى . . حيث ان مجرد وجودهم في مصر كان يعد مؤشرا هاما من مؤشرات توازن القوى في المنطقة . ومن ثم كان خروجهم في صالح قوة الطرف الآخر وهو اسرائيل وفقدت مصر هذه الميزة في الوقت الذي لم يعوضها بشيء معادل .

- ومن ناحية ثالثة : فإن وجود الخبراء السوفييت كان يمثل استفادة كبيرة للقوات المصرية رغم ان البعض يرى ان رحيل الخبراء السوفييت لم يمثل ضررا عسكريا على مستوى التدريب وان القوات المسلحة المصرية قد استفادت بشكل كامل منهم وذلك في ضوء الاسلحة التي تم توريدها بالفعل حتى صدور القرار . ولكن اذا ما وصلت اسلحة جديدة وحديثة الى مصر فان الامر يستلزم وجود الخبراء السوفييت حتى يتم التدريب عليها (٩٩) . وعموما فان رحيلهم كان يمثل خسارة نسبية للقدرة العسكرية المصرية .

- ومن ناحية رابعة : حيث نتج عن القرار خسارة عسكرية فادحة تمثلت في خروج الوحدات السوفيتية من مصر وهي وحدات تعمل أساسا في دعم الدفاع الجوي المصري ، فقد كان هناك مائة طيار سوفيتي يعملون على طائرات الميج وعدد من كتائب الصواريخ الحديثة التي يعمل عليها السوفييت ، وهناك المعدات الالكترونية المتقدمة والتي يعتبرونها سرية للغاية ومن ثم رفضوا تسليمها الى مصر . وكان هناك ايضا الطائرات الميج ٢٥ والتي يقودها طيارون سوفيت وتقوم بعمليات استطلاعية فوق المواقع الاسرائيلية في سيناء . وقد ترتب على خروج السوفييت ان عادت كل تلك الوحدات العسكرية التي يزيد عدد افرادها عن ستة آلاف علاوة على اكثر من الف خبير وهو الامر الذي ادى بالقطع الى فجوة خطيرة في دفاعنا الجوي . وبالتالي في قدراتنا العسكرية (١٠٠) .

★ بالنسبة للنواحي الايجابية : تمثلت في أنه قد نتج عن خروج الخبراء السوفييت اشاعة روح الامل والتفاؤل بين صفوف القوات المسلحة بأن هذا

القرار هو بداية تحديد مصيرهم خاصة وانه قد مضى على اغلبهم سنوات طويلة بلا مصير محدد وارتبط ذلك بأن السوفييت هم وراء عدم حسم القضية - وفقا لما اشاعته وسائل الاعلام المختلفة . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى : ترتب على خروج الخبراء السوفييت ارتفاع الروح المعنوية لدى القادة العسكريين المصريين وزيادة الثقة بأنفسهم خاصة وانهم اثناء وجود السوفييت - لم يكن يشعرون بان عملياتهم وتخطيطهم تصل بعد الى درجة السرية المطلوبة في العمل العسكري مما كان له اثر سلبي في نفوسهم بعدم امكانية تحقيق نتيجة طيبة ومضمونة عند اتخاذ قرار الحرب . بل زادت ثقتهم من ناحية اخرى من منطلق زيادة حريتهم في اتخاذ القرار على المستوى العسكري وهو ما كان صعبا في وجود الخبراء مما كان له تأثير ايجابي في نفوسهم وإزالة عقدة الشعور بالنقص في مواجهة مثل هؤلاء الخبراء العسكريين ، وزادت ثقتهم بأنفسهم بعد خروج الخبراء وحاولوا اثبات الذات وقبلوا التحدي وتحملوا - المسئولية . . وكان قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ من هذا المنطلق . . وكان الانتصار المصري نتيجة لذلك التحدي .

خامسا : تأثير القرار على إمكانية الاختيار المصري للحرب :

يمثل قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت اثرا ايجابيا - بشكل غير مباشر - على إمكانية اختيار مصر لقرار الحرب . ويتضح ذلك من خلال انه في الوقت الذي اجمع معظم المحللين في انحاء العالم باستثناء القلة بأن قرار مصر بخروج السوفييت لا يعنى سوى التخلي عن اختيار الحرب وتبنى اختيار السلام بما يعنى البحث من جديد عن تسوية . فإن الشواهد كانت تتفق مع هذا الاستنتاج في ضوء تفوق عسكري اسرائيلي ، واننيار للعلاقات المصرية السوفيتية بعد القرار بما عمق من الفجوة في القدرة العسكرية بين مصر واسرائيل مما لاح في الافق ان قرار الحرب بعد مغامرة غير مأمونة العواقب في حالة ما اذا اقدمت مصر على اتخاذه ، هذا ساعد الى حد كبير على اعطاء الفرصة لمصر للترتيب والاستعداد للحرب بل والمفاجأة في الاعلان ، وكان لسيادة انطباع عدم مقدرة مصر على الحرب بعد قرار انهاء مهمة الخبراء

السوفييت الفرصة في التمويه والمفاجأة من جانب مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ مما ساعد على الانتصار . ويؤكد ذلك الرئيس السادات حيث يقول : « حلل السوفييت والغرب واسرائيل طرد الخبراء السوفييت ووصلوا في النهاية الى قرار خاطيء افادنى كما توقعت في استراتيجيتى وهو اننى قد استقر رأيى على ان لا أدخل المعركة . وقد اسعدنى هذا التحليل لان هذا ما كنت اود ان يتوهموه (١٠١) . . » ومن ثم تتضح ايجابية القرار في خلق مناخ اكثر حرية وبعيدا عن الضغوط تجاه القدرة على اتخاذ قرار المعركة . ويؤكد ذلك ايضا السيد / محمود رياض بقوله : « انه في خلال النصف الاول من عام ١٩٧٣ كانت الاستعدادات للمعركة مستمرة في القاهرة ودمشق وبالرغم من مراعاة السرية المطلقة الا أنه كانت هناك بلا شك مظاهر وتحركات لا يمكن اخفاءها نظرا لضخامة الاستعدادات التى تجربها الدولتان . ومع ذلك فقد تبين فيما بعد ان المخابرات الامريكية استبعدت تماما من تفكيرها احتمال قيام مصر وسوريا بخوض معركة عسكرية لتحرير أراضيها بعد تلك الفترة الطويلة . . التى توقف فيها إطلاق النيران ، وقد عزز من هذا الشعور قرار الرئيس السادات بانهاء عمل الخبراء السوفييت فلقد تصور الامريكيون ان النتيجة الطبيعية لهذا القرار هو تخلى مصر عن المعركة وكذلك تخلى الاتحاد السوفيتى عن مواصلة تسليح مصر (١٠٢) . . . » وعموما فإن القرار قد ساعد على التمويه بعدم مقدرة مصر على دخول الحرب مما جعل حرب اكتوبر مفاجأة لم يكن العدو الاسرائيلى يتوقعها مما اكسب المصريين ميزة المفاجأة التى كانت احد الاسباب الرئيسية للانتصار المصرى وعبور القناة في الساعات الاولى وهو ما أعاد للجيش المصرى هيئته وقدرته على استعادة ما قد فقده من قبل واستعادة الثقة بنفسه .

سادسا : العلاقة بين الدول الصغرى والدول الكبرى (محاولة لتأصيل وفهم هذه العلاقة على ضوء القرار) :

كان لهذا القرار من آثار هامة بحيث طرحت قضية نمط العلاقة بين الدول الصغرى ، والدول الكبرى فالذى أصدر القرار مجرد دولة صغرى - فى

مواجهة دولة كبرى ، ثم كانت هناك استجابة كبيرة من جانب الدولة الكبرى (الاتحاد السوفيتى) بتنفيذ هذا القرار - وهذا يدفعنا على الفور الى طرح الاسباب التى أدت الى تلك الاستجابة الفورية من جانب السوفييت كدولة كبرى فى مواجهة دولة صغرى . . والحقيقة ان مبعث الاستجابة من جانب السوفييت كان شيثان هاما وهما :

★ أن السوفييت لم يكن بنيتهم الرغبة فى استمرار وجودهم العسكرى وكان وجودهم فى مصر لم يخرج عن كونه اداء لمهمة معينة وأنهم سبق أن طلبوا سحب الخبراء اكثر من مرة وكان استمرارهم بناء على رغبة مصر سواء فى عهد عبد الناصر او عهد السادات . . حتى ان احد الكتاب يقول : لقد أثبت الاتحاد السوفيتى بتنفيذه لهذا القرار انه ليس الدولة التى وضعت جنودها فى ارض اخرى لاي هدف غير الهدف الذى من أجله طلب أصحاب الارض وجودهم فيها (١٠٣).

★ والشىء الثانى أن استجابة السوفييت جاءت سريعة وذلك لعوامل خارجية تتمثل فى خشية السوفييت من أن يمتد أثر مثل هذه التطورات الى بقية الدول النامية ، وتتزعزع ثقة قادتها فيها خاصة وأن العلاقات المصرية السوفيتية كانت من الضخامة والقوة بحيث اعتبرت نموذجا تحتذى به الكثير من الدول النامية . . حتى أنه لوحظ اتصالات مكثفة من جانب السوفييت بالدول النامية التى تتعامل مع السوفييت بطمأنتها بالنسبة للمستقبل وأن الاتحاد السوفيتى لا يضمن بالمساعدات المطلوبة خوفا من أن تتخذ هى الاخرى اجراء مماثلا للاجراء المصرى .

وعلى الجانب المصرى فقد كان فى حساب صانع القرار أنه من المحتمل ان يحاول الاتحاد السوفيتى التلکؤ فاتخذ المصريون احتياطاتهم بأن نقلوا قواتهم الى مواقع قريبة من جميع التسهيلات السوفيتية وسيطروا ايضا على امدادات الوقود لکی يضمنوا بقاء الطائرات السوفيتية على الارض ، وحظروا على كبار الضباط السوفييت استخدام وسائل الاتصالات لتبليغ الاوامر باستثناء الاوامر التى يأمر المصريون بارسالها (١٠٤) وهذا هو السبب الذى من أجله كلف الرئيس السادات وزير الحربية محمد صادق آنذاك - بتبليغ كل

من / محمد على فهمى (قائد الدفاع الجوى) وحسنى مبارك قائد الطيران) لتنفيذ واتخاذ مثل هذه الاحتياطات . وإذا اخذت هذه الاجراءات على سبيل الاحتياط فإن الامر مطلوب . . اما اذا اخذت بشكل جدى من منطلق محاولة قيام السوفييت بمساندة انقلاب ما ، او التمهيد بالتدخل السوفيتى او اثاره متاعب للرئيس السادات . . فإن صانع القرار المصرى قد تجاهل الظروف الموضوعية آنذاك منها ان اهم نتيجة من نتائج الانعراج - وهو ما سبق ايضاحه من قبل - هو زيادة حرية حركة الدول الصغرى فى التعامل مع الدول الكبرى . . وهنا تسقط فرضية صانع القرار المصرى باجراءاته التى اتخذها بتأمين البلاد أنه كان اكثر حرية فى الحركة كدولة صغرى فى مواجهة دولة كبرى .

ولكن على اية حال فإن صدور هذا القرار من جانب مصر (دولة صغرى) فى مواجهة الاتحاد السوفيتى (كقوة كبرى) يؤكد مدى تعاظم حرية الدول الصغرى فى تحديها ومواجهتها للدول الكبرى بما يؤكد استثمار الدول الصغرى للظروف والاضاع العالمية . . وهذا القرار كان يعتبر الواقعة الاولى بعد وفاق الدولتين الاعظم بما حال دون استخدام دولة كبرى لوسائل القوة او الارهاب او الضغط ازاء دولة صغرى .

تلك من أهم النتائج التى افرزها مثل هذا القرار طبيعة نمط العلاقات بين الدول الصغرى والدول الكبرى بما يضمن حرية اكبر فى الحركة للدول الصغرى .

خلاصة التقييم وبدائل القرار :

★ السؤال الذى يفرض نفسه بعد هذا التقييم : الى ماذا يقودنا هذا التحليل ؟

★ الواقع ان التحليل السابق بجميع أبعاده فيما يتعلق بقرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت الى ان وصلنا الى محاولة تحديد أبعاد هذا القرار ونتائجه ومحاولة تقييم هذا القرار باختبار عدد من الفروض . . ويبقى تساؤل هام نرى من جانبنا ضرورة الاجابة عليه . . . وهو / هل من المتصور ان يكون

هناك بديل لقرار الرئيس السادات بانهاء مهمة الخبراء السوفيت والذى تم تصويره على انه طرد للوجود السوفيتى بل انهاء الاحتلال « السوفيتى » بعبارة اخرى هل كان يمكن اخراج السوفيت خاصة / وأن هناك ثمة اتفاق على الا تبدأ الحرب الا والخبراء السوفيت خارج مصر عائدین لبلادهم / بطريقة تحافظ على استمرارية العلاقات بين مصر والسوفيت بما يحفظ توازن « مصر » فى النظام الدولى بين العملاقين؟

بعبارة ثالثة : هل لو كان القصد هو انهاء الوجود السوفيتى باخراج المستشارين العسكريين السوفيت من مصر فقط دون أن يكون القصد هو تآزيم العلاقات مع السوفيت من جانب . . وكاستجابة لمطلب الأمريكين من جانب آخر . . هل كان من الواجب ان تتم هذه الخطوة باصدار هذا القرار على هذا النحو؟ ام كان من الضرورى ايجاد مخرج آخر لتجنب تأزم العلاقات والنتائج السلبية التى تمخضت عن اصدار القرار بالشكل الذى تم بالفعل؟

والواقع يشهد بأنه قد ترتب على ذلك القرار أزمة فى العلاقات بين مصر والسوفيت وتأكدت شكوك السوفيت فى القيادة المصرية الجديدة التى حلت محل عبد الناصر بعد وفاته . . وما يؤكد تلك الازمة ذلك الجهد الذى بذله مستشارو الرئيس السادات كرئيس الوزراء ، ووزير الحربية ومستشار الامن القومى . . لاعادة الحياة للعلاقات المصرية السوفيتية . . بل أصدر السادات قرارا بتجديد اتفاقية التسهيلات البحرية للاسطول السوفيتى فى الموانى المصرية على البحر المتوسط والتى كان موعد انتهائها قد اوشك فى ديسمبر / ١٩٧٢ - ولمدة خمس سنوات اخرى .

كل هذا يعكس وعوامل اخرى كثيرة تؤكد ان شعرت القيادة المصرية بضرورة تدارك سلبات القرار الذى اصدرته على ذلك النحو . . خاصة وأنها لم تصل الى النتائج المرجوة من واره اصداره بهذا الشكل . . وهذا يقودنا الى انه كان من الضرورى ان يكون البديل لمثل ذلك القرار فى ضوء الاتفاق المسبق على اخراج السوفيت من مصر قبل بدء الحرب طالما أن الرئيس

هوامش الفصل الثالث

- (١) خطاب أنور السادات ، في ٨ يناير ١٩٧١ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧١ ، مرجع سابق ص ١٠٥ .
- (٢) محمد حسنين هيكل ، « حوار مع جريدة الاهالي ، المعارضة ، القاهرة ، الحلقة الثالثة ، ١٩٨٢/١٢/١٥ .
- (٣) خطاب الرئيس السادات في ٤ يناير ١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ، ٨١ .
- (٤) محمد حسنين هيكل ، حوار مع الاهالي ، مرجع سابق ، وانظر كتابه ، بالانجليزية ، مرجع سابق (الطريق الى حرب رمضان)
- (٥) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، وايضا / محمود رياض ، مذكراته بعنوان (البحث عن السلام ، والصراع في الشرق الاوسط ، بيروت بالمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ ص ٣٩٣ الى ٤٢٤ .
- (٦) سيد مرعي ، (اوراق سياسية - الجزء الثالث) القاهرة المكتب المصري الحديث ١٩٧٩ ص ٦٨٠
- Robert Owen Freedman, "Soviet Policy Toward the Middle East Since 1970, (New York, Praeger, 1978, PP : 46-47).
- (٨) انظر هذه الوقائع تفصيلا في - عثمان احمد عثمان ، صفحات من تجربتي ، القاهرة ، المكتب المصري الحديث ١٩٨١ ، ص ٤٣٧ : ٤٤٥ حيث اشار الى انه كان طرفا في هذه الوقائع .
- (٩) وردت هذه الواقعة ضمن كتاب / سيد مرعي ، اوراق سياسية ، مرجع سابق ، ص ٦٦٠ ، ٦٦١ .
- Peter Monglud, "Superpower Intervention in the Middle East, (London, Croom Helm, 1978, PP: 136-145).
- (١١) - Mohamed Helkal : "The Road to Ramadan", Op. cit, P.P. 165-184.
- William B. Quandt, "Decade of Decisions: America Policy Toward the Arab-Israeli Conflict (1967-1976)", Berkeley: University of California Press, C 1977, P. 162.
- And - Robert Freedman, Op.cit, PP: 117-120.
- (١٢) انظر صدقي محمود قائد الطيران السابق في حوار مع مجلة الوادي المصرية سودانية اغسطس ٨٢
- (١٣) محمود رياض ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ حيث وردت هذه المعلومة على لسان د . عزيز صدقي من بريجنيف اثناء زيارته لموسكو عقب قرار السادات بإنهاء مهمة الخبراء السنوفيت يوليو / ١٩٧٢ .

السادات يرغب في اخراجهم تعبيرا عن موقف مع الاتحاد السوفيتى . ان يكون مساويا عنيدا بهؤلاء في مواجهة العملاقين معا بما يحقق اقصى استفادة ممكنة من وجود هذه الورقة في يده وان ثمة اتفاق بين الدولتين اى بين الاتحاد السوفيتى ومصر . . على انتهاء مهمة الخبراء السوفيت في مصر دون الاعلان من جانب واحد كما حدث ، ، هذا كان يضمن استمرار العلاقات السوفيتية المصرية من أجل استمرار توازن القوى في المنطقة وبما لا يصل بمصر الى ضعف موقفها التفاوضى بعدم مساندة احدى الدولتين الأعظم لها .

(١٤) موسى صبرى (وثائق حرب أكتوبر ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٤ ص ٢٦٤ ، ٢٦٥

(١٥) محمود رياض ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥ ، ٣٩١ ، وأنظر أيضا : محمد حسنين هيكل فى مقال بعنوان الحوار المكتوم فى موسكو ، جريدة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٢/٨/٤ .
(١٦) حافظ إسماعيل (مستشار الرئيس السادات للامن القومى ٧١-٧٣ فى حوار مع مجلة المصور ، القاهرة العدد ٣٠٠٨ أغسطس ١٩٨٢ ص ٣٢ : ٣٧ ، ص ٦٦ : ٦٨ .
(١٧) حديث الرئيس السادات فى ١٩/٣/١٩٧٥ لمجلة الحوادث اللبثانية مرجع سابق ص ١١١

(١٨) حافظ إسماعيل (مرجع سابق) ص ٣٦ .
(١٩) محمود رياض - مرجع سابق ص ٤٠٦ وأنظر ايضا تقارير مجلة الطليعة ، القاهرة عدد يوليو ١٩٧٢ ص ١٢٩ .

(٢٠) أنور السادات « البحث عن الذات » القاهرة - المكتب المصرى الحديث ١٩٧٨ ص ٣١٢ ، ٣١٣

(٢١) محمد حسنين هيكل - فى حوار مع الاهالى - مرجع سابق ، وأيضا / محمود رياض مرجع سابق ص ٤٠٣ وأنظر أيضا : موسى صبرى ، فى تعليقه على كتاب اعترافات كيسنجر وسنوات البيت الابيض كتاب اليوم ١٩٧٩ ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ . وأيضا / محمد حسنين هيكل / مقال « على هامش التطورات الاخيرة » الاهرام ١٩٧٢/٧/٢٨ ، وأيضا / الرئيس السادات فى حديث له فى ١٥/٥/١٩٧٥ مجموعة خطبه - مرجع سابق - ص ٢٦٤ .

(٢٢) إسماعيل فهمى ، « مذكراته » المنشورة بمجلة الوطن العربى ، باريس ، فبراير ١٩٨٣ ص ٢١ ، وأيضا كتاب هيكل (الطريق الى حرب رمضان ، بالانجليزية ، مرجع سابق ص ١٦٥ : ١٨٤ .

(٢٣) تقرر ذهاب د . عزيز صدقى لموسكو للتخفيف من وقع القرارات على موسكو وذلك بناءا على اقتراح من عزيز صدقى نفسه - وأنظر : محمود رياض ، مرجع سابق ص ٤٠٤ .

(٢٤) أنور السادات - البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٢٥) أنور السادات - البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ .

(٢٦) ترددت روايات حول موعد اتخاذ السادات لقراره بانهاء مهمة الخبراء السوفيت - فهناك من يقول أنه فى يوم ٨ يوليو ٧٢ أصدر قراراته وأبلغها فى اليوم التالى لوزير الحربية ، بينما هناك رواية أخرى للرئيس السادات نفسه : بأنه اتخذها يوم ٦ يوليو وليس ٨ يوليو . فى نفس الوقت الذى تجاهل فيه الرئيس السادات فى رواياته رسالة موسكو يوم ٦ يونية ١٩٧٢ وزيارة (صادق لموسكو ٨ يونية / ٧٢ واتهم السوفيت بأنهم لم يردوا عليه منذ لقاء القمة مع نيكسون فى مايو ٧٢ - أنظر هذه الروايات والمعلومات المتناقضة / السادات / خطابه فى ١٩/٣/١٩٧٥ ، وكتابه

البحث عن الذات ، مرجع سابق ، محمود رياض ، مرجع سابق ص ٤٠٤ - موسى صبرى ، مرجع سابق ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢٧) هذا ما قاله بريجنيف للدكتور عزيز صدقي - رئيس الوزراء المصرى أثناء زيارته الاخيرة لموسكو يوم ١٣ يوليو ١٩٧٢ - أنظر : Peterf Mongold, op. cit, P.155 .
(٢٨) خطاب / الرئيس السادات فى ٢٧ مايو ١٩٧٣ - مجموعة خطبه - مرجع سابق ص ١٧٣ .

(٢٩) حديث السادات لمجلة الحوادث اللبنانية ، فى ١٥ مايو ١٩٧٥ مجموعة خطبه مرجع سابق ص ٢٦٤ .

(٣٠) هذا ما أكدته (هيكل) فى مقاله بالانجليزية (السياسة الخارجية المصرية) Helkal, "Egyptian Foreign Policy", Op. cit, P. 714.

(٣١) محمد حسنين هيكل ، فى حوار مع جريدة (الاهالى) ، مرجع سابق .
(٣٢) حافظ إسماعيل فى حوار مع « المصور » مرجع سابق ، وهيكل ، الطريق إلى حرب رمضان بالانجليزية ، مرجع سابق ايضا .
(٣٣) هذا ما قاله الرئيس السادات / لمحمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير الاهرام آنذاك - بعد اعلانه للقرار بأنه سيذهب الى اللجنة المركزية ليخطرها الى مجلس الشعب أيضا . أنظر / هيكل / مقال : بصراحة حول « على هامش التطورات الاخيرة » الاهرام ، ١٩٧٢/٧/٢٨ ، ص ٣ .

(٣٤) سيد مرعى ، أوراق سياسية - ج ٣ - مرجع سابق ، ص ٦٨١ .
(٣٥) خطاب الرئيس السادات ، فى ١٩٧٤/٤/٢٥ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ، ٢٥٦ .

(٣٦) حديث الرئيس السادات لاحدى الصحف ، فى ١٩٧٤/٤/٢٥ ، مجموعة خطبه - مرجع سابق ص ٢٣٩ .
(٣٧) حديث للرئيس السادات ، فى ١٩٧٤/٣/١٨ ، مجموعة خطبه ، ص ٨٠ ، ٨١ . مرجع سابق .

(٣٨) أنور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٣٨١ .
(٣٩) محمد أنور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ - والواقع انه لم تكن تمر مناسبة ، أو خطاب عام دون اشارة الرئيس السادات الى هذه الاسباب وان كانت متفرقة ، أنظر تفصيل هذه الاسباب على وجه التحديد ابتداء من خطابه فى ١٩٧٢/٧/١٣ (عقب قراره) ، ثم خطبه بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ (على وجه الخصوص) .

Alliam B. Quanet, Op. cit. P.P : 163 (٤٠)

Robert, O. Freedman, Op. cit, PP, 14, 119-121. (٤١)

(٤٢) من مذكرات نيكسون (الرئيس الأمريكى السابق) وقت اصدار قرار انهاء مهمة

الخبراء السوفييت - المنشورة بعنوان : (عبد الناصر - السادات - شاه ايران - فيصل) ، جريدة الجمهورية ، القاهرة ، ١٤ / ١٠ / ١٩٨٢ ص ١٣ ، ١٦ .

(٤٣) د . وحيد رافت ، « الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الاوسط » المجلد السنوي للسياسة الدولية ١٩٧٤ ، عدد يوليو ١٩٧٤ ص ٥٠٦ : ٥٢٨ .

(٤٤) خطاب / محمد أنور السادات ، في ١٤ / ٥ / ١٩٧٢ - مرجع سابق ، ص ٢٣١ .

(٤٥) أنور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٣١١ .

(٤٦) محمود رياض - مذكراته - مرجع سابق - ص ٤٢٠ ، ٤٢١ - وأنظر أيضا / تدخل الدول العظمى في الشرق الاوسط للكتاب (Peter Mongold) بالانجليزية ، مرجع سابق ص ١٤٢ : ١٤٤ / حيث أشار تفصيلا الى هذه الامدادات العسكرية خاصة أسلحة الردع التي طلبتها مصر وتمت الاستجابة اليها ، وأشار الى تفاصيل الجسر الجوي السوفيتي لمصر ابان حرب اكتوبر .

(٤٧) انور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ .

(٤٨) محمد حسنين هيكل وآخرون / « قصة السوفيات مع مصر » (حوار أجراه بعض الكتاب مع بعض المستولين ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٥ ، ص ١٦٣ .

(٤٩) محمد عبد السلام الزيات ، قصة السوفيات مع مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٥٠) د . عزيز صدقي ، قصة السوفيات مع مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، ص ٤٦ :

٤٨ .

(٥١) حافظ إسماعيل ، قصة السوفيات مع مصر ، مرجع سابق ، ص ٩٠ : ٩٦ / ويؤكد حافظ إسماعيل / ايضا في حديثه مع المصور ، مرجع سابق ، ص ٣٥ / بأن السوفييت عوضونا عن خسائر القوات المسلحة في ١٩٦٧ ، وكان عليه أن يرفع مستوى القوات المصرية الى مستوى التكافؤ والتعادل مع اسرائيل ، وتم ذلك ، وأن يحقق التفوق الذي يسمح ببدء تحرير الارض وهذا شكل عبئا ضخما على الاتحاد السوفيتي خاصة وأنه كقوة ما ينشئ السلاح الذي يتناسب مع استراتيجياته وتكتيكاته ومسارح عملياته وطبيعة الجندى والقائد لديه . . وكثيرا ما غير وأدخل تعديلات على أسلحة طلبناها منه . بل إنا نطلب بعض الاسلحة المتقدمة ولم تكن دخلت بعد مرحلة الانتاج . . ورغم ذلك اعطوها لنا بمجرد انتاجها ولم يتأخروا .

(٥٢) خطاب السادات في ١٤ / ٥ / ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٥٣) خطاب السادات - في ١٤ / ٥ / ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٥٤) عثمان احمد عثمان ، تجربتي ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥ / حيث اشار الى ان الوجود العسكري السوفيتي في مصر كان يحول دون تفكير مصر في المعركة .

(٥٥) حيث ستتضح علاقة بين قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت وحرب اكتوبر من زاوية ان قرار اخراج الخبراء السوفييت ادى الى اشاعة مناخ ان مصر لن تحارب . . وهذا ساعد كثيرا في نجاحها في حرب اكتوبر . . وسنوضح ذلك تفصيلا عند تقييمنا للقرار في البحث القادم .

(٥٦) يمكن الاستشهاد على سطحية هذا التفسير بالرجوع الى ما أثاره (احسان عبد القدوس) كرئيس تحرير جريدة اخبار اليوم ، من تساؤلات بشأن « الاسترخاء العسكري الذي ورد في بيان القمة بين موسكو وواشنطن الصادر في مايو ١٩٧٢ » - ضمن مقالة في اوائل يونيو ١٩٧٢ وجاء رد في الاسبوع التالي على هذه التساؤلات من المصادر السوفيتية المستولة موضحة رأى موسكو ازاء هذه العبارة بأن الاسترخاء العسكري هو سياسة عالمية ولكن لا تتعلق بالشرق الاوسط طالما بقي الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وطالما لم يقام الوطن الفلسطيني لعرب فلسطين ومن ثم فان الاتحاد السوفيتي لن يمتنع عن تأييد البلاد العربية وبخاصة مصر سياسيا وعسكريا بعد زيارة نيكسون مثلما كان قبل الزيارة ، والدليل ان الاتحاد السوفيتي لم يتفق مع نيكسون على اي استرخاء عسكري في ظل بقاء العدوان الاسرائيلي وأن المساعدات العسكرية لمصر لن تتوقف بعد زيارة نيكسون لموسكو اخبار اليوم - الصفحة الاولى (٣ يونيو ١٩٧٢ ، اي قبل قرار اخراج السوفييت بأكثر من شهر .

(٥٧) محمد انور السادات (وصيتي) القاهرة المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٢ ، ص ١٥١ ، ١٥٢

(٥٨) انور السادات ، وصيتي - مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(٥٩) هذا الحديث نقلا عن مجلة الحوادث اللبنانية بتاريخ ١٩٨٠/٥/٩ - على أساس انه تم في شهر ابريل ١٩٨٠ .

(٦٠) من حديث متبادل بين الرئيس السادات والباحثة الامريكية (شاهين ايوبى) التي كانت تعد رسالة الدكتوراة عن السياسة الخارجية المصرية - وأشارت الباحثة الى مضمون هذا الحديث بعد مقابلتها للرئيس السادات الى جريدة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦/١٢/٣ - ص ٦

(٦١) Helkal, "The Egyptian Foreign Policy" Op. cit, P.725

(٦٢) R. Michael Burrell and Abbas R. Khalidar "Egypt- The Dielemma of a Nation, 1970-1977, P.: 17.

وانظر ايضا : « مذكرات إسماعيل فهمي » (وزير خارجية مصر السابق) المنشورة بمجلة الوطن العربى ، التي تصدر من باريس ، الحلقة الاولى ، العدد ٣١٣ ، (١١ - ١٧ فبراير ١٩٨٢ ص ١٩ : ٢٦ .

(٦٣) محمد عبد السلام الزيات ، في حوار مع جريدة الاهالى ، القاهرة ، العدد ٤٢ ، التاريخ ١٩٨٢/٧/٢٨ ، ص ٨ ويؤكد هذا - محمد حسنين هيكل ، في حوار مع الاهالى ، مرجع سابق .

(٦٤) محمد عبد السلام الزيات ، في حوار مع الاهالى ، مرجع سابق ، ص ٨

(٦٥) انظر تفاصيل هذه الرسالة من كتاب انور السادات (البحث عن الذات) مرجع سابق ص ٣٦٨ : ٣٧٠ بل وايضا التفاصيل المتعلقة بالاتصال المصري / الامريكى آنذاك .

(٦٦) محمود رياض ، مذكراته ، مرجع سابق ، ص ٣٢٧ : ٣٢٩ . حيث اورد الواقعة تفصيلا

(٦٧) محمود رياض ، مذكراته ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ ، ويؤكد هذا ايضا / الفريق محمد فوزى بنفسه فى مقال له بجريدة الشعب ، المعارضة ، القاهرة ، عدد رقم ١٢٨ - فى ١ يونيه ١٩٨٢ - وذلك بمناسبة مرور احدى عشر عاما على احداث التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ - واسباب اختلافه مع الرئيس السادات بأنه استقال لان السادات رفض التوقيع على قرار بدء المعركة - اى رفض اتخاذ قرار الحرب على الرغم من تعليماته التى اصدرها لمحمد فوزى - بالاستعداد - بناء على خطة عبد الناصر لتحرير سيناء .

(٦٨) محمود رياض ، مذكراته - مرجع سابق ، ص ٤٢٥ : ٤٢٧ .

(٦٩) William B. Quandt: Op. cit : P.P. : 138-139.

(٧٠) يعتبر روجرز بهذه الزيارة اول وزير خارجية امريكى يزور القاهرة رسميا منذ عام ١٩٥٣ .

(٧١) Robert Owin Freedman, Op. cit. P.P. : 80-81.

(٧٢) William B. Quandt, Op. cit. P.P.: 150-151.

(٧٣) محمود رياض ، مذكراته ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩ .

(٧٤) William B. Quandt, Op. cit. P.P.: 152.

(٧٥) محمود رياض ، مذكراته - مرجع سابق ، ص ٣٦١ .

(٧٦) مذكرات كيسنجر ، « سنوات البيت الابيض » تعليق (موسى صبرى) ، كتاب اليوم ، مؤسسة اخبار اليوم ، القاهرة / ١٩٧٩ ص ٣١٤ .

(٧٧) انظر : السادات ، البحث عن الذات ، ص ٣٧ - حيث يقول السادات بأن استدعى مستشاره للامن القومى وابلغه بأن يستعد بالبدائل لتوقعه بضرورة اتصال الولايات المتحدة به ، وبالفعل اتصل كيسنجر به بعد اسبوع لتدبير لقاء على اى مستوى .

(٧٨) خطاب السادات فى ٢٣/٧/١٩٧٢ ، مجموعة خطبه - مرجع سابق - ص ٣٢٦ - حيث رفض وجود اتصال مصرى - بجرين / المشرف على مصالح الرعاية الامريكية .

(٧٩) من خلال تحليلنا للبيئة النفسية للرئيس السادات على مدار فترة الدراسة ١٩٧٧/٧٠ فإنه لم يكن يعلن قبل حرب اكتوبر فى خطبه الرسمية عن اى نزعه سوى الجانب العدائى تجاه الولايات المتحدة . . فى الوقت الذى كان يتحرك على المستوى العملى والتحول تجاهها تأكيدا للنهج الايديولوجى - بينما شهدت الفترة التى تلت حرب اكتوبر ١٩٧٣ - تخفيفا للنزعة العدائية وترجمة ذلك فى الاجراءات العملية العميقة بالتوجه ناحية الغرب والولايات المتحدة والسياسات الليبرالية بشكل علنى وواضح .

(٨٠) دافيد داوننج ، وجارى هيرمان ، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل ، كتب مترجمة رقم ٧٤١ الهيئة العامة للاستعلامات ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٨١) رغم ان الرئيس السادات حينها وجه له سؤالاً حول اذا ما كانت هناك ضغوط عليه من القوات المسلحة لاتخاذ قرار انتهاء مهمة الخبراء السوفيت - نفى ذلك (اى اجاب بالرفض) وعموما فإن الواقع يشهد بعكس ما قاله السادات . . حيث ان طبيعة شخصية السادات كانت تقوده الى التأكيد على دوره الذاتى . ومن ثم كان يأبى اى مؤثرات او ضغوط من هنا او هناك . / انظر / شاهين ايوبى - مرجع سابق .

(٨٢) نقلا عن / محمود رياض ، مذكراته - مرجع سابق ، ص ٣٨٥ : ٣٨٧ - حيث ورد هذا الحديث على لسان الرئيس السادات اثناء جلسة المحادثات مع الرئيس اليوغسلافى الراحل / تيتو اثناء زيارته للقاهرة يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٧١ ، وكان فى طريقه لزيارة الولايات المتحدة والتباحث مع نيكسون . وجاء للقاهرة لاستطلاع الموقف بشأن الوجود السوفيتى فى مصر والمنطقة عموما خاصة وأن هذا سيكون من أهم الموضوعات التى ستثار مع الجانب الأمريكى . (٨٣) محمود رياض ، مذكراته - مرجع سابق ، ص ٣٨٨ .

(٨٤) ورد ذلك - بمذكرات (اسحق راين) ، التى نشرت على حلقات - بمجلة الحوادث اللبنانية ، عدد ٢٤ أكتوبر ١٩٨٠ وما بعده . .

(٨٥) William B. Quandt, Op. cit, P.P.: 155-156.

(٨٦) حديث للامير سلطان بن عبد العزيز - مع مجلة الحوادث اللبنانية - عدد ٨ مايو ١٩٨٠

(٨٧) William B. Quandt, Op. cit, P. 162.

(٨٨) Heikal: The Road to Ramadan Op. cit.

وايضا : انظر الواقعة تفصيلا :

New York Times: No: 24 (July, 1972).

(٨٩) قد قمنا باستخلاص ردود الافعال عقب القرار من خلال تتبع تعليقات الصحف والمجلات المصرية والعربية والاجنبية فى تلك الفترة .

(٩٠) محمد أنور السادات ، البحث عن الذات - مرجع سابق ، ص ٣٨١ .

(٩١) نقلا عن / محمود رياض ، مرجع سابق - ص ٤٠٧ ، وايضا قد اكد (هيكال) فى كتابه (الطريق الى حرب رمضان) بالانجليزية هذه المقولة بقول كيسنجر لاحد مساعديه « اننى لا أفهم الرئيس السادات فلو جاء قبل ان يحدث ذلك واخبرنى به لشعرت بأننى مضطر الى ان اقدم اليه شيئا فى المقابل لكننى حصلت عليه كله بلا مقابل »

(Heikal: The Road to Ramadan), Op. cit, P.P.: 165-184.

(٩٢) سيد مرعى ، اوراق سياسية - مرجع سابق ، ص ٦٨١ .

(٩٣) سيد مرعى ، اوراق سياسية - مرجع سابق ، ص ٦٨٢ - ٦٨٤ .

(٩٤) محمود رياض ، مذكراته - مرجع سابق ، ص ٤٠٤ .

(٩٥) محمد حسنين هيكال ، مقال بصراحه (لماذا الشهور الستة القادمة) ، الاهرام

١٩٧٢/١٢/٨ . ص ٣ .

(٩٦) انظر تفصيلا : انور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ .
(٩٧) ليس حتى انتهاء فترة الدراسة فحسب (١٩٧٧) ولكن حتى انتهاء حكم السادات في اكتوبر ١٩٨١ (حيث تم اغتياله) ثم تولى السيد / حسنى مبارك - الحكم بعده ،
وانظر ايضا : (طبيعة الخلافات المصرية السوفيتية ووجهة نظر كل طرف فيها : في مجلة
الطلیعة دراسة ميدانية عن (الاتحاد السوفيتى) ١٩٧٦ - اشترك فيها لطفى الخولى -
واخرون) - الطلیعة - عدد فبراير ١٩٧٦ ، والجزء الخاص بالعلاقات المصرية السوفيتية (ص
١٠٧ : ١١٠) .

(٩٨) حافظ إسماعيل ، في حوار مع المصور - مرجع سابق .
(٩٩) من حوار مباشر مع السيد اللواء / أركان حرب / احمد فخر ، مدير كلية الدفاع
الوطني خلال شهر اكتوبر ١٩٨١ .

(١٠٠) انظر تفصيلا ، محمود رياض ، مذكراته - مرجع سابق ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ .
(١٠١) انور السادات ، البحث عن الذات - مرجع سابق ، ص ٣١٣ .
(١٠٢) محمود رياض ، مذكراته - مرجع سابق ، ص ٤٠٨ .
(١٠٣) موسى صبرى ، وثائق حرب اكتوبر - القاهرة المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٤ ص
٢٦٤ ، ٢٦٥ وانظر ايضا كتابات سابقة أشرنا اليها لتوضيح ذلك (محمود رياض ، محمد
حسنين هيكل الخ) محمد حسنين هيكل - مقال بصراحة (الحوار المطلوب والضرورى)
الاهرام ١٩٧٢/٨/١١ ص ٣ حيث ورد في المقال عبارة تؤكد اساس العلاقة بين مصر
والسوفييت بأنها على اساس شريف ونصها « ان شيئا ما في التطورات الاخيرة . . بعد قرار
السادات بشأن الخبراء أثبت ان الصداقة العربية السوفيتية تقوم على اساس شريف . . وعندما
قالت مصر للاتحاد السوفيتى وهى احد القوتين الاعظم في عصرنا وعالمنا فلنقف - كان هناك
وقفة وعندما قالت مصر انها تريد سحب الخبراء المستشارين السوفييت فإن هؤلاء المستشارين
الذين كان عددهم قد وصل مع الايام الى اثنى عشر الفا عادوا الى وطنهم فى اقل من ثلاثة
اسباع بسرعة ما أمكن توفيره من الطائرات . . »

Peter Mongold, Op. cit, P.P., 141-142.

(١٠٤)

الفصل الرابع

قرار : (زيارة الرئيس السادات للقدس - نوفمبر ١٩٧٧)

وفقا لاطار تحليلنا للقرار الاول (انتهاء مهمة الخبراء السوفييت يوليو ١٩٧٢) فإننا سنتناول قرار (زيارة الرئيس السادات للقدس) بالتحليل وذلك في عدة مباحث على النحو التالي :

المبحث الاول : سياسة الرئيس السادات والاتجاه نحو السلام .

المبحث الثانى : عملية صنع قرار زيارة القدس .

المبحث الثالث : دوافع قرار زيارة القدس .

المبحث الرابع : تقييم القرار .

ثم نختم هذا الفصل بخلاصة التقييم وتوضيح بدائل القرار .

ولنبدا في تناول كل مبحث على حده بشيء من التفصيل على النحو التالي :

المبحث الاول :

« سياسة الرئيس السادات والاتجاه نحو السلام »

- فى التاسع من نوفمبر ١٩٧٧ م القى الرئيس السادات خطابا أمام البرلمان المصرى (مجلس الشعب) وأعلن قبل نهاية خطابه بدقائق العبارة التالية : « انا جاهز للذهاب الى جنيف بل لا أخفيكم وأنتم ممثلوا الشعب وعلى مسمع من شعبنا وعلى مسمع من امتنا العربية سمعتونى اقول اننى مستعد ان اسافر الى آخر هذا العالم اذا كان هذا ما يحمى ان يجرح عسكرى او ضابط من اولادى - أنا اقول فعلا اننى مستعد ان اذهب الى آخر هذا العالم وستدهش اسرائيل عندما تسمعنى اقول الان امامكم اننى مستعد ان اذهب الى بيتهم الى الكنيست ذاته ومناقشتهم^(١) .

- وكان ان ترتب على هذه العبارة أن قام الرئيس السادات بزيارة القدس فعلا والقى خطابه التاريخى امام الكنيست الاسرائيلى ولم يكن قد مر على اعلانه لهذه العبارة اسبوعان .

- فى الوقت الذى سبق للرئيس السادات أن اعلن عبارة مشابهه فى بداية حكمه حيث قال :

« اننا نريد السلام ، ولقد قلتها مرارا . . اننى على استعداد لكى اذهب الى آخر الدنيا اذا كان فى هذا ما يمنع ان يجرح جندى واحد من جنودنا ولكن اذا كان الامر يتعلق باملاء الشروط فلن نساوم وسندخل المعركة معتمدين على الله سبحانه وتعالى ، وعلى ايماننا بقوتنا وتماسكنا وصلابتنا وعلى صديق يقدم لنا المعونة بشرف هو الاتحاد السوفيتى^(٢) . .

- وهنا يثار لماذا لم يكن لهذه العبارة من رد فعل فورى مثلما كان لمثل هذه العبارة بعد مرور سبعة اعوام وتمخض عن الاخيرة اتمام الزيارة لاسرائيل بالفعل ؟

ما الذى حدث بين بداية حكم الرئيس السادات للفترة الاولى حيث اعلن عبارته الاولى ، وبين نهاية العام الاول من فترة حكمه الثانية^(٣) . ؟؟ ثم هل

كان ما يقصد بالعبارة الاولى في ١٩٧١ هو نفس ما قصد بالعبارة الثانية ؟
أم ان هناك أختلافاً بين العبارتين ؟ بعبارة اخرى هل كان يقصد الرئيس
السادات اثناء القائه لعبارته الاولى السفر لاسرائيل مثلاً ام لا وذلك بالمقارنة
بما كان يقصده الرئيس السادات من عبارته الثانية ؟

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن لنا استعراض تطورات البحث عن
السلام منذ تولى الرئيس السادات الحكم في اعقاب وفاة الرئيس جمال عبد
الناصر وحتى اعلانه عن زيارة القدس واتمام الزيارة بالفعل وموقع حرب
أكتوبر ١٩٧٣ من المسيرة السلامية . كما يلي :

والواضح بادىء ذى بدء ان الرئيس السادات انتهج الطريق السلمى منذ
بداية تولية الحكم . . فبعد مرور فترة التسعين يوماً الاولى لوقف اطلاق النار
بناء على مبادرة روجرز « وافق السادات على مد العمل بوقف اطلاق النار
تسعين يوماً اخرى وفي نهاية المدة الثانية . . اعلن الرئيس السادات مبادرته
السلامية الاولى في الرابع من فبراير ١٩٧١ م أمام مجلس الشعب على ان يتم
بمقتضاها فتح قناة السويس انسحاب اسرائيل من شاطئ القناة الشرقى الى
المضايق في فترة ستة شهور وتعبر القوات المصرية الى الضفة الشرقية وعلى أن
تعيد مصر علاقاتها مع أمريكا فوراً باعتبارها طرفاً أساسياً في المشكلة ، في
مقابل أن تبرم مصر اتفاق سلام مع اسرائيل تنهى بموجبه حالة الحرب
القائمة بين العرب واسرائيل^(٤) . . على أن تصبح مصر متحررة من جميع
التزامات مبادرة روجرز او مبادرة ٤ فبراير بعد مرور شهر من تاريخ اعلان
تلك المبادرة . . ولم تمضى عدة ايام حتى أعلن جوناثان يارنج مبعوث الأمم
المتحدة مبادرة جديدة وقام ببذل المساعي . . وباءت جميع المحاولات بالفشل
ووصلت الى لا شىء . . حتى كانت الاوضاع الداخلية في مايو / ١٩٧١
والمعاهدة المصرية / السوفيتية / واستمرار الاتصالات المصرية /
الأمريكية . . والاشتراط الذى تطرحه الولايات المتحدة بضرورة انهاء الوجود
العسكرى السوفيتى في مصر حتى يتسنى لها ممارسة دور ايجابى في
المشكلة . . حتى ان مصر دفعت دفعا تجاه قرار انهاء مهمة الخبراء
العسكريين السوفيت وعلى الرغم من ذلك لم يتم شىء . . واتضح من ذلك

كله حرص الرئيس السادات على الاتجاه السلمى لحل الصراع العربى الاسرائيلى . . وعدم ميله لاتخاذ قرار الحرب وفقا لعلنه القادة العسكريون فى تلك الفترة - حتى ان امتناعه ، بضرورة الحرب لم تأت الا كرد فعل لفشل الاتصالات السلمية . . والرئيس السادات اعلن انه بدأ الاستعداد للحرب او العد التنازلى الفعلى بعد اللقاء الاول بين كيسنجر وحافظ إسماعيل مستشار الامن القومى للرئيس السادات اى فى آخر فبراير ١٩٧٣ . . حتى ان حرب اكتوبر ٧٣ ذاتها لم تكن الا وسيلة لتأكيد الاتجاه السلمى للرئيس السادات فى اطار اتجاه ايدىولوجى يؤمن به صانع القرار المصرى (الرئيس السادات) . . فلم تمضى عشرة ايام على بدء الحرب حتى اعلن الرئيس السادات فى خطاب امام مجلس الشعب فى السادس عشر من اكتوبر / ١٩٧٣ عن الدعوة لمؤتمر دولى لحل المشكلة واستعداد مصر لانتهاج الطريق السلمى للتوصل الى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى وتنتهى حالة الحرب بين العرب واسرائيل التى استمرت منذ عام ١٩٤٨^(٥) . . وعموما فقد تمخض عن هذه الحرب ودخول الولايات المتحدة حلبة الصراع واضطلاعها بدور الوساطة بين طرفى الصراع ان تمت مباحثات الكيلو ١٠١ ، ثم اتفاق فك الاشتباك الاول فى يناير / ٧٤ وفك الاشتباك الثانى ، سبتمبر / ١٩٧٥ م / بما عرف بدبلوماسية الخطوة / خطوة والتى رسخها كيسنجر فى اذهان صانعى القرار فى المنطقة . وفى نفى الوقت الذى تحسنت فيه علاقات مصر بالولايات المتحدة ، ازدادت علاقات مصر بالاتحاد السوفيتى سوءاً . وبدا واضحاً أن الولايات المتحدة قد حلت محل الاتحاد السوفيتى فى المنطقة الذى تقلص دوره وانحسر بازدياد تواجد الولايات المتحدة من خلال بعض دول المنطقة . وفى الوقت نفسه تزداد العلاقات العربية / المصرية توترا فى اعقاب كل فك اشتباك باعتباره جلا جزئيا وليس حلا شاملا .

وتأكد الاتجاه السلمى للرئيس السادات من خلال عدد من المؤشرات فحيث لم يتم الاتفاق على الحل الشامل والانسحاب الكامل من سيناء / ولم يتم الاتفاق على حل القضية الفلسطينية . . يلاحظ قرار الرئيس السادات باعادة فتح قناة السويس فى يونيه / ١٩٧٥ - وقراره باعادة تعمير مدن القناة

الثلاث (السويس - الاسماعيلية - بورسعيد) . في الوقت الذي يزيد فيه الرئيس السادات تأزيم علاقاته مع السوفييت باخراجه من المفاوضات الخاصة بحل القضية وبإلغاء التسهيلات التي كان يحصل عليها في موانئ مصر على ساحل البحر المتوسط ، ووصل الامر الى اقصاه بإلغاء الرئيس السادات في الثالث عشر من مارس / ١٩٧٦ لمعاهدة الصداقة مع السوفييت من جانب واحد على أمل تحريك القضية من خلال الامريكيين ثانية مما قاد الى أن مصدر السلاح الوحيد لمصر للمحافظة على توازنها مع اسرائيل قد افتقدته وكان يعكس مدى اختلال هذا التوازن لصالح اسرائيل .

حتى انتهت سنة ١٩٧٦ بانتخاب الرئيس الامريكي الجديد (كارتر) خلفا للرئيس (فورد) وكان ان ابدى استعداداه لحل قضية « الشرق الاوسط » حلا شاملا ورفضه لدبلوماسية الخطوة / خطوة - التي انتهجها كيسنجر من قبل . . . وقام الرئيس السادات بزيارة الولايات المتحدة والتباحث مع كارتر في ابريل ١٩٧٧ . ولم يمضى شهران حتى صعد (بيجين) من صفوف المعارضة ليحكم اسرائيل زعيما لكتلة الليكود في نهاية مايو / ١٩٧٧ م . كبدية لفترة جديدة في تاريخ اسرائيل خرج العمل من الحكم . وازدادت فرص التوصل الى السلام من خلال احتمال قرب عقد مؤتمر جنيف قبل نهاية عام ١٩٧٧ في الوقت الذي اصر فيه الرئيس السادات بان عام ١٩٧٧ هو « عام السلام » في المنطقة وهو عام (جنيف) . . . وطرح على الساحة عددا من المواعيد ، وعددا من الاعلانات الخاصة بالمؤتمر ابرزها الاتفاق او الاعلان السوفييت الامريكي ، اول اكتوبر ١٩٧٧ يدعو الى عقد مؤتمر جنيف تحت رئاسة الدولتين العظيمين وبمشاركة ممثلين من كافة الاطراف في النزاع بما فيهم ممثلوا الشعب الفلسطيني واكد البيان على ضرورة حل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني^(٦) واعتبر هذا البيان خطوة جيدة ومتقدمة من الولايات المتحدة ولم تمضى عدة ايام حتى تمكنت اسرائيل من وأد هذا البيان بالاتفاق على ورقة العمل الامريكية الاسرائيلية في الخامس من أكتوبر اعلن فيها ان قبول الاطراف المعنية لما جاء في البيان الامريكي السوفيتي المشترك ليس شرطا

مسبقا للاجتماع جنيف ، ويعتبر ذلك نجاحا لاسرائيل في الغاء بيان صادر عن القوتين العظميتين^(٧) . ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة واصلت اعلانها بضرورة الاعداد لمؤتمر جنيف على المشكلة .

- بينما المستوى الداخلى : فقد عانت مصر من جراء ازمة اقتصادية طاحنة تمخض عنها احداث ١٨ ، ١٩ يناير / ١٩٧٧ م نتيجة لارتفاع اسعار السلع الاساسية مما اضطرت معه الحكومة - آنذاك - الى التراجع والغاء رفع الاسعار لتلك السلع . وزاد الاحاح بضرورة حل القضية لارتباط ذلك باحداث نوع من التحسن فى مستوى المعيشة . . وحاولت القيادة السياسية يؤهل بين المفهومين . . مما يؤهد الجبهة الداخلية لقبول أى وسيلة يتم بمقتضاها التوصل الى حل القضية وهذا قاد صانع القرار فى مصر الى الاعلان منذ بداية العام بأن عام ١٩٧٧ م هو عام السلام ، وعام حل القضية^(٨) .

- بينما على المستوى العربى :

يلاحظ ان ابتداء من يونيه / ١٩٧٦ وبعد عقد اجتماع سداسى فى الرياض لبحث الموقف فى لبنان . . بدأ تحسن علاقات مصر بسوريا على وجه التحديد وكانت هذه اولى الخطوات لعقد مؤتمر القمة العربى بالقاهرة يوم ٢٥ / أكتوبر ١٩٧٦ م وتم بمقتضاه حل القضية اللبنانية ورأب الخلاف المصرى / السورى ، والمصرى الاردنى (وعادت العلاقات بينهم الى ما كانت عليها من قبل ، وتحقق القدر المطلوب من التضامن العربى بموجب ذلك المؤتمر .

ثم زاد الاتجاه نحو التنسيق الجاد والترابط بين مصر ، وسوريا ، الاردن . .) وبدأ بقيام الرئيس السورى حافظ الاسد بزيارة مصر فعلا فى ١٨ ديسمبر / ١٩٧٦ وصدور بيان مشترك بين الاسد ، السادات حيث تقرر اقامة قيادة سياسية موحدة بين البلدين . . وأعلن تشكيل القيادة السياسية الموحدة بالفعل بين مصر ، سوريا ، السودان فى ٢٨ فبراير / ١٩٧٧ . وطالبا بضرورة اجتماع مؤتمر السلام فى جنيف على ان تحضره جميع الاطراف

العربية المعنية (لبنان ومنظمة التحرير / الى جانب الدول العربية الثلاثة
(مصر ، سوريا ، الاردن) .

وكان السعى نحو خلق التضامن العربى هو السلاح الوحيد لمواجهة
مرحلة التفاوض لتحقيق السلام الشامل فى مؤتمر جنيف .

- وقد زادت تصريحات الرئيس السادات بضرورة تحقيق واستمرار التنسيق
بين الاطراف العربية ، فى الوقت الذى يرفض رفضا قاطعا الجلوس مع
الاسرائيليين او حتى مجرد التوقيع على معاهدة او اعلان انتهاء الحرب الا بعد
الانتهاء من الاتفاق على الحل الشامل ومضمونه حل القضية الفلسطينية . .
على ان تترك مسألة عودة العلاقات الطبيعية من فتح الحدود ، العلاقات
الاقتصادية وخلافه بين العرب ، اسرائيل لجيل آخر^(١) . .

- وفى هذا المناخ . . تبرز الى الساحة تلك الكلمات التى قالها الرئيس
السادات فى ختام خطابه أمام مجلس الشعب فى التاسع من نوفمبر / ١٩٧٧
بإعلان استعدادة الى الذهاب الى آخر العالم من أجل حل القضية بل الى
الكنيست ذاته ومناقشة الاسرائيليين فى بيتهم .

★ وبشكل عام يتأكد من خلال عرضنا السابق مدى الربط بين ما أعلنه
السادات فى الرابع من فبراير / ٧١ م وبين ما أعلنه فى التاسع من نوفمبر /
٩٧٧ من خلال ذلك الخط السلامى المتصاعد لحل القضية ولم تكن حرب
اكتوبر الا وسيلة لتأكيد هذا الخط .

المبحث الثانى

(عملية صنع قرار زيارة الرئيس السادات للقدس)

تتضمن عملية صنع القرار - كما سبق الإشارة - مراحل ثلاث : - مرحلة ما قبل اعلان القرار - ثم مرحلة اعلان القرار ثم مرحلة تنفيذ القرار ولنتناول هذه المراحل الثلاث فى قرار زيارة الرئيس السادات للقدس - محاولين تحليل طبيعة عملية صنع قرار الزيارة هذه . . . وذلك على النحو التالى .

أولاً : مرحلة ما قبل اعلان القرار : (المرحلة التمهيدية للقرار) :
رغم تعدد الروايات حول طبيعة مرحلة ما قبل اعلان القرار بزيارة القدس . . . الا ان القاسم المشترك وبالتأكيد صانع القرار المصرى (الرئيس السادات) - أن بداية التفكير فى هذا القرار ترجع الى ما قبل اعلان القرار بشهرين على وجه التقريب . وأن هذا قد ارتبط بوصول رسالة خاصة بخط اليد ومختومه بالشمع الاحمر من الرئيس الامريكى - جيمى كارتر - الى الرئيس السادات خلال شهر اغسطس ١٩٧٧ . وتضمنت الرسالة استعراضاً للموقف كاملاً^(١٠) ، وقد طلب الرئيس الامريكى من السادات فى الرسالة - «بأنه وفقاً لما تعهدنا به معا - السادات وكارتر - اثناء زيارة السادات فى ابريل / ٧٧ للولايات المتحدة - فإن من الواجب ان تتولى - اى السادات - مسئوليتك وفقاً لتعهدنا معا وهذا هو الوضع . . . لقد أبلغتك عندما تحدثنا عن تطبيع العلاقات بينكم وبين اسرائيل ومن ثم فإن عليك ان تتخذ قراراً . وكان رد الرئيس السادات . . . بقوله أنه يجب ان يكون هناك عمل شجاع^(١١) . كان هذا الخطاب الشخصى يمثل بدء التفكير فى المبادرة التى حدثت بعد ذلك بشهرين - طبقاً لاعتراف الرئيس السادات بنفسه^(١٢) . الى الحد الذى يقول الرئيس السادات : « بعد أن أرسلت ردى أخذت أتأمل الموقف فتبين لى اننا داخلون على - حلقة مفرغة رهيبة - تماماً كالتى عشناها طوال الثلاثين عاماً الماضية - بسبب الجدار او الحاجز النفسى الرهيب^(١٣) . وبالتالي فقد كانت الاتصالات المصرية - الامريكية مستمرة ولم تنقطع طوال الفترة عقب زيارة

الرئيس السادات للولايات المتحدة والتي تمت في الفترة من ٣ - ٦ أبريل ١٩٧٧ وحتى وصول رسالة الرئيس الأمريكى الشخصية للرئيس السادات في شهر اغسطس ١٩٧٧ م وكانت بشأن التنسيق والاعداد لمؤتمر جنيف قبل انتهاء عام ١٩٧٧ . . ثم جاءت هذه الرسالة لتغير هذا الاتجاه ولتبدأ مرحلة التفكير الفعلى تجاه عمل آخر اى أسلوب مغاير لمؤتمر جنيف . وبدأ الاعداد بالفعل لمثل هذه المبادرة . حيث تم اعداد لقاء سرى بين مصر واسرائيل فى المغرب - خلال أوائل شهر سبتمبر / ١٩٧٧ وبموافقة الأمريكين وقد تم اعداد هذا اللقاء بترتيب من الولايات المتحدة . وقد مثل الطرف الاسرائيلى (موسى دايان) وزير الخارجية الاسرائيلى ، ومثل الطرف المصرى / حسن التهامى « - نائب رئيس الوزراء برياسة الجمهورية - وقد حضر اللقاءات التى عقدت بين الطرفين المصرى والاسرائيلى - سرا - الملك الحسن - ملك المغرب ^(١٤) وقد تخطى عدد هذه اللقاءات اكثر من لقاء خلال سبتمبر / ١٩٧٧ ^(١٥) وكانت تستهدف هذه اللقاءات التأكد من صدق نية سياسة اسرائيل فى أنهم يريدون سلاما حقيقيا وليس المناورة والعبث بمصالح العرب ومصالح مصر ^(١٦) . وان كانت تستهدف بشكل غير مباشر اعداد المسرح لاعلان قرار المبادرة ^(١٧) - وقد توصل الجانبان / المصرى والاسرائيلى الى الاتفاق فى نهاية هذه اللقاءات على المبادئ وحمل دايان موافقة بيجن على قبول مبدأ الانسحاب من جميع الاراضى العربية المحتلة بما فيها الجولان والقدس . . واستقر الامر بين الطرفين بأنه لكى تحصل اسرائيل على السلام الذى تنشده لابد من عودة الحقوق العربية وأولها الجولان والقدس والضفة الغربية واقامة الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية والجلاء الكامل عن سيناء . . وتم قبول ذلك من جانب دايان كأساس للتفاوض . وكان ممن شجع الرئيس السادات على اتخاذ هذه الخطوة (المفاوضات السرية المباشرة مع الطرف - الاسرائيلى - أنه وجد ترحيبا من الجانب الأمريكى ومن جانب الملك الحسن ^(١٨) . والواقع انه فى ضوء هذه المفاوضات السرية يمكن فهمها على أنها كانت تمهيدا حقيقيا تجاه مفاوضات مباشرة معلنة بين مصر واسرائيل بغض النظر عن كونها ستم من خلال مبادرة من جانب الرئيس السادات

بزيارة القدس أو أى شكل آخر . . ومن هنا يمكننا ان نستنتج مقدما بأن رسالة الرئيس الامريكى كارتر الشخصية للرئيس السادات كانت تدعو الاخير الى ضرورة اللقاء المباشر بينه وبين اسرائيل وعلى السادات أن يختار الشكل الملائم لذلك .

★ وفي اعقاب الانتهاء من هذه الخطوة التمهيدية المتمثلة في اللقاءات السرية مع الاسرائيليين في المغرب قام الرئيس السادات بزيارة لعدد من الدول في الاسبوع الاخير من شهر اكتوبر / ١٩٧٧ ومن بينها « رومانيا » - حيث تحدث مع رئيسها (شاوشيسكو) بشأن مدى جدية بيجين « رئيس الوزراء الاسرائيلي ورغبته في السلام والتوصل الى حل للقضية - حيث يثق الرئيس السادات في حكم شاوشيسكو خاصة وأن للأخير صلة طيبة بالاسرائيليين لم تنقطع يوما ما - وكان ان اكد « الرئيس الرومانى » بثقة كبيرة للسادات صدق بيجين ورغبته في تحقيق السلام ، وأنه رجل قوى ^(١٩) .

- ومن ثم كان أمام الرئيس السادات - صانع القرار المصرى - شكلان . . الاول : يتعلق بعمل مبادرة بدعوة الخمسة الكبار كارتر ، بريجنيف ، ديستان ، كالاها ، هواكيوفينج) الى اجتماع في القدس في الكنيسة ، اما الشكل الثانى : فهو تعديل الشكل الاول بأن تتم الزيارة بقيام الرئيس السادات شخصيا بها واداء صلاة العيد في المسجد الاقصى . والذهاب الى الكنيسة الاسرائيلي ووضع الحقائق كاملة امامهم ، ووضع مسئولية الاختيار والعمل على عاقبتهم اذا كانوا يريدون حقا العيش في سلام في هذه المنطقة ^(٢٠) .

★ وكان ان قام الرئيس السادات بعرض فكرة المبادرة على وزير الخارجية (إسماعيل فهمى) - اثناء رحلته من رومانيا الى ايران وعلى متن الطائرة ، وقد رفض / إسماعيل فهمى / الفكرة من اساسها الى الحد الذى قال السادات : « بأن وزير خارجيته لم تستطع اعصابه تحمل المبادرة فاستقال ^(٢١) »

- وكان قد تردد بعد رحيل الرئيس السادات عن قيامه بعرض فكرة الزيارة للقدس وعقد اتفاق سلام مع اسرائيل على مجلس الامن القومى وذلك بعد

عودته من رومانيا في نهاية أكتوبر ١٩٧٧ - حيث تم عقد جلسة لمجلس الأمن القومي يوم ٣٠/٩/١٩٧٧ ، وجلسة اخرى في ٥ نوفمبر ١٩٧٧ - اى قبل اعلان قرار الزيارة بأقل من أسبوع واحد ضمن خطابه في مجلس الشعب في ٩/١١/١٩٧٧ م - وان كانت هذه الواقعة محل شك كبير من حيث ما ان كانت قد عرضت بشكل مباشر ام جاءت في سياق اشارة الرئيس السادات كما كان يحدث دائما على ضرورة التوصل الى سلام في المنطقة ، ومن حيث ان كانت قد عرضت للمناقشة ام مجرد اشارة سريعة كفكرة غير مطروحة للنقاش أصلا .

او من حيث طبيعة ما تم عرضه بشأن هذه الفكرة . . . الخ^(٢٢) . وفي ضوء تعدد الروايات بشأن مدى معرفة مجلس الامن القومي بالقرار مسبقا من عدمه . . . ، وفي ضوء عقد جلستين في الشهر السابق على اعلان قرار الزيارة تقريبا - فإنه قد يبرز دورا متواضعا للمجلس ازاء قرار المبادرة ربما بالاحاطة او بالاشارة غير المباشرة بتأزم الوضع على طريق جنيف ومن ثم طرح حتمية ايجاد مخرج كمحاولة لتهيئة القيادات المحيطة لامر هام يمكن حدوثه . خاصة في ضوء دراستنا السابقة لدور مجلس الامن القومي في صنع القرار بشكل عام حيث خالصنا الى تواضع هذا الدور وطغيان دور رئيس الجمهورية على دور المجلس .

والخلاصة أن فترة الاعداد للقرار قد استمرت اكثر من شهرين وبرز بشكل واضح تأثير كبير للعوامل الخارجية متمثلة في دور الولايات المتحدة من خلال رسالة كارتر الشخصية للسادات ، وفي دور رومانيا كوسيط بين مصر واسرائيل .

حتى كان موعد خطاب الرئيس السادات في افتتاح دورة مجلس الشعب المصري الجديد في ١١ / نوفمبر / ١٩٧٧ فأعلن الرئيس السادات قراره قبل انتهاء خطابه - باستعداده للسفر الى القدس من أجل السلام والقاء خطاب في الكنيست . . . وهنا ينتقل القرار الى مرحلة جديدة مرحلة الاعلان او مرحلة التنفيذ .

ثانيا : مرحلة اعلان وتنفيذ القرار :

في التاسع من شهر نوفمبر ١٩٧٧ - وقبل ان يجتمع الرئيس السادات خطابه في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب المصري - اعلن الرئيس السادات قراره باستعداده بزيارة القدس والذهاب الى الكنيست الاسرائيلي ومناقشة الاسرائيلين ذاتهم وذلك سعيا وراء تحقيق السلام في المنطقة^(٢٣) . ومن ثم يتضح ان اعلان القرار قد بدأ بالاعلان في خطاب سياسى رسمى علنى عن رغبة صانع القرار باستعداده للذهاب الى اسرائيل . . ولم يكن الاعلان بهذا الشكل هو نهاية المطاف بل كان ختاماً لمرحلة التحضير والاعداد للقرار وبداية لمرحلة ثالثة وهى مرحلة ترجمة القرار الى واقع عملى اى تنفيذ القرار .

وقد اشار الرئيس السادات بأنه بعد خطابه مباشرة سافر الى سوريا وقابل الرئيس الاسد وابلغ الاسد بأنه مقتنع مائة في المائة باتمام هذه الزيارة ، ولو ثبت ان هذه آخر مهمة اقوم بها كرئيس جمهورية فسوف أقوم بها وأعود فأقدم استقالتي الى مجلس الشعب في مصر كما ينص الدستور » ولم ينجح الاسد في اقناع السادات ولم ينجح السادات في اقناع الاسد^(٢٤) .

وبمجرد عودة الرئيس السادات من سوريا ، وفي ضوء التنسيق المصري - الامريكى - الاسرائيلى « السابق على الخطاب - أى على اعلان القرار رسميا - والذي كشفت عنه الروايات المتعددة . ان تم الاتصال الامريكى بمصر (اى بالرئيس السادات) حيث أعلنت الولايات المتحدة رسميا ترحيبها باستعداد الرئيس السادات للسفر الى الكنيست ، وقامت بدور لوساطة بين مصر واسرائيل فتسلمت الدعوة الرسمية من بيجين . وقام السفير الامريكى فى القاهرة بتسليمها رسميا الى الرئيس السادات فور وصوله من دمشق - فى الاسماعيلية . وبناء على الدعوة تحدد موعد زيارة الرئيس السادات لاسرائيل والقاء خطابه امام الكنيست الاسرائيلى على أن تبدأ الزيارة بعد غروب يوم السبت الموافق ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ . وبالفعل قام السادات بالزيارة فى الموعد المحدد وبصحبه وفد مرافق له وأدى صلاة عيد

الاضحى ثم القى خطابه امام الكنيست الاسرائيلى . ثم عاد الى القاهرة بعد ذلك . وباتمام الزيارة على النحو السابق فقد بدأت مرحلة تاريخية هامة وفصلا جديدا فى الصراع العربى الاسرائيلى هى مرحلة ما بعد زيارة الرئيس السادات للقدس . أى مرحلة المفاوضات المباشرة بين مصر واسرائيل .

ثالثا : طبيعة عملية صنع القرار :

فى ضوء تحليلنا لمراحل صنع قرار زيارة الرئيس السادات للقدس . . فإنه يمكننا استخلاص عددا من النتائج تكشف فى مجملها أسلوب صنع القرار او طبيعة عملية صنع قرار المبادرة وذلك على النحو التالى :

(١) ان هذا القرار تم صناعه واتخاذہ وتنفيذه على نطاق محدود للغاية . . وذلك طبقا لما أعلنه الرئيس السادات نفسه حيث قال : « اننى عرضت المبادرة على شخص واحد وهو وزير خارجيتى إسماعيل فهمى (٢٥) » ومن ثم فإن الرئيس السادات كان يركز فى جميع احاديثه على دوره الانفرادى فى صنع قرار المبادرة بزيارة القدس (٢٦) . وان الذى ابلغه فقط هو وزير الخارجية المصرى . . ، ويؤكد هذا كثير من المسئولين المصريين حيث ان أغلبهم اعترف صراحة بعدم معرفتهم للقرار قبل اعلانه بل وصل الى حد عدم التصديق لتلك العبارة التى قالها الرئيس السادات فى ختام خطابه فى التاسع من نوفمبر ١٩٧٧ (٢٧)

(٢) ان احاطة علم اثنين فقط بصورة مباشرة بالمبادرة قبل اعلانها فى خطاب رسمى وهما السيد / (حسن التهامى - نائب رئيس الوزراء - برياسة الجمهورية) ، والسيد / إسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى - بغض النظر عن دور كل منهما فى مرحلة اعداد القرار يقودنا هذا الى نتيجة هامة مؤداها مدى تركيز عملية صنع القرار الخارجى فى شخص رئيس الجمهورية (الرئيس السادات) . وهذا يؤكد النتيجة التى سبق التوصل اليها عند تحليلنا للقرار الاول (انهاء مهمة الخبراء السوفيت) .

(٣) ان اختيار الرئيس السادات للسيد / حسن التهامى - برياسة

الجمهورية - بالذات للقيام باجراءات التفاوض المباشر - وعلى المستوى السرى - مع موسى دايان وزير الخارجية الاسرائيلى - فى المغرب . لتؤكد نتيجة هامة وهى تركيز الرئيس السادات على دور رئاسة الجمهورية دون غيرها من الاجهزة الأخرى فى معاونته على صنع القرار الخارجى مؤكداً بذلك تركيز القرار الخاص بالزيارة فى داخل دوائر رئاسة الجمهورية وعدم خروج القرار الخارجى من اروقته الى اى جهاز آخر مما يعكس نمط صراعى بين الاجهزة المختصة وفقاً لدورها الفعلى فى صنع القرار الخارجى . وبما يؤكد من ناحية اخرى مدى ما يوليه الرئيس السادات لجهاز رئاسة الجمهورية من أهمية خاصة دون سائر الاجهزة الأخرى .

(٤) ان دور وزارة الخارجية المصرية فى عملية صنع قرار الزيارة كان ضعيفاً - ان لم يكن يذكر على الاطلاق - حيث انحصر دورها فى اتاحة الفرصة من جانب الرئيس السادات لوزير الخارجية (إسماعيل فهمى) فى احاطته علماً بما يفكر فيه بل وما انتهى اليه من قرار نهائى بشأن المبادرة . ومن ثم لم يكن العرض من جانب السادات للمشورة ودليل ذلك انه بمجرد ان اعترض فهمى - على فكرة الرئيس السادات حين عرضها عليه - ما كان من السادات الا ان تجنب مناقشة فهمى ثانية - حتى ترسب فى ذهن وزير الخارجية المصرى / فهمى ان السادات قد اقلع عن هذه الفكرة نهائياً . ولكن الرئيس السادات نفذ ما أراد دون الاخذ باعتراض وزير الخارجية المسئول عن صنع القرار الخارجى - رسمياً (٢٨) . مما جعل السيد / فهمى يستقيل من منصبه بعد اعلان السادات لقراره بالزيارة للقدس واصراره عليها . فى نفس الوقت قدم السيد / محمد رياض - وزير الدولة للشئون الخارجية استقالته ايضا نتيجة عدم معرفته المسبقة بالقرار (٢٩) .

وهنا يتضح ان وزارة الخارجية لم يكن لها دورا فى مثل هذا القرار سوى توظيف السادات لها كأداة لتنفيذ قراره ولم يرتفع دورها الى المشاركة الفعلية اى المشورة فى صنعه . الا فيما يتعلق بمعارضة وزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية واستقالتهما احتجاجاً على تجاهل دور وزارة الخارجية فى عملية صنع القرار .

(٥) بالنظر الى الاجهزة المختصة الاخرى . . فإنه يتضح ان دورها كان ضعيفا للغاية حيث لم يثبت ان لاي جهاز مختص او اية مؤسسة من مؤسسات الدولة الرئيسية العلم بالقرار قبل اعلانه رسميا . . ثم برز دور هذه الاجهزة بعد اعلان القرار سواء باضفاء الشرعية عليه كما حدث في مجلس الشعب او بتعبئة الجماهير تجاه تأييد القرار كما حدث من الحزب الحاكم - حزب مصر العربى الاشتراكى آنذاك - حيث قام بعمل مؤتمرات واسعة آنذاك لكى يسبغ نوعا من الشرعية الجماهيرية على القرار لما يمثله هذا الحزب من أغلبية (٣٠)، علاوة على ما اصدره من بيانات لتأييد القرار وتأييد الرئيس السادات وبإستثناء حزب التجمع الذى عارض القرار لم تثبت معارضة اى من الاحزاب القائمة رسميا آنذاك وهى (حزب مصر - حزب الاحرار) الاشتراكيين - حزب الوفد . .) . كذلك لم يتضح دورا بارزا بالمشاركة فى صنع القرار من جانب وزارة الدفاع خاصة او مجلس الوزراء بشكل عام . اما دور « المخابرات العامة » فهو ما لم نستطع التأكد منه وان كان محصورا فى كونها اداة للمعلومات فحسب .

(٦) يستثنى من الاجهزة بشكل عام . . مجلس الامن القومى « - رغم ضعف دوره حيث لم يصل بعد الى المشاركة الفعلية - رغم تضارب الروايات عن ذلك - وهى محل شك كبير - الا ان - الواضح ان احتمال احاطة الرئيس السادات للمجلس بفكرته بزيارة القدس وارد وان كان بتحفظ من جانبنا فى ضوء طبيعة معاملة الرئيس السادات لمستشاريه بشكل عام - فهو لم يستمع لمعارضة الوزير المختص . . ، ومن ثم فليس من المتصور ان يستمع لمعارضة من مجلس الامن القومى - مجتمعا . فى نفس الوقت لا نستطيع ان ننكر ان هناك دور متواضع للمجلس وذلك من خلال مؤثر عقد جلستين للمجلس قبل اعلان القرار احدهما : فى ٣٠/٩/١٩٧٧ . ، وكان قد تمت اللقاءات السرية بين مصر واسرائيل فى المغرب ، والثانية : فى ٥ نوفمبر ١٩٧٧ بعد عودته من زيارته لرومانيا وبعد تبلور فكرة المبادرة بزيارته الشخصية لاسرائيل . . مما يوحى بأن السادات عقد هاتين الجلستين وخاصة الثانية

لاحاطة علم المجلس وان كان بشكل غير مباشر بمدى تأزم الطريق نحو جنيف وأنه يمكن الذهاب الى اسرائيل رأسا سعيا وراء تحقيق السلام .

وختاما : فإنه يتأكد لنا دور رئيس الدولة (انور السادات) في الانفراد بصنع قرار زيارة القدس (نوفمبر ١٩٧٧) . ولم ينفذ دور الاجهزة المحيطة به سوى الاحاطة بما قرره - السادات ، والاضطلاع بمهمة تنفيذ القرار كل في مجاله . مع الاخذ في الاعتبار معارضة البعض من مستشاريه لتخطيهم في صنعه - (كما سبق الايضاح) .

المبحث الثالث :

« دوافع قرار زيارة السادات للقدس »

في هذا المبحث سنتناول نقطتين رئيسيتين : الاولى : وتعلق بعرض الاراء المختلفة المفسرة لدوافع القرار . والثانية : تتعلق بتحديدنا للدوافع الحقيقية للقرار . وسيتضمن تحديدنا هذا مناقشة نقدية لعدد من المقولات السائدة في هذا الشأن .

أولا : عرض الاراء المختلفة المفسرة لدوافع القرار :

★ تعددت وجهات النظر بشأن تحديد دوافع القرار الخاص بزيارة القدس - ونشير بداية الى وجهة نظر صانع القرار نفسه (الرئيس السادات) حيث يرى ان الدافع وراء قراره هو محاولة كسر الحواجز النفسية بين العرب واسرائيل (٣١) ومن ثم تخطى الاجراءات الشكلية والعقبات الاجرائية التي تثيرها اسرائيل ومردّها البعد النفسى بما يمثله من الشك والخوف والكراهية وسوء الفهم من الطرفين . وبالتالي يستهل كسر الحلقة المفرغة التي تحاول اسرائيل ان تضع العرب فيها كسبا للوقت . « وهنا فإن السبيل الوحيد الى التغيير لا بد وأن يتناول صلب هذه النظرة وجوهرها فإذا كان لنا ان نناقش جوهر القضية وأساسها بغية تحقيق السلام الدائم فلا بد لنا من أسلوب جديد تماما . . أسلوب يتخطى مرحلة الشكليات والاجراءات ويكسر حاجز عدم الثقة المتبادلة حتى لا نعود للدائرة المغلقة والطريق المسدود (٣٢) » من هنا كان قرار المبادرة بزيارة القدس بهدف تغيير كل شىء .

- ومن جهة أخرى ففي حديث للرئيس السادات مع الرئيس نميرى قال السادات عن سبب ذهابه الى القدس : « لقد فكرت في ان اتجاوز الوصاية السوفيتية علينا ، وأن اتجاوز ايضا الحماية الامريكية لاسرائيل ، نتواجه ونتصارح لنعرف من غير وسيط . . ما هي مساحات الخلاف وحجمه وما هي امكانيات الاتفاق وحدوده . . ولهذا ذهبت الى القدس (٣٣) . .

★ أما عن وجهات نظر المحللين . . فيرى البعض بأن الرئيس السادات

أراد التحرك نحو التسوية وأوضحت الاضطرابات التي ثارت من أجل الخبز في مستهل عام ١٩٧٧ عن حاجة مصر للسلام ، فالاقتصاد المصرى مستمر في التدهور ، والقوات المسلحة يعوزها العتاد ، والسوفييت رفضوا في ازدياد جميع عروض الصلح ، وكان الرئيس السادات في حاجة الى انجاز عمل يساعد على تهدئة الاضطراب الشعبى او في نفس الوقت اجبار شخص ما (مفضلا كارتر) على الانتباه الى مطالبه ، ولما كان السادات غير راغب وغير قادر على شن حرب فإنه حاول الاعزاء بدلا من ذلك فذهب الى القدس وخاطب الكنيست . . على الرغم من أنه لم يتنازل بزيارته عن شىء سوى مبدأ « التفاوض المباشر » والاعتراف الضمنى عن طريق مثل هذه الزيارة (٣٤) . بعبارة أخرى فإن صاحب هذا رأى يرى ان دوافع قرار زيارة القدس تعود الى تدهور الاقتصاد ، والاضطرابات الشعبية الداخلية ، وتختلف مستوى تسليح القوات المسلحة المصرية .

★ على حين يرى البعض الآخر أن الدافع وراء قرار الرئيس السادات بزيارة القدس اما اسقاط القناع بالكامل عن وجه دعاوى اسرائيل بالدليل العملى الواضح المحدد وليس بالكلام وإنما أن تقبل اسرائيل مطالب مصر . . ولا يمكنها بعد ذلك ان تراجع لان الامر لم يعد بعد ذلك في يدها (٣٥) .

★ بينما يشير البعض الى ان الجانب الاسرائيلى انتهى الى ان الدافع الاول وراء مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس هو تخوف مصر من احتمال حصول اسرائيل على القنبلة الذرية (٣٦) .

★ فى الوقت الذى يربط البعض بين الحملة الهجومية على عبد الناصر فى عهد السادات بعد مايو ١٩٧١ - التى كانت لتحطيم الثورة والمبادئ التى قامت عليها وتحطيم شخص عبد الناصر ، وبين الهدف الحقيقى لهذه الحملة وهو تمهيد الارض لما جرى عام ١٩٧٧ بزيارة السادات للقدس ، وذلك باعداد الشعب لقبول الصلح مع العدو وتصفية كل السياسة الوطنية التحررية وكل أحلام العدل الاجتماعى (٣٧) .

كذلك يرى آخرون ان الولايات المتحدة الامريكية قد لعبت دورا كبيرا في تشجيع الرئيس السادات باتخاذ مثل هذا القرار وتمهيد الارض امامه . وتم تصوير ان جهوده تجاه الليبرالية خاصة في مجال الانفتاح الاقتصادى لا يمكن لها ان تستمر الا في ضوء حتمية اقرار السلام مع اسرائيل واى تفكير خارج هذا النطاق لا يعنى سوى تحطيم هذا الاتجاه الليبرالى خاصة المجال الاقتصادى الحر الذى انتهجه الرئيس السادات (٣٨).

- ايضا يرى البعض ان هذا القرار جاء بسبب انخفاض شعبية الرئيس السادات والتى ترجمت في عنف المظاهرات خاصة في القاهرة والاسكندرية التى تمت في يناير ١٩٧٧ مما تأكد معه تناقص قاعدة تأييده في مراكز الحصر في مصر (٣٩).

ومن ناحية أخرى يرجع البعض قرار الزيارة للقدس بأنه بسبب عدم رد سوريا على اقتراح الرئيس كارتر بشأن الوفد العربى الموحد في جنيف - رغم موافقة السوريين من قبل - وذهب الرئيس السادات الى القدس في موقف يائس معتقدا ان القدس خطوة في الطريق الى جنيف (٤٠).

- بل ان هناك من يربط بين قرار السادات بزيارة القدس وبين الورقة الامريكية السوفيتية في اول اكتوبر بشأن عقد مؤتمر جنيف وما تلاها بعد عدة ايام من اعلان ورقة عمل امريكية اسرائيلية اجهضت اتفاق العملاقين (٤١).

- في حين يرى البعض ان السبب وراء قرار الرئيس السادات بالزيارة هو رغبة السادات نفسه في التحرك المصرى المنفرد وعقد معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل فحسب (٤٢).

- كذلك يؤكد البعض ايضا بأنه عندما يثست مصر من اتفاق العرب لحل اية قضية . . وجدت ان تبادر هى بأخذ المبادرة بحل القضية بدءا بزيارة القدس وحتى كامب ديفيد (٤٣). ويرى اصحاب الرأى السابق ايضا ان من اهم العوامل التى دفعت صانع القرار المصرى لاتخاذ قرار زيارة القدس هو ان ميزان القوى العسكرى لم يعد في صالح العرب ومن ثم ليس في صالح

مصر بالمقارنة بإسرائيل^(٤٤) ومن ثم يصبح خيار الحرب غير وارد بعد اعلان الرئيس السادات لذلك بعد حرب اكتوبر / ١٩٧٣^(٤٥).

وفي اطار هذه التفسيرات الجزئية يمكننا تحديد الدوافع الحقيقية لقرار الزيارة للقدس . . وهذا هو مضمون النقطة التالية .

ثانيا : الدوافع الحقيقية لقرار زيارة السادات للقدس :

في ضوء الاستعراض السابق للآراء المختلفة التي فسرت دوافع القرار ، وفي ضوء محاولتنا بمناقشة بعضها .

وبالنظر الى البيئة النفسية للرئيس السادات يمكن تحديد اربعة دوافع حقيقية لهذا القرار

الاول : يتعلق بالناحية النفسية للرئيس السادات .

الثاني : يتعلق بالناحية الايديولوجية للرئيس السادات .

الثالث : يتعلق بالضغوط الداخلية على صانع القرار المصري (الرئيس السادات) .

الرابع : يتعلق بالضغوط الخارجية على صانع القرار المصري (الرئيس السادات) .

ولنتناول هذه الدوافع الاربعة بشيء من التفصيل على النحو التالي :

(١) دور العوامل النفسية لدى الرئيس السادات في صنع القرار :

تشكل العوامل النفسية بعدا هاما في عملية صنع القرار بزيارة القدس . . فان البعد النفسى للرئيس السادات يعتبر دافعا قويا للتفكير في مثل هذا القرار .

ويتمثل هذا البعد النفسى في عدد من المؤشرات التى دفعت صانع القرار الى ضرورة التفكير في كيفية التوصل الى قرار . اذا ما جاء على النقيض لتصورات صانع القرار السابقة على اعلان مثل هذا القرار . .

- والواقع ان احداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ احدثت ازمة نفسية حادة

للرئيس السادات . حيث لم يكن يتوقع وقوع مثل هذا الاحداث خاصة بعد انجازه الضخم فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣ - وفقا لتصوره - والذي تولد عنه زيادة شعبية بشكل ملحوظ وكان من نتيجة هذا الانجاز ايضا ان اضحى - وفقا لتصوره ايضا - انه المرشد الحقيقى والوحيد لتوجيه التغييرات الداخلية (سياسية - اقتصادية ، واجتماعية . . الخ) وجهة معينة وذلك فى ضوء الشعبية الكبيرة التى تمتع بها عقب حرب أكتوبر . وكان من دهشته لوقوع هذه الاحداث ان اطلق عليها . انتفاضة حرامية . وبالتالي اكدت هذه الاحداث فقدان الرئيس السادات لجزء كبير من شعبيته . . مما قاده الى ضرورة التفكير بأشاعة الربط بين التسوية فى جنيف - بشكل نهائى وحاسم وبمعاونة الولايات المتحدة - على وجه الخصوص - وبين احداث انفراجه اقتصادية للشعب المصرى بما يعيد جزءا مما فقده من شعبيته فى مطلع العام (يناير ١٩٧٧) حتى ولو وصل الامر به الى التناقض بين تصوراته تجاه البيئة الواقعية مع سلوكه الجديد ، وبين بيئته النفسية أيضا . وهذا هو ما حدث بالفعل . وعموما فقد انتهى تفكيره بداية الى ضرورة كسر الحلقة المفقودة على حد تعبيره بتخطى الاجراءات الشكلية فيما يتعلق بمؤتمر جنيف . فبدأ الرئيس السادات فى اعقاب تلك الاحداث (١٨ ، ١٩ يناير) بالاعلان عن عام ١٩٧٧ هو العام الحاسم فى عملية السلام . وتأكيذا لذلك نستشهد بما قاله الرئيس السادات :

« اننا نرى ان عام ١٩٧٧ يجب ان يكون عام السلام . . اى وضع الحل النهائى فى جنيف ورأينا فى هذا واضح هو ان يجتمع مؤتمر جنيف (٤٦) »

- ومن ناحية اخرى وفى ضوء وقوع حدث هام وهو تولى « بيجين » رئاسة الحكومة الاسرائيلية بديلا لحكم حزب العمل الاسرائيلى - حيث يعرف بيجين بتشدد وميله الى العنف بدرجة اكبر من زملائه من القادة الاسرائيليين او فى ضوء ذلك الحدث ان شعر الرئيس السادات أنه من الممكن ان يمر عام ١٩٧٧ دون أحرار اى تقدم فى طريق حسم القضية طبقا لما وعد - لكى يستعيد ما فقده من شعبيه حيث سيصبح فى نظر شعبه المصرى غير قادر على

تحقيق وعوده ، ومن ثم فإنه فى ضوء خشيته ان يمر عام ١٩٧٧ دون حسم
كما وعد شعبه ، وفى ضوء وعده السابق بأن عام ١٩٧١ عام الحسم للقضية
سلما أو حرب ولم يستطع آنذاك - بغض النظر عن أسباب ذلك - ان يفى
بوعده مما أوقعه فى أزمة حادة وتعرض لضغوط نفسية نتيجة لعدم وفائه بوعده
آنذاك (١٩٧١) من كافة قطاعات المجتمع . . وحتى لا يتكرر ذلك مرة
ثانية فى عام ١٩٧٧ نتيجة وعده بأنه عام حسم القضية سلما فكان ان بدأ
التفكير فى عمل كبير يحدث تغييرا فى مجرى الصراع العربى الاسرائيلى . . ،
اى التفكير فى عمل خارق يمكن ان يسبغ على الرئيس السادات نفسه
صفات الشجاعة والقدرة على المخاطرة والثقة بالذات بشكل كبير ، ويحقق
له مجدا شخصيا كبيرا . . بما يقود فى النهاية الى زيادة درجة الاعجاب
بشخصه من ناحية ، ومن ناحية أخرى يجدد الامل عند الشعب بتحقيق
الرفاهية المنشودة لهم ، ومن ثم تزداد شعبيته نسبيا . وهنا قرر فى ضوء عوامل
اخرى ايضا الذهاب الى القدس ومواجهة العدو الاسرائيلى فى عقرداره وكان
الاعداد لهذا القرار ثم الاعلان عنه فى التاسع من نوفمبر ١٩٧٧ . ومهما قيل
حول هذه المبادرة فإن الاثر المباشر لها هو الزيادة النسبية فى شعبيته على
المستوى الداخلى (٤٧).

ثانيا : دور التوجه الايديولوجى للرئيس السادات كدافع للقرار :

لاشك ان هذا البعد له اهمية كبيرة فى هذا التحليل ، فإن فترة الرئيس
السادات منذ بدايتها وحتى نهايتها تمثل اتجاها مغايرا للفترة السابقة عليه . .
ومن ثم تغيرت السياسة الخارجية المصرية بشكل عام خلال فترة الرئيس
السادات عما سبقها . . ولذلك فإن فهم وتفسير قرارات السياسة الخارجية
المصرية خارج هذا الاطار يمكن ان يقودنا الى نتائج مضللة فى أغلب
الاحيان .

★ ولايضاح هذا فإن قرار انهاء مهمة الخبراء السوفيت - الذى سبق
تحليله - وما احاطه من أحداث وظروف موضوعية اكدت البعد الايديولوجى
للرئيس السادات برغبته فى التوجه ناحية الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة

الامريكية ، ومحاولة التخلص من الارتباط مع الشرق (الاتحاد السوفيتى)
او التحول عنه ، وفى ضوء ما تمخض عن ذلك القرار من عدم رد فعل ايجابى
من الولايات المتحدة من جانب ، وتأزم العلاقات المصرية / السوفيتية من
جانب آخر . . ان اتضح ان محاولة الجانب المصرى اعادة الحياة الى العلاقات
المصرية السوفيتية بعد ان أصيبت بالفتور فترة طويلة فلم يكن ذلك الا
للاستعداد ومحاولة الاستفادة من الاتحاد السوفيتى من أجل تحسين الوضع
العسكرى على الجانب المصرى استعدادا لحرب اكتوبر . وجاءت حرب
اكتوبر لتؤكد تلك الشكوك وعدم الثقة بين الرئيس السادات والقادة
السوفيت فيما ان تحرك الموقف نسبيا بعبور القناة حتى كشف الرئيس السادات
عن الوجه الايديولوجى الحقيقى له برغبته الاصيله فى التوجه ناحية الغرب
والامريكيين بصفة خاصة . والوقائع التالية تؤكد ذلك : حيث قد اعلن بأنه
بمجرد تدخل امريكا والجسر الجوى لاسرائيل . أننى لست مستعدا لمحاربة
امريكا . . وقبل وقف اطلاق النار من هذا المنطلق وبمجرد وقف اطلاق النار
حتى حدثت الثغرة بعبور القوات الاسرائيلية غرب القناة عند الدفرسوار
لتطويق الجيش المصرى الذى عبر القناة الى سيناء من جانب ، ومن جانب
آخر محاولة الضغط على الرئيس السادات لاحتوائه وقبول الصلح مع
الولايات المتحدة وبالتالي مع اسرائيل . . وعلى الفور قبل السادات الحل
الامريكى وبدأ محادثات الكيلو ١٠١ ، ثم لم يكن حريصا على وجود الاتحاد
السوفيتى كطرف أصيل فى جميع المباحثات مع الولايات المتحدة للضغط على
اسرائيل لاجبارها على الانسحاب من سيناء الاراضى العربية المحتلة . .
أى ، ان السادات استبعد السوفيت من المفاوضات عقب حرب اكتوبر
١٩٧٣ وفى الوقت الذى سارت فيه العلاقات المصرية الامريكية فى طريقها
للتحسن والتطور بعد حرب اكتوبر / ١٩٧٣ سارت فيه العلاقات المصرية /
السوفيتية فى طريق مسدود وأصيبت بالوهن بسرعة جدا .

وسارت علاقات مصر بالعملاقين على هذا النحو مما كان تأكيدا للاتجاه
الايديولوجى للرئيس السادات . . فعلى حين وافق الرئيس السادات على
مقابلة كيسنجر (وزير الخارجية الامريكى آنذاك) وموافقته على عودة

العلاقات مع الولايات المتحدة في أول مارس / ١٩٧٤ م قبل التوصل الى الحل السلمى للصراع العربى الاسرائيلى بل وترتب على ذلك اضعاف موقف السوفييت في مواجهة الولايات المتحدة ، ومن ثم موقف مصر (٤٨).

★ ثم قبل زيارة نيكسون لمصر في الشهر التالى ابريل / ٧٤ ثم كان فض الاشتباك الاول بين مصر واسرائيل ، ثم كان قبوله بالتالى لدبلوماسية الخطوة / خطوة التى ابتدعها كيسنجر والتى أدت الى تهدئة المنطقة وتسكين الصراع بها وتحطيم الدور الفاعل لمصر على المستوى الاقليمى واصبحت الولايات المتحدة هى التى تمسك بجميع الاوراق فى يديها . ثم كان اعلان سياسة الباب المفتوح وقانون الاستثمار الاجنبى والعربى ، وهو الذى علق عليه البعض بأن السادات لم يبدأ برنامجه الحر (السياسات الحرة) الا لتوطيد العلاقات مع الغرب ووسيلة للتقارب مع اسرائيل (٤٩). بل هناك من يربط بين حتمية ذلك الاتجاه الايديولوجى الذى اختطه السادات وقبله طريقا له فى حكم مصر وهو الاتجاه الليبرالى والتوجه ناحية الغرب ، بما يعنى ضرورة تأصيل الانفتاح الاقتصادى واستمرارها . وبين حتمية اقرار السلام مع اسرائيل . . . ومن ثم فإن مجرد التفكير فى تعريض المنطقة تحت اى سبب من الاسباب لحرب اخرى معناه انتكاسة خطيرة للاتجاه الليبرالى خاصة المجال الاقتصادى الحر ويقضى بذلك على اتجاهه الفكرى الليبرالى (٥٠). وهذا يتأكد من خلال اصرار الرئيس السادات على أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب فى المنطقة . . . وأن السلام هو الطريق الوحيد ومن ثم لم يكن يعنيه تأزيم علاقاته مع موسكو بأى حال من الاحوال .

ثم تبع ذلك المباحثات من أجل فض الاشتباك الثانى وفشلت اكثر من مرة . . . وظل كيسنجر بين مصر واسرائيل حتى تم توقيع فض الاشتباك الثانى فى سبتمبر / ١٩٧٥ . . . ورغم فشل مباحثات ومفاوضات فك الاشتباك الثانى فى مارس / ١٩٧٥ الا ان الرئيس السادات نجده يأخذ قرارا بفتح القناة فى الخامس من يونيه / ١٩٧٥ مما ساهم فى اضعاف موقفه خاصة مساندة الدول المستفيدة من القناة فى ضغطها على اسرائيل وكان هذا القرار مغامرة فعليه باعتراف الرئيس السادات نفسه فى احد احاديثه

الهامة (٥١)، كذلك قرر اعادة الحياة الى مدن القناة وتعميرها ومن ثم اعطى مؤشرات عملية بأن حرب اكتوبر هي آخر الحروب بالفعل وتبنى سياسة وقف الحرب مع اسرائيل ولكن التأثير السلبي هو اضعاف موقف مصر في مواجهة الطرف الاخر وهو اسرائيل التي كانت قواتها العسكرية لاتزال مترابطة - على بعد اثني عشر ميلا من القناة (٥٢). وكان ان زار الرئيس السادات الولايات المتحدة اكثر من مرة . . . وقبل مبدأ التعاون الاقتصادي ، والمنح الامريكية والاستثمارات الامريكية والغربية بشروطها المجحفة المعروفة بل وقيل ايضا شروط صندوق البنك الدولي وكانت تلك الهزة العنيفة التي تعرض لها النظام المصري في ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ . . . فتراجع النظام المصري عن قراراته بالغاء الدعم عن السلع الاساسية للشعب المصري وفي الوقت الذي يسعى الولايات المتحدة سعيا سريعا . . . كانت الولايات المتحدة الامريكية تحتضنه بشروطها وفي ضوء سياستها الاستراتيجية العالمية وليس كما يريد الرئيس المصري (انور السادات) . حتى كان فوز كارتر في الانتخابات الامريكية الذي اعلم فيما اعلنه عن فكرة الوطن القومي الفلسطيني فأراد الرئيس السادات أن يشجع الامريكيين أكثر . . . فكان لتأكيد هذا الاتجاه الايديولوجي الليبرالي الغربي له . . . ان قرر الاستجابة للامريكيين بحتمية التفاوض المباشر مع اسرائيل تاركين له اختيار الوسيلة . . . مما كان منه الا أن استجاب بقراره زيارة القدس في الوقت الذي كان يعمل على الطرف الآخر وهو الجانب السوفيتي بغير اهتمام وهو ما كان له تأثير سلبي على الموقف المصري في مواجهته لاسرائيل والغرب خاصة الامريكيين . . . فكان استبعاد السادات للسوفييت من المفاوضات في اعقاب حرب اكتوبر ان توقف الاتحاد السوفيتي عن تزويد مصر بالسلاح مما خلق موقف صعبا لمصر بفقدانه توازنها العسكري مع اسرائيل (٥٣) . . . وتبع ذلك سلسلة من القرارات المعادية للسوفييت منها الغاء اتفاقية التسهيلات البحرية التي كان يتمتع بها السوفييت والتي كان قد سبق للرئيس السادات تجديدها في ديسمبر / ١٩٧٢ لمدة خمس سنوات أخرى ثم الغائه لاتفاقية او معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية من ١ مارس / ١٩٧٦ م وفي خطاب رسمي . . . ثم قبل ذلك قراره

بتنوع مصادر السلاح للجيش المصرى منها بذلك الاعتماد الكامل على السوفييت وبما يؤكد تغير الايديولوجية العسكرية للجيش المصرى . . حتى كان ان تحدد موعدا لزيارة بريجنيف لأول مرة لمصر لاعادة العلاقات الطبيعية بين مصر والسوفييت ولكنها تأجلت ثم الغيت تماما (٥٤) . . وكانت اللقاءات التى تتم بين وزير خارجية مصر ، ووزير خارجية السوفييت مجرد تحصيل / حاصل لم يتمخض عنها شىء ولم ينتج عنها أى تقدم فى العلاقات بل كانت هذه اللقاءات ترجمة لسوء العلاقة وتدهورها نظرا لما كان يحدث من جانب صانع القرار المصرى بتأكيد ارتباطه بالغرب يوما بعد يوم . . ومعنى ذلك ان اللقاءات لا جدوى منها خاصة وقد انتفى الفرض الذى من أجله كانت مصر تعتمد على السوفييت او حريصة على علاقاته وهو قرار الحرب . . فبمجرد الغاء التفكير فى مثل هذا القرار من جانب الرئيس السادات معناه هو العدول تماما من ذلك الارتباط المصرى بالسوفييت . حتى كان تفكير الرئيس السادات فى عمل يؤكد به هذه الحقيقة وهى ذلك الارتباط المتزايد بالغرب ، والتدهور المتزايد فى علاقاته بالاتحاد السوفيتى . . فكان قرار زيارة القدس تأكيدا لذلك الاتجاه الايديولوجى . . ومن ثم يعتبر ذلك الاتجاه الايديولوجى دافعا رئيسيا وراء التفكير فى مثل هذا القرار .

ثالثا : دور الضغوط الداخلية على صانع القرار كدافع لقرار زيارة القدس :

الواقع ان العوامل الداخلية تشكل اهمية كبيرة . . وأن هناك بعدان ذات اهمية كبيرة وهما : البعد الاقتصادى وتمثل فى احداث ١٨ ، ١٩٠ ناير / ٧٧ وما أكدته من تدهور الاوضاع الاقتصادية فى البلاد ، وما عكسته من وجود عدم الاستقرار الداخلى كان دافعا وراء ضرورة التفكير فى عمل يعيد للبلاد استقرارها ويحسن من مستوى الشعب الاقتصادى ويشيع روح الامل من جديد . .

والبعد الثانى هو (الناحية العسكرية) . . فبأعتراف الرئيس السادات نفسه فى حديث له قبل اتمام المبادرة بنحو شهرين : ردا على سؤال وهو :

(لقد كان الاتحاد السوفيتى هو مصدركم الاساسى للسلاح والان يبدو مع تدهور العلاقات بينكم وبين الاتحاد السوفيتى انكم ستصبحون فى موقف سىء للغاية من الناحية العسكرية بالمقارنة باسرائيل ؟

يقول السادات : « حسنا . . فلاخبرك ما يلى : (انها حقيقة أن اسرائيل حققت تفوقا بعد حرب اكتوبر لان العلاقات الخاصة مع الامريكان جعلت ذلك ممكنا فقد حصلوا على استعواض لكل سلاح فقدوه وبعد ذلك حصلوا على أسلحة اكثر تقدما وتطورا من الولايات المتحدة . . ولكن يمكنى ان اؤكد لك بعد قرارى بتنويع مصادر السلاح الذى اتخذته عام ١٩٧٤ يمكنى ان اذكر لك انه فى امكاننا مواجهة الاسرائيليين ويمكننا مواجهة اى شىء يحدث ايا كان رغم حقيقة ان هناك فجوة بيننا وبينهم لكن دعنى اذكرك ان هذه الفجوة كانت موجودة فى حرب اكتوبر . وهذه الفجوة الحالية أضيق بكثير من الفجوة التى كانت موجودة فى حرب اكتوبر ولذلك فإننى لا أطلب السلاح من الاتحاد السوفيتى فقط الان وهم يرفضون كما قلت لك لقد الغوا حتى جميع الاتفاقيات ومنها اتفاقيات الاسلحة . . الاتفاقيات القديمة التى لم يفوا بها حتى الان الغوها وأعلنوا ذلك . لكننى اشترى اسلحة من دول اوربية اخرى وربما تكون قد سمعت تصريحى بأن السعودية ستدفع خلال السنوات الخمس القادمة نفقات تطوير قواتنا المسلحة ولذلك فمن المؤكد ان اسرائيل بفضلكم هى فى وضع افضل من الناحية العسكرية لكن ذلك لا يعنى مطلقا اننى لا أستطيع مواجهتهم مهما حدث من جانبهم (٥٥) .

ورغم التناقضات والغموض ، فى رد الرئيس السادات الا انه يتضح فى ضوء الحقائق الواقعية ان ثمة فجوة عسكرية حقيقية بين مصر ، اسرائيل . . وهذا ادى الى اختلال ميزان القوى بين مصر واسرائيل .

ورغم ذلك ايضا فإن العوامل الداخلية فى البعدين السابقين (البعد الاقتصادى ، والبعد العسكرى) يبقئ تأثيرهما على صانع القرار تأثيرتاليا من حيث الترتيب للدافعين السابقين ايضا، وهما البعد النفسى ، البعد الايديولوجى (بل فى اطارهما . . بعبارة أخرى يشكل هذان البعدان

(الاقتصادى ، العسكرى) اهمية كبيرة فى التحليل ولكن بطريقة غير مباشرة . . وتأكيذا لذلك فقد كان السادات يحارب فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ فى الوقت الذى كان السوفييت يمدانه بجسر جوى ، ومع الطرف الآخر . تقوم الولايات المتحدة بمد اسرائيل بجسر موازى . . نجده يعلن انه ليس على استعداد لمحاربة امريكا . . فى الوقت الذى لم تعلن اسرائيل ذلك مثلاً . . وبالتالي فليس الفيصل فى قرار السادات بزيارة القدس هو وجود فجوة عسكرية بين مصر واسرائيل ، .

وعلى اية حال يبقى للعوامل الداخلية اهميتها فى التأثير على صانع القرار فى المجال الخارجى خاصة اذا ما كان للقرارات الخارجية صلة وثيقة بأوضاع الشعب الداخلية أى تمس صميم حياتهم . .

★ ★ وهنا يمكننا تحليل المقولة السائدة التى تشير الى أن حرب اكتوبر / ١٩٧٣ كانت مدخلا لمبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس فى نوفمبر / ١٩٧٧ م . . حتى ان هذه المقولة تفترض انه لولا هذه الحرب ما كانت هذه الزيارة قد تمت بعد .

« والواقع أن مثل هذا الارتباط لا تسنده حجة مؤكدة خاصة فى ضوء ما ينفى هذا الارتباط . . ففى الوقت الذى كانت الارض العربية محتلة ومن بينها اراضى مصر (سيناء) وتولى الرئيس السادات الحكم أعلن فيما اعلنه أنه يطرح مبادرة ، فبراير / ٧١ لعمل تسوية مؤقتة وجزئية مع اسرائيل . . تمهيدا لتوقيع اتفاق سلام معها وهو ما كان يعد آنذاك انقلابا فى المفاهيم السائدة بشأن الصراع العربى الاسرائيلى . . وعكست هذه المبادرة فى مضمونها رغبة مصر فى عدم دخول حرب مع اسرائيل . والسؤال/على اساس طرحت مثل هذه المبادرة؟؟ والاجابة انها جاءت فى سياق بداية التحول الايديولوجى لمصر عن الشرق وعن السياسة التى كانت متبعه قبل تولى السادات الحكم . . أى تعبيرا عن اتجاه ايديولوجى جديد لمصر . . تحت حكم الرئيس السادات . . حتى كانت حرب اكتوبر بعد يأس الرئيس السادات لعدم نجاح مساعيه السلامية رغم ما قد اتخذ من قرارات نتيجة

الضغط الخارجي كقرار إنهاء مهمة الخبراء السوفيت مثلًا لحسن الولايات المتحدة على الاستجابة لاتجاه مصر بضرورة إيجاد حل سلمي للامنة .

- ومن ثم فان طرح المبادرة بزيارة القدس بما تعنيه من التفاوض المباشر في الوقت الذي لم تنجح الحرب في استعادة كل الحقوق العربية المحتلة في الاراضي المحتلة ، وإقامة الدولة الفلسطينية . . بل جاءت مثل هذه الزيارة تأكيداً لهذا الاتجاه الايديولوجي الذي تبناه الرئيس السادات منذ بداية حكمه وأكدته فيما سبق طرحه من مبادرات قبل حرب اكتوبر . . اكثر من كون هذه الزيارة جاءت من موقع القوة الذي يتمثل في حرب اكتوبر . وذلك من منطلق اختلال التوازن في القوة بين مصر واسرائيل بعد حرب اكتوبر نتيجة تأزم العلاقات بين مصر والسوفيت ، في الوقت الذي كان يزداد فيه الارتباط المصري / الأمريكي . . ففيما اذن التفسير بأن المبادرة بنيت على اساس التحرك من منطلق القوة ؟؟ . . بل جاءت على العكس من موقع الاحساس الضعف في مواجهة طرف اقوى وهو (اسرائيل) .

رابعاً : دور الضغط الخارجي على صانع القرار المصري لزيارة القدس : -

- الواقع أن الامر يصعب تجاهل مثل هذه العوامل على اطلاقها . . ولا يمكن أن نعول عليها الاهمية القصوى باعتباره المتغير المحدد بقرار المبادرة بزيارة القدس . . ، وصحيح انه يمكن تصور ان عدداً من العوامل الخارجية قد تدفع قائد سياسي الى اتخاذ عدد من القرارات في المجال الخارجي ، ولكن في حالتنا هذه يمكن النظر الى ان العوامل الخارجية رغم اهميتها الا أنها جاءت لتدفع ولتشجع تلك الأفكار الموجودة لدى صانع القرار الخارجي نفسه لما لديه من اتجاهات ليبرالية . . ومن ثم يمكن النظر الى العوامل الخارجية باعتبارها عوامل مساعدة للتعجيل بالقرار .

. . فالعوامل الداخلية هي الاساس : وتتمثل هنا في تلك التصورات الخاصة بصانع القرار- بغض النظر عن استمرارها او تغيرها بين الحين

والآخر . ، وتتمثل بالتالى فى تلك الاتجاهات السياسية التى تحكم فكر صانع القرار الخارجى ..

أما العوامل الخارجية : فتكون مكملة لتلك العوامل الداخلية .. فإذا لم تكن لتلك العوامل الخارجية من جذور وارتباطات بالعوامل الداخلية .. فإنه يصعب تصور ان تكون العوامل الخارجية هى المتغير الحاسم أو الدافع الوحيد لاتخاذ قرار ما .

★ وبالنظر الى قرار المبادرة فى هذا الاطار .. فان الواضح .. انه قد تردد دور عدد من رؤساء الدول قد ساعدوا وشجعوا الرئيس السادات على اتخاذ قراره وفقا لما أعلن بنفسه مرارا وتكرارا كما يلى (١) الدور الرومانى : حيث كان الرئيس الرومانى (تشاوشيسكو) دورا هاما ربما يمتد تأثيره الى الفترة الاولى لتولى السادات الحكم فى مصر .. حيث قام بزيارة مصر ومقابلة الرئيس السادات فى مطلع عام ١٩٧٢ ضمن جولة قام بها فى عدد من الدول العربية ، الافريقية واعلن وقتها أنه يرغب فى الوساطة بين العرب واسرائيل وقال ما نصه : « ما يدعونا الى ذلك هو ان الموقف الدولى بالغ التعقيد فأمرىكالن تسمح بهزيمة اسرائيل ، والاتحاد السوفيتى لن يسمح بهزيمتكم وبالتالي فإن الازمة سوف تتجمد وسوف يفرض الموقف الدولى احكامه عليها .. وأنا أريد أن أسألكم - موجهها حديثه للرئيس السادات - لماذا لا تأخذون الامر مباشرة فى ايديكم ، وتقومون باتصال مباشر ولو سرى مع اسرائيل .. » وقال الرئيس السادات : « على أى اساس تقول بذلك وانت تعرف مطامع اسرائيل / وهى ليست سرا/ فى اراضينا .. وكيف يمكن ان اتفاوض معهم سرا أو علنا ، وهم يحتلون الارض ، ثم وهم يريدون ضم الارض ؟ اننا أريدك ان تعرف اننا لم نهزم فى الحرب / ١٩٦٧ ، ولكننا خسرنا معركة ، ولكن خسارة معركة ليست نهاية كل شىء .. كما انها ليست مبررا للتسليم (٥٦) .. »

وكان أن تم عقب عودة شاوشيسكو الى رومانيا بعد انتهاء زيارته للقاهرة أن ارسل نائب وزير خارجيته الى تل أبيب داعيا (جولدماير رئيسة الوزراء

الاسرائيلية) لزيارة رومانيا على وجه السرعة مما أوصى كما تردد آنذاك بوجود وساطة رومانية بين اسرائيل ، مصر (٥٧) وبغض النظر عن مضمون ذلك . .
الا ان يتضح عدد من الامور وهى :

- ان رومانيا كان لديها الاستعداد للعب دور وساطى بين مصر واسرائيل .

- ان الرئيس السادات كان يستشعر هذه الرغبة وهذا الاستعداد الرومانى .

- ان العلاقة بين اسرائيل ، ورومانيا من القوة بحيث لو اعطيت رومانيا بدافع من مصر على قيامها بالوساطة فإن نجاحها يعد امرا محتملا على درجة كبيرة .

وتدعمت بعد حرب اكتوبر علاقات مصر برومانيا . . بل تدعمت علاقات الرئيس السادات بالرئيس شاوليسكو الى الحد الذى زار الرئيس السادات رومانيا وهو فى مرحلة التفكير فى تغيير افكاره بعد رسالة كارتر السرية له . والتى سبق الاشارة اليها . وشاور الرئيس الرومانى فى الامر حول مدى استعداد (بيجين) للسلام من عدمه وفقا لما أعلنه الرئيس السادات نفسه .

وكانت اجابة الرئيس الرومانى بالاجاب أى ان بيجين رجل قوى ، ولديه الاستعداد للسلام . . عاملا مشجعا للرئيس السادات على ترجمة افكاره بشأن المبادرة بزيارة القدس .

(٢) الدور الأمريكى :

★ ثم يأتى دور الأمريكين فى تشجيعه على تغيير افكاره ازاء العرب ، وازاء الصراع العربى / الاسرائيلى وباعتراف الرئيس السادات بنفسه بأن رسالة الرئيس الأمريكى كارتر السرية التى لم يفصح عنها فى كتابه البحث عن الذات - كانت تمثل فى الحقيقة بدء التفكير فى المبادرة التى حدثت بعد ذلك بشهرين ، بل ويتضح ايضا ان الولايات المتحدة لعبت دورا رئيسيا فى ترتيب اللقاءات السرية بين مصر واسرائيل فى المغرب (بين التهامى ،

دايان) واستغرقت نحو شهر تقريبا (حوالى ثلاثة لقاءات) . وباعتراف التهامى ، دايان كل فى سرده لوقائع تلك الفترة (٥٨) .

(٣) الدور المغربى :

★ كذلك يتضح ما لعبه الملك الحسن الثانى . ملك المغرب من دور هام فى تسهيل الاتصالات وترتيب اللقاء بين دايان والتهامى . . وفقا لما سبق ايضاحه من قبل .

فى ضوء ما سبق تتضح اهمية ما لعبته العوامل الخارجية - وان كانت بشكل غير مباشر - من ضغوط كبيرة على صانع القرار المصرى . والاهمية غير المباشرة تتمثل فى أنه اذا ما لم يكن لدى الرئيس السادات من استعداد نفسى لاقام مثل هذا الاتصال المباشر ، فليس من المتصور ان تكون هذه العوامل الخارجية هى عوامل حاسمة فى هذا الصدد ويتضح ايضا مدى الدور التأثيرى للعوامل الخارجية على صانع القرار المصرى وكانت دافعا رئيسيا لاتخاذ الرئيس السادات لقراره بزيارة القدس فى نوفمبر / ١٩٧٧ .

المبحث الرابع :

« تقييم القرار »

طبقا لأسلوب تقييمنا للقرار الاول - انهاء مهمة الخبراء السوفيت - لاننا سنتناول تقييم قرار زيارة الرئيس السادات للقدس . للوصول الى تحديد النتائج التي ترتبت على القرار سواء أكانت ايجابية ام سلبية . وللوقوف على مدى رشاده او عقلانية هذا القرار .

ومن ناحية اخرى فإن تقييم القرار يكشف لنا الى اى مدى توافقت البيئة النفسية لصانع القرار مع الواقع العملي وانعكاسات ذلك على نتائج القرار . اى الى اى مدى استوعب الرئيس السادات متغيرات البيئة الواقعية واستطاع التعامل معها باتخاذ هذا القرار ؟ بل يتبين ايضا مدى العلاقة بين افتراضات القرار او الاهداف المقصودة وبين النتائج المحققة بالفعل وفي ضوء ما سبق يمكن تقييم القرار على النحو التالى :

أولا : ردود الأفعال والآراء المتباينة ازاء القرار :

الواقع أن هذا القرار قد أحدث ردود فعل متعددة وعلى مختلف المستويات الداخلية والاقليمية والعالمية . وبين التأييد والرفض لهذا القرار حدث اجماع على ان القرار لم يكن متوقعا حدوثه على الاطلاق . وأغلب المؤيدين خلعوا على هذا القرار صفات الشجاعة والبطولة والعظمة . وعموما فإنه يمكننا تناول ردود الافعال فى الدوائر التالية :

(١) الدائرة الداخلية : تباينت ردود الفعل بين التأييد والرفض كما يلى :

★ مستوى رأى العام المصرى (الجماهيرى) : على الرغم من صعوبة تحديد رد الفعل الجماهيرى لعدم وجود اجهزة قياس رأى العام المصرى تضطلع بهذه المهمة . . باستثناء جهاز قياس رأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . والذي قام بمحاولة قياس اتجاهات رأى العام ازاء قرار المبادرة بزيارة القدس وخلصت هذه المحاولة الى نتيجة اجمالية بتأييد العينة الممثلة بنسبة ١٠٠٪ (مائة فى المائة^(٥٩)) . ورغم تحفظنا على

هذه النسبة نظرا لمعايشتنا لردود الفعل الجماهيرية وقت المبادرة . . . الا ان الثابت بالواقع ان هذا القرار نال تأييد قطاعات كبيرة من الشارع المصرى وعلى نطاق واسع استنادا ، الى دافعين أساسيين :

أولهما : يعود الى ان مثل هذا القرار . وفقا لما أشاعته القيادة السياسية - سيكون مفتاح الرخاء للمواطن المصرى وتحسين مستواه المعيشى والقضاء على مشاكله الاقتصادية .

وثانيهما : يدور حول اعتبار ان هذا القرار يعد نوعا من انواع البطولة والاعمال الخارقة للعادة (غير المألوفة) وذلك ينال استحسان قطاعات كبيرة من الشعب المصرى التى تنتشر الامية فيه بدرجة كبيرة وسيطرة الاساطير بل وسيطرة النزعة الدينية .

ومن ناحية اخرى : فإنه كثيرا ما كانت القيادة السياسية تتحدث عن تأييد الشعب المصرى لهذا القرار بالحس التلقائى ويستند الى ذلك الاستقبال الحافل من أكثر من خمسة مليون مواطن مصرى عند عودته من زيارة القدس (٦٠) .

★ مستوى التنظيمات السياسية والاحزاب الداخلية : يلاحظ ان موقف الاحزاب السياسية وصلت الى حد شبه الاجماع بالموافقة على القرار - شأنه شأن اى قرار يصدره رئيس الدولة - فقد ايدت القرار احزاب (حزب مصر العربى الاشتراكى (حزب الاغلبية) ، وحزب الاحرار المعارضين) وقد اصدروا بيانات تأييد للقرار ومبايعة وتجديد الثقة بالرئيس السادات بينما اعترض حزب التجمع الوطنى الوجدوى - على قرار الزيارة وأصدر الحزب ثلاثة بيانات متتالية توضح أسباب معارضته للقرار ورفضه للزيارة .

- اما على مستوى القوى السياسية والنقابات المختلفة . . فقد اعترضت اغلبية القوى الاسلامية والتجمعات الدينية المختلفة على القرار . . ومجلة « الدعوة » تؤكد هذه الحقيقة وبعض المجالات الاخرى - كمجلة الاعتصام « . . بل واعترضت الجماعات الاسلامية على مختلف اتجاهاتها داخل الجامعات المصرية.

ومن ناحية أخرى فإن القرار نال تأييد اغلب النقابات باستثناء المعارضة الصريحة لنقابة المحامين » كذلك فإنه قد اتضح معارضة (أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين) متمثلاً في (زكريا محيي الدين ، وعبد اللطيف البغدادي ، وكمال الدين حسين ، وحسين الشافعي) حيث عبروا عن ذلك بمذكرة للرئيس السادات منبهين سيادته بالآخطار التي سوف تترتب على الاتفاقية ، ولم يرد السادات عليهم ، فأرسلوا مذكرة لمجلس الشعب ، ووكالات الأنباء العالمية (٦١).

★ أما على المستوى البرلماني (مجلس الشعب المصري) : فقد تباينت المواقف داخل المجلس . . فعلى حين ايدت القرار أغلبية المجلس - امتداداً لتأييد الحزب الحاكم صاحب الاغلبية البرلمانية وهو (حزب مصر العربي الاشتراكي) الذي يحتل ممثليه اكثر من ٨٠٪ من مقاعد المجلس) . بينما أعترض على القرار اغلبية جبهة المستقلين ، وأعضاء حزب التجمع الوطني ، في الوقت الذي ايد ممثلو حزب الاحرار المعارض - قرار الزيارة ايضاً .

★ كذلك فإن هناك من يشير الى معارضة عدد كبير من مستشاري الرئيس السادات نظراً لعدم اقتناعهم به بل حاول هؤلاء اقناع الرئيس السادات بالعدول عن قراره او ارجاء السفر لاسرائيل . ولكنه اصر على القرار (٦٢).

(٢) الدائرة الاقليمية : يمكن تحليل ردود الافعال على المستويات التالية :

★ على مستوى المنطقة العربية : فإنها قد شهدت بشكل اجمالي ثلاثة مواقف . . . موقف التأييد الصريح متمثلاً في عدد قليل من الدول العربية (عمان ، والسودان في بداية اعلان القرار فقط) - وموقف الرفض متمثلاً فيما عرف بجبهة الصمود والتصدي (سوريا ، والعراق ، واليمن الجنوبية ، والجزائر ، وليبيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية) ثم موقف الصامتين متمثلاً في بقية الدول العربية بزعامة السعودية والمغرب والدول العربية الاخرى (٦٣) وقد استمرت هذه المواقف - حتى اتفاقيات كامب ديفيد

في سبتمبر ١٩٧٨ . وبعد توقيعها مباشرة انقسمت الساحة العربية الى موقفين فقط وتحول الصامتون الى جبهة المعارضين للقرار بل تحول السودان من تأييد القرار الى التحفظ عليه ورفضه ايضا وأصبح المؤيد للقرار فقط دولة (عمان) فحسب . وبدأ تنفيذ محاولات عزل مصر عن الساحة العربية . فقد بادرت سوريا بالاعلان اولا عن ان زيارة السادات للقدس تمثل خرقا واضحا وصريحا لجميع الالتزامات والقرارات التي ارتبطت بها مصر ، وانها تلحق افساح الاضرار بالقضية العربية ، وانها محاولة منفردة للتفاوض مع اسرائيل ، كما اقترحت العراق عقد مؤتمر عاجل محدود للقمّة يحضره رؤساء الجزائر وليبيا وسوريا ، واليمن الجنوبية والعراق ومنظمة التحرير - للاسراع باتخاذ اجراءات تعبر عن الرفض العملي لمبادرة الرئيس السادات وعموما فإن تلك الزيارة قد تركت اثارا عميقة المدى في العالم العربي كله . . وفي هذا الصدد نستشهد برأين هامين :

- الاول : حيث يرى السيد / محمود رياض (امين الجامعة العربية انذاك) : « ان العواصم العربية سادها الشعور بالمفاجأة والذهول وعدم التصديق نظرا بأن ما تم امرا غير مقصود على الاطلاق . وكان الشعور الطاعن هو الحزن والالم العميقين والاحساس بان اسرائيل تحقق في النهاية ما رفض العالم العربي بكل نظمه وحكوماته وشعوبه اعطاءها طوال ثلاثين سنة ، كانت مصر خلالها تقود العالم العربي في صمود في وجه الغزوات الصهيونية وتعلن رسميا وبكل وسائل الاعلام عن اصرارها على مقاطعة اسرائيل وتمسكها بالحقوق الفلسطينية والعربية في مواجهة الاطماع التوسعية الاسرائيلية (٦٤) » .

- في الوقت الذي يرى فيه السيد / إسماعيل فهمي (وزير الخارجية المصري آنذاك) :

« ان السبب وراء استقالتي هو انني لم أوافق على زيارة القدس ، فلقد كنت ولازلت أعتقد أن التحرك مع اسرائيل يجب ان يكون تحركا عربيا كاملا ومتمكاملا . . ويمكن ان تلعب مصر دورا كبيرا جدا ، دائما في هذا النطاق العربي الكامل المتكامل . . لقد كنت وأزال ضد التحرك المصري المنفرد

ونتائج هذا التحرك واضحة جدا . ، واعتقد ان حال العالم العربى والوضع فيه خاصة فيما يتعلق بعلاقته بمصر . . حال لا يرضى عنه احد اطلاقا ولا يمكن ان يرضى عنه احد . . وفى اعتقادى انه اذا وصل الامر بالعالم العربى ان لا يرضى عن تصرف مصر . . او ان مصر اضطرت لان يكون ، رد فعلها بعنف على العالم العربى . . من وجهة نظرى سياسيا . . ان هذا كله معناه انه يوجد خلل كبير فى التفكير / خلل كبير فى التخطيط ، وخلل كبير ايضا فى التنفيذ ، هذا معناه ببساطة أن هناك خطأ كبيرا قد وقع (٦٥) . .

★ ★ اما على المستوى الافريقى : فإنه قد طرح على الساحة الافريقى فى اعقاب قرار المبادرة تساؤلا هاما يتعلق بذلك الموقف البطولى الذى أعلنته الدول الافريقية فور اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث قطعت علاقاتها مع اسرائيل وذلك تأييدا من الدول الافريقية للموقف والحق العربى بزعامة مصر . إزاء هذا القرار بالمبادرة بزيارة القدس . . فإن التساؤل الذى طرحته هذه الدول : ولماذا تستمر الدول الافريقية التى قطعت علاقاتها مع اسرائيل على موقفها المعادى لها فى الوقت الذى تغير موقف مصر وهى الطرف العربى الاصيل « فى الصراع العربى الاسرائيلى بمحاولة التفاوض المباشر وتطبيع العلاقات مع اسرائيل ؟؟ وهنا فإن اثر القرار ظهر فى بروز الدور العربى دون مصر ازاء الدول الافريقية ، وتقلص الدور والحجم المصرى عبر القارة الافريقية بعبارة اخرى كان للقرار وجها سلبيا وتناقض على المستوى الفكرى والحركى ودور مصر تجاه القارة الافريقية .

★ ★ ★ اما على مستوى (اسرائيل) : فمن الطبيعى ان يسودها السرور والفرح ذلك لان احد أمنيات قادة اسرائيل بل أحد نبوءات مؤسس الدولة الاسرائيلية (بن جوريون) زيارة زعيم اكبر دولة عربية (مصر) لارض اسرائيل - خاصة وأنه حدثت ترتيبات ومفاوضات سرية بين الطرف المصرى والاسرائيلى قبل الاعلان الرسمى عن الزيارة . وقد انطلق الموقف الاسرائيلى من حقيقة ان الطرف المصرى ضعيف جدا حيث كان الدافع الاول لهذه الزيارة وفقا لتصور الاسرائيليين هو تخوف مصر من احتمال امتلاك

اسرائيل القنبلة الذرية (٦٦). في الوقت الذي اغلقت مصادر السلاح الاساسية في وجه المصريين من جانب السوفييت نتيجة لانهيار العلاقات بينهما . وهذا هو الذي حكم الموقف الاسرائيلي تجاه مصر . . موقف عدم التكافؤ بتفوق اسرائيل وضعف قدرات مصر العسكرية .

(٣) الدائرة العالمية :

يمكن القول بأن هذا القرار قد أحدث ردود فعل داخل الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية وأيضا أحدث القرار ردود فعل داخل مجموعة عدم الانحياز ، وكذلك داخل منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة تضامن الشعوب الافروآسيوية .

★ فالكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي . . أعلنت رفضها لهذا القرار خاصة في ضوء اصرار صانع القرار المصري (الرئيس السادات) على استبعاد السوفييت من حل قضية الصراع العربي الاسرائيلي ابتداء من اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث الفصل الاول للقوات ، والفصل الثاني . ، وفي ضوء اصراره على عقد مؤتمر جنيف لتبادل رئاسته مع الولايات المتحدة . وقد ترجم السوفييت ردود أفعالهم هذه في مساندة جبهة الصمود والتصدي من بعض الدول العربية ، وكذلك رفضه حضور مؤتمر القاهرة التحضيري الذي دعت اليه مصر عقب القرار في ديسمبر ١٩٧٧ . ويأتى رد الفعل هذا من جانب آخر في اطار تلك الجهود التي كان يبذلها الدبلوماسيون المصريون والسوفييت لتحسين العلاقات المصرية - السوفيتية وكانت هذه الجهود قد اسفرت عن اتفاق الطرفين على اتمام زيارة بريجنيف لمصر قبل نهاية عام ١٩٧٧ ولم تكن بعد قد تمت الزيارة وفوجيء السوفييت بقرار المبادرة الذي تم تنسيقه مع الولايات المتحدة الامريكية (٦٧).

★ أما الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة . . فانه بمتابعة ردود الفعل داخل الكتلة الغربية خاصة اوربا الغربية ان سادها شعور بالارتياح والانبهار مختلطا بشعور الدهشة ازاء هذا القرار بل ولعبت وسائل الاعلام

الغربية دورا كبيرا في تضخيم هذه الخطوة « الجزئية » - على حد وصفها - ووصفت الرئيس المصري بالزعامة والشجاعة والبطولة . . مما قد ساهم الى حد كبير في دفع الرئيس السادات على مزيد من المضي في مبادرته وعدم التراجع عن قراره رغم العثرات الضخمة التي واجهها من الطرف الاسرائيلي . ، بينما الولايات المتحدة وهي التي لعبت دورا في التمهيد لاتمام مثل هذا القرار قبل اعلانه بأكثر من شهرين . . فلم يكن متوقعا سوى التأييد الكامل للرئيس السادات ومبادرته ، بل ومساندتها . . بل وصل الامر الى حد الى انتقاد الرئيس الامريكى (كارتر) لبيجين لعدم تساهله في رده على خطاب الرئيس السادات في الكنيست وذلك بهدف تشجيع الرئيس المصري على المضي والاستمرار في مبادرته . وترجم الرئيس الامريكى مساندته بالاسهام في لقاء القمة التحضيرى في ديسمبر / ١٩٧٧ م . . وتحول الدور الامريكى من الوسيط « الى الشريك الكامل » واستطاعت الولايات المتحدة احتواء المبادرة او احتضان الطرف المصرى والاسرائيلي ودعت الى قمة كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ . . ومن ثم فقدت مصر حرية حركتها نتيجة لهذا الاحتواء حيث وضعت نفسها في اطار « الاختيار الوحيد او الحتمى » واللابديل . وكانت النتيجة . . توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد ، والاتفاق المنفصل بين مصر وسوريا حتى ان الرئيس السادات نفسه كان يدعو الى تبني الولايات المتحدة لقرار المبادرة والاضطلاع بدور « الشريك الكامل » بدلا من « الوسيط » وايضا كان يصر على ان اوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة فحسب وينسبة ٩٩,٩ ٪ .

★ اما مجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الشعوب الافروآسيوية (٦٨) . . فقد انحصرت ردود الافعال بين التأييد المتحفظ وبين الرفض . . وظهرت ردود فعل غير طيبة تجاه مصر . . الى الحد الذى تقلص - بشكل واضح . دور مصر داخل نطاق هذه المنظمات . . واتضح ذلك من خلال محاولات بعض الدول تعليق عضوية مصر فى بعض

هذه المنظمات . . وتم بالفعل تعليق عضوية مصر في منظمة « المؤتمر الاسلامي » نتيجة لهذا القرار (٦٩).

ثانيا : توقييت القرار :

جاء هذا القرار في اطار حدثين هامين بصفة مبدئية اولهما : ما يتعلق بالانتخابات الامريكية حيث جاء القرار في وقت لاحق لا تمامها بما يقرب من عام بما سمح للرئيس الامريكي الجديد من تفهم القضية من اطرافها وبما سمح له بتكوين رؤية للتعامل معها أيضا . ومن ثم فإن الوقت يمكن ان يساعد على ان يقوم الرئيس الامريكي الجديد بأن يلعب دورا ازاء هذا القرار . ، أما الحدث الثاني : فيتمثل في تلك الضغوط التي واجهها الرئيس السادات من الداخل متمثلة في احداث ١٨ ، ١٩ يناير / ٧٧ ، وبعد حادث مقتل الشيخ الذهبي في صيف ١٩٧٧ مؤكدة التوتر الداخلي . ومن ثم فإن مثل هذا القرار بالزيارة يمكن ان يخلق « رضى نسبي » لدى الشعب ولعل ارتفاع شعبية الرئيس السادات بعد هذا القرار على النطاق الداخلي - كما سبق الايضاح - دليل على الايجابية النسبية للتوقييت .

ومن ثم يتضح ان القرار ايجابي نسبيا في اطار هذين الحدثين هذا من ناحية ، - أما الناحية الاخرى : فإن القرار جاء في الوقت الذي تطلعت فيه الانظار الى قرب انعقاد مؤتمر جنيف وجاء في أعقاب صدور الورقة الامريكية / السوفيتية ، ثم الورقة الامريكية / الاسرائيلية . . بل جاء ايضا في اعقاب طرح معالجة أسلوب تمثيل الفلسطينيين في داخل مؤتمر جنيف بايفاد شخصية فلسطينية سياسية علمية في الولايات المتحدة ، للحضور نيابة عن الفلسطينيين وحدث تغلب على كافة العقبات التي كانت تثيرها اسرائيل للهروب من جنيف - وقد ساعدت الولايات المتحدة على التغلب على تلك العقبات ، في نفس الوقت الذي كانت الدول العربية تسعى جاهدة لتقوية موقفها التفاوضي وتوحيده ، ولعل عقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس في الثاني عشر من نوفمبر ١٩٧٧ - بعد اعلان قرار السادات بالزيارة بثلاثة

ايام .. للتنسيق بين الاطراف العربية خير دليل على ذلك التمهيد من جانب العرب تجاه عقد مؤتمر جنيف .

يأتى القرار فيعصف بكل هذه الجهود مؤكدا تناقض الدبلوماسية المصرية حيث كانت تسعى في الظاهر لمؤتمر جنيف ، وعلى المستوى السرى كانت تجري مفاوضات مع الطرف الاسرائيلى فى المغرب .

وخلاصة تقييم القرار من ناحية التوقيت بأنه بالنظر الى دور الولايات المتحدة المتوقع بعد الانتخابات الامريكية ونجاح كارتر ، ومن ناحية مواجهة الضغوط الداخلية لزيادة شعبية السادات وبالنظر الى ما تم بالفعل حيث تم توقيع اتفاق منفرد بين مصر ، واسرائيل ، وزادت التوترات الداخلية نظرا لما لم يتم من انفراج وتحسن الاوضاع الاقتصادية - يصبح الجانب الايجابى للقرار ضعيفا ويبرز ميقات القرار سلبيا بالتحرك على غير طريق جنيف آنذاك .

ثالثا : طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى بعد القرار :

افترض الرئيس السادات (صانع قرار المبادرة) أن مثل هذا القرار بزيارته للقدس سيحطم الحواجز النفسية بين الطرفين العربى ، والاسرائيلى . وأوضح أن طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى ذات شقين : أولهما : شق نفسى ويمثل ٧٠٪ من طبيعة الصراع : شق موضوعى يتعلق بالمضمون ويمثل ٣٠٪ من طبيعة الصراع . ومن ثم فإن هذه الزيارة ستحطم ٧٠٪ من درجة الصراع ويتبقى ٣٠٪ وهنا يسهل التعامل مع الصراع . حيث تستطيع الزيارة أن تتخطى الاجراءات الشكلية والعقبات الاجرائية التى تحاول أن تضعها وتثيرها اسرائيل من منطلق الشك وعدم الطمأنينة للعرب .

والواقع أنه رغم أهمية العامل النفسى فى الصراع (٧٠) الا انه لم يثبت حجم هذا العامل فى طبيعة الصراع (٧١) . وقد اتضح بعد اتمام الزيارة ان طبيعة الصراع تغلب عليه الناحية الموضوعية اكثر من النفسية . وبتتبع ما جرى فى أعقاب الزيارة وابتداء من رد بيجين على السادات فى الكنيسة .

لم تتحطم الحواجز النفسية بل تزداد موضوعية الصراع تعمقا . . ويؤكد ذلك د . مصطفى خليل نفسه - كأحد المرافقين للرئيس السادات في الزيارة حيث نخلص الى هذه النتيجة من خلال الحوارات التي أجراها مع المسؤولين الاسرائيليين اثناء فترة الزيارة (٧٢). بل ان سيطرة - المفاهيم العدوانية والتوسعية على الاسرائيليين بعد الزيارة كما كانت من قبل ، ولعل اصرار بيجين على تسمية الضفة الغربية (باليهوده والسامرة) خير مثال . ولعل في ضرب المفاعل النووي العراقي ، والهجوم على لبنان وضرب الفلسطينيين ، وعدم الاستجابة من جانب اسرائيل لمطالب مصر بتنفيذ اجراءات بناء الثقة « ومن بينها مطالبة مصر لاسرائيل بضرورة الافراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين من السجون الاسرائيلية بما يخلق مناخا مناسباً لبدء الحوار مع الفلسطينيين وبقية العرب . . ، وعدم اتمام ذلك وغيره مما يعانيه السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة من اضطهاد الاسرائيليين يؤكد ذلك كله عدم زوال (الحواجز النفسية) - كما كان متصورا عند اعلان القرار - بين العرب والاسرائيليين . ويؤكد ذلك البعض : بأنه يوم تعود تلك الاراضى العربية المحتلة ، وينال الشعب الفلسطينى حقه المشروع فى كيان معترف به دوليا ، وينتهى العدوان الاسرائيلى على الاراضى العربية . . يومها فقط سوف يسقط الحاجز النفسى هذا ويتهاوى (٧٣) » .

وخلاصة القول : أن الشق الموضوعى لازال يمثل الجانب الاكبر من طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى ولم ينجح قرار الزيارة فى ان يؤكد ان الجانب الاكبر منه يمثل بعدا نفسيا ، من ناحية ، ومن ناحية اخرى لم ينجح ايضا فى أن يحطم هذه الحواجز النفسية (٧٤) .

رابعا : تأثير القرار على النظام الاقليمى العربى :

الواقع أن صانع القرار الخارجى (الرئيس السادات) افترض ان الاثار المحتملة على النطاق الاقليمى العربى لن تتعدى مجرد « اختلاف وقتى او

مرحلى « ولن يتخطى ثلاثة أشهر وسرعان ما يزول ويلتئم قياسا على ما حدث في مسألة فصل القوات الاول وفصل القوات الثانى (٧٤).

- وفي ضوء توضيحنا السابق لردود الأفعال على المستوى الاقليمى العربى ، فإنه يمكن القول بأنه قد تمخض عن زيارة القدس نتيجة خطيرة حيث تركت آثارا سلبية على النظام الاقليمى العربى بدأت بالخروج المصرى عن الاجماع العربى والمشورة العربية فى حدها الأدنى ، ووصلت الى حالة القطيعة الكاملة بين مصر والعرب بل وعزل مصر بصفة خاصة عن الساحة الاقليمية العربية حيث تم نقل الجامعة العربية من القاهرة الى تونس وجمدت العلاقات المصرية - العربية ، ومن ثم تأثر الموقف العربى وفقد قوته واختل تماسكه وتسببت الزيارة بالتالى فى احداث « شرح عميق فى العلاقات العربية » .

- ومن جهة أخرى . فإنه فى الوقت الذى كان العرب يحشدون طاقاتهم وينظموا صفوفهم وينسقوا مواقعهم من أجل مؤتمر جنيف . وكان التنسيق بقصد حضور جميع الاطراف العربية المواجهة / « مصر ، سوريا ، والاردن ، والمنظمة » منذ منتصف ١٩٧٦ . وحتى آخر لحظة قبل اعلان قرار الزيارة للقدس ، وقد تم نوع من التضامن بعد ان تم رأب الخلافات خاصة بين مصر وسوريا . وفى ظل هذا الاطار ازاء ما تتطلبه حقيقة الاوضاع الفعلية من ضرورة حشد القوة العربية للضغط من أجل جنيف ومن أجل زيادة قوة وفعالية المفاوضات العربى . . فى ظل هذا يأتى قرار المبادرة لكى يتجاهل كل ذلك وتصبح مصر وحدها فى مواجهة اسرائيل والقوى الصهيونية داخل الولايات المتحدة ، بل وفى مواجهة الولايات المتحدة ايضا ، وايضا وحدها فى مواجهة الاتحاد السوفيتى مما جعلها فريسة لكل هؤلاء . مما ترتب عليه نتائج خطيرة . . منها ما يتعلق بأن عدم موافقة وتأيد العرب لمصر فى قرارها أن شكل هذا عبئا وقوة ضاغطة على مصر ، وفى ضوء اصرارها على عدم التراجع عن قرارها بالتفاوض المباشر ان اجبرت مصر على توقيع اتفاق منفرد مع اسرائيل بضمان أمريكى . ، ومن هذه النتائج ايضا ان تقلص

التحرك العربى الكامل والجماعى بقيادة مصر تجاه حل القضية . . . ، وتحول الى التحرك المصرى المنفرد مما ترتب عليه تقلص دور مصر القومى ، ووضعت من القيود على حركة مصر القومية ما حطم طبيعة هذا الدور القيادى . . . لمصر . . . واستتبع ذلك انخفاض وزن مصر الاقليمى ونفوذها وتأثيرها وأعيد تشكيل خريطة التحالفات الاقليمية مما فتح الباب على مصراعيه للنظام الشرق الأوسط بعد تخطيط النظام العربى (٧٦) ومن جهة أخرى فان خلق تطور جديد فى المنطقة العربية بأخراج مصر من بؤرة التحرك العربى الجماعى كان من تدبير الولايات المتحدة . . . ولعل ما تضمنته الرسالة السرية التى كشف عن محتواها أقرب المقربين للرئيس السادات وهو (عثمان احمد عثمان) والتى وصلت السادات من كارتر فى اوائل اغسطس ١٩٧٧ تقريرا تضمنت يأس الرئيس الأمريكى (كارتر) من محاولاته مع العرب والتى حصل على موافقة السادات اثناء زيارته للولايات المتحدة فى ابريل ١٩٧٧ م بالتحرك تجاه الدول العربية المعنية لمحاولة التوصل الى حل سلمى . . . وازاء هذا التقييم الأمريكى للعرب . . . فإن القصد من وراء ذلك كان الوقعة بين الرئيس السادات وبين أشقائه العرب . . . وبنى الرئيس السادات قراره بناء على التقييم الأمريكى الوارد فى الرسالة السرية من كارتر للسادات . . . ولولا هذا الدور الأمريكى الذى لعبته الولايات المتحدة باحكام ودقة متناهية بقصد احتواء مصر حتى تصبح فى عزلة عن العالم العربى فإنه من الصعب تصور توقيع مصر لاتفاق منفرد مع اسرائيل . بل ومن الصعب ايضا تصور مصر وقد تجرأت على هذا التحرك المنفرد بعيدا عن المشورة والاجماع العربى .

ويتضح ان هذا كان هدفا أمريكيا اسرائيليا للوصول الى احكام السيطرة على المنطقة العربية واخضاع ارادتها من خلال احتواء دولة عربية وهى (مصر) . . . ولعل ابلغ ما عبر عن تلك النتيجة احد المسئولين فى تلك الفترة : « لقد نتج عن قرار الزيارة للقدس ان عزلت مصر عن العالم العربى واخرجت من النزاع العربى الاسرائيلى مما تسبب فى فقدان الجانب العربى

أكبر قوة عربية تستطيع مواجهة والتصدي لاي عدوان اسرائيلي ، ومن ثم تقلص الدور القيادي لمصر في العالم العربي بعد ان ظلت القافلة العربية تسير وراء مصر اكثر من ثلاثين عاما وكانت الثقة العربية في القيادة المصرية تجعل العالم العربي يسير في الطريق الذي حددت مصر ملامحه ثم يفاجيء الجميع بخروج مصر عن هذا الطريق مما اصاب القافلة العربية بالاضطراب (٧٤) .

★ ويتضح في ضوء الاستعراض السابق ان الفرضية التي بنى السادات عليها قراره بزيارة القدس فيما يتعلق بالوضع الاقليمي العربي . . بأن هذا الوضع لن يصل الى حد التصدع او الانهيار المزمّن ، بل هو مجرد اختلاف وقتي . . سرعان ما سيزول ويتلاشى في غضون عدة اشهر بعد اتمام الزيارة وبعد الاستجابة الفورية التي كانت متوقعة ايضا من جانب اسرائيل تجاه الحل الشامل ، وذلك قياسا على ما سبق ان حدث في مسألتى الفصل الاول للقوات ، والفصل الثاني للقوات بين مصر واسرائيل . . ولكن اثبتت الاحداث والتطورات في المنطقة التي تلت قرار الزيارة . . أن فقدت الدول العربية المؤثرة الثقة في الرئيس المصري واستوعبت الموقف من منطلق أن ما حدث في فصل القوات الاول ، الثاني هو خطوات تجاه الاحتواء الامريكى للمنطقة واجهاض نتائج حرب اكتوبر / ١٩٧٣ واذا كان قد أعيد التماسك العربي بعد الفصلين الاول والثاني للقوات ورأب الخلاف . . فإن قرار الزيارة للقدس ترتب عليه اجماعا عربيا لم يشهد له نظير من قبل بعزل مصر عن الساحة العربية نتيجة لانفرادها بالحل وخروجها عن الاجماع العربي وازاء ما ترتب عليه من عقد اتفاقتي كامب ديفيد التي تجاهلت لب الصراع العربي والاسرائيلي وهو القضية الفلسطينية ، والقدس .

- ومن ثم يتضح ان الفرضية التي انطلق منها صانع القرار المصري بالمبادرة بالزيارة للقدس فيما يتعلق بالاثار التي ستترتب على قرار الزيارة على المستوى الاقليمي العربي اثبتت الاحداث عدم صحتها .

خامسا : القرار بين الحل المنفرد والحل الشامل :

لعل أحد الافتراضات الرئيسية للرئيس السادات في قرار بالزيارة هو انه

تصور ان مجرد قيامه بزيارة القدس يكفل بأن تستجيب اسرائيل للحل الشامل اى الانسحاب الكامل من جميع الاراضى العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية . حيث ان الزيارة تخطت الاجراءات الشكلية بل ان السادات قد افترض ايضا ان هذه الزيارة ستساعد على التعجيل بانعقاد مؤتمر جنيف (٧٨) .

- والواقع انه ازاء هذا الافتراض يثار اكثر من تساؤل هل كان صانع القرار المصرى يستهدف الحل الشامل أم الحل المنفرد الذى لا يخرج عن اعادة سيناء المصرية المحتلة فقط ؟ ثم هل حقيقة كان المستهدف من الزيارة التعجيل بانعقاد مؤتمر جنيف أم لا ؟؟

- والاجابة على هذا التساؤل تستلزم الاشارة الى ما يلى :

- انه لم يتحقق نتيجة هذه الزيارة السلام الشامل الذى كان يعنيه الرئيس السادات ، وذلك رغم مضى اكثر من خمسة اعوام على قرار الزيارة فان السلام فى المنطقة لم يتم ، ولم تتمخض الزيارة الا عن مجرد توقيع اتفاق بين مصر واسرائيل يقضى بانسحاب اسرائيل من سيناء منقوصا .

- وفقا لما تم بالفعل رغم تناقض ذلك مع نص الاتفاق - بمنطقة طابا التى لازالت فى ايدى الاسرائيليين تحت دعوى « عدم مصريتها » . وتأکید لعدم صحة افتراض الرئيس السادات يمكن الاستشهاد بالحوار الذى دار بين السادات وناحوم جولدمان (رئيس المؤتمر اليهودى السابق حيث سألته السادات : « ماهى نقاط ضعفى من وجهة نظرك ؟ رد عليه جولدمان : « انك تثق فى نفسك اكثر من اللازم . . وعلى سبيل المثال : عندما أقدمت على مناورتك البطولية غير العادية بالذهاب الى القدس كنت واثقا من أن اسرائيل ستقدم لك ثمانين فى المائة ٨٠٪ مما تطلبه ولكن بخلاف « سيناء » لم ولن تقدم اسرائيل شيئا » ثم يقول السادات : « قبل ان أزور القدس فكرت فى دعوتك لكى استشيرك ثم عدلت عن هذه الفكرة ولم افعل ذلك . ولكن بماذا كنت ستصحنى لو اننى فعلت ذلك ؟

قال جولد مان : « كنت سأقول لك : اذهب ولكن لا تتوقع أى نتيجة .
ثم يستطرد قائلا : « واليوم يجد الرئيس السادات نفسه فى موقف حرج لأنه
لم يحصل على شىء » (٧٩)

وبشكل عام فإن الاحداث التى توالى بعد اتمام الزيارة أثبتت عدم
مصادقيه ذلك الافتراض القائل بأن مجرد الزيارة للقدس ستجبر اسرائيل على
الاستجابة للحل الشامل .

- ومن ناحية أخرى فإن فكرة عقد مؤتمر دولى فى « جنيف » بعد قرار
الزيارة أضحت فى طى النسيان يؤكد ذلك رفض الاتحاد السوفيتى والدول
العربية المعنية (الاردن - سوريا - لبنان - والمنظمة) الاستجابة للحضور الى
مؤتمر القمة التحضيرى الذى دعت اليه مصر فى ديسمبر / ١٩٧٧ . للانعقاد
فى القاهرة وفى ضوء ذلك / وفى ضوء اصرار الولايات المتحدة فى التحرك
دخل المنطقة بتجاهل الاتحاد السوفيتى ، وفى ضوء اصرار مصر على تجاهل
الاتحاد السوفيتى أيضا فى المشاركة فى حل الصراع . وفى ضوء اطار كامب
ديفيد واصرار أطرافه (مصر - الولايات المتحدة - واسرائيل) على ان يكون
هو اطار الحل فى المنطقة بأن تنضم اليه الاطراف العربية الاخرى فى ضوء
ذلك كله فإن فكرة عقد مؤتمر جنيف او ان زيارة السادات للقدس هو خطوة
على طريق « جنيف » كانت غير صحيحة والواقع ثبت عدم مصداقيتها من
جانب ، وتأكد بالتالى ان الزيارة لم تكن على هذا الطريق باحتمال كبير جدا .

- وهذا يقودنا الى المنطقة التالية بطبيعة المستهدف من وراء القرار هل هو
حل جزئى ام ، حل شامل ؟؟ يقول إسماعيل فهمى « ان سيناء لم تكن
مشكلة على الاطلاق فى اى وقت من الاوقات . . وانسحاب اسرائيل منها
كان مضمونا ولا يتحمل النقاش ولا حتى المفاوضات انسحاب اسرائيل من
سيناء كان امرا مسلما به . . حتى من اسرائيل والولايات المتحدة لان كليهما
يدرك تماما استحالة أن يكون هناك سلام مع اى دولة فى المنطقة وجزء من
سيناء محتل . . ولكن من الممكن ان يكون هناك سلام مع مصر مع
استمرار الاحتلال الاسرائيلى لارضى عربية اخرى . والسبب واضح

معروف وهو ان الجبهة الجنوبية لاسرائيل في مصر هي اقوى الجبهات على الاطلاق وهي العنصر الحاسم والمؤثر في قضية الصراع وحتى الولايات المتحدة الامريكية - وهي عنصر مؤثر في النزاع - اذا كان هناك موقف واضح يحسب لها فهو بالنسبة لسيناء وضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل منها . كان هذا هو الموقف قبل نوفمبر ١٩٧٧ ، وبالتالي اذا كان الغرض من المبادرة وزيارة القدس هو الحصول على سيناء او اخراج اسرائيل منها . . فاننا اقول انه كان من الممكن جدا الحصول على سيناء ، اما عن كيف يمكن لهذا ان يحدث ؟ من خلال لمفاوضات بين الجانب العربي - كخط سياسى واضح ومتناسك ، وبين اسرائيل . . وبحضور القوى العظمى في مؤتمر دولى يعقد في جنيف او في اى مكان آخر (٨٠) . .

- ويقول د . مصطفى خليل : « انه عارض مع الرئيس السادات - أثناء مناقشة فكرة السفر الى القدس في مجلس الامن القومى - مشورة العرب في الفكرة ذاتها وضرورة تنفيذها بعيدا عن العرب (٨١) .

- ويقول / محمد ابراهيم كامل : « ان الرئيس السادات أصر على تجاهل بل وعدم الاصرار على فكرة الارتباط بين التزامن والتوازن في الانسحاب من سيناء وبين الانسحاب من الضفة الغربية وغزة في اطار أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع ومن ثم كان تفضيل السادات للانسحاب من سيناء اولاً - نتيجة اصرار الطرف الاسرائيلي (٨٢) » وقد اسفرت الاحداث بالفعل عن عدم توصل مباحثات الحكم الذاتى بين مصر واسرائيل بشأن الضفة الغربية وغزه عن شىء يذكر وتم الانسحاب من سيناء دون الالتزام بالحكم الذاتى .

ومن ثم يتضح ان الرئيس السادات تجاهل المشورة العربية في قراره بزيارة القدس حتى انه تجاهل « سوريا » ورفض الاستجابة للرئيس السورى (الاسد) بضرورة الغاء هذا القرار ، وفي نفس الوقت فإن ما أسفرت عنه المبادرة من اتفاقيتى كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ الاولى وتعلق باطار

السلام الشامل ، والثانية باتفاق مصر واسرائيل وعدم التزام اسرائيل باتفاقيتي كامب ديفيد فيما يتعلق بالحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم ارتباط الانسحاب من سيناء باحراز تقدم فى مباحثات الحكم الذاتى .

وفى ضوء ادراك الرئيس السادات لصعوبة استعادة سيناء فى اطار ضعف الموقف التفاوضى نتيجة الموقف الضعيف فى المقدرة العسكرية المصرية بالمقارنة باسرائيل . يقودنا كل هذا الى نتيجة هامة وهى انه فى اطار الاتجاه الايديولوجى - الذى سبق ايضاحه كأحد الدوافع الرئيسية للقرار - للرئيس السادات . . فإن صانع القرار المصرى وان كان قد قصد علانية ان هدف الزيارة هو الوصول الى الحل الشامل للصراع العربى الاسرائيلى بالانسحاب الكامل من جميع الاراضى العربية المحتلة ، وإقامة الدولة الفلسطينية . . الا ان الواقع والسلوك الذى اعقب القرار يؤكد ان الرئيس السادات كان يقصد بالقرار توقيع اتفاق منفصل مع اسرائيل وبضمان امريكى بهدف اعادة « سيناء » ولم يكن توقيع اطار الحل الشامل فى كامب ديفيد الا ستارا يغطى به الحل الانفرادى بين مصر واسرائيل بعيدا عن بقية الاطراف العربية والا لنجح السادات فى اقناع « سوريا » فى الماضى معه نحو الحل الشامل . ولكن اذا كان هناك - وفقا لما أوضحناه من قبل من يقول ان اسلوب المفاوضات كان أفضل من المبادرة بالزيارة . . ولكن بتحليلنا أتضح ان الرئيس السادات أراد من الزيارة اخراج اسرائيل لتوقيع اتفاق منفصل باعادة سيناء فى اطار سلام شامل « شكلى » - وكأن اسرائيل لم تكن تود اعادة سيناء الى مصر بدون العرب . ويتضح اذن ان المستهدف الحقيقى من وراء الزيارة لم يكن سوى عقد صلح منفرد مع اسرائيل لاعادة « سيناء » دون الالتزام بارتباط ذلك بالحل الشامل للقضية العربية وبغض النظر عما ستترتب عليه من آثار سلبية على القضية الفلسطينية وهو ما يترجمه من ناحية أخرى ذلك التخلي المصرى عن الاضطلاع بالدور القومى والقائد الاقليمى للمنطقة العربية .

سادسا : تأثير القرار على القدرة العسكرية المصرية :

في ضوء تحليلنا لرؤية الرئيس السادات للقدرة العسكرية المصرية وبالمقارنة بإسرائيل في إطار الصراع العربي الاسرائيلي ، يتضح ان صانع القرار المصري ادرك تلك الفجوة في توازن القوى بين مصر واسرائيل لصالح اسرائيل (٨٣) . ويرجع عدم التوازن في القدرة العسكرية الى الفترة التالية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث تأزمت العلاقات المصرية السوفيتية وترتب على ذلك تباطؤ السوفييت في توريد السلاح لمصر كذلك يرجع الى قرار تنويع مصادر السلاح للقوات المسلحة المصرية . وفي الوقت الذي استمرت القدرة العسكرية المصرية على حالها بعد حرب اكتوبر وبزيادة طفيفة فقد زادت القدرة العسكرية لاسرائيل بدرجة كبيرة جدا ، وجاء القرار بالزيارة للقدس - في احد ابعاده - نتيجة لهذا الاختلال في ميزان القوى لصالح اسرائيل . وبعد اعلان القرار وفي ضوء عدم تدفق سلاح لمصر . . في الوقت الذي زادت معدلات تدفق السلاح لاسرائيل أن ترتب ايضا على قرار المبادرة زيادة درجة التفاوت بشكل واضح وخطير . ويؤكد الكثيرون هذه الحقيقة فيرى هيكل : التفوق الاسرائيلي كان وقت المبادرة (٢ ، ١) - الى (١) بالنسبة لمصر - ، بينما في اول الثمانينات فإن اسرائيل متفوقة على من حولها ممن يستطيعون التصدي لها بقوة نيران نسبتها ٥ : الى ١٠٠١ وهي نسبة لا تستطيع ان تخلق موقفا تفاوضيا او تحقق من خلالها سلاما (٨٤) .

ويقول د . مصطفى خليل : « انه من الفترة من ٧٣ : ١٩٧٧ : حدثت متغيرات أساسية داخل اسرائيل تتمثل في تعزيز وتحديث قواتها واستيعاب درس الهزيمة واصرارهم على ان يحوزوا التفوق العسكري كما ونوعا على كل الدول العربية المجاورة وعدم تمكينهم من اعادة تسليحها بما يسمح لها بتحقيق نصر عسكري آخر . ومن ثم فإن ميزان القوى العسكرية لم يعد في صالح الدول العربية (٨٥) . ويزيد البعض تأكيدا بأن أهم آثار المعاهدة المصرية الاسرائيلية التي ترتبت على مبادرة السادات بزيارة القدس هو

تقليص القدرة العسكرية المصرية في مواجهة انطلاق كبير للقدرة العسكرية الاسرائيلية بما خلق من فجوة كبيرة بين الطرف المصرى الاسرائيلى في مجال التسليح (٨٦).

وخلاصة الامر ان القرار زاد من الفجوة العسكرية بين مصر واسرائيل وحقق للطرف الاسرائيلى تفوقا في هذا المجال .

سابعا : القرار وامكانية حرب جديدة بالمنطقة :

افترض صانع القرار الخارجى المصرى (الرئيس السادات) أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب أو آخر المواجهات العسكرية في الصراع العربى / الاسرائيلى وأعلن الرئيس السادات بزيارته هذه انتهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل للابد (٨٧).

ولعل التساؤل الذى يثار هل هذه الفرضية صحيحة وهل قرار المبادرة بالفعل وما تمخض عنه من اتفاقيتى كامب ديفيد ، والمعاهدة المصرية . الاسرائيلية والنص الصريح في المعاهدة على انتهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل . قد قاد الى انتهاء احتمال حالة الحرب بالفعل أم لا ؟

الواقع يشهد بأن هذا الافتراض غير دقيق . . حيث ان على الطرف العربى قد ثبت بالفعل عدم تمكنه في ضوء عوامل متعددة من شن حرب جديدة ولعل اصرار مصر على ذلك هو الذى يعزز عدم وجود نية لدى الطرف العربى عامة ومصر خاصة بشن حرب جديدة كحرب أكتوبر . . لما لمصر من قدرة على اتخاذ قرار الحرب في معترك الصراع العربى الاسرائيلى بينما على الطرف الاسرائيلى . . فان القرار لا علاقة له باحتمال شن حرب جديدة من عدمه . . ولعل شواهد ذلك ما تحاول اسرائيل من جر المنطقة الى حرب جديدة تخضع بها العرب الى الابد في ضوء اختلال موازين القدرات العسكرية بين الطرفين العربى والاسرائيلى ، مثلما قامت به من ضرب المفاعل النووى العراقى . ومحاولاتها ضرب الجنوب اللبنانى ، بل وقيامها

بالفعل باحتلال اجزاء كبيرة من لبنان حتى وصلت الى بيروت الغربية ،
والشرقية واجبار الفلسطينيين - خاصة المسلحين - على الرحيل من لبنان .

ومن ناحية أخرى فإن الطرف الاسرائيلي قد ترجم افتراض الرئيس
السادات بأن حرب اكتوبر ١٩٧٣ على انها آخر الحروب على اعتبار ان
المفاوض المصري ، في موقف الضعف في مواجهة الطرف الاسرائيلي في
الوقت الذي انطلق فيه الاسرائيليون من فرضية مغايرة ان المصريين غير
ساعين لحرب جديدة وأنهم استقروا على الاسلوب السياسى لتحقيق السلام
ومن ثم لم يقدموا اكثر مما يحقق استقرار مصر فحسب من منظورهم ولم يتجاوز
عطاؤهم لمصر سوى سيناء فقط (بل منقوصه في « طابا » التى لم تسترد بعد
لمصر) . وهذا في اطار ما انتهجه الرئيس السادات منذ بداية حكمه في
المضى في طريق السلام بعيدا عن الحرب واكد ذلك اكثر بعد حرب اكتوبر
مؤكدًا ذلك بعدد من الخطوات (تعمير مدن القناة ، وفتح قناة السويس ،
وادخال نمط حياة سلميه في منطقة الحدود بالرغم من وجود قوات اسرائيلية
ترابط على بعد اثني عشر ميلا من القناة ، والفصل الاول للقوات ، والفصل
الثانى للقوات ايضا) . ويؤكد ذلك الرئيس السادات نفسه قائلا :

« ان قرار اعادة فتح القناة كان مغامرة منى غير مأمونة العواقب ولكنها
سياسة السلام » (٨٨) .

- ومن ناحية ثالثة يرى البعض « ان ما تحقق منذ زيارة القدس وما ترتب
عليها من اتفاقيات كامب ديفيد ، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ليست خطوة
نحو السلام بل ونحو مزيد من عدم الاستقرار والاضطرابات ودعوة لتجدد
النزاع المسلح » (٨٩) .

- ويحلل البعض فرضية أن حرب اكتوبر هي آخر الحروب على اساس ان
زيارة القدس قد جاءت لتؤكد بأنه لن يكون ثمة مكان للروس في المنطقة . .
فلقد كانت الاسلحة هي التى جلبتهم هنا في المقام الاول ولن تكون
الاسلحة بعد هي الطريقة التى تجلبهم ثانية (٩٠) . وفي هذا تجاهل للسياسة
الاستراتيجية للاتحاد السوفيتى على حين يؤكد آخرون أن زيارة القدس

وما تمخض عنها من اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية تحمل بذور الحرب وأن السلام في المستقبل القريب لا محل له على الاطلاق وأن المسرح سوف يعد لحرب أخرى (٩١).

وخلاصة القول بأن القرار بالمبادرة لزيارة القدس لم يستطع حسم مسألة انتهاء الحرب كبديل للصراع العربي الاسرائيلي . . وان تقلص الدور المصري الاقليمي باتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية يمكن النظر الى ذلك على اعتبار ان يكون القرار ساهم الى حد كبير في تهدئة الصراع بين الطرف المصري والاسرائيلي بدرجة نسبية ولكن لم يسهم الا بمزيد من القلق والاضطراب في بقية اجزاء المنطقة العربية خاصة في لبنان كخير شاهد ومؤكد لذلك . واحتمالات الحرب قائمة في هذا الاطار .

ثامنا : علاقة الدول الصغرى بالدول العظمى (محاولة تأصيل للعلاقة في ضوء القرار بزيارة القدس .

اذا كان قرار انتهاء مهمة الخبراء السوفييت قد جاء نتيجة زيادة درجة حرية الدول الصغرى في الحركة خاصة في اعقاب لقاء القمة الامريكي السوفييتي الاول في مايو / ٧٢ ، وجاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣ لتؤكد هذه الحقيقة مزيد من حرية الحركة من جانب الدول الصغرى في مواجهة العملاقين .

الا أن قرار الرئيس السادات بزيارة القدس وإن كان يبدو في ظاهره ان اراد ان يحرك الموقف بعيدا عن العملاقين استنادا الى استحالة عقد مؤتمر جنيف برئاسة الدولتين الاعظم وقبل انتهاء (عام ١٩٧٧ على وجه الخصوص) .

فعبر عن ذلك بالشكل الظاهري عن حرية مصر كدولة صغرى في الحركة في مواجهة العملاقين . . الا أن هذه المحاولة الظاهرية قد أجهضت من جانب العملاقين معا . . فعلى الجانب السوفيتي : لم يؤيد قرار المبادرة وفضل مساندة دول الصمود والتصدي الراضية للقرار ، ومن ثم رفضه الاستجابة لدعوة السادات لعقد مؤتمر التحضيرى في ديسمبر / ١٩٧٧ كنموذج مبدئى على الطريق الى مؤتمر جنيف ولم تحضره سوى اسرائيل ، الولايات المتحدة ، مراقب من الامم المتحدة .

وعلى الجانب الأمريكى : كان قد اعد العدة لمثل هذا القرار ويكفى
التدليل بأن خطاب كارتير السرى للرئيس السادات يكشف بأعتراف
السادات نفسه بأن كان بمثابة بداية التفكير فى قرار المبادرة بغض النظر عن
محتواه او مضمونه ، ومن جانب آخر . . فان الاعلام الغربى عموما قد
اضفى هالة كبيرة على الرئيس السادات بسبب قراره بزيارة القدس وكان
للقرار دوى هائل . . ومن ثم فإن عدم الضغط الأمريكى على اسرائيل كان
بمثابة الوسيلة لاحتواء الطرف المصرى لعدم التحرك الرسمى بعيدا عن
الولايات المتحدة واجهضت بالتالى مبادرة السادات بالتحرك بعيدا عن
العملاقين . . وتسلمت الولايات المتحدة الزمام حتى وصل الأمر لكامب
ديفيد . . . الخ ، ولعل توقف المحادثات بين مصر ، اسرائيل - على سبيل
المثال ثم استمرارها نتيجة مكاملة تليفونية بين كارتير والسادات يعطى مؤشرا
الى اى مدى فقدت مصر بهذا القرار حريتها فى الحركة كدولة صغرى فى
مواجهة دولة كبرى مما يؤكد فشل السياسة المصرية فى استثمار مناخ الوفاق بين
العملاقين فى مثل هذا القرار بزيارة القدس على وجه التحديد .

خلاصة التقييم وبدائل القرار :

السؤال الذى يثار فى ختام محاولتنا التحليلية فى تقييم القرار : -

- وهل كان من التصور تجنب اتخاذ مثل هذا القرار ؟؟ أو بعبارة أخرى
فهل الامر كان يستلزم الذهاب الى اسرائيل لانجاز ما لم يتم انجازه قبل
الزيارة ؟ وما هو البديل ؟ الواقع ان الامر لم يكن يحتاج لمثل هذه الزيارة فإذا
كانت الحجة التى استند اليها الرئيس السادات فى قراره هو تخطى كل
الاجراءات والعقبات الشكلية التى تضعها اسرائيل أمام الطريق الى
جنيف . . فإن السؤال الواجب اثارته اذن / هل نجحت الزيارة فى انهاء
ذلك ؟ يكفى القول بأنه بعد كامب ديفيد على وجه التحديد وقد تحدد ثلاثة
أشهر لعمل اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل أن وصلت الى ستة أشهر
وبدلا من الوصول الى اتفاق بشأن الحكم الذاتى فى خلال عام لم يصل الامر
بعد الى شىء / حتى اعداد الرسالة أو حتى وفاة الرئيس السادات على وجه

التحديد . . فإذا كان الامر يحتاج الى اعادة سيناء فقط واعادة الاراضى المصرية المحتلة لها فإن الامر ما كان لهذه الزيارة ان تتم على هذا النحو الذى حطم أوصال المنطقة العربية بأسرها .

وإذا كانت العقبة الاساسية التى كانت تثيرها اسرائيل بضرورة الجلوس مع الوفود العربية مباشرة أى مبدأ التفاوض المباشر . . فإن مباحثات الكيلو ١٠١ كانت خير دليل على بداية التفاوض المباشر نسبيا . . وما تم بعد ذلك من كون هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى وسيطا فى اتمام الاتفاق الخاص بفصل القوات الاول ، الثانى لم يخرج عن هذا الاطار (٩٢).

- الا ان مجرد (اعلان التفاوض المباشر) من جانب مصر كان كفيلا بدفع العجلة على طريق جنيف . . وإذا كان الهدف من الزيارة (الحل الشامل) كما أعلن الرئيس السادات صانع قرار المبادرة لكان الامر يقتضى مشاورته للمعنيين بالامر وهم السوريين الذين حاولوا اثناؤه عن المبادرة قبل القيام بها ، والاردنيين والفلسطينيين باعتبار ان القضية الفلسطينية هى جوهر الصراع .

★ من جانب آخر (وفى ضوء حديث التهامى للمصور ، السابق الاشارة اليه - فقد بدأ اللقاء الاول مع دايان بطلب للتهامى باعادة الحقوق العربية المغتصبة والانسحاب من الاراضى العربية المحتلة وفى مقدمتها الجولان والقدس ، ولم يتم الحديث عن سيناء لأنها كانت ستعود حتما بعد حرب أكتوبر ، ولم تكن عودتها مشكلة ذات بال والامر لا يعدو سوى الاتفاق على أسلوب الاخلاء ومتى وكيف ؟ وذلك وفقا لحديث التهامى « نفسه والسابق الاشارة اليه . وهذا يؤكد ان سيناء لم تكن مشكلة فى عودتها من الاسرائيليين حتى يمكن المباهاة بأن ما تمخض عن زيارة القدس هو عودة اراضى مصر (سيناء) المحتلة . وقد أكد (إسماعيل فهمى) فى حديث له : بأن سيناء كان يمكن الاتفاق بشأنها فى اى وقت ولكن هذا ليس هو الحل الشامل الذى يحدث الاستقرار الدائم (٩٣). ومن جانبنا ، فإننا نرى انه فى الوقت الذى كانت القيادة السياسية فى مصر تدرك ان سيناء ليست المشكلة ، فى الوقت

الذى اعلنت ان هدف الزيارة هو الحل الشامل ، وفي نفس الوقت ايضا فإنها قد تجاهلت الاطراف الاساسيين الذين يعنيههم هذا الحل الشامل الذى تستهدفه الزيارة طبقا لما هو معلن ، فإن السؤال الذى يثار هنا : لماذا لم يتمخض عن هذه الزيارة الحل الشامل كما اعلن ؟ ! هنا يتضح ان الرئيس السادات قد وقع فى تناقض حقيقى ، ومع ذلك فقد كان هذا التناقض ظاهريا . . . حيث انه يمكن استنتاج بأن هدف الزيارة الحقيقى هو عودة سيناء عن طريق عقد اتفاق جزئى منفرد بين مصر واسرائيل بضمانه امريكية ، ولم يكن الهدف هو الحل الشامل كما اعلن ، وهذا الاتفاق الجزئى يتناقض مع السلام الدائم والاستقرار المنشود ايضا فى المنطقة .

- كذلك فإنه من ناحية اخرى يرى (ناحوم جولدمان - رئيس المؤتمر اليهودى العالمى فى فترة ما - انه لا يمكن التوصل الى حل نهائى فى المنطقة بدون السوفييت وأن الولايات المتحدة ترتكب خطأ كبيرا بمحاولتها ابعاد السوفييت والاوربيين عن ازمة الشرق الاوسط ، بل لا يمكن التوصل الى حل فى المنطقة دون عقد مؤتمر دولى تشارك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والدول الاوربية واسرائيل ، ومنظمة التحرير ، والدول العربية ، وبديهيًا فإذا صار العرب اكثر تصلبًا تجاه الولايات المتحدة ، وإذا دعوا الاتحاد السوفيتى والدول الاوربية الى المشاركة فى حل ازمة الشرق الاوسط فإن فرص السلام ستزداد فى المنطقة . ومن ناحية اخرى ، لا بد ان يصير العرب اكثر اعتدالا فى نفس الوقت باعلانهم عن استعدادهم للاعتراف باسرائيل اذا انسحبت من الاراضى العربية المحتلة وقبلت حل القضية الفلسطينية (٩٤) .

ومن ثم يتضح ان قرار الزيارة وان كان قد استهدف فى باطنه عودة سيناء فقط ، الا أنه كان بديلا يشوبه عدم الدقة فى الاختيار . . فقد كان مبدأ اعلان التفاوض المباشر والصريح كفيلا باعادة سيناء ، وكان استعمال أوراق الضغط العربية بتنسيق كامل وبقيادة مصر كفيلا بالنجاح مؤتمر دولى والضغط على اسرائيل واعادة الاراضى العربية المحتلة ، ولم يكن الامر قد وصل الى تحطيم الجسد العربى بفقدانه زعامة مصر له من جانب ، خاصة بعد رفض

مصر مشورة العرب ، ومن جانب آخر فقدان هذا الجسد للتوازن الدولي على ارضه بانفراد احد العملاقين (الولايات المتحدة) بالسيطرة عليه . لذلك فإن قرار الزيارة بين الهدف الباطن منه والهدف الظاهري وبين ما تحقق بالفعل وما لم يتحقق - لم يكن بالبديل الوحيد الا بما يتفق وسياسة صانع القرار الخارجى وهو السادات واتجاهاته السياسية بميوله ناحية الغرب وعدم الاستعداد من جانبه بالاضطلاع بمسؤوليات قيادة المنطقة العربية .

ويتأكد فى ضوء ما سبق أنه كان فى الامكان تجنب اتخاذ مثل هذا القرار بزيارة السادات بنفسه للقدس .

هوامش الفصل الرابع

- (١) محمد انور السادات ، خطابه - امام مجلس الشعب في ٩/١١/١٩٧٧ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ص ٧٧١ .
- (٢) محمد انور السادات ، خطابه في ١٢ يناير ١٩٧١ ، مجموعة خطبه ، مرجع سابق ص ٤٣
- (٣) حيث بدأت فترة حكمه الاولى بين ١٨ اكتوبر ١٩٧٠ وحتى اكتوبر / ١٩٧٦ (لمدة ست سنوات وفقا للدستور . ثم بدأت الفترة الثانية باعادة إنتخابه في اكتوبر ١٩٧٦) ولمدة ست سنوات اخرى . ولكن « اغتيال » قبل نهاية فترة الحكم الثانية . في السادس من اكتوبر ١٩٨١ م .
- (٤) انور السادات ، البحث عند الذات ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ ، ٣٧١ (تفاصيل المبادرة) وأنظر خطابه في الرابع من فبراير ١٩٧١ مجموعة خطبه ، مرجع سابق .
- (٥) انظر خطاب الرئيس السادات في ١٦ / أكتوبر / ١٩٧٣ ، مجموعة خطبه لعام ١٩٧٣ مرجع سابق .
- (٦) نص البيان ، انظر جريدة الاهرام ، في ٢ / اكتوبر / ١٩٧٧ م ، الصفحة الاولى .
- (٧) محمود رياض ، مذكراته ، مرجع سابق ، ص ٥٣٦ .
- (٨) هذا يذكرنا بما سبق ان أعلنه السادات من قبل بأن عام ١٩٧١ م هو عام الحسم للقضية سلما ام حربا .
- (٩) حديث الرئيس السادات لوفد الكونجرس الامريكي اثناء زيارته للقاهرة في ٣١/٧/١٩٧٧ ، المنشور نصه على صفحات جريدة الاهرام ، يوم ١/٨/١٩٧٧ ، ص ٣ .
- (١٠) انور السادات ، البحث عن الذات - مرجع سابق ، ص ٤٠١ ، وأيضا فقد اشار السيد / عثمان احمد عثمان ، في كتابه (صفحات من تجربتي - مرجع سابق ، ص ٤٠٥) بأنه قد وصل الرئيس السادات رسالة كارتر الشخصية - اثناء جلوسه معه وقد فتحها السادات امامه وقراها وأن مضمونها بأن الرئيس الامريكي يشرح للرئيس السادات كيف انه لم ينجح في اقناع العرب على ان يتفقوا على كلمة واحدة - خاصة وأنه - كارتر - قد سبق ان طلب من السادات عن امله في ان يترك له السادات امر التفاهم مع بقية العرب لكي يتوصل معهم بطريقته الخاصة الى الطريقة التي يحقق بها اتفاق الجميع على حضور المؤتمر متفقين وكان قد استجاب السادات لرغبته . ومن ثم راح كارتر يبذل قصارى جهده معهم ولكنه لم يستطع . وفي ختام رسالة كارتر يقول له : « اتوسل اليك يا سيادة الرئيس ان تبحث عن طريقة » .
- (١١) اشار الرئيس السادات في كتابه ، البحث عن الذات ، بأنه لن يشير مستقبلا الى مضمون الرسالة التي وصلت له من كارتر - ولكنه اشار الى ذلك في حديث للمجلة (فيجارو) الفرنسية وقد نشر النص كاملا ، بجريدة الاهرام ، ١٣/٩/١٩٨٠ ص ٣ ، ٥ ، ٧ .

- (١٢) انور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ .
- (١٣) انور السادات ، مرجع سابق ، ص ٤٠٢ .
- (١٤) حسن التهامي ، « في حوار مع مجلة المصور » ، القاهرة ، العدد ٣٠٠٧ / ٢٨ مايو ١٩٨٢ ص ٢٠ : ٢٣ ، ٨٠ : ٨٣ وانظر ايضا : تأكيد الرئيس السادات لهذا اللقاء السري في المغرب - برغم عدم اشارته الى تفاصيله ومثل مصر فيه - حديثه بصحيفة الفيجار والفرنسية - المنشور نصه بالاهرام - مرجع سابق في ١٣ / ٩ / ١٩٨٠ .
- وانظر ايضا : حديث الملك الحسن - ملك المغرب - الى مجلة الحوادث اللبنانية - وقد نشرت نصه جريدة الجمهورية القاهرية يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨ (ص ٥) وفي هذا الحديث يتأكد دور المغرب في التمهيد لمبادرة السادات بزيارة القدس وان كان بشكل غير مباشر ودون الاشارة الى تفاصيل هذه اللقاءات السرية .
- كذلك : انظر كتاب مذكرات موشى دايان / بعنوان (Break Through) والمترجمة تحت عنوان (الاختراق) وقصة المفاوضات السرية بين مصر واسرائيل كتجربة شخصية والذي عرضته (جريدة الجمهورية القاهرية) يوم ١٧ / ديسمبر / ١٩٨١ (ص ١٠ ، ١١ . وفي هذا وانظر ايضا :
- Eitan Haber, Zeev Schiff, and Ehud Yaari; "The Year of The Dove" A Bantam Book, New York U.S.A, November, 1979, PP.9-14.
- (١٥) يقول التهامي في مرجعه السابق / ان عدد اللقاءات ثلاثة - بينما يقول (دايان) في مرجعه السابق ايضا انها لقاءان ، والثالث لم يتم .
- (١٦) يقول الرئيس السادات في حوار مع « الفيجارو الفرنسية - مرجع سابق - ان اللقاءات السرية في المغرب لم تكن سوى بهدف التمهيد لمؤتمر جنيف فحسب .
- (١٧) Eitan Haber and Others, The Year of the Dove, op. cit PP: 9-14.
- (١٨) حسن التهامي ، مرجع سابق ، وموشى دايان . مرجع سابق ايضا .
- (١٩) انور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٤٠٦ . وايضا : كتاب Eitan and Others , Op. cit, P.P: 13-14.
- حيث اوضح المؤلفون طبيعة دور رومانيا - كقناة اتصالية بين مصر واسرائيل ، وبين مصر والمغرب واسرائيل برعاية الولايات المتحدة الامريكية . . وذلك بهدف اتمام اللقاء المباشر بين مصر واسرائيل .

(٢٠) انور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ ويروى السيد حسن التهامي : بأن الرئيس السادات قد استقبله بعد شهر من آخر اجتماع من دايان بالمغرب وناقشه بشأن المرحلة التالية للقاءات المغرب وكان السادات يرى ان يتم اللقاء مع بيجين في اى مكان . ولكن « التهامي » عرض عليه فكرة الذهاب الى القدس واعلان الحق العربى

علانية من هناك . ويؤكد التهامي : بأن هذه الفكرة لم تكن قد خطرت ببال السادات ولكنه تنبه اليها عندما حدثته عنها عند لقائى به واختمرت في ذهنه - وكان ان اعلن قرار المبادرة بالزيارة والترتيب لها عن طريق الامريكان « . . انظر حسن التهامي في حوار مع المصور » مرجع سابق .

(٢١) انور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ص ٤٠٧ ، ٤١٠ - وانظر ايضا : محمود رياض ، مذكراته - مرجع سابق ، ص ٥٣٦ : ٥٣٨ حيث قال : بأنه قد علم بأن الرئيس السادات كان قد سبق ان فاتح إسماعيل فهمي . . في فكرة الزيارة ولكن « فهمي » اعترض على الفكرة وفي نهاية المناقشة استعرض ذهنه ان السادات قد عدل عن الزيارة مما حدا به لان ينفي زيارة السادات للقدس / لوزراء الخارجية العرب في تونس في ٩ نوفمبر / ١٩٧٧ بعد اعلانه لعبارته الشهيرة تلك باستعداده للسفر للقدس والقاء خطاب في الكنيست الاسرائيلي . ومن ثم كان اقدام السادات على هذه الخطوة يمثل مفاجأة قاسية لاسماعيل فهمي فآثر الاستقالة على الفور .

(٢٢) تعددت الروايات المتناقضة في هذا الشأن : فأولها : رواية للسيد / كمال حسن على (وزير الخارجية المصري - وكان يشغل آنذاك منصب مدير المخابرات العامة ومن ثم فهو عضو مجلس الامن القومي) في حوار له مع روز اليوسف يوم ١٩ / ٤ / ١٩٨٢ وتصحيحه بعنوان الحوار في ٢٦ / ٤ / ١٩٨٢ - حيث قال « ان مبادرة السادات بزيارة القدس طرحت في اجتماع مجلس الامن القومي قبل اكثر من اسبوعين من حدوثها - كفكرة عن استعداده للسفر لاسرائيل حقنا للدم المصري وضمانه بأرواح ابناء مصر ولم يطرح الامر كموضوع للمناقشة او لاخذ الاراء عليه اذ لم يكن الغرض من الاجتماع مناقشة هذا الموضوع بل كان لبحث موضوعات اخرى .

★ كذلك هناك رواية اخرى للدكتور / مصطفى خليل - وكان يشغل آنذاك - منصب امين اول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي - وهو عضو شبه دائم بمجلس الامن القومي وكان يحضر الجلستين قبل اعلان قرار المبادرة حيث يقول في حديث له لصحيفة الاهرام بمناسبة مرور خمسة اعوام على قرار المبادرة ، يوم ١٤ / ١١ / ١٩٨٢ ص ٧ انها لم تكن مفاجأة لنا ان يعلن السادات قراره بزيارة القدس حيث تمت مناقشة هذه الفكرة في مجلس الامن القومي حيث عرضها الرئيس السادات كفكرة للمناقشة (وبصورة واضحة مباشرة وذلك عقب عودته من زيارته لرومانيا . التي تمت بين ٢٩ - ٣١ / اكتوبر / ٧٧) .

وتمت مناقشة الفكرة في اجتماعين للمجلس ، واكثر من ذلك فان السادات قد عرض على اعضاء المجلس اثناء المناقشة (مسودة اتفاق سلام) كان الاسرائيليون قد اعدوه ليكون بين مصر واسرائيل . وبعد العرض اتضح ان هناك مؤيدون وهناك متحفظون - ولكن الاغلبية كان واضحة انها مؤيدة - ولم يتم تحديد موعدا للاعلان عنها وإنما تركنا له ان يحدد بنفسه التوقيت المناسب لها وبالتالي اعلنها في مجلس الشعب وعموما فإن الرئيس السادات هو صاحب المبادرة .

★ والواقع ان هناك رواية للسيد / عثمان احمد عثمان في كتابه (صفحات من تجربتي) مرجع

سابق ، (ص ٤١٢ ، ٤١٣ تضعف من رواية د . مصطفى خليل - حيث يقول عثمان احمد عثمان / أنه بمجرد ان وصل السادات من دمشق الى الاسماعيلية وبعد مقابلته للسفير الامريكى الذى سلمه الدعوة لزيارة اسرائيل - جلسنا مع الرئيس السادات وكنا (حسنى مبارك نائب الرئيس وممدوح سالم رئيس الوزراء ، ومحمد حامد محمود امين حزب مصر فى ذلك الوقت - وحسن كامل رئيس ديوان رئاسة الجمهورية عندئذ ، والمهندس سيد مرعى) وأغلب هؤلاء اعضاء بمجلس الامن القومى - ولما عرض السادات عليهم موعد زيارته لاسرائيل بعد ان تحدد بصفة نهائية .

يقول عثمان : (حاولنا جميعا اقناعه بارجاء السفر لان احدا منا ما كان يتصور ان يقدم الرئيس السادات على مثل ذلك الامر الخطير والكبير . ولكن السادات رفض طلبهم جميعا واعتبر الامر منتهيا .

(٢٣) سبق ان اشرنا الى نص العبارة التى قالها الرئيس السادات فى بداية تحليلنا لقرار السادات فى زيارته للقدس . ويرجع الى خطاب السادات فى ٩/١١/١٩٧٧ ، مرجع سابق ، ص ٧٧١

(٢٤) انور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .
(٢٥) انور السادات ، البحث عن الذات - مرجع سابق ، ص ٤٠٧ : ٤١٠ ، وقد استند محمد حسنين هيكل فى مقاله « السياسة الخارجية المصرية » - بالانجليزية - مرجع سابق - فى ان شخصا واحدا فقط هو الذى عرف قرار زيارة القدس الى اعتراف الرئيس السادات بنفسه فقط ، فى نفس الوقت الذى تجاهل فيه الرئيس السادات دور حسن التهامى ومناقشاته معه بشأن المبادرة وهو ما لم يشير اليه (هيكل) ايضا فى مقاله السابق .

(٢٦) يؤكد هذا كثيرون ممن كانوا قريبين من الرئيس السادات نفسه : على سبيل المثال - موسى صبرى / فى مقاله « فى ذكرى الاربعين » مرجع سابق ، حيث اكد بالاشارة - على انفراد الرئيس السادات بقرار زيارة القدس دليلا على شجاعته فى تحمل مسئولية القرار !! ، وايضا تعليق جريدة اخبار اليوم ، - على رد ضياء الدين رد بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٢ حيث أكدت انفراد السادات بصنع قرار المبادرة فى الوقت الذى اشارت فيه (مجلة : المجلة) التى تصدر فى لندن ، فى تحقيق لها تحت عنوان / مبارك اسرائيل - قصة علاقة ١١ ص ١ : ٥ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٢ ، عدد ١١١ ، الى ان شخصين قد لعبا دورا رئيسيا فى اقناع السادات بالاقdam على مبادرته بزيارة القدس وهما د . بطرس غالى - وعثمان احمد عثمان) - ولكن دون الاستناد الى اية شواهد تؤكد هذه المعلومات - مما يؤكد ضعفها .

(٢٧) اكد ذلك الكثيرون ومنهم : د . بطرس غالى ، فى حديث له بجريدة الاخبار فى ١٩/١١/١٩٨١ ، وفى مقال له ايضا بعنوان : « اسرار لم تنشر عن رحلة السلام » مجلة اكتوبر ، العدد ٢٨٧ فى ١٩٨٢/٤٢٥ ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٠٦ حيث اشار - انه لم يعلم شيئا عن مبادرة السلام سوى ما جاء فى الجلسة التاريخية لمجلس الشعب فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧

وكان يشغل آنذاك - منصب وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء منذ ١٣ / أكتوبر ١٩٧٧ ولم يكن يصدق وشعر بدهشة كبيرة ازاء تلك العبارة .

- وانظر ايضا : عثمان احمد عثمان ، في مذكراته ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ حيث اشار الى حيرة وسائل الاعلام في اعقاب خطاب السادات آنذاك - وكان عبد المنعم الصاوى وزير للاعلام في ذلك الوقت اول من طلب رجال الاعلام منه توضيحا للموقف ولم يجد الرجل عنده ما يقوله ووقع في حيرة من أمره ولم يجد امامه سوى الاتصال بالسادات ليعرف منه ما يقوله .

(٢٨) انظر اعترافات / إسماعيل فهمى - يفتح ملفاته جريدة اخبار الخليج ، الامارات العربية - الحلقة الاولى بتاريخ ٨/٧/١٩٨٠ - ومذكرات إسماعيل فهمى على صفحات ، جريدة الشعب والمعارضة ، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ وانظر ايضا انور السادات البحث عن الذات - مرجع سابق حيث سخر من وزير خارجيته ، ص ٤٠٧ : ٤١٠ ، وانظر ايضا : محمود رياض ، مذكراته - مرجع سابق ص ٥٣٦ : ٥٣٨ .

وانظر ايضا : عثمان احمد عثمان ، مذكراته - مرجع سابق ص ٤١١ : حيث قال : ان السادات كان يجس نبض وزير خارجيته ليعرف مدى قدرته لاستيعاب الموقف الكبير . . فوجد انه لا يستطيع ان يرى بعيدا كما يجب ان تتطلب المرحلة التى كانت تقبل عليها مصر والعالم كله معها . . .

(٢٩) محمود رياض ، مرجع سابق ، ص ٥٣٨ . حيث اشار الى أن / محمد رياض - وزير الدولة للشئون الخارجية لم يكن لديه اية فكرة مسبقة عن زيارة السادات للقدس ومن ثم اثر الاعتذار عن عدم مصاحبة السادات اليها وفضل تقديم الاستقالة من منصبه .

(٣٠) رجعنا الى جريدة « مصر » والتى كان يصدرها حزب مصر العربى الاشتراكى ، خلال شهرى نوفمبر ، وديسمبر ١٩٧٧ م وذلك بالاضافة الى معاشتنا لهذه الفترة بتطوراتها كاملة .

(٣١) حيث يرى السادات ان نسبة العامل النفسى فى الصراع العربى الاسرائيلى قبل قرار الزيارة بعدة اشهر انها ٢٠٪ ، وأن ٨٠٪ هى نسبة مضمون الصراع موضوعه (انظر ، حوار السادات مع وفد الكونجرس الأمريكى) فى ١٣/٧/١٩٧٧ ، جريدة الاهرام فى ١٤/٧/١٩٧٧ ص ٣) - ولكن بعد قرار المبادرة اعلن انها اى نسبة الحاجز النفسى ٧٠٪ من الصراع ، وان ٣٠٪ فقط موضوع او جوهر الصراع - وكرر ذلك كثيرا / ومع ذلك اشار فى حديث مع صحيفة الفيجارو الفرنسية ، مرجع سابق (١٣/٩/١٩٨٠) ان نسبة الحاجز النفسى ٧٥٪ ، والمضمون ٢٥٪ - مما يؤكد عدم دقة رؤية السادات لحجم العامل النفسى .

(٣٢) انظر - انور السادات ، البحث عن الذات - ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ . مرجع سابق .

(٣٣) الرئيس - محمد جعفر نميرى - (رئيس جمهورية السودان) ، السادات - المبادئ والمواقف ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، ١٩٨١ .

(٣٤) دافيد داوونج ، وجارى هيرمان ، حرب بلا نهاية وسلام بلا امل ، مرجع سابق ص ٢٩٤ ، ٢٩٥

(٣٥) عثمان احمد عثمان ، صفحات من تجربتي - مرجع سابق ، ص ٤١٠

(٣٦) هذه الاشارة وردت في مقال (د . بطرس غالى . اسرار لم تنشر عن رحلة السلام « مرجع سابق ، ص ١٨

(٣٧) خالد محيى الدين ، حديثه لجريدة الاهالى - المعارضة ، القاهرة ، العدد ٤٢ ، في ١٩٨٢/٧/٢٨ ص ٨

(٣٨) Dale. R. Tahtinen Op. cit, P.P.: 68

وانظر ايضا : (ديجاردان - في كتابه) فرعون مصر - بالفرنسية - والذي نشرت جريدة مايو - المصرية - عرضا وافيا تفصيليا ، بتاريخ ١٥ يونيه ١٩٨١ ، الحلقة الرابعة ص ١١ .

(٣٩) Kelidar and Others, "The Dilemma of a Nation Op. cit, P.44.

(٤٠) هيرمان ايلتس (سفير امريكا السابق في مصر) في حوار مع مجلة ، المجلة ، باريس ٨ مايو ١٩٨٢ م .

(٤١) صلاح منتصر « ماذا لو لم تكن المبادرة » جريدة الاهرام ، القاهرة ، في ١٩٧٨/٤/١٩

★ والواقع ان هذين الرأيين يدحضهما تلك المفاوضات السرية التى أجريت بين مصر واسرائيل قبل المبادرة بشهرين في الوقت الذى صدرت الورقة الامريكية السوفيتية ، والامريكية الاسرائيلية خلال شهر اكتوبر وأقل من اعلان قرار الزيارة بشهر تقريبا . ومن ثم لا يمكن قبول هذين الرأيين كدوافع مباشرة لقرار الزيارة بهذه البساطة .

(٤٢) إسماعيل فهمى ، « يفتح ملفاته » ، جريدة اخبار الخليج ، الامارات العربية ، ٨٠/٧/٧

(٤٣) د . مصطفى خليل ، في حديث له مع مجلة الحوادث ١٩٨١/١٢/٤ العدد ١٣٠٩ صفحة ٢٧ : ٢٩ .

(٤٤) د . مصطفى خليل ، في حوار مع جريدة الاهرام ، مرجع سابق ، (١٩٨٢/١١/١٤) .

(٤٥) محمد حسنين هيكل ، في حوار مع جريدة الاهالى المعارضة ، مرجع سابق ١٩٨٢/١٢/٨ حيث اشار ايضا الى التفاوت بين مصر واسرائيل كان وقت المبادرة بنسبة ١ ، ٢ (اسرائيل) الى (١) فقط لمصر . بينما تضاعفت كثيرا هذه النسبة بعد المبادرة ووصلت في ١٩٨٢ الى ١ : ٥ أى تفوق اسرائيلي بدرجة كبيرة جدا .

(٤٦) خطاب الرئيس السادات في ١٩٧٧/٣/٢٢ ، ص ٣١٠ (مجموعة خطبه) . وتكرر ذلك عشرات المرات على سبيل المثال حديثه في ١٩٧٧/٤/١ ، واستمر في ذلك حتى خطابه في ١٩٧٧/١١/٩ والذي أعلن فيه قرار زيارة القدس .

(٤٧) هذه النتيجة لم تستمر دوما . . فالذى اضحى مؤكدا ان هذه الشعبية سارت في خط منحني هابط ، وإذا كانت هناك اجهزة قياس رأى عام داخلي في مصر لوقفت عند هذا التطور في شعبيته سواء بالارتفاع او الانخفاض . واكثر العوامل التي ساعدت على عدم استمرار شعبيته التي ارتفعت فور اعلانه عن القرار نظرا لاجباب الشعب المصري عادة بالاشياء الخارقة للعاده في اغلب الاحيان - هو عدم تحسن الوضع الاقتصادي للشعب المصري رغم وعوده المتكرره بأن عام ١٩٨٠ هو عام الرخاء التي اطلقها منذ عام ١٩٧٧ م

(٤٨) محمود رياض ، مذكراته ، - مرجع سابق ص ٤٨٤ ، ٤٨٥

Kelidar and Others, Op. cit, P.: 2G.

(٤٩)

Dale. R. Tahtinen, "Economic and Political developments in Egypt", Op. cit, PP. 68 (٥٠)

(٥١) انور السادات البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٣٦٤ .

(٥٢) موشى دايان ، قصة حياتي ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٦٧٦ .

(٥٣) محمود رياض ، في مذكراته ، مرجع سابق ، ص ٣٨١ .

(٥٤) إسماعيل فهمي ، يفتح ملفاته ، مرجع سابق ، ١٩٨٠/٧/٧ م .

(٥٥) حديث الرئيس السادات للتلفزيون الامريكى في ١٩٧٧/٧/٣١ والمنشور في

الاخبار ، ٧٧/٨/١ وانظر محمود رياض في مذكراته ، ص ٥٢٧ ، ٥٢٨ - تفاصيل المساعدات العسكرية الاقتصادية الامريكية لاسرائيل بعد حرب اكتوبر وحتى المبادرة في نهاية ١٩٧٧ مقارنة بوضع مصر السىء اقتصاديا وعسكريا نتيجة تأزم العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ونتج عن ذلك اتساع الفجوة العسكرية بين مصر ، اسرائيل .

(٥٦) محمد حسنين هيكل ، مقال بصراحة « من الدان الى الدانوب » ، والاهرام ، بتاريخ

١٩٧٢/٤/٢٨ .

(٥٧) ورد في كتاب (جولدا - ملكة اسرائيل) للكاتب روبرت سلاتر ، وقد عرض في جريدة الجمهورية ، القاهرة / في ٨١/١١/١٩ انه في بداية عام ١٩٧٢ . وأبلغ نائب وزير خارجية رومانيا - الذى كان يزور اسرائيل جولدا مائير بأن الرئيس شاوشيسكو تلقى رسالة بالغة الاهمية من الرئيس السادات لجولدا وذلك اثناء زيارته الاخيرة لمصر . ووافقت جولدا على القيام بزيارة رسمية بدلا من الزيارة السرية المقترحة لرومانيا وأبلغها شاوشيكو ان السادات على استعداد للاجتماع معها . . وعادت جولدا (الى اسرائيل في انتظار حدوث تطورات جديدة الا انه طال انتظارها . .

(٥٨) يقول محمود رياض ، في مذكراته ، مرجع سابق ص ٥٤٢ بأن مستر هيرمان ايلتس سفير امريكا بالقاهرة آنذاك قد جاءه يوم ٨ ديسمبر لتأكيد ان الولايات المتحدة لم يكن لها أى دخل في زيارة السادات الى القدس وانه لم يتشاور مطلقا مع واشنطن بشأنها . . كما حدث نفس الشىء عندما اعلن عن دعوته لعقد المؤتمر التحضيرى بالقاهرة . . واضاف ايلتس : بأن موقف

حكومته هو تأييد المبادرة وفي نفس الوقت ترى ضرورة تحقيق السلام الشامل ، ولا تؤيد توقيع اتفاق منفصل بين مصر واسرائيل تكون نتيجة استمرار النزاع العربي / الاسرائيلي .

(٥٩) د . ناهد رمزي ، ومحمد سلامه آدم ، شاكرا عبد الحميد ، عادل سلطان ، اشرف / د . احمد خليفة ، اتجاهات الرأي العام نحو زيارة الرئيس السادات للقدس - ١٥ ، ١٦ ديسمبر / ١٩٧٧ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، / ١٩٧٧ م .
(٦٠) انظر خطب الرئيس السادات بعد عودته من القدس في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٧ ، وكذلك احاديثه / مع التحفظ بأن هذا الاستقبال قد تم نتيجة التعبئة التي قام بها الحزب الحاكم آنذاك لهذه الجماهير .

(٦١) حسين الشافعي ، في حوار مع جريدة الاهالي المعارضة ، القاهرة عدد ٤٢ في ٨٢/٧/٢٨ ص ٥ .

(٦٢) عثمان احمد عثمان ، صفحات من تجربتي - مرجع سابق ، ص ٤١٢ : ٤١٤ - وقد سبق الاشارة الى هؤلاء الذين حاولوا اقناع السادات بالعدول عن قراره .

(٦٣) انظر مقال للدكتور / سعد الدين ابراهيم ، مبادرة السادات ورد الفعل الاسرائيلي ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨/١/٢٧ وايضا : د . سعد الدين ابراهيم ، المبادرة بين التصلب الاسرائيلي ومجموعة الرفض ، « السياسة الدولية » ، القاهرة ابريل سنة ١٩٧٨ .

(٦٤) محمود رياض ، مرجع سابق ، ص ٥٣٩ : ٥٤٠ .

(٦٥) اسماعيل فهمي « يفتح الملفات » - جريدة اخبار الخليج - مرجع سابق ، ١٩٨٠/٧/٧

(٦٦) نقلا عن مقال د . بطرس غالي ، (وزير الدولة للشئون الخارجية) ، اسرار لم تنشر عن مبادرة السلام - مرجع سابق .

(٦٧) اسماعيل فهمي « يفتح ملفاته » ، جريدة اخبار الخليج ، ١٩٨٠/٧/٧ ، ١٩٨٠/٧/٨ مرجع سابق .

(٦٨) انظر / حديث الرئيس السادات بصفة خاصة ، لمجلة اكتوبر المصرية في ١٩٧٨/٤/٩ ، ١٩٧٨/٤/٢٣ - مجموعة خطبه ، مرجع سابق ص ٣٤٥ ، ص ٣٨٣ .

(٦٩) رجعنا الى : (مبادرة السلام - رحلة القرن العشرين - توثيق وتحليل علمي) مركز الدراسات السياسية - الاهرام . القاهرة - يناير ١٩٧٨ - حيث ورد جزء فيه عن ردود الفعل ازاء القرار ، وايضا : (مؤتمر كامب ديفيد - دراسة توثيقية) مركز الدراسات السياسية - الاهرام - القاهرة - ١٩٧٩ م .

(٧٠) انظر / الابعاد النفسية في الصراع العربي الاسرائيلي ، مركز الدراسات السياسية ، الاهرام - ١٩٧٧/١١/٢٥ ص ٧ .

(٧١) د . هربت كيلمان : الاثار النفسية لمبادرة السادات على المجتمع الاسرائيلي ، الاهرام القاهرة ، ١٩٧٧/١٢/٩ .

(٧٢) د . مصطفى خليل ، في حوار مع الاهرام ، مرجع سابق ، حيث يؤكد انه فوجئ بالتصلب الاسرائيلي وتبعته . . الخ ، ويؤكد ذلك ايضا : د . بطرس غالى ، في مقاله « اسرار لم تنشر بعد عن مبادرة السلام » ، مرجع سابق .

(٧٣) إسماعيل فهمي ، في حديث صحفى مع مجلة الوادى ، العدد ٣٧ ، مايو ١٩٨٢ ص ١٦ : ١٨

(٧٤) انظر / سلوى العامرى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ : ٢٧٧ (حيث اكدت بأن على الرغم من مرور اكثر من خمس سنوات على قرار المبادرة الا ان الاتجاه العام لدى المصريين هو السلبية الشديدة ولم يتحرك الى الناحية الايجابية تجاه اسرائيل ، وأوضحت ايضا ان اسرائيل هي اكثر الجماعات القومية بعدا عن المصريين .

(٧٥) محمود رياض ، مذكراته ، مرجع سابق ، ص ٥٣٨ / حيث اورد ان الرئيس السادات قال ردا على محاولة الرئيس السوري « الاسد » باقناعه بالعدول عن المبادرة منها الى رد الفعل العربى العدائى الشديد لمثل تلك الخطوة فأجابه الرئيس السادات : بأن حتى لو حدث مثل هذا العداء لخطوته فإنه سوف يزول قطعا قبل اقل من ثلاثة اشهر وأكد له انه يتوقع حل الصراع العربى الاسرائيلى برمته بمجرد قيامه بتلك الزيارة لان اسرائيل لن تجد بعد ذلك ما تتعلل به للاستمرار فى احتلال الاراضى العربية .

(٧٦) Heikal, "The Egyptian Foreign Policy", Op. cit, P. 527.

(٧٧) محمود رياض ، مذكراته - مرجع سابق ، ص ٥٦٩ ، ٥٧٨

(٧٨) اشار السيد / محمود رياض ، في مذكراته ، مرجع سابق ، ص ٥٤٠ - الى ذلك افتراض .

(٧٩) من حديث لمجلة (جون افريك الفرنسية) « مع ناحوم جولدمان » (رئيس المؤتمر اليهودى الاسبق) . وترجم الى جريدة الجرائد العالمية ، (التى تصدر يوميه عن الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة) عدد يوم ١٩٨٠ / ١ / ٢٩ م .

(٨٠) إسماعيل فهمي ، في حديث مع مجلة الوادى ، مرجع سابق ، ص ١٦ : ١٨ عدد مايو ١٩٨٢

(٨١) د . مصطفى خليل ، في حديثه مع جريدة الاهرام ، مرجع سابق .

(٨٢) محمد ابراهيم كامل (وزير الخارجية المصرى) ، في حوار مع جريدة الشعب المعارضة ، (لسان حال حزب العمل الاشتراكى) ، القاهرة ، بتاريخ ١٩٨٢ / ٦ / ٢٩ .

(٨٣) أنور السادات - حديثه فى ١٩٧٧ / ٧ / ٣١ ، والمنشور بجريدة الاهرام ١٩٧٧ / ٨ / ١ .

(٨٤) محمد حسنين هيكل ، فى حوار مع « الاهالى » مرجع سابق ١٩٨٢ / ١٢ / ٨ .

(٨٥) د . مصطفى خليل ، فى حوار - مع الاهرام ، مرجع سابق ١٩٨٢ / ١١ / ١٤ ص ٧ .

(٨٦) محمود عزمى ، « مواجهة التغير في ميزان القوى العربى الاسرائيلى ، والنتائج الاستراتيجية العسكرية ، المستقبل العربى ، بيروت ، اغسطس ١٩٨٠ ، ص ٨٨ : ١١٤
حيث اورد مؤشرات هذه النتيجة التى توصل اليها .

(٨٧) - Heikal, "The Egyptian Foreign Policy", Op. cit, P.P.: 725-726.

(٨٨) انور السادات ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، ص ٣٦٤ .

(٨٩) محمود رياض ، مذكراته ، مرجع سابق ، ص ٥٨٦ .

(٩٠) Heikal, Egyptian F.O., Op. cit, P.P.: 725-726.

(٩١) دافيد دواننح ، جارى هيرمان ، حرب بلا نهاية ، وسلام بلا أمل ، مرجع سابق ص ٢٩٥ .

(٩٢) انظر تقييما لدور كيسنجر (وزير الخارجية الامريكية فى عهد نيكسون وفورد) فى المنطقة خاصة بعد حرب اكتوبر - « ابراهيم ابو لغد » حرب اكتوبر واحتمالات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، « شئون فلسطينية ، بيروت ، عدد ٤٥ ، مايو ١٩٧٥ ، وايضا احمد طربين ونصير عارورى والشرق الاوسط فى مخططات نيكسون وكيسنجر » ، شئون فلسطينية ، عدد ٣٣ ، مايو ١٩٧٤ م

- Matti Golom, The Secret Conversations of Henry Kissinger, Step-by, Step Diplomacy in the Middle East, New York, New York Times Book Co., 1976.

(٩٣) إسماعيل فهمى ، فى حديث صحفى لمجلة « الوادى » - مصرية - سودانية ، العدد ٣٧ ، مايو ١٩٨٢ ص ١٦ : ١٨ .

(٩٤) ناحوم جولدمان ، فى حديث مع مجلة « المجلة » ، مرجع سابق / العدد ٢٩ / ، ٣١/٧-٦/٨/١٩٨٢ ، ص ١٤ : ١٨ .

الخاتمة :

(نظام السياسة الخارجية المصرية « ١٩٧٠ - ١٩٨١ »)

تناولت هذه الدراسة موضوع نظام السياسة الخارجية المصرية لتبيان مدى تأثير متغيرات هذا النظام على قرارات السياسة الخارجية في عهد الرئيس السادات ، وذلك بدراسة البيئة النفسية لصانع القرار الرئيسى فى المجال الخارجى وهو الرئيس السادات ، وايضا دراسة عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية مع التطبيق على قرارين هما : انتهاء مهمة الخبراء السوفيت فى مصر ، وزيارة السادات للقدس .

وقد أفردنا فى نهاية كل فصل وكل باب فى الرسالة خاتمة له ، ومن ثم فإنه تحاشيا للتكرار يمكن أن نفرّد هذه الخاتمة لتوضيح ابرز النتائج والملاحظات فى هذه الدراسة كما يلى : -

(١) ن البيئة النفسية للرئيس السادات كصانع قرار رئيس فى مجال السياسة الخارجية ، لعبت دورا كبيرا فى عملية صنع القرار الخارجى بشكل عام ، وقرارى الدراسة بشكل خاص وقد بينت الدراسة مدى تأثير عوامل البيئة النفسية المختلفة على هذه العملية . وفى ضوء ما أكدته الدراسة من أن الرئيس السادات هو صانع القرار الرئيسى فى السياسة الخارجية المصرية فى ضوء قرارى الدراسة ، فإنه يمكن القول بأن نظام السياسة الخارجية لمصر يتحدد من خلال مدركات شخص رئيس الدولة وتوجهاته الايديولوجية . ومن ثم فإن المدخل الرئيسى لفهم نظام السياسة الخارجية المصرية هو تناول البيئة النفسية لصانع القرار الرئيسى المتمثل فى شخص رئيس الدولة ومن كافة الأبعاد .

(٢) محدودية الدور الفعلى للاجهزة المختصة بصنع القرار الخارجى . . حيث اتضح من خلال تحليلنا لعملية صنع القرار الخارجى بين سلطات

الدولة ، وأجهزة الدولة التنفيذية أن الدور الفعلى لها يكاد يكون محدودا للغاية - ان لم يكن منعدما - وتحولت هذه الاجهزة الى ادوات اما لتبرير واضفاء الشرعية والتأييد السياسى على قرارات رئيس الدولة ، أو لتنفيذ هذه القرارات . وقد اتضح ان جميع القرارات فى مجال السياسة الخارجية كانت تصدر بعيدا عن هذه الاجهزة خاصة جهاز « وزارة الخارجية » الذى يعتبر الجهاز الرئيسى - والمختص مباشرة بادارة السياسة الخارجية للدولة . . وعلى سبيل المثال فقد أعلن السادات قرار مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ بشأن التسوية المؤقتة وإعادة فتح قناة السويس بدون علم أو مشورة وزير الخارجية ، وذلك ما أورده وزير الخارجية آنذاك - محمود رياض - فى مذكراته وقد سبق الإشارة لذلك . كذلك استقال عدد من وزراء الخارجية لتخطى السادات لهم فى قراراته الخارجية وهم / محمد رياض ، وإسماعيل فهمى ، ومحمد إبراهيم كامل .

بل يتضح محدودية الدور الفعلى لجهاز آخر وهو مجلس الامن القومى ، حيث لم يتخطى دوره الفعلى عن مجرد الاحاطة بالقرارات التى يتخذها الرئيس السادات او الاحاطة بها يمكن اتخاذه ولكن ليس بشكل صريح او مباشر ، وقد سبق تبيان ذلك .

ومن ثم فإن محدودية الدور الفعلى للاجهزة المختصة ، وكذلك محدودية دور المسئولين عن هذه الاجهزة - ان لم يكن انعدام دور كلاهما - قد يرجع من ناحية الى أسلوب السادات فى صنع القرارات بميله الى أسلوب الفجائية او أسلوب « الصدمات الكهربائية » كما كان يحلوه تسمية قراراته ، وقد يرجع أيضا من ناحية اخرى الى نمط تعامل السادات مع معاونيه . . حيث اكد كثيرون - وقد سبق الإشارة الى ذلك - ممن عملوا بجواره أنه كان يعامل معاونيه معاملة تضعهم دائما بين التردد فى ابداء الرأى وبين التحفظ بالصمت وبين الخوف من اتهامهم بأنهم بعيدون عن الشعب بل ان من يعرض أمرا على الرئيس السادات او يحاول توجيه نظره الى شىء ما ، فكأنها يعرض أمرا من منطلق التفذلك أو استعراض معلوماته او لمجرد الادعاء بالبطولة فى مواجهة الحاكم ، والنتيجة لذلك هو استسلام معاونيه لافكاره فى ضوء نمط

تعامله معهم ، ومن ناحية ثالثة : قد يرجع ايضا الى اسلوب السادات فى عرضه للموضوعات المطلوب مناقشتها مع الاجهزة المختصة كمجلس الامن القومى ، واسلوب عرضه للمعلومات بشأن اتصالاته ومحادثاته الانفرادية مع رؤساء الدول الاخرى او معاونيهم . . ، مما يقود مجموعة معاونيه الى الانحياز الى وجهة نظره التى يطرحها عليهم حيث انه لا خيار فى ضوء ما يتم عرضه من جانب الرئيس السادات .

(٣) العلاقة بين البيئة النفسية والقرارات السياسية المتخذة : حيث اتضح انه قد وجد تطابق فى بعض الاحيان بين البيئة النفسية والقرارات المتخذة ، وفى احيان اخرى لم يوجد التطابق الدقيق بينهما . وقد يرجع هذا الى حد كبير الى اقتصرنا فى تناول البيئة النفسية على تحليل الخطاب السياسى للرئيس السادات ، ولكن بمحاولتنا التعرف على بعض من قيمه وافكاره خارج الخطاب السياسى ، وبمتابعة جزء كبير من اتصالاته وسلوكياته فى المجال الاقليمى والدولى بل والسياسة الداخلية له ، فان هذا قد قادنا الى التعرف اكثر على أبعاد البيئة النفسية له ، وان كان هذا ايضا لم يكشف التطابق « التام » بين البيئة النفسية والقرارات المتخذة وتأكيدا لذلك فان قرارى الدراسة كانت مناقضة لتصوراته وخاصة قرار زيارة القدس ، حيث ان قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت جاء مطابقا للنزعة الايديولوجية لدى الرئيس السادات المعادية للسوفييت فى الوقت الذى لم يكشف تحليلنا للبيئة النفسية له فى تلك الفترة التى صدر فيها القرار عن تلك النزعة المعادية للسوفييت . ومن ثم فإن الإشارة الى الاطار العام الذى يتحرك فيه الرئيس السادات قد ساعدنا الى حد كبير على كشف التطابق غير المعلن بين البيئة النفسية للسادات وبين قراراته السياسية . فى نفس الوقت فإن تحليل البيئة النفسية للسادات من خلال خطابه السياسى فقط قد أبرز نتيجة هامة وهى التناقض بين القول المعلن ، وبين القرارات المتخذة بالفعل . وعموما فإن هذا التناقض بين البيئة النفسية وبين القرارات المتخذة قد يؤكد عدم رشادة القرارات المتخذة ، ومن ثم فإن الحكم عليها بالاخفاق أو الفشل اكثر من النجاح يعد أمرا قابلا للاحتمال بدرجة كبيرة - كما سبق وأوضحناه عند تحليل

قرارى الدراسة سواء من حيث الدوافع الحقيقية لهما ، أو من حيث تقييم كل منهما .

(٤) سمات نظام صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية : حيث يتسم بما يلى :

(أ) المركزية الشديدة فى عملية صنع القرار حيث تتركز فى قمة السلطة التنفيذية المتمثلة فى شخص رئيس الدولة .

(ب) محدودية الدور الفعلى لسلطات الدولة والاجهزة المختصة فى عملية صنع القرار الخارجى . وذلك فى اطار ان رئيس الدولة هو صانع القرار الرئيسى .

(ج) الاعتماد على ما يمكن تسميته « بفريق العمل » فى تنفيذ القرارات ، خارج نطاق الاجهزة المختصة ، وقد اتضح ذلك فى استعانة الرئيس السادات بالدكتور عزيز صدقى فى تنفيذ قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت وقد كان يشغل منصب رئيس الوزراء آنذاك ، ولم يستعان بوزير الخارجية المختص آنذاك أيضا .

واستعان أيضا بالسيد / حافظ إسماعيل - مستشار الامن القومى - بالاتصال سرا بوزير الخارجية الأمريكى كيسنجر خلال عام ١٩٧٣ ، واستعان أيضا بالسيد / حسن التهامى - من رئاسة الجمهورية بالاضطلاع بمهمة الاتصالات السرية بموشى دايان والتي مهدت لقرار زيارة القدس .

(د) البساطة والسرعة فى صنع القرار الخارجى وذلك فى ضوء تركيز القرار فى يد رئيس الدولة وفى ضوء محدودية دور الاجهزة المختصة بصنع القرار الخارجى أيضا .

★ فى ضوء ما سبق هل يمكن للباحث فى مجال السياسة الخارجية المصرية التنبؤ بالسلوك المصرى فى المجال الخارجى فى المستقبل المتطور ؟ أو بعبارة اخرى يصبح لدى الباحث القدرة على التنبؤ بقرارات سياسية ما . يمكن ان تصدر ؟

والواقع انه فى ضوء الاطار المنهاجى لهذه الدراسة ، ونتائجها يمكن القول

بأن امكانية التنبؤ بالسلوك الخارجى لمصر تعد أمرا قابلا للاحتمال بدرجة كبيرة رغم ما يكتنف هذه الامكانية من صعوبات جمة - وذلك من منطلق التعرف على مصدر القرارات فى مجال السياسة الخارجية المصرية . وحيث ان رئيس الدولة هو صانع القرار الرئيسى فى هذا المجال - كما سبق الاشارة ومن ثم فهو محور عملية صنع القرار الخارجى ، ولذلك فإن تحليل البيئة النفسية بكافة أبعادها قد تقود الى زيادة إمكانية القدرة على التنبؤ بالسلوك المحتمل فى السياسة الخارجية المصرية . حيث ان هذا السلوك ينبع - فى اغلب الاحوال - ان لم يكن جميعها - من البيئة النفسية او المدركات الذاتية أو التوجهات الايديولوجية لصانع القرار ، وان كان يستلزم جهدا كبيرا حيث ان الامر لن يتوقف على الحديث المعلن من جانب صانع القرار الرئيسى ، خاصة وأن الاقتصار على الحديث المعلن كأحد جوانب البيئة النفسية قد يساعد على تحليل القرارات المتخذة ولكنه قد يجعل من الصعوبة التنبؤ بالسلوك الخارجى المحتمل ، خاصة وأن هذا الحديث المعلن قد ثبت من خلال تحليل قرارى الدراسة تناقضه معهما بل وغيرهما من قرارات سبق التنويه عنها . وطالما ان لرئيس الدولة - كصانع قرار رئيسى - مثل هذا التأثير بمدركاته الذاتية على عملية صنع القرار الخارجى . . وفى ضوء محدودية دور الاجهزة والمؤسسات الى جانبه . . فإن احتمالات تعرض القرارات - التى يمكن اتخاذها . للفشل تصبح أكثر من احتمالات تعرضها للنجاح ، وهذا ما أثبتته هذه الدراسة .

★ توصية الدراسة :

الواقع أنه لكى تصبح احتمالات تعرض القرارات للنجاح أكثر من تعرضها للفشل ، فإن الامر يحتاج الى إعادة النظر فى الوضع القائم المتمثل فى تركيز قرارات السياسة الخارجية المصرية فى يد رئيس الدولة وذلك بأن يتم توسيع دائرة صنع القرار الخارجى بافساح المجال للاجهزة المختصة لكى تقوم بدورها الحقيقى فى عملية صنع القرار حيث المشاركة الجادة والحقيقية فى كل مراحل القرار . وكذلك بافساح المجال ايضا للباحثين لتقييم القرارات الخارجية عن طريق اتاحة الفرصة لهم بالاطلاع على المعلومات الخاصة

بالقرارات المتخذة حتى يتيسر لهم التقييم الموضوعى لهذه القرارات او تلك .
خاصة وأن عصرنا هذا ليس عصر الزعامات ولكنه عصر « خبراء السلطة » .

- والى ان يتم ذلك فإن الامر الطبيعى هو ما أكدته هذه الدراسة ان المدخل الرئيسى ان لم يكن الوحيد فى مصر كاحدى دول العالم الثالث - لدراسة السياسة الخارجية المصرية هو دراسة البيئة النفسية لرئيس الدولة من كافة الجوانب للتعرف على قيمه ومدرجاته ومعتقداته الى الحد الذى لو أمكن التعرف على نمط السلوك الشخصى له . حيث ان هذا المدخل يقود الباحث الى كيفية صنع القرار فى مصر نظرا لعدم وجود اطار واضح وفعال لعملية صنع القرار متمثلا فى جهاز له مستوياته وقنوات الاتصال بينها .

فى نفس الوقت ، فإن الوضع لو تغير طبقا لما توصى به هذه الدراسة ، فإن مدخل الدراسة يصبح دراسة المؤسسات والاجهزة المختصة بصنع القرار ودورها الفعلى وحجم هذا الدور ثم دراسة نخبة صنع القرار القائمة على هذه الاجهزة . بينما فى الحالة الاولى - حيث يعتبر رئيس الدولة هو محور عملية صنع القرار الخارجى تعتبر دراسة المؤسسات القائمة والاجهزة المختصة مجرد تحصيل حاصل حيث انها تؤكد ما هو قائم بالفعل - بأن هذه المؤسسات ليست لها دور فى عملية صنع القرار بل هى اداة لتنفيذ قرارات ليست من صنعها بل من صنع رئيس الدولة . خاصة وأن هناك اعترافات صريحة من أغلب المسئولين عن هذه الاجهزة بأن دور اجهزتهم متواضع للغاية - ان لم يكن يذكر نهائيا - فى عملية صنع القرار الخارجى . وقد سبق الاشارة الى ذلك .

وختاماً : فان هذه الدراسة تعتبر مجهودا متواضعا من جانب الباحث الذى يعتقد انها لم تصل بعد الى حد الكمال العلمى الذى كان يتمناه ولكنها خطوة على هذا الطريق .

والله ولى التوفيق ، ، ،

« مراجع الرسالة »

أولا : الوثائق :

- ١ - أنور السادات ، مجموعة خطبه ، الفترة من ٧٠ - ١٩٧٧ ، القاهرة
الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٢ - أنور السادات ، برنامج العمل الوطنى - المقدم من رئيس الجمهورية
ورئيس الاتحاد الاشتراكى العربى الى المؤتمر القومى العام الثانى فى دور
انعقاده الاول فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٣ - أنور السادات ، ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى ، القاهرة
أمانة الدعوة والفكر ، أغسطس ١٩٧٤ .
- ٤ - أنور السادات ، ورقة أكتوبر ، القاهرة ، اللجنة المركزية للاتحاد
الاشتراكى العربى ، ابريل ١٩٧٤ .
- ٥ - السياسة الدولية ، « الخلاف المصرى السوفيتى (ملف وثائقى) » ،
القاهرة ، العدد ٤٥ ، يوليو ١٩٧٦ ، ص ٢٢٥ : ٢٤٧ .
- ٦ - الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر ومسيرة السلام - علامات على
الطريق (دراسة وثائقية ، القاهرة ، (ب - ت) .
- ٧ - الهيئة العامة للاستعلامات ، بيان رئيس الوزراء (د . مصطفى
خليل) أمام مجلس الشعب حول معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى
٥ / أبريل / ١٩٧٩ ، القاهرة .
- ٨ - الطليعة ، تقرير السكرتير الاول للجنة المركزية فى ضوء ما انتهت اليه
لجنة العمل ، بعنوان : مفاتيح التطوير الفكرى والسياسى والتنظيمى
للاتحاد الاشتراكى العربى « القاهرة عدد يوليو ١٩٧٢ ، ص ٨١ : ٩٣
- ٩ - الاهرام ، « بيان المؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب ،
حول اتفاقية فك الارتباط على جبهة سيناء الثانية المتعددة فى ١ / ٩ / ١٩٧٥ ،
القاهرة ، ٥ / ٩ / ١٩٧٥ .
- ١٠ - الجريدة الرسمية ، دستور جمهورية مصر العربية ، ١١ سبتمبر
١٩٧١ م .

- ١١ - اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، بيان وزير الخارجية في الاجتماع المشترك للجنة العلاقات الخارجية والشئون العربية بمجلس الشعب في ١٨/٢/١٩٧٥ ،
- ١٢ - الاهرام ، « بيان وزير الخارجية (إسماعيل فهمي) أمام لجان مجلس الشعب في ١١/١/١٩٧٧ » ، القاهرة ، ١٢/١/١٩٧٧ .
- ١٣ - الاهرام ، « بيان وزير الخارجية (إسماعيل فهمي) وحواره مع لجان مجلس الشعب في ٢٢/٣/١٩٧٧ » ، القاهرة ٢٣/٣/١٩٧٧ .
- ١٤ - الاهرام ، « بيان وزير الخارجية (إسماعيل فهمي) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨/٩/١٩٧٧ » ، القاهرة ، ٢٩/٩/١٩٧٧ .
- ١٥ - روز اليوسف ، « ورقة العمل الاسرائيلية المقدمة الى الرئيس كارتر » القاهرة ٢٠/١٢/١٩٧٦ ، ص ٩ : ١٢ .
- ١٦ - مجلس الشعب المصري ، مضابط المجلس لاعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، بشأن المناقشات حول قرار السادات بزيارة القدس ، واتفاقيتي كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .
- ١٧ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤتمر كامب ديفيد (دراسة وثائقية) ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ١٨ - وزارة الخارجية ، « المذكرة الايضاحية من وزارة الخارجية المصرية بشأن القرار الجمهوري الخاص بانهاء العمل بالمعاهدة بين مصر والسوفييت » ، القاهرة ، ابريل ١٩٧٦ .
- ١٩ - وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان في واشنطن ي ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٢٠ - وزارة الخارجية ، مبادرات السلام التي قام بها الرئيس السادات ٧١ - ١٩٧٧ ، القاهرة ١٩٧٩ .
- ٢١ - وزارة الخارجية ، تقرير انجاز (مصر والمسألة الفلسطينية (١٩٤٥ - ١٩٨٠) القاهرة ، ١٩٨٠ .

ثانيا : المراجع العربية :

- (١) ابراهيم أبو لغد ، حرب أكتوبر واحتمالات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، شئون فلسطينية ، بيروت ، عدد ٤٥ ، مايو ١٩٧٥ .
- (٢) ابراهيم سعده ، « خواطر شخصية عن السادات » ، أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٤/١١/١٩٨١ .
- (٣) إبراهيم سعده ، « الروس قادمون ، القاهرة-، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٦ .
- (٤) إبراهيم صقر ، التكامل الاقتصادى العربى ، الثقافة العربية ، ليبيا ، العدد ١٠ ، أكتوبر ١٩٧٥ .
- (٥) إبراهيم صقر ، « حرب أكتوبر والانفراج الدولى ° دراسة فى المجلد السياسى لندوة حرب أكتوبر ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- (٦) أبو سيف يوسف ، « ولكن هل تعلموا شيئا » ، الطليعة ، القاهرة ، فبراير ١٩٧٧ ص ٣٣ : ٣٥ .
- (٧) أحمد يوسف أحمد ، السياسة السوفيتية تجاه اسرائيل ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .
- (٨) أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .
- (٩) أحمد بهاء الدين ، وتحطمت الاسطورة عند الظهر ، بيروت ، دار الشروق ، ١٩٧٤ .
- (١٠) أحمد فارس عبد المنعم ، القرار المصرى بعقد صفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ : دراسة فى السياسة الخارجية المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، مارس ١٩٨٠ .
- (١١) أحمد صدقى الدجاني ، ماذا بعد حرب رمضان ؟ ، فلسطين والوطن العربى فى عالم الغد ، سوريا ، طبعة أولى ، الشركة المتحدة للتوزيع ، ١٩٧٤ .
- (١٢) أحمد طربين ، ونصير عارورى ، « الشرق الاوسط فى مخططات نيكسون وكيسنجر » ، شئون فلسطينية ، عدد ٣٣ ، مايو ١٩٧٤ .

(١٣) احسان عبد القدوس ، « لماذا لا نشترى الاسلحة الامريكية ؟ » ، اخبار اليوم ، القاهرة ، عددى ١٩٧٢/٥/٥ ، ١٩٧٢/٥/١٢ .

(١٤) احسان عبد القدوس ، « ماذا فهمنا من لقاء بريجنيف ونيكسون » ، اخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٧٢/٦/٢٣ .

(١٥) أدجار أبو بالانس ، « الحرب الثالثة بين العرب واسرائيل » ، (ترجمة مازن البندك) ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦ .

(١٦) إسماعيل صبرى مقلد ، « العلاقات السياسية الدولية ، دراسة فى الاصول والنظريات » ، الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، كلية التجارة والاقتصاد ، ١٩٧١ .

(١٧) إسماعيل صبرى مقلد ، « الوفاق الدولى ودبلوماسية الازمات » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة الكويت ، العدد ٢ ، السنة الثالثة ، ديسمبر ١٩٧٥ .

(١٨) إسماعيل صبرى مقلد ، « استراتيجية السادات والعمل العربى المشترك » ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يناير ١٩٧٤ .

(١٩) إسماعيل صبرى مقلد ، « الصين الشعبية والاستراتيجية الدولية » ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يناير ١٩٧٢ .

(٢٠) إسماعيل صبرى مقلد ، « الوفاق الامريكى السوفيتى وقضية الاسلحة الاستراتيجية » ، السياسة الدولية ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٢ .

(٢١) إسماعيل صبرى مقلد ، « تحركات العملاقين على طريق الوفاق » ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ٣٩ ، يناير ١٩٧٥ .

(٢٢) إسماعيل صبرى عبد الله ، « نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية » ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

(٢٣) إسماعيل فهمى ، « يفتح ملفاته » ، جريدة أخبار الخليج (الامارات) نشرت فى عشر حلقات ، ابتداء من ١٩٨٠/٧/٨ وبصفة يومية حتى ١٩٨٠/٧/١٦ وتحت عناوين فرعية مختلفة .

- (٢٤) إسماعيل فهمى ، يتحدث الى مجلة « الوادى » (مصرية / سودانية) ، العدد ٣٧ ، مايو ١٩٨٢ .
- (٢٥) إسماعيل فهمى ، « فى حديث عن السياسة المصرية » الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٤/٥/٣١ .
- (٢٦) إسماعيل فهمى ، « فى حديث لجريدة « الاهرام » ، القاهرة ، ١٩٧٥/٥/٢٩ .
- (٢٧) إسماعيل فهمى ، « فى حديث الى جريدة القبس ، الكويت ، ١٩٧٥/٩/١٢ .
- (٢٨) إسماعيل فهمى ، « فى حديث الى جريدة عكاظ ، السعودية ، ١٩٧٦/٨/٢٧ .
- (٢٩) إسماعيل فهمى ، « فى حديث الى جريدة المدينة المنورة ، السعودية ، ١٩٧٦/٨/٢٧ .
- (٣٠) إسماعيل فهمى ، « فى حديث الى جريدة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦/١٠/٨ .
- (٣١) إسماعيل فهمى ، « فى حديث الى جريدة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧/٥/٢٧ .
- (٣٢) إسماعيل فهمى ، « فى حديث الى مجلة روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٧/٧/٢٥ .
- (٣٣) أسعد عبد الرحمن (اشراف) ، الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، وقائع وتفاعلات ، بيروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٤ .
- (٣٤) أسعد عبد الرحمن ، « النزاع الاقليمى فى مرآة الوفاق الدولى » ، شئون فلسطينية ، بيروت ، عدد ٣٤ ، يونية ١٩٧٤ .
- (٣٥) اسحاق الخطيب ، « بين الوفاق والانفراج » ، شئون فلسطينية ، بيروت ، عدد ٣٤ ، يونية ١٩٧٤ .
- (٣٦) اسامه الغزالى حرب ، « الضغط الامريكى على اسرائيل وحدوده وأهدافه » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨/٤/٧ .

- (٣٧) اقبال احمد . « عودة الى العالم الذي تريده واشنطن » ، شئون فلسطينية ، بيروت ، مارس ١٩٧٥ .
- (٣٨) الاقتصادى ، ملف حول « أرشيف عن الوضع الاقتصادى المصرى » ، الاقتصادى ، القاهرة ، عدد ١٥ يناير ١٩٨٠ .
- (٣٩) الاقتصادى ، ملف حول « دخل مصر من أبنائها فى الخارج » ، الاقتصادى ، القاهرة ، عدد ٢٨/٩/١٩٨١ .
- (٤٠) الاقتصادى ، ملف حول « أرشيف الاقتصادى حول فترة السادات » ، الاقتصادى ، القاهرة ، عدد ١٩/١٠/١٩٨١ .
- (٤١) الاقتصادى ، ملف احصائى عن « المؤشرات الاقتصادية فى مصر من ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » ، الاقتصادى ، عدد ١٥/١١/١٩٧٧ .
- (٤٢) الاهرام ، « الابعاد النفسية فى الصراع العربى - الاسرائيلى » ، اعداد : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، ١٩٧٧/١١/٢٥ .
- (٤٣) الاهرام ، « المخابرات والحرب ، وأسلوب العمل ، وطبيعة عمل المخابرات ، ومدى تأثير التطور العلمى فى أسلوب عمل المخابرات مع اسرائيل » ، حديث لمدير المخابرات العامة المصرية لجريدة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦/١٠/٤ .
- (٤٤) السياسة الدولية ، مناهج دراسة السياسة الخارجية المصرية ، (ندوة) ، عدد ٤٦ ، أكتوبر ١٩٧٦ .
- (٤٥) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية (١٩٥٢ - ١٩٧٩) ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- (٤٦) المستقبل العربى ، « الملف الاحصائى رقم ١٠ » ، المؤشرات الاساسية فى الاقطار العربية » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد ١٠ ، نوفمبر ١٩٧٩ .
- (٤٧) الطليعة ، انتخابات ١٩٧٦ فى مصر وتعليق حول « مستقبل الديمقراطية ومسئولية « الوسط » ، « الطليعة » ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٦ .

- (٤٨) السيد ياسين ، « حرب أكتوبر والشخصية الحضارية المصرية » ، قضايا عربية ، بيروت ، أكتوبر ١٩٧٥ .
- (٤٩) السيد ياسين ، (اشراف) ، الثورة والتغير الاجتماعى « ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٧ .
- (٥٠) السيد ياسين ، « اتجاهات الراى العام الاسرائيلى ازاء قضايا الحرب والسلام » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧/١٢/٣٠ .
- (٥١) السيد عليوه ، « سياسة رومانيا الخارجية تجاه اسرائيل » ، السياسة الدولية ، القاهرة ، يناير ١٩٧١ .
- (٥٢) السيد أمين شلبى ، « هنرى كيسنجر ودبلوماسية الوفاق الدولى » ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ٤٦ ، أكتوبر ١٩٧٦ .
- (٥٣) الملك الحسن (ملك المغرب) ، فى حوار مع « الاهرام » ، القاهرة ، ١٩٧٧/١٢/٢٤ ص ٣ .
- (٥٤) الملك الحسن (ملك المغرب) ، فى حوار مع جريدة الجمهورية ، القاهرة ، ١٩٧٨/١/٢٦ .
- (٥٥) الهيثم الايوبى ، وهشام عبد الله ، « ميزان القوى العربى الاسرائيلى عام ١٩٧٤ » ، بيروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٤ .
- (٥٦) الهيثم الايوبى ، « ميزان القوى العربى الاسرائيلى » ، قضايا عربية ، بيروت ، العدد ٧ ، ٨ يوليو ، واغسطس ١٩٨١ م .
- (٥٧) الياس فرج ، ٦ تشرين الاول بين التسوية والتحرير ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٤ م .
- (٥٨) أمين حامد هويدى ، أحاديث فى الاستراتيجية ، القاهرة ، رسائل الثقافة الحربية ، عدد ٣١ ، اغسطس ١٩٧٥ م .
- (٥٨) امينة السعيد (اشراف) ، رحلة السلام (بمناسبة مرور عام على زيارة السادات للقدس) ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٧٨ م

- (٥٩) أنور السادات ، يا ولدى هذا عمك جمال ، بيروت ، منشورات مكتبة العرفان ، (ب - ت) .
- (٦٠) أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، كتب قومية عدد رقم ٣٠١ (ب - ت) .
- (٦١) أنور السادات ، البحث عن الذات (قصة حياتى) ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، طبعة اولى ، ابريل ١٩٧٨ م .
- (٦٢) أنور السادات ، وصيتى ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، طبعة اولى ، يناير ١٩٨٢
- (٦٣) بطرس غالى ، أزمة الدبلوماسية العربية ، القاهرة ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٩ ،
- (٦٤) بطرس غالى ، القضايا العشر فى تسوية أزمة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٢٤ ، أبريل ١٩٧١ م .
- (٦٥) بطرس غالى ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، (القاهرة) ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ م .
- (٦٦) بطرس غالى ، الدبلوماسية المصرية وقضية السلام العادل ، السياسة الدولية ، (القاهرة) ، عدد ٣٦ ، ابريل ١٩٧٤ م .
- (٦٧) بطرس غالى ، موقع الصين ورومانيا على خريطة اللانحيازية ، الاهرام ، ١٩٧٦/٦/١٨
- (٦٨) بطرس غالى ، « رؤية استطلاعية لما بعد اتفاق السلام » ، السياسة الدولية ، (القاهرة) ، المجلد السنوى لعام ١٩٧٤ . (أبريل ١٩٧٤) .
- (٦٩) بطرس غالى ، الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول ، السياسة الدولية ، عدد ٤١ ، يوليو ١٩٧٥ م .
- (٧٠) بطرس غالى ، المنابر الثلاثة والسياسة الخارجية ، الاهرام ، ١٩٧٦/٨/١٨
- (٧١) بطرس غالى ، الديموقراطية المصرية ، والاتصال بالاحزاب الاجنبية ، الاهرام ، ١٩٧٧/١٠/٣ .

- (٧٢) بطرس غالى ، (وآخرون) ، الديموقراطية فى مصر - ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ، (القاهرة) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، يوليو ١٩٧٧ م
- (٧٣) بطرس غالى ، « موقف مصر من محادثات السلام » ، السياسة الدولية ، عدد ٥٢ ، ابريل / ١٩٧٨ .
- (٧٤) بطرس غالى ، (حديث الى جريدة الاخبار بمناسبة ٤ سنوات على رحلة السلام الى القدس ، القاهرة ، ١٩/١١/١٩٨١ م .
- (٧٥) بطرس غالى ، « أسرار لم تنشر عن رحلة السلام » ، اكتوبر ، القاهرة ، دار المعارف ، العدد ٢٨٧ ، ٢٥/٤/١٩٨٢ م .
- (٧٦) بهجت قرنى . « المعادلة الصعبة فى السياسة الخارجية المصرية » السياسة الدولية ، القاهرة - العدد ٦٩ ، يوليو ١٩٨٢ م .
- (٧٧) جاك كويار ، « من حرب الايام الست الى حرب الساعات الست » ، (ترجمة كمال السيد) ، بيروت ، دار الوطن العربى ، ١٩٧٣ .
- (٧٨) جمال حمدان ، « ماذا بعد حرب اكتوبر ؟ » ، نشرت على ثلاث حلقات ١٧/١/١٩٧٥ ، ٢٤/١/١٩٧٥ ، ٣١/١/١٩٧٥ .
- (٧٩) جمال حمدان ، « ٦/ اكتوبر فى الاستراتيجية العالمية » ، القاهرة ، منشورات ، عالم الكتاب ، ١٩٧٤ .
- (٨٠) جمال حمدان ، شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٧٠ .
- (٨١) جمال على زهران ، أكتوبر والتضامن العربى ، الموقف العربى ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٩ .
- (٨٢) جمال العطيفى ، وبطرس غالى ، ومحمد سيد أحمد ، فى مقابلة صحفية مع مجلة النيوزويك الامريكية ، نشر النص كاملا بمجلة الطليعة ، القاهرة سبتمبر ١٩٧٥ .
- (٨٣) جمال العطيفى . « الطريق الى الديموقراطية » ، دراسة فى ١٢ حلقة نشرت بالاهرام ، القاهرة ، الفترة من ١٦/٩/١٩٧٧ : ١٢/١١/١٩٧٧ .

- (٨٤) جمال العطيفى ، « مشكلات الممارسة الديموقراطية » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨/٥/٩ .
- (٨٥) جمال موسى بدر ، « انعكاسات حرب اكتوبر على اطار الوفاق الدولى » ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ابريل ١٩٧٤ .
- (٨٦) جعفرالحسينى ، « السادات فى الكيان الصهيونى » ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، فبراير ١٩٧٨ .
- (٨٧) جعفر محمد نميرى ، السادات - المبادئ والمواقف ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١ .
- (٨٨) جلال أمين ، « المشرق العربى والغرب ، بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية ، بيروت ، طبعة ثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير ١٩٨١ .
- (٨٩) جودة عبد الخالق ، « الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ٧١ - ١٩٧٧ دراسة فى كتاب (مصر فى ربع قرن ٥٢ - ١٩٧٧) ، بيروت ، معهد الانماء العربى ١٩٨١ .
- (٩٠) جودة عبد الخالق ، (محرر) ، الانفتاح (الجذور والحصاد والمستقبل ، القاهرة ، سلسلة قضايا أساسية رقم ١ ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢ .
- (٩١) جورج طعمة (محقق) ، قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى (١٩٤٧ - ١٩٧٤) ، ط ٢ ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٥ .
- (٩٢) جورج طعمة ، « القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى فى الامم المتحدة ، من ١٩٦٥ - ١٩٧٤ » ، شئون فلسطينية ، بيروت ، عددى ٤٢/٤١ ، فبراير ١٩٧٥ .
- (٩٣) جورج قرم (اشراف) ، عبد القادر سيد أحمد وفريق العلوم الاقتصادية والاستراتيجية (اعداد) حوار الشمال والجنوب (أسسه ونتائجه) ، بيروت ، معهد الانماء العربى . ط ١ ، ١٩٧٧ .

- (٩٤) جولد س. ، (حر حكماء صهيون) حوار أجراه معه « الاهرام » ، القاهرة ، نشر على حلقتين يومى ١٩٧٨/٥/٢٦ ، ١٩٧٨/٥/٢٧ .
- (٩٥) جيرالد نيوبرت ، التقدم الاجتماعى والانفراج الدولى ، دراسات اشتراكية ، القاهرة ، دار الهلال ، يناير ١٩٧٦ .
- (٩٦) حافظ إسماعيل ، فى حوار مع مجلة « المصور » ، القاهرة ، العدد ٣٠١٨ ، ١٩٨٢/٨/١٣ .
- (٩٧) حامد ربيع ، سلاح البترول والصراع العربى الاسرائيلى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ .
- (٩٨) حامد ربيع ، الحرب النفسية فى المنطقة العربية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، سبتمبر ١٩٧٤ .
- (٩٩) حامد ربيع ، تأملات فى الصراع العربى الاسرائيلى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦ .
- (١٠٠) حامد ربيع ، من يحكم فى تل أبيب ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مارس ١٩٧٥ .
- (١٠١) حامد ربيع ، العرب فى قلب العاصفة ، مجموعة مقالات فى مجلة « الموقف العربى » ، القاهرة ، خلال عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ .
- (١٠٢) حامد ربيع ، « امتى والعالم » ، مجموعة مقالات فى مجلة « الموقف العربى » ، القاهرة ، خلال عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ .
- (١٠٣) حامد ربيع ، « القدرات العربية فى صراع العمالة » ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ١ ، مايو ١٩٧٨ .
- (١٠٤) حامد ربيع ، المتغيرات الدولية وتطور مشكلة الشرق الاوسط ، دمشق ، منشورات الطلائع ، ١٩٧٩ .
- (١٠٥) حامد ربيع ، المضمون السياسى للحوار العربى الاوروبى ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٧٩ .
- (١٠٦) حامد ربيع ، الحوار العربى الاوروبى واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، يونيه ١٩٨٠ .

- (١٠٧) حامد ربيع ، الاسلام والقوى الدولية ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٨١ .
- (١٠٨) حاتم صادق ، « استراتيجية فرض السلام ونظرية الامن الاسرائيلى » السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يناير ١٩٧٢ .
- (١٠٩) حسن بكر أحمد ، سياسات الانفراج الدولى - دراسة تحليلية لدوافعها ونتائجها حتى عام ١٩٧٢ (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .
- (١١٠) حسن البدرى ، وآخرون ، حرب رمضان - الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة ، القاهرة ، طبعة ٢ ، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤ .
- (١١١) حسن أغسا ، « مصر واسرائيل والقنبلة الذرية » ، الطليعة ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٥ .
- (١١٢) حسن التهامى ، « يروى أسرار المبادرة فى لقاء مثير » مع ، مجلة « المصور » ، القاهرة ، العدد (٣٠٠٧) ، ٢٨ مايو ١٩٨٢ .
- (١١٣) حسين عبد الرازق ، مصر فى ١٨ ، ١٩ يناير ، بيروت ، دار الكلمة ، ١٩٧٩ .
- (١١٤) حسين شريف (اعداد) ، مفهوم السياسة الخارجية الامريكية لهنرى كيسنجر ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .
- (١١٥) حسين عويضة ، ميزان القوى العربى الاسرائيلى عام ٧٤ - ١٩٧٥ ، بيروت ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٥ .
- (١١٦) حسين فهمى ، الامن الاوربى والشرق الاوسط ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٤ .
- (١١٧) حمدى الطاهرى ، حرب اكتوبر فى الاعلام العربى ، القاهرة ، المطبعة العالمية ، ١٩٧٥ .
- (١١٨) حمدى فؤاد ، الحرب الدبلوماسية بين مصر واسرائيل ، بيروت ، دار القضاء للنشر ، ١٩٧٦ .

- (١١٩) حمدى عبد الجواد على شافعى ، اتفاقيات الفصل بين القوات ودورها فى حفظ السلام فى الشرق الاوسط ، (رسالة دكتوراه) ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .
- (١٢٠) خالد الحسن ، « لبنان الازمة : محاولة لفهم السواق والمستقبل » ، الطليعة ، القاهرة ، عدد اكتوبر ١٩٧٥ .
- (١٢١) خالد محمد الكوى ، الوظيفة الدبلوماسية ، والدعاية الخارجية فى ضوء التحدى الصهيونى ، (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ١٩٧٧ .
- (١٢٢) خالد محى الدين ، « الاستراتيجية السوفيتية تجاه الشرق الاوسط » ، الطليعة ، القاهرة ، يناير ١٩٧٥ .
- (١٢٣) خالد محى الدين ، « انفراج لا وفاق » ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، يناير ١٩٧٨ .
- (١٢٤) خلدون ناجى معروف ، مشاريع الحلول السلمية لحل أزمة الشرق الاوسط ، دراسة فى الدبلوماسية الاسرائيلية ، (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .
- (١٢٥) خيرى عزيز ، « الاتحاد السوفيتى هل هو دولة استعمارية ؟ » ، الطليعة ، القاهرة ، عدد يناير ١٩٧٥ .
- (١٢٦) دار التعاون ، ١٥ مايو الثورة والمستقبل ، القاهرة ، مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر ، ١٩٧٧ .
- (١٢٧) دافيد دواننج ، وجارى هيرمان ، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل « ترجمة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ .
- (١٢٨) دافيد ينسى ، اتفاقية سيناء والعلاقات المصرية ، الامريكية ، دراسة فى ندوة اكتوبر ١٩٧٥ ، (فى : مجلد القطاع السياسى ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- (١٢٩) دينوفريسكو بالدى ، السادات يتحدى ، ترجمة (موسى بدوى) ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .

- (١٣٠) رفعت المحجوب (أمين عام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي) ، والاتحاد الاشتراكي ومنابره ، حوار مع : الطليعة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٥ ص ٦ : ٩١
- (١٣١) رفعت المحجوب ، « المنابر والاحزاب : زرع المجتمع الاشتراكي في الاطار الديموقراطي » ، حوار مع ، الاهرام ، القاهرة ، ١٣ فبراير ١٩٧٦ .
- (١٣٢) رفعت السعيد ، « الاتحاد السوفيتي وحركة التحرر الوطني العربية » ، الطليعة ، القاهرة ، عدد يناير ١٩٧٥ ص ١١٩ : ١٢٣ .
- (١٣٣) رمزي زكي أزمة الديون الخارجية (رؤية من العالم الثالث) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .
- (١٣٤) رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر - أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .
- (١٣٥) روى ماكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة : حسن صعب ، بيروت ، المكتبة الاهلية ، ١٩٦١ .
- (١٣٦) زاهر رياض ، مصر وأفريقيا ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ .
- (١٣٧) سعد الدين ابراهيم ، في فسيولوجية الصراع العربي الاسرائيلي ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٧٣ .
- (١٣٨) سعد الدين ابراهيم ، « مبادرة السادات ورد الفعل الاسرائيلي » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨/١/٢٧ .
- (١٣٩) سعد الدين ابراهيم ، « المبادرة بين التصلب الاسرائيلي ومجموعة الرفض » ، السياسة الدولية ، عدد ٥١ ، ابريل ١٩٧٨ .
- (١٤٠) سعد الدين ابراهيم ، « التنمية في مصر : الحلم الذي لم يتحقق بعد » ، دراسة في كتاب مصر في ربع قرن ١٩٧٧ - ٥٢ ، دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي ، بيروت ، معهد الانماء العربي ، ١٩٨١ .

- (١٤١) سعد الدين إبراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد - دراسة فى الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ .
- (١٤٢) سلوى العامرى ، تصورات المثقفين المصريين لخصائص بعض الجماعات القومية واتجاهاتهم نحو هذه الجماعات ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ابريل ١٩٨٣ .
- (١٤٣) سلمان رشيد سلمان ، الدور الجديد للكيان الصهيونى فى المنطقة العربية ، بغداد ، الدار الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ .
- (١٤٤) سليمان محمد الطماوى ، الوحدة الوطنية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .
- (١٤٥) سيد مرعى ، وآخرون ، الديموقراطية فى مصر (ربع قرن بعد ثورة يوليو) ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٧ .
- (١٤٦) سيد مرعى ، أوراق سياسية ، الجزء الثالث : مع الرئيس السادات ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٩ .
- (١٤٧) شبل العيسى ، حول الوحدة والتضامن والتسوية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٦ .
- (١٤٨) شعراوى جمعة ، يتحدث الى جريدة « الشعب » المعارضة ، القاهرة ، عدد ١٢٩ ، ١٩٨٢/٦/٨ ص ١٠ ، ١٢ ، ١٧ .
- (١٤٩) صبرى أبو المجد ، المسيرة الطويلة مع السادات على طريق النضال ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٧٨ .
- (١٥٠) صدقى محمود (قائد الطيران المصرى السابق) ، « فى حديث مع : مجلة الوادى ، مصرية - سودانية ، عدد ٤٠ ، اغسطس ١٩٨٢ ص ٣٣ : ٤٠ .
- (١٥١) صلاح الشاهد ، ذكرياتى فى عهدي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٦ .
- (١٥٢) صلاح نصر . حرب العقل والمعرفة ، بيروت ، دار الوطن العربى ، ١٩٧٥ .

- (١٥٣) عادل حسين ، « من المسئول : ومن يتحمل عبء الازمة ؟ » ،
الطليعة ، القاهرة ، فبراير ١٩٧٧ .
- (١٥٤) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ٧٤ -
١٩٧٩ (جزآن) ، بيروت ، دار الكلمة للنشر ، ١٩٨١ .
- (١٥٥) عبد العظيم مناف وآخرون ، عام على التطبيع ، القاهرة ، دار
الموقف العربى ، ١٩٨١ .
- (١٥٦) عبد المنعم القيسونى ، التنمية الاقتصادية الدولية ، مصر والعالم
العربى حالة خاصة ، القاهرة ، البنك الوطنى المصرى ، ١٩٧٤ .
- (١٥٧) عبد المنعم شemis ، أنور السادات ، القاهرة ، الهيئة العامة
للاستعلامات ، ١٩٧٤ .
- (١٥٨) عبد الكريم درويش ، وليلى تكلا ، حرب الساعات الست ،
القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .
- (١٥٩) عبد الستار الطويلة ، حرب الساعات الست واحتمالات الحرب
الخامسة ، القاهرة ، بيروت ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .
- (١٦٠) عبد المنعم الصاوى ، ماذا بعد ٦ أكتوبر ، القاهرة ، روز
اليوسف ، ١٩٧٤ .
- (١٦١) عبد العزيز سرحان ، مشكلة الشرق الاوسط المعاصرة ،
القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ .
- (١٦٢) عبد اللطيف البغدادى ، مذكرات ، القاهرة ، المكتب المصرى
الحديث ، ١٩٧٧ .
- (١٦٣) عبد الرحمن الشرقاوى ، « الوحدة الوطنية أيضا » . . تحليل لـ
١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٧/١/٣١ ص
٣ : ٥ .
- (١٦٤) عبد العزيز نوار ، وإبراهيم البحراوى ، صلاح العقاد ، مؤتمر
كامب ديفيد . رؤية علمية ، القاهرة ، مكتبة جامعة عين شمس ،
١٩٧٩ .

- (١٦٥) عبد المنعم صبحى ، السادات وثورة التصحيح ، القاهرة ، دار الشعب ، ١٩٧٥ .
- (١٦٦) عبد الهادى يموت ، التعاون الاقتصادى العربى وأهمية التكامل فى سبيل التنمية بيروت ، معهد الانباء العربى ، ١٩٧٦ .
- (١٦٧) عبد المنعم السيد على ، دراسات فى اقتصاديات النفط العربى ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٧٩ .
- (١٦٨) عثمان عسل ، « دور رومانيا فى مساعى السلام » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨/٢/١١ .
- (١٦٩) عثمان أحمد عثمان ، صفحات من تجربتى ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١ .
- (١٧٠) عدلى حسن سعيد ، الامن القومى العربى واستراتيجية تحقيقه ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .
- (١٧١) عدنان العمدة ، « انتهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل وآثارها على القضية الفلسطينية » ، شئون فلسطينية ، عدد ٣٣ ، مايو ١٩٧٤ .
- (١٧٢) عدنان العمدة ، « اللعبة الدبلوماسية الرومانية فى الشرق الاوسط » ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد أكتوبر ١٩٧٢ ص ٦٥٧ : ٦٦٤ .
- (١٧٣) عودة أبوردينة ، كيسنجر والولايات المتحدة والنزاع العربى الاسرائيلى ، « شئون فلسطينية » بيروت ، عدد ٣٣ ، مايو ١٩٧٤ .
- (١٧٤) عزيز صدقى ، « حوار حول الانفتاح الاقتصادى » ، حوار مع مجلة « صباح الخير » ، القاهرة ، عدد ١٣٨١ ، ١٩٨٢/٦/٢٤ ص ١٠ : ١٣ ، ٦٢ .
- (١٧٥) عزيز صدقى ، فى حوار مع : مجلة « المصور » ، القاهرة ،
- (١٧٦) على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٧) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

- (١٧٧) على الدين هلال ، « ثورة ٢٣ يوليو والتنظيم السياسى » ،
الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥/٧/٢٠ .
- (١٧٨) على الدين هلال ، « التجزئة والتقسيم فى الوطن العربى » ،
قضايا عربية ، بيروت ، ابريل - سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ٤٣ : ٥٢ .
- (١٧٩) على الدين هلال ، « تطور الايديولوجية الرسمية فى مصر
(الديموقراطية والاشتراكية) » ، دراسة فى كتاب : مصر فى ربع قرن ،
بيروت ، معهد الانماء العربى ، ١٩٨١ ص ١٢١ : ١٥١ .
- (١٨٠) على الدين هلال ، جميل مطر ، النظام الاقليمى العربى (دراسة
فى العلاقات السياسية العربية ، بيروت ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة
العربية ١٩٨٠ .
- (١٨١) على الدين هلال ، ومصطفى كامل السيد ، واكرام بدر الدين ،
تجربة الديموقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، القاهرة ، المركز العربى
للبحث والنشر ، ١٩٨٢ .
- (١٨٢) فاروق يوسف أحمد ، مذكرات فى مناهج البحث ، لطلبة كلية
الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية لعام ١٩٧٧/٧٦ .
- (١٨٣) فاضل زكى ، « الاصول التاريخية والفقهية للوفاق الدولى » ،
السياسة الدولية » ، القاهرة ، عدد ٤٨ ، ابريل ١٩٧٧ ص ١٠٥ :
١١١ .
- (١٨٤) فايز صايغ ، السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية ،
شئون فلسطينية ، بيروت ، عدد ٣٧ ، سبتمبر ١٩٧٤ .
- (١٨٥) فؤاد مرسى وآخرين ، « الغلاء : الاسباب الخارجية والاسباب
الداخلية » ، الطليعة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٤ ص ٢١ : ٥٧ .
- (١٨٦) فؤاد مرسى وآخرين ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، بيروت ، ط
٢ ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ .
- (١٨٧) فؤاد سراج الدين ، لماذا الحزب الجديد ، القاهرة ، دار
الشروق ، ١٩٧٧ .

- (١٨٨) كريم مرده ، « الجذور التاريخية العميقة للعلاقات العربية السوفيتية ، شئون فلسطينية ، بيروت ، عدد ٤٣ ، مارس ١٩٧٥ .
- (١٨٩) كمال السيد ، التكامل العربى - الاسرائيلى بين أحلام التوسعيين وحقائق المنطقة ، الطليعة ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٥ ص ٣٢ : ٤٠ .
- (١٩٠) كمال حسن على (وزير الخارجية المصرى) ، « يتحدث لروز اليوسف » ، القاهرة ، ١٩٨٢/٤/١٩ ص ٨ : ١٤ .
- (١٩١) لطفى الخولى ، وأبوسيف يوسف ، وعبد المنعم الغزالى ، ومراد وهبة ، « الاتحاد السوفيتى ١٩٧٦ - دراسة ميدانية » ، الطليعة ، القاهرة ، عدد فبراير ١٩٧٦ ، ص ٨٢ : ١١٣ .
- (١٩٢) لطفى الخولى ، عام الانكسار فى العالم الثالث ، القاهرة ، مكتبة القاهرة للثقافة الغربية ، ١٩٧٥ .
- (١٩٣) لطفى الخول ، « مدرسة السادات السياسية » (عدة مقالات) نشرت بجريدة الاهرام ، أيام ١٣/٦ ، ٩/٧ ، ١٦/٧ ، ٣١/٧ ، ٦/٨ ، ١٣/٨ ، ٢٠/٨/١٩٧٥ .
- (١٩٤) لطفى الخولى ، « عن القاهرة وموسكو : الفعل ورد الفعل » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦/٢/١١ .
- (١٩٥) لطفى الخولى ، « صياغات بريجنيف الجديدة حول مصر وأزمة الشرق الاوسط » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦/٣/٢ .
- (١٩٦) لطفى الخولى ، « العبور من الوقفة مع الصديق الى الحوار مع الصديق » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥/١٢/١٧ .
- (١٩٧) لطفى الخولى ، « عن القاهرة وموسكو . . أين تقع « الازمة » فى العلاقات » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦/١/٢١ .
- (١٩٨) لطفى الخولى ، « عن القاهرة وموسكو . . أزمة الطريق الى جنيف » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦/٢/٤ .
- (١٩٩) لطفى الخولى ، « عن القاهرة وموسكو : أزمة اللغة المشتركة » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦/١/٢٨ .

(٢٠٠) لطفى الخولى ، « العالم العربى فى عصر التعايش السلمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى » ، الطليعة ، القاهرة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٧٧ : ٨٧ .

(٢٠١) لطفى الخولى ، « ماذا حول ، وماذا بعد . . . انهاء معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية » ، الطليعة ، القاهرة ، ابريل ١٩٧٦ ص ٥ : ١٥ .

(٢٠٢) لطفى الخولى ، « جماهيريناير بين الحكومة واليسار » ، الطليعة ، القاهرة ، فبراير ١٩٧٧ ، ص ١٩/٥ .

(٢٠٣) لويس عوض ، رؤية يساريه لمبادرة السلام ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧/١٢/٨ ص ٧ .

(٢٠٤) مارلين نصر ، التصور القومى العربى فى فكر عبد الناصر ٥٢ - ١٩٧٠ - دراسة فى علم المفردات والدلالة ، (رسالة دكتوراه منشورة) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ .

(٢٠٥) مالكنولم كير ، « مصر تحاصم السوفييت ، وأمريكا تحاصم اسرائيل » ، روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٦/٤/١٢ ، ص ٢٨ : ٣٠ .

(٢٠٦) محمد إبراهيم كامل (وزير الخارجية المصرى السابق) ، « يروى لأول مرة أسرار كامب ديفيد » جريدة الشعب المعارضة ، القاهرة ، عدد ١٣٢ ، ١٩٨٢/٦/٢٢ ، ص ١ ، ١٣ ، وعدد ١٣٣ ، ١٩٨٢/٦/٢٩ ، ص ٨ ، ٩ .

(٢٠٧) محمد أحمد صادق ، « صفحات من مذكراته » ، الشعب المعارضة ، القاهرة ، عدد ١٢٦ ، ١٩٨٢/٥/١٨ ، ص ١٠ ، ١١ ، عدد ١٢٧ ، ١٩٨٢/٥/٢٥ ص ٩٠٨ .

(٢٠٨) محمد حسن الزيات ، « كرايسكى والمسألة الفلسطينية » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٩/٩/٤ .

(٢٠٩) محمد حسنين هيكل ، « من الدان الى الدانوب » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٢/٤/٢٨ .

- (٢١٠) محمد حسنين هيكل ، « على هامش التطورات الاخيرة » ،
الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٢/٧/٢٨ .
- (٢١١) محمد حسنين هيكل ، « الحوار المكتوب في موسكو » ، الاهرام ،
القاهرة ، ١٩٧٢/٨/٤ .
- (٢١٢) محمد حسنين هيكل ، « حالة الاسلام واللاحرب » سبعة
مقالات . « اسبوعية » ، الاهرام ، في الفترة من ١٩٧٢/٦/١٦ -
١٩٧٢/٧/٢١ .
- (٢١٣) محمد حسنين هيكل ، « الحوار المطلوب والضرورى » ،
الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٢/٨/١١ .
- (٢١٤) محمد حسنين هيكل ، « رحلة الى عصر جديد . . لماذا الشهور
الست القادمة ؟ » ، مجموعة مقالات اسبوعية ، الاهرام ، القاهرة ،
نوفمبر ، ديسمبر ١٩٧٢ .
- (٢١٥) محمد حسنين هيكل ، « عودة الى الشرق الاوسط وأزمته » ،
عشر مقالات . « أسبوعية » ، الاهرام ، القاهرة ، الفترة من
١٩٧٣/٥/١١ : ١٩٧٣/٧/١٣ .
- (٢١٦) محمد حسنين هيكل ، في حديث مع جريدة (الاهالى)
المعارضة ، القاهرة ، عددى ١١ ، ١٢ ، ١٩٧٨/٤/١٢ ،
١٩٧٨/٤/١٩ .
- (٢١٧) محمد حسنين هيكل ، « سياسة مصر الخارجية (مسلسلة
مقالات) » ، جريدة الوطن ، الكويت ، ابتداء من ١٩٧٨/٧/١ وما
بعدها .
- (٢١٨) محمد حسنين هيكل ، حديث المبادرة ، بيروت ، شركة
المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٧٨ .
- (٢١٩) محمد حسنين هيكل ، الحل والحرب ، بيروت ، شركة
المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٠ .
- (٢٢٠) محمد حسنين هيكل ، السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة ،
رسائل الى صديق هناك ، بيروت .، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،
١٩٨٠ .

- (٢٢١) محمد حسنين هيكل ، آفاق الشائعات ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨١ .
- (٢٢٢) محمد حسنين هيكل ، حكاية العرب والسوفييت ، الكويت ، شركة الخليج لتوزيع الصحف ، ١٩٨٠ .
- (٢٢٣) محمد حسنين هيكل ، « قضايا التسوية والصراع العربى » ، حوار مع مجلة المستقبل العربى ، عدد ٣١ ، سبتمبر ١٩٨١ ، ص ١١١ - ١٣٥ .
- (٢٢٤) محمد حسنين هيكل ، فى حوار مع جريدة (الاهالى) المعارضة ، القاهرة ، ثلاثة أعداد ، ١٩٨٢/١٢/١ ، ١٩٨٢/١٢/٨ ، ١٩٨٢/١٢/١٥ .
- (٢٢٥) محمد حسنين هيكل ، وقائع تحقيق سياسى ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣ .
- (٢٢٦) محمد ربيع ، مؤتمر جنيف واحتمالات التسوية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٦ .
- (٢٢٧) محمد عودة ، وآخرون ، قصة السوفييت مع مصر ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٥ .
- (٢٢٨) محمد سيد أحمد ، بعد أن تسكت المدافع ، بيروت ، دار القضايا ، ١٩٧٥ .
- (٢٢٩) محمد حسنين هيكل ، « حول الاستراتيجية السوفيتية فى الشرق الاوسط » ، السياسة الدولية ، عدد ٣٨ ، اكتوبر ١٩٧٤ ص ١٢٨ : ١٤٧ .
- (٢٣٠) محمد حسنين هيكل ، « علاج أحداث يناير بمنهج التدبير التأمري » الطليعة ، القاهرة ، فبراير ١٩٧٧ ، ص ٣٥ : ٣٧ .
- (٢٣١) محمد عبد الغنى الجمسى (وزير حربية مصرى سابق) ، « فى حوار مع : مجلة الحوادث » ، بيروت ، عدد ١١٤٦ ، ١٧ نوفمبر ١٩٧٨ .
- (٢٣٢) محمد طلعت الغنيمى ، البترول العربى وأزمة الشرق الاوسط ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .

(٢٣٣) محمد فوزى (وزير حربية مصرى سابق) ، « يرد على صادق »
جريدة الشعب المعارضة ، القاهرة ، عدد ١٢٨ ، ١/٦/١٩٨٢ ص ١٠ :
١١ .

(٢٣٤) محمد فخرى مكى ، « الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى
(١٩٧٥ - ٦٠ / ٥٩) » مصر المعاصرة ، القاهرة ، عدد ٣٧٠ ، اكتوبر
١٩٧٧ ، ص ٤٥ : ٥٨ .

(٢٣٥) محمد عزيز شكرى ، « التكتلات والاحلاف الدولية فى عصر
الوفاق » ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ٣٨ ، اكتوبر ١٩٧٤ ص
٧٠ : ١٠١ .

(١٣٦) محمد عزيز شكرى ، الاحلاف والتكتلات فى السياسة العالمية ،
الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب (سلسلة عالم
المعرفة) ، عدد ٧ يوليو ١٩٧٨ .

(٢٣٧) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة ،
بروفيسنال للاعلام والنشر ، ١٩٨٣ .

(٢٣٨) محمود إسماعيل محمد ، « استخدام القوة المسلحة فى العصر
النوى ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ٢٤ ، ابريل ١٩٧١ ص ٧٢ :
٩٩ .

(٢٣٩) محمود إسماعيل محمد ، « نحو استراتيجية لسياسة مصر الخارجية
فى الثمانينات ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ٦٩ ، يوليو ١٩٨٢ ص
٩٠ : ١٠٤ .

(٢٤٠) محمود إسماعيل محمد ، الصراع الدولى ، مذكرات لطلبة تمهيدى
ماجستير العلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

(٢٤١) محمود إسماعيل محمد ، مشكلات دولية معاصرة ، القاهرة ،
مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨١ .

(٢٤٢) محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، بيروت ، مركز
دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ .

(٢٤٣) محمود رياض ، « حوار مع الامين الاول للجامعة العربية » ،
الطلیعة ، القاهرة ، فبراير ١٩٧٧ ، ص ٤٠ - ٧٦ .

- (٢٤٤) محمود رياض ، البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط ١٩٤٨-١٩٧٨ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ .
- (٢٤٥) محمود أحمد الشافعي ، « ايرادات النفط والتعاون الاقتصادي العربي » مصر المعاصرة ، القاهرة ، عدد ٣٦٤ ، ابريل ١٩٧٦ ص ٥ : ١٩ .
- (٢٤٦) محمود عزمي ، « مواجهة التغيير في ميزان القوى العربي الاسرائيلي والنتائج الاستراتيجية العسكرية » ، المستقبل العربي ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٠ ص ٨٨ : ١١٤ .
- (٢٤٧) محمود عزمي ، (اعداد) ، « الجيوش والاسلحة » القسم الاول : الملف الاحصائي رقم ١٨ ، المستقبل العربي ، بيروت ، اغسطس ١٩٨٠ ص ١٧٤ : ١٨٣ .
- (٢٤٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مبادرة السلام (دراسة تحليلية) ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- (٢٤٩) مصطفى بهجت بدوي ، كلام عنا وعن اسرائيل من ٥ يونيو الى ٦ أكتوبر ، القاهرة ، دار الشعب ، ١٩٧٣ .
- (٢٥٠) مصطفى بهجت بدوي ، تشريح للنفس والحاجز النفسي ، الاهرام ، القاهرة ، ١٥/١٢/١٩٧٧ .
- (٢٥١) مصطفى أمين ، وآخرون ، وماذا بعد حرب أكتوبر ؟ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٤ .
- (٢٥٢) مصطفى خليل ، « في حوار مع مجلة : الحوادث » ، بيروت ، عدد ١٣٠٩ ، ٤ ديسمبر ١٩٨١ ، ص ٢٧ : ٢٩ .
- (٢٥٣) مصطفى خليل ، « في حوار حول المبادرة في الذكرى الخامسة » مع جريدة الاهرام ، القاهرة ، عدد ١٤/١١/١٩٨٢ ، ٢١/١١/١٩٨٢ .
- (٢٥٤) مصطفى علوي ، وعبد المنعم سعيد ، مصر وأمريكا ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٦ .

(٢٥٥) مصطفى علوى محمد سيف ، سلوك مصر الدولى خلال أزمة مايو / يونيه ١٩٦٧ ، (رسالة دكتوراة) ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .

(٢٥٦) منير محمود بدوى ، الابعاد السياسية والاقتصادية للحوار العربى الأوربى ، ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

(٢٥٧) موسى صبرى ، وثائق ١٥ مايو ، القاهرة ، ط ١ ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ .

(٢٥٨) موسى صبرى ، وثائق حرب أكتوبر ، القاهرة ، ط ٤ ، مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٧٧ .

(٢٥٩) موسى بدوى ، السادات رجل الحرب ورجل السلام ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

(٢٦٠) موشى دايان ، قصة حياتى ، القسم الثانى ، مترجم بالعربية ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ .

(٢٦١) نادية حسن سالم ، مناهج البحث فى علوم الاتصال الجماهيرى بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٢ .

(٢٦٢) نادية مصطفى أغا ، السياسة الفرنسية ازاء الشرق الاوسط ابتداء من أزمة يونيه ١٩٦٧ حتى مبادرة الرئيس السادات فى نوفمبر ١٩٧٧ ، (رسالة دكتوراه) ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، يوليو ١٩٨١ .

(٢٦٣) نادر الفرجاني ، هدر الامكانية (بحث فى مدى تقدم الشعب العربى نحو غاياته) ، القاهرة ، ط ٢ ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ .

(٢٦٤) ناهد رمزى ، ومحمد سلامة آدم ، وشاكر عبد الحميد ، وعادل سلطان ، أشرف / د . أحمد خليفة ، اتجاهات رأى العام نحو زيارة الرئيس السادات للقدس ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٧ .

(٢٦٥) نبيل راغب ، أنور السادات رائدا للتأصيل الفكري ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٥ .

(٢٦٦) نبيل راغب ، مستقبل الديمقراطية في مصر ، القاهرة ، مركز النيل للاعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات (سلسلة كتب سياسية العدد ٦) ، ١٩٧٩ .

(٢٦٧) نديم البيطار ، من التجزئة الى الوحدة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ .

(٢٦٨) نزيه الايوبى ، « تطور النظام السياسى والادارى في مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ، دراسة في كتاب : مصر في ربع قرن ، بيروت ، معهد الانماء العربى ، ١٩٨١ ص ٥٥ : ١٢١ .

(٢٦٩) فوزى عبد الرازق حسين ، « مستقبل التضامن الاسيوى / الافريقى في عالم الانفراج الدولى » ، الطليعة ، القاهرة ، أغسطس ١٩٧٦ ص ٩٣ : ١٠١ .

(٢٧٠) هانى مندوس ، تسوية سيناء وأوهام التسوية الوطنية ، شئون فلسطينية ، بيروت ، عدد (٥٠ ، ٥١) ، ١٩٧٥ .

(٢٧١) هربرت كيلمان ، « الآثار النفسية لمبادرة السادات على المجتمع الاسرائيلى » ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧/١٢/٩ ص ٨ .

(٢٧٢) هنرى كيسنجر ، « السادات كما عرفته » ، أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٨١/١٠/١٧ ص ١٦ .

(٢٧٣) هيرمان ايلتس (سفير أمريكا السابق في مصر) ، « في حوار مع » : الاهزام ، القاهرة ، ١٩٧٩/٤/٢٨ ص ٣ .

(٢٧٤) هيرمان ايلتس ، محاضرة بعنوان : « مصر والسادات والسلام » ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ٥٩ ، يناير ١٩٨٠ ص ١٩٩ : ٢٠٠ .

(٢٧٥) وحيد رأفت ، الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤ .

(٢٧٦) وحيد رأفت ، العالم العربى والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٦ .

- (٢٧٧) ودودة عبد الرحمن ، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كيندي ، (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ .
- (٢٧٨) وليد سليم عبد الحى ، « مشروعات التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى ٦٧ - ١٩٧٨ » ، (رسالة دكتوراة) ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .
- (٢٧٩) ياسين الحافظ ، اللاعقلانية فى السياسة - نقد السياسات العربية فى المرحلة ما بعد الناصرية ، بيروت ، دار الطليعة ، (ب - ت) .
- (٢٨٠) ياسين العيوطى ، « العالم الثالث والوفاق الأمريكى السوفيتى » ، السياسة الدولية القاهرة ، عدد ٤٧ ، يناير ١٩٧٧ ص ٨ :
- ٢٩ .
- (٢٨١) ياسين العيوطى ، « تحليل لموقف الاتحاد السوفيتى فى معارضة كامب ديفيد » ، الاخبار ، القاهرة ، ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٨ .

ثانيا : المراجع الاجنبية :

- 1 - Alobi, Shahin , **The Foreign policy Making In Egypt: The Role of Leadership In Decision Making, 1970-1972, A dissertation In International Relations, University of pennsylvania, 1982.**
- 2 - Aronson, Shlomo, **Conflict and Bargaining In the Middle East: An Israeli Perspective**, Baltimore, London, Johns University Press, 1978.
- 3 - Arran, Odd & Singer, Jersom, **The Dismiss from Egypt**, in: **New Middle East**, November 1972.
- 4 - Azar; Edward E., **Probe for Peace: Small state Hostilities**, Burgess, U.S.A, 1973,
- 5 - Bell, Coral, **The October Middle East War: A case study in crisis Management during Detente**, **International Affairs**, vol. 50, No. 4., October 1974.
- 6 - Berelson, Bernard, **Reader In Public Opinion & Communication**, U.S.A, The Free Press, 1953.
- 7 - Brecher, Michael, **Political Leadership In India, An Analysis of Elite Attitudes**, Published by F.A. Praeger, New-York, 1969.
- 8 - Brecher, Michael, B. Steinberg and j. Stein, **A Framework for Research on Foreign Policy Behavior**, **Journal of Conflict Resolution**, Vol. 13.No. 1, March 1969, PP: 75-101.
- 9 - Bercher, Michael, **Decisions In Israel's Foreign Policy** London, Oxford University Press, 1974.
- 10 - Brecher, Michael, **Foreign Policy System of Israel**, (Setting, Images and Processes) London: Oxford University, Press, 1977.

- 11 - Brock, David Bray and Charles E. Lindblom, **A Strategy of Decision**, New-York, the Free Press, 1970.
- 12 - Burkart, Dale W., **President Anwar El-Sadat's Operational Code and Egyptian Foreign Policy Decision Making**, A Research essay Submitted to the Faculty of Graduate Studies and Research in Partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, Department of Political Science Carleton University Ottawa, Ontario. November 1980.
- 13 - Budd; Richard W., **Content Analysis of Communication** New-York, Macmillan Company, 1967.
- 14 - Burrell, R. Michael, and Abbas Albas R., **Egypt: The Dilemmas of a Nation, 1970-1977**, Published for the Centre for Strategic and International Studies, Georgetown University, Washington, D.C., 1977.
- 15 - Carpozi, George, **Anwar El-Sadat, A Man of Peace**, Man or Books, New-York, 1977.
- 16 - Chubin, Shahram, & Saidi, Mohammed Farid, **Recent Trends in Middle East Politics And Iran's Foreign Policy**, (Tehran), 1975.
- 17 - Combell; John, **Oil Power in Middle East, Foreign Affairs**, October 1977. PP: 89-110.
- 18 - Dawisha, A.I.; **Egypt in the Arab World**, London, The Macmillan Press, L.T.D, 1976.
- 19 - Dawisha, Karen, **Soviet Foreign Policy Towards Egypt**, London, N.Y. Martin's Press, 1979.
- 20 - Dawisha, Karen, **Soviet Decision, Making in the Middle East: The 1973 October War and the 1980 Gulf War**, In, **International Affairs**, Vol., 57, No., 1 (Winter 1980-1981).

- 21 - Dekmejian; R. Haralr, **Egypt: A study In Political Dynamics.**, Albany: State University of New-York Press, 1971.
- 22 - Dekmejian; R. Haralr, **Patterns of Political Leadership: Lebanon, Israel, Egypt**, Albany, New-York; State of New-York University Press, 1975.
- 23 - Delberg, Paul. E., **Sadat's Strategy**, Dawn Publishing Company, Quebec, 1979.
- 24 - Evaron, Yair, and Simonton, Y, Coalitions in the Arab World, **Jerusalem Journal of International Relations**, V.1 No.2, 1975, PP: 71-108.
- 25 - Falk, Richard A., And Saul, H. Mendlocitz, eds, **Regional Politics and World Order**, San Francisco: W.H. Freeman and Company, 1973.
- 26 - Freedman, Robert O., **Soviet Policy Toward the Middle East Since 1970**, New-York, Praeger, U.S.A, 1975.
- 27 - Freedman, Robert O., **World Politics and the Arab-Israeli Conflict.**, New-York, Oxford: Pergaman, 1979.
- 28 - Frankel, Joseph, Towards a Decision-Making Model: in Foreign Policy., **Political Studies**, Vol. 7. No. 1, March, 1959.
- 29 - Frankel, Joseph, **The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision Making**, London, Oxford University Press, 1963.
- 30 - Glassman, Jon D., **Arms for the Arabs; the Soviet Union and War in the Middle East.**, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1975.
- 31 - Golan, Matti, **The Secret Conversations of Henry Kis-**

singer: Step-by-Step Diplomacy In the Middle East.
New-York Times Book Co., New York. 1976.

- 32 - Haber, Eltan, Zeev Schiff, And Ehud Yaari, **The Year of the Dove**, Published by: A Bantam Book, New-York, U.S.A, 1979.
- 33 - Heikal, Mohamed A., **Nasser: The Cairo Documents**, London: The English Library 1972.
- 34 - Heikal, Mohamed A., **The Road to Ramadan**, London, Collins, 1975.
- 35 - Heikal, Mohamed A., **Sphinx and Commissar, The Rise and Fall of Soviet Influence In the Middle East**, London, Collins, 1978.
- 36 - Heikal, Mohamed A., **Egyptian Foreign Policy**, In: **Foreign Affairs**, U.S.A, July 1979, PP: 714-727.
- 37 - Heikal, Mohamed A., **Autumn of fury, The Assassination**, London, Andre Deutsch, 1983.
- 38 - Heradstvelt, Daniel, **The Arab-Israeli Conflict, Psychological Obstacles to Peace.**, The Norwegian Research Council for Science and the Humanities, Norway, Tangen. Tarykk, Drammen, 1979.
- 39 - Hirst, David and Beeson, Irene, **Sadat**, Faber and Faber, London, 1981.
- 40 - Hirst, David and Beeson, **The Gun and the Olive Branch**, Faber and Faber, London, 1977.
- 41 - Hunter, Robert, **The U.S. in the Middle East, In The Middle East: A Political and Economic Survey**, London Oxford University Press, 1973.
- 42 - **International Institute of Strategic Studies**, The Milit-

ary Balance 1974-1975 (London; IISS, 1974 and No.: 1976 and 1978.

- 43 - International Institute of Strategic Studies, The Strategic survey 1974, London, IISS, 1974. and No.: 1975, 1976 and 1978.
- 44 - Israeli, Raphael, Sadat Between Arabism and Africanism, In: Middle East Review, Vol. XI No. 3. 1978-1979, Spring 1979, PP: 39: 48.
- 45 - Jervis, Robert, **Perception and Misperception in International Politics**, Princeton, University Press, 1976.
- 46 - Jones., Roye, **Analysing foreign Policy- An Introduction to some Conceptual Problems.**, London, Routledge & Kegan Paul, 1970.
- 47 - Kissinger, Henry. A, **Domestic Structure and Foreign Policy**, ed., by Rosenau, U.S.A, 1969.
- 48 - Kissinger, Henry.A, **Detente With the Soviet Union**, In Pranger (R.J) ed. detente and defence, American Enterprise Institution for Public Policy Research, Washington, D.C., 1976.
- 49 - Kissinger, Henry.A, **White House Years.**, Published by: Little, Brown And Company (Canada), Printed in U.S.A, 1979.
- 50 - Kissinger, Henry.A, **Years of Upheaval, Sequel to White House Years**, Published by: Little, Brown And Company, (Canada), Printed in U.S.A, 1982.
- 51 - Kissinger, Henry.A, **American Foreign Policy (Three Essays)**, New-York, W.W. Norton & Company, Inc. 1969.

- 52 - **Korany, Bahgat, Social Change Charisma & International Behavior, Toward A theory of Foreign Policy Making In the Third World, Sijthoff, Leiden, Geneva, 1976.**
- 53 - **Leitenbert, Milton, and Sheffer; Gabriel, Great Power Intervention in the Middle East, New-York, Oxford; Pergamon, 1979.**
- 54 - **Lentner, Howard H., Foreign Policy Analysis; a Comparative and Conceptual Approach, Columbus, Ohio, Merrill, 1974.**
- 55 - **Lovell, John P., Foreign Policy In Perspective; Strategy, Adaptation, Decision Making, U.S.A, Holt, Rinehart and Winston Inc., 1970.**
- 56 - **McLaurin, Ronald D., Mohammed Maghisuddin, and, Ibrahim R. Wagner, Foreign Policy Making In The Middle East: Domestic Influences on Policy In Egypt, Israel and Syria, U.S.A, Praeger Publishers, 1977.**
- 57 - **Millar, T.B., On Writing on Foreign Policy, In International Politics and Foreign Policy, ed.: by James Rosenau, New-York, The Free Press, 1969.**
- 58 - **Mongold, Peter, Superpower Intervention in the Middle East, London: Croom Helm, 1978.**
- 59 - **Polk, William R., U.S. and the Arab World, Third Edition, Harvard University Press, U.S.A, 1975.**
- 60 - **Quandt, William B., Decade of Decisions, American Policy toward the Arab. Israel Conflict. U.S.A, Berkley, University of California Press, 1977.**
- 61 - **Rafael, Gideon, Destination Peace: Three Decades of**

Israeli Foreign Policy. (A Personal memoir), London, Weldenfeld and Nicolson, 1981.

- 62 - Rileg, Matilda White, Content Analysis, **In International Encyclopedia of the Social Sciences**, David L. Sills ed., U.S.A, Vol. 12, P: 579.
- 63 - Robinson, James A., Decision Making: Political Aspects, **International Encyclopedia of Social Sciences**, 1968.
- 64 - Rosenau, James N., **The Scientific Study of Foreign Policy**, New-York, The Free Press, 1971.
- 65 - Sellm, Mohammad El Sayed, **The Operational Code Belief System And Foreign Policy Decision Making The Case of Gamal Abdel Nasser**, A Thesis Submitted to the faculties of graduate Studies and Research for the Degree of Doctor of Philosophy, Ottawa: Department of Political Science. Carleton University, 1979.
- 66 - Selim, Mohammad El Sayed, A Paper on: Super Power Involvement in the Arab. Israeli Conflict. Patterns, Dynamics, and Prospects. **Centre for Political and strategic studies**, Cairo, May 1981.
- 67- Snyder, Richard; H. W Bruck and Burton Sapain, **Foreign Policy Decision, Making**, New-York, The Free Press of Glencoe, 1962.
- 68 - Sonderman, Fred. A, The Likage between foreigne Policy and International Politics, **In International Politcs and Forlegne Policy**, ed. by James Rosenau, 1969.
- 69 - Spanier, John, and, Eric M. Uslaner, **Foreign Policy and the Democratic Dilemmas**. 3 Edit, New-York, Praeger Publishers, and C.B.S college Publishing, 1982.

- 70 - Springborg, Robert, U.S Policy toward Egypt: Problems and prospects, In **ORBIS: A Journal of World Affairs, U.S.A, Volume 24, No, 4, Winter 1981.**
- 71 - Steinberg, Blema, Super Power Conceptions of Peace in the Middle East, **The Jerusalem Journal of International Relations, Summer 1977.**
- 72 - Tahtinen, Dale R., **The Arab-Israeli Military Balance Since October 1973**, Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1973.
- 73 - Tahtinen, Dale R., Economic and Political Developments in Egypt, **Current History, U.S.A, February 1975, PP: 66:68, 85:86.**
- 74 - Topping, Seymour, Egypt and Syria Divided on U.S. Peace Proposals, **New-York Times, U.S.A, December 18, 1974, PP: 1-17.**
- 75 - Vatiklots, P.J., **Two Years After Nasser**, In: **New Middle East**, No: 48, September 1972, PP: 7:19.
- 76 - W., Wallace, **Foreign Policy and the Political Process**, London; The Mac-Millan Press Ltd, 1971.

- المؤلف في سطور :
- جمال على زهران . .
 - مدرس مساعد العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة .
 - حاصل على بكالوريوس العلوم السياسية - جامعة القاهرة - مايو ١٩٧٧ .
 - حاصل على ماجستير العلوم السياسية - جامعة القاهرة - يونيو ١٩٨٣ .
 - يعد حاليا رسالة الدكتوراة في موضوع « مناهج قياس قوة الدولة مع تطبيق علمي توازن القوى بين الدول العربية واسرائيل
 - له عدة دراسات علمية في شئون المنطقة العربية ودول العالم الثالث نشرت في دوريات علمية مصرية عربية (السياسة الدولية ، والعلوم الاجتماعية بالكويت ، وقضايا عربية ببيروت ، والمنار بباريس ، والمجلة الاجتماعية القومية بالقاهرة
 - اشترك في عدد من الأبحاث العلمية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .
 - ساهم بورقة علمية ضمن المؤتمر الدولي التاسع للحسابات العلمية ابريل ١٩٨٤ .
 - ساهم بورقة علمية ضمن الملتقى المصرى التونسى - مارس ١٩٨٥

الفهرس

صفحة

الاهداء	٥
تقديم	٧
مقدمة	١٥
باب تمهيدي	٢٧

الباب الأول

(البيئة النفسية للرئيس السادات)	٤٥
الفصل الأول (فصل تمهيدي)	
الاطار العام للبيئة النفسية لصانع القرار	٤٧
الفصل الثاني :	
رؤية الرئيس السادات للنظام الدولي العالمي	٦١
الفصل الثالث :	
رؤية الرئيس السادات للنظام الدولي الاقليمي	١٠٥
الفصل الرابع :	
رؤية الرئيس السادات للبيئة الداخلية	١٤٣

الباب الثاني

- ١٩٣ (صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية)
الفصل الأول :
- ١٩٧ هيكل صنع القرار السياسي الخارجى في مصر
الفصل الثاني :
- ٢٣٣ رؤية الرئيس السادات لعملية صنع القرار السياسى الخارجى
الفصل الثالث :
- ٢٤٣ قرار انتهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفييت في مصر، يوليو ١٩٧٢
الفصل الرابع :
- ٣٠٩ قرار: (زيارة الرئيس السادات للقدس — ١٩٧٧)

رقم الابداع
٨٧/٤/٥٩



« هذا الكتاب »

يعتبر هذا الكتاب نموذجاً لنتاج جيل جديد من الباحثين المصريين في علم السياسة، والذي يتميز بتوظيفه للمناهج الحديثة في التحليل السياسي من ناحية، وبتناوله لقضايا وهموم المجتمع المصري بشجاعة وموضوعية من ناحية أخرى.

ومن ناحية الموضوع فإن الدراسة تتناول نظام السياسة الخارجية المصري خلال السبعينيات، وهي مرحلة زخرت بالقرارات الهامة التي مازالت تطرح تأثيراتها علينا حتى اليوم، وتخصيصاً تناولت قرار إنهاء مهمة الخبراء السوفييت عام ١٩٧٢ والذي كان بداية لتحولات أعمق في السياسة الخارجية المصرية وتحالفاتها الدولية، وقرار الرئيس السادات بزيارة القدس في ١٩٧٧ والذي كان هو الآخر نقطة تحول في علاقات مصر الإقليمية والتوازنات في المنطقة. وإذا كان القرار الأول يتعلق بالمستوى الدولي وبالعلاقة مع قوة عظمى، والثاني يتعلق بالمستوى الإقليمي وبكيفية التكامل مع الصراع العربي الإسرائيلي فإنها مرتبطتان في واقع الأمر. فكلاهما انطلق من الإطار النفسي والادراكي لنفس القيادة السياسية، ومن رؤيتها لمسار التطور الدولي والإقليمي. بل يمكن القول بأن زيارة القدس وما تلاها من خطوات وإجراءات جاءت مرتبطة باعادة تحالفات مصر الدولية، وأن العلاقة مع إسرائيل هي جزء من إعادة صياغة العلاقات مع الدول الغربية وأساساً الولايات المتحدة. نعم لقد كان « المجال الجغرافي » للزيارة هو مدينة « القدس »، ولكن « المجال السياسي » الذي هدفت مخاطبته هو « واشنطن ».

وإلى جانب اتباع الباحث منهج التحليل النظمي مركزاً على البيئة النفسية لصانع القرار الرئيسي في مصر وقتذاك وهو الرئيس السادات، فقد قام أيضاً بدراسة مؤسسات عملية صنع السياسة الخارجية. فتناول المؤسسات الرسمية والإطار القانوني لذلك كما تناول الإطار الفعلي. ووصل من ذلك إلى تحديد خصائص نظام صنع القرار الخارجي. وقد قام الباحث بذلك بدقة واقتدار. وهذه الدراسة هي دليل على إمكانية دراسة النظام السياسي المصري بمنهج علمي، وهي تفتح الباب أمام تحليلات وتفسيرات جديدة. كما أنها تقيم رابطة وثيقة بين الباحثين وقضايا المجتمع ومشاكله، وتربط بين العوامل الداخلية والخارجية بشكل واضح. وهذه الدراسة هي نموذج من أعمال جيل من الباحثين المصريين لا يمكن لمن يريد فهم مصر ونظامها السياسي أن يتغافل عنها.